الأمم المتحدة

جامعة الدول العربية

# التقرير العربي الثالث حول
# الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠
# وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية
# على تحقيقها

# تصدير

مضى عقد من الزمن على صدور إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي أقره مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٠. وبموجب هذا الإعلان اعتمد قادة العالم آنذاك مجموعة من الأهداف التنموية وتعهّدوا بتحقيقها في فترة زمنية محدّدة. وأكدت المنطقة العربية مجدداً التزامها بتحقيق هذه الأهداف، بموجب القرار رقم (١١)، الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت في عام ٢٠٠٩. والواقع أن المنطقة العربية استطاعت إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف التنموية وغاياتها. وعلى الرغم من ذلك، يبقى من المستبعد أن تحقق البلدان العربية الأقل نمواً تلك الأهداف كاملة في المدة المحدّدة بحلول عام ٢٠١٥. وإزاء هذا الواقع، التزم القادة العرب في القمة التنموية في الكويت عام ٢٠٠٩، بتقديم الدعم لتلك البلدان لمساعدتها على الإسراع في تحقيق الأهداف التنموية.

ويوثق التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠، التقدّم الذي أحرزته المنطقة العربية نحو تحقيق هذه الأهداف، ويتناول أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على تحقيق هذه الأهداف. ففي أعقاب أزمة النفط وأزمة الغذاء، تحوّلت الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية تقوّض بتداعياتها قدرة البلدان النامية على الحفاظ على الانجازات التي حققتها بعد جهد مضن، أو حتى الاستمرار في التقدم باتجاه تحقيق هذه الأهداف. كما إن تغير المناخ يطرح تحدياً إضافياً يعوق تلك الأهداف لأجَل طويل.

وتدل هذه الأزمات العالمية المتعددة مجدداً على الحاجة الماسة إلى إيجاد آليات فاعلة للتنسيق بين بلدان المنطقة، لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، وعلى ضرورة تكثيف الجهود على صياغة حلول متكاملة لتوفير فرص العمل اللائق، والاستثمار في التنمية البشرية، والتركيز على بناء القدرات، وحماية الموارد الطبيعية، ولاسيما الموارد اللازمة للتنمية البشرية من خلال العمل على تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه.

ويتضمن هذا التقرير معلومات مفصلة حول ما أنجزته المنطقة العربية، في مسيرة تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ويؤكد على الأهمية الحيوية لإحلال السلام وتوطيد الاستقرار للمضي قدماً في تحقيق هذه الأهداف. كما يقترح التوصيات التي يمكن العمل بها لتتمكن البلدان العربية من تحقيق هذه الأهداف والوفاء بوعود إعلان الألفية.

ونأمل أن يكون هذا التقرير، وثيقة مرجعية ملائمة يجد فيها المعنيون بصنع القرار وراسمو السياسات، وأصحاب الاختصاص في المنطقة العربية، كل الفائدة في تصميم البرامج ووضع الخطط التي تتناسب مع الواقع، لتمكين البلدان العربية من تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الموعد المحدد بحلول عام ٢٠١٥.

**عمرو موسى**
الأمين العام
جامعة الدول العربية

**بدر عمر الدفع**
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي
للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

**أمة العليم السوسوة**
الأمين العام المساعد للأمم المتحدة
المدير الإقليمي لمكتب الدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الرئيس الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية

# قائمة المشاركين

## لجنة التوجيه

جامعة الدول العربية

سيما بحوث

منظمات الأمم المتحدة

نعيمة القصير (منظمة الصحة العالمية)

ندى الناشف (منظمة العمل الدولية)

ميلود أمزيان (الاتحاد الدولي للاتصالات)

دينا عساف (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)

داليا برسلونا (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

حبيب الهبر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

منى همام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

سيغريد كاغ (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)

هند خطيب عثمان (برنامج الأمم المتحدة المشترك عن مرض السيدا)

عبد المنعم عثمان (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)

يوسف نصير (الإسكوا)

## أعضاء لجنة الصياغة

خالد أبو إسماعيل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

هاسمك إجيان (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)

إبراهيم السّوري (جامعة الدول العربية)

نبيل صفوت (الإسكوا)

عبد اللّه الزعبي (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

## مجموعة عمل التقرير

صلاح الدين أبو سدرة (الإسكوا)

خالد أبو إسماعيل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

عواطف الحمّادى (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

محمد علي (منظمة الصحة العالمية)

نفرتيتي علي (الاتحاد الدولي للاتصالات)

رانيا الجزائري (الإسكوا)

شذا الجندي (منظمة العمل الدولية)

أمية عطياني (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

كارول شوشاني شرفان (الإسكوا)

تبريز كريغان (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)

مايا الدح (الإسكوا)

مهى العدوي (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

هبة الليثي (جامعة القاهرة)

طارق النابلسي (جامعة الدول العربية)

إبراهيم السّوري (جامعة الدول العربية)

منى فتاح (الإسكوا)

خالد حسين (الإسكوا)

ميلاني هوتشنسون (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

حجازي إدريس (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)

دينا قرانوح (الإسكوا)

هبة نصار (جامعة القاهرة)

حيدر ناصر(صندوق الأمم المتحدة للطفولة)

بيير نغوم (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)

طارق صادق (الإسكوا)

راشيل سادلير(منظمة الصحة العالمية)

نبيل صفوت (الإسكوا)

هميدرزا ستايش (برنامج الأمم المتحدة المشترك عن مرض السيدا)

ألين صفير (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)

أمل شبارو (الإسكوا)

ماهندرا شيث (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)

جورج يونس (الإسكوا)

ميسا يوسف (الإسكوا)

عبد اللّه الزعبي (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

## مجموعة القراء

طارق العلمي (الإسكوا)

ثناء الهبطة (الإسكوا)

كينيث إيفرسون (الإسكوا)

ندى جعفر (الإسكوا)

خديجة مولى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

عبد الحميد نوار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

محمد بورنيك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

مهى يحيى (الإسكوا)

## مجموعة التنسيق لعمل التقرير

فريق عمل جامعة الدول العربية

طارق النابلسي

محمد الشحات محمد

أحمد رشاد

فريق المنسق العام لمجموعة العمل (الإسكوا)

مايا الدح

سهام السبع

منى فتاح

دينا قرانوح

نبيل صفوت (منسق التقرير)

## مجموعة التحرير والترجمة

مارتين جريلي – المحرر (الإسكوا)

محمود صبراه – المترجم (جامعة الدول العربية)

قسم خدمة المؤتمرات (الإسكوا): المراجعة والتدقيق

## تصميم التقرير والغلاف

قسم خدمة المؤتمرات (الإسكوا)

# المحتويات


تصدير ج
قائمة المشاركين هـ
ملخص تنفيذي ن
مقدمة ١

القسم الأول ٣

أولاً- القضاء على الفقر المدقع والجوع ٤
لمحة عامة ٤
الغاية ١-أ:
خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ ٤
الغاية ١-ب:
توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب ١٢
الغاية ١-ج:
خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠و٢٠١٥ ١٧
النتائج والتوصيات ١٩

ثانياً-تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ٢٢
لمحة عامة ٢٢
الغاية ٢-أ:
ضمان تمكن جميع الأطفال في كل مكان، البنين منهم والبنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ ٢٣
النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة ٣٣

ثالثاً- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٣٦
لمحة عامة ٣٦
الغاية ٣-أ:
إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي كل مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ ٣٧
النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة ٤٥

رابعاً- خفض معدل وفيات الأطفال ٤٧
لمحة عامة ٤٧
الغاية ٤-أ:
خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ ٤٧
النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة ٥١

خامساً- تحسين صحة الأمهات ٥٤
لمحة عامة ٥٤
الغاية ٥-أ:
خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥ ٥٥
الغاية ٥-ب:
إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ ٥٩
النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة ٦٥

سادساً- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض ٦٧
لمحة عامة ٦٧
الغاية ٦-أ:
وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ والقضاء عليه بحلول عام ٢٠١٠ ٦٨
الغاية ٦-ب:
تحقيق الوصول الشامل للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأشخاص المحتاجين ٧١
الغاية ٦-ج:
وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى وبدء القضاء عليه بحلول عام ٢٠١٥ ٧٣
النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة ٨٠

سابعاً- كفالة الاستدامة البيئية ٨٢
لمحة عامة ٨٢
الغاية ٧-أ:
دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية ٨٣
الغاية ٧-ب:
الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق خفض كبير في معدل الخسارة بحلول ٢٠١٠ ٨٩

الغاية ٧-ج:
خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ٩١
الغاية ٧-د:
تحقيق تحسن ملموس في حياة ١٠٠ مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ ٩٥
النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسات ٩٦

ثامناً- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية ٩٩
لمحة عامة ٩٩
الغاية ٨-أ:
المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز ٩٩
الغاية ٨-ب:
تلبية الاحتياجات الخاصة بالدول الأقل نمواً ١٠٣
الغاية ٨-د:
المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل ١١٠
الغاية ٨-هـ:
التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في الدول النامية ١١٢
الغاية ٨-و:
التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١١٢
النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسات ١١٦

القسم الثاني ١١٩

تاسعاً- أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية والسياسات التي اتخذت لمواجهتها ١٢٠
٩-١: لمحة عامة عن تحقيق الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية ١٢٠
٩-٢: تصنيف الدول في المنطقة العربية وآليات الانتقال الرئيسية ١٢٣
٩-٣: تأثير أزمات الغذاء والطاقة والأزمة المالية على الدول العربية ١٢٥
٩-٤: الردود على مستوى السياسة ١٤٢
٩-٥: ملاحظات ختامية ١٤٣

## القسم الثالث ١٤٩

## عاشراً- موجز النتائج الختامية والتوصيات في مجال السياسات العامة ١٤٨


## قائمة الجداول


١-١ معدلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية، ١٩٩٠-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠٩ ٧

١-٢ معدلات الفقر ونسبة فجوة الفقر (بالنسبة المئوية) باستخدام خط الفقر الوطني الأدنى في الدول العربية، المناطق الريفية والحضرية، ٢٠٠٠-٢٠٠٩ ٨

١-٣ دليل الفقر البشري وعناصره، ١٩٩٧ و٢٠٠٧ ١١

١-٤ نسبة جميع الأفراد والأفراد العاملين الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار لدول عربية مختارة ١٦

٣-١ نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية في الدول العربية ٤٤

١-٤ التقدم المحرز في تحقيق الهدف التنموي الرابع حسب مجموعات البلدان - معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة (/١ ٠٠٠ مولود حي) في كل مجموعة ٤٩

٦-١ الدول الأقل نمواً، حالات التبليغ عن الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠ ألف من السكان ٧٤

٦-٢ معدلات الإصابة بالسل وانتشاره على مستوى مجموعة البلدان ٧٦

٦-٣ معدل الوفيات الناجمة عن السل في مجموعة البلدان ٧٨

٨-١ المساعدات التنموية الرسمية حسب الجهات العربية المانحة، ١٩٩٠-٢٠٠٨ النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي) ١٠٤

٨-٢ المساعدة التنموية الرسمية (١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٨) بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٧ ونسبة المساعدة التنموية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية في عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٨) للدول العربية مجموعة البلدان ١٠٥

٨-٣ توزيع المساعدة التنموية الرسمية على الدول العربية بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ١٠٧

٨-٤ نسبة الاشتراكات في خدمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لكل ١٠٠ من السكان ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ١١٥

٩-١ الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في كل منطقة، ٢٠٠٨-٢٠١٠ ١٢٩

٩-٢ تحويلات العاملين، ومكافآت الموظفين، وتحويلات المهاجرين، والائتمان، ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ١٣٠

٩-٣ توقعات زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل دولة حسب السعر الثابت، ٢٠٠٨-٢٠١٤ (التغيّر السنوي في النسبة المئوية) ١٣١

٩-٤ توقعات فائض/عجز الحساب الجاري، ٢٠٠٨-٢٠١٤ (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي) ١٣١

٩-٥ تحدي التوظيف: العدد المتوقع للوظائف الجديدة المطلوبة ١٣٦

٩-٦ معدل النمو المطلوب لمواجهة تحدي تأمين فرص العمل ١٣٦

٩-٧ السيناريوهات البديلة للتخفيف من الفقر بحيث لا يتجاوز خطوط الفقر البالغة ١,٢٥ و٢ دولار ١٣٩

٩-٨ تأثير الأزمة على إحراز تقدم في الأهداف في الدول العربية ١٤١


## قائمة الأشكال


١-١ نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار في الدول العربية حسب مجموعات البلدان (أ) وكل دولة (ب)، في الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ و٢٠٠٥-٢٠٠٩ ٥

| | | |
|---|---|---|
| ١-٢ | نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار (أ)، ٢,٠٠ دولار (ب) و٢,٧٥ دولار (ج) في الدول العربية وغيرها من المناطق النامية، في ١٩٩٠، ١٩٩٩ و٢٠٠٥ | ٦ |
| ١-٣ | معامل جيني (أ) ونسبة فجوة الفقر (ب) عند معدل ٢,٠٠ دولار في اليوم، ١٩٩٠ و٢٠٠٥-٢٠٠٩ | ٩ |
| ١-٤ | نسبة الخُمس الأغنى إلى الخُمس الأفقر | ١٠ |
| ١-٥ | (أ) نسبة خفض دليل الفقر في الفترة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧ (ب) دليل الفقر البشري في عام ٢٠٠٧ | ١١ |
| ١-٦ | تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي على فرص العمل في كل دولة ومجموعة من البلدان، ١٩٩٢-٢٠٠٠، ٢٠٠٠-٢٠٠٨ | ١٢ |
| ١-٧ | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد عام، ١٩٩٢-٢٠٠٨ في المنطقة ككل (أ)، ومجموعة البلدان (ب) | ١٣ |
| ١-٨ | نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان، ٢٠٠٨، بالنسبة إلى الرجال والنساء (أ)، والإجمالي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ (ب) | ١٤ |
| ١-٩ | متوسط معدل البطالة، ١٩٩٠-١٩٩٩ و٢٠٠٥-٢٠٠٨ (أ) معدل البطالة بين الشباب في ٢٠٠٦ (ب) | ١٥ |
| ١-١٠ | نسبة العمالة غير المستقرة إلى مجموع العمالة في الدول العربية والمناطق النامية، ٢٠٠٨ (المتوقعة) | ١٦ |
| ١-١١ | نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في العمالة الكاملة للدول العربية،٢٠٠٥ | ١٧ |
| ١-١٢ | نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية وشدة الجوع، ١٩٩٠ و٢٠٠٥ | ١٨ |
| ٢-١ | صافي معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي (adjusted) في المنطقة العربية | ٢٤ |
| ٢-٢ | معدل البقاء حتى آخر صف دراسي في المنطقة العربية | ٢٥ |
| ٢-٣ | النسبة المئوية لطلاب الإعادة في جميع الصفوف في الدول العربية | ٢٦ |
| ٢-٤ | نسبة المعلمين المدرَّبين في الدول العربية ونسبة التلاميذ إلى المعلمين | ٢٧ |
| ٢-٥ | نسبة إلمام الشباب بالقراءة والكتابة في كل بلد بالمنطقة العربية (الفئة العمرية ١٥-٢٥ سنة) | ٢٨ |
| ٢-٦ | نسبة التلاميذ إلى المعلمين في الدول العربية | ٣٠ |
| ٢-٧ | معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب في الدول العربية | ٣١ |
| ٢-٨ | الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية | ٣٢ |
| ٣-١ | نسبة التحاق البنات بالتعليم الابتدائي مقارنة بالبنين في الدول العربية | ٣٧ |
| ٣-٢ | نسبة التحاق البنات بالتعليم الابتدائي مقارنة بالبنين في مجموعة البلدان | ٣٨ |
| ٣-٣ | نسبة التحاق البنات بالتعليم الثانوي مقارنة بالبنين في الدول العربية | ٣٩ |
| ٣-٤ | نسبة التحاق البنات بالتعليم الثانوي مقارنة بالبنين في مجموعة البلدان | ٣٩ |
| ٣-٥ | نسبة التحاق البنات بالتعليم العالي مقارنة بالبنين في الدول العربية | ٤٠ |
| ٣-٦ | نسبة التحاق البنات بالتعليم العالي مقارنة بالبنين في مجموعات البلدان | ٤١ |
| ٤-١ | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والرضع في المنطقة العربية | ٤٨ |
| ٤-٢ | التغطية بالتحصين ضد الحصبة: ١٩٩٠-٢٠٠٨ | ٥٠ |
| ٥-١ | اتجاهات نسبة وفيات الأمهات في إقليم العالم العربي | ٥٥ |
| ٥-٢ | متوسط نسبة وفيات الأمهات في مجموعات البلدان | ٥٦ |
| ٥-٣ | نسبة وفيات الأمهات في الدول العربية | ٥٧ |
| ٥-٤ | تطور الإشراف الصحي المؤهل عند الولادة في مجموعات البلدان | ٥٨ |

| | | |
|---|---|---|
| ٥-٥ | تطور نسبة الولادات بإشراف صحي مؤهل في الدول العربية | ٥٨ |
| ٥-٦ | تطور معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة في مجموعة البلدان | ٥٩ |
| ٥-٧ | معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة في الدول العربية بين عقدي التسعينيات والأول من الألفية | ٦٠ |
| ٥-٨ | تطور معدلات إجهاض المراهقات في مجموعة البلدان | ٦١ |
| ٥-٩ | تطور معدلات ولادة المراهقات في الدول العربية | ٦٢ |
| ٥-١٠ | تطور الرعاية أثناء الحمل في مجموعة البلدان | ٦٣ |
| ٥-١١ | تطور الرعاية أثناء الحمل في الدول العربية بين نهاية عقد التسعينيات وعام ٢٠٠٦ | ٦٣ |
| ٥-١٢ | الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة | ٦٤ |
| ٦-١ | تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة العربية، من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ | ٦٩ |
| ٦-٢ | تقدير عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية ووضع الدول استناداً إلى المراحل المختلفة للوباء | ٧١ |
| ٧-١ | الاختلافات في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (بالطن المتري) في كل دولة، ٢٠٠٦ | ٨٦ |
| ٧-٢ | الاستهلاك من حيث احتمال استنفاد طبقة الأوزون مقدراً بالطن المتري في عام ٢٠٠٧ | ٨٧ |
| ٧-٣ | الأنواع المعرضة لخطر الانقراض في المنطقة العربية | ٩١ |
| ٧-٤ | نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة، المناطق الريفية في مقابل المدن | ٩٣ |
| ٧-٥ | نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة، المناطق الريفية في مقابل المدن | ٩٤ |
| ٨-١ | نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة والنفط) من البلدان العربية، المعفاة من الرسوم الجمركية (١٩٩٠-٢٠٠٧) | ١٠١ |
| ٨-٢ | تعريفات الدول الأولى بالرعاية التي تفرضها الدول المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من الدول العربية (١٩٩٠-٢٠٠٧) | ١٠١ |
| ٨-٣ | التعريفات التفضيلية التي تفرضها الدول المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من الدول العربية (١٩٩٠-٢٠٠٧) | ١٠٢ |
| ٨-٤ | نسبة صافي المساعدات التنموية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمانحي لجنة المساعدة التنموية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨ | ١٠٤ |
| ٨-٥ | نصيب الفرد من المساعدة التنموية الرسمية للتنمية على مستوى مجموعة البلدان (أ)، والإقليمية (ب)، وأكبر الخاسرين للمساعدات التنموية الرسمية (ج)، والمستفيدين منها (د) على المستوى القطري، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٧ | ١٠٦ |
| ٨-٦ | نسبة المساعدة الرسمية التنمية الموجهة إلى الدول العربية (أ) ومجموعات البلدان (ب) في ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ | ١٠٨ |
| ٨-٧ | نسبة المساعدة التنموية المقيدة وغير المقيدة والمقيدة جزئياً إلى حد ما الموجهة إلى الدول العربية بالإضافة إلى العراق (أ)، وبدون العراق (ب) في عام ٢٠٠٨ | ١٠٩ |
| ٨-٨ | نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب كل دولة (أ) والمنطقة دون الإقليمية (ب)، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ | ١١٠ |
| ٨-٩ | نسبة خدمة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات حسب كل دولة (أ) ومنطقة دون إقليمية (ب)، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ | ١١١ |
| ٨-١٠ | الإقبال على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية والعالم (٢٠٠٨) | ١١٣ |
| ٨-١١ | تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية (١٩٩٩-٢٠٠٨) | ١١٣ |

٩-١ مؤشرات سوق الأسهم العربية، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠ ١٢٥
٩-٢ الهبوط والصعود السريع: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة، والنمو في أسعار النفط الإسمية، ١٩٧٦-٢٠٠٩ ١٢٧
٩-٣ زيادة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات العربية (التغيرات في النسبة المئوية خلال الفترات حسب سعر الدولار الثابت لعام ١٩٩٠) ١٢٧
٩-٤ ميزان الحساب الجاري، (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ١٢٨
٩-٥ زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ١٢٩
٩-٦ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتوقع (التغيّر السنوي في النسبة المئوية)، ٢٠٠٣-٢٠٠٨، ٢٠٠٩-٢٠١٤ ١٣٢
٩-٧ موازين الحساب الجاري الفعلية والمتوقعة (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي، متوسط التغير السنوي في النسبة المئوية)، ٢٠٠٣-٢٠٠٨، ٢٠٠٩-٢٠١٤ ١٣٣
٩-٨ توقعات الميزان المالي لعام ٢٠٠٩ في الدول العربية طبقاً لصندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر (٢٠٠٩) (أ) والتأثير المقدر للأزمة الاقتصادية على الميزان المالي (ب) ١٣٤
٩-٩ تأثير الأزمة المالية على اتجاهات التخفيف من الفقر بحيث لا يتجاوز خطوط الفقر البالغة ١,٢٥، ٢ دولار (بالنسبة المئوية التغيّر من التوجه السائد قبل الأزمة إلى التوجه السائد بعد الأزمة) بالنسبة للدول العربية والمناطق النامية ١٤٠
٩-١٠ تأثير الأزمة وسيناريو النمو المنخفض على اتجاهات التخفيف من الفقر (بالنسبة المئوية التغير من التوجه السائد قبل الأزمة إلى توجه النمو المنخفض) ١٤٠
٩-١١ تأثير الأزمة المالية على الأهداف التنموية للألفية (بالنسبة المئوية انخفاض معدل التقدم بين ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة) في الدول العربية والمناطق النامية ١٤١

**ببليوغرافيا** ١٥٤

**المرفقات**

٤-١ التوجه في الهدف التنموي الرابع في المنطقة العربية: ١٩٩٠-٢٠٠٨ ٥٣
٩-١ الناتج المحلي الإجمالي - النسبة المئوية السنوية للنمو الحقيقي ١٤٤
٩-٢ إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩(المعدل والمعتمد في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩) ١٤٥

# ملخص تنفيذي

منذ اعتماد الأهداف التنموية للألفية، أحرزت المنطقة العربية تقدماً في العديد من المجالات المتصلة بهذه الأهداف، لا سيّما في مجالي الصحة والتعليم. لكن رغم الجهود التي بذلتها البلدان العربية، ظهرت عقبات وقيود تعزى إلى عدة عوامل منها ضعف الأداء الاقتصادي نسبياً خلال تسعينات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، وضعف الموارد المرصودة لتمويل السياسات الاجتماعية، وارتفاع حدّة التوترات السياسية والنزاعات. ما زالت المنطقة العربية تعرف بفوارقها الحادة بين مختلف مجموعاتها، لا سيما بين بلدانها مرتفعة الدخل متمثلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأقل نمواً. هذه الفوارق الشاسعة لا تطال المستوى التنموي لتلك البلدان فحسب، بل تتعداه إلى ما تحرزه من تقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية. فبلدان مجلس التعاون الخليجي ماضية في المسار الصحيح نحو تحقيق معظم غايات الأهداف التنموية للألفية، بينما البلدان العربية الأقل نمواً التي تعاني بغالبيتها من الأزمات، إلى جانب العراق وفلسطين، متأخرة على نحو ملحوظ، مما يقلل قدرتها على الوفاء بمعظم الغايات بحلول عام ٢٠١٥. وتتّخذ هذه الاختلافات، متى اقترنت بالفوارق الكبيرة داخل البلدان نفسها، أهمية كبيرة عند تقييم أثر أزمتي الغذاء والوقود، والأزمة المالية العالمية في التوقعات بشأن تحقيق الأهداف التنموية للألفية، موضوع هذا التقرير.

## الأداء المتصل بالأهداف التنموية للألفية

يسعى الهدف التنموي الأول للألفية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥. والغايات الرئيسية المحدّدة لقياس التقدم الذي تحرزه البلدان نحو بلوغ هذا الهدف التنموي تتمثّل في تحقيق ما يلي: خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار إلى النصف، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف. وتسير البلدان العربية على المسار الصحيح فيما يتصل بخفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم إلى النصف. ولكن هذا الواقع يخفي وراءه نسبة عالية من السكان الذين يعيشون دون خطوط الفقر الوطنية. ولا تزال المنطقة بعيدة عن تحقيق الغاية المتمثلة بخفض نسبة الجائعين إلى النصف، وعن توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق. فمؤشرات الشباب والنوع الاجتماعي هي مدعاة قلق حقيقي. وفي ظل هذا الواقع، فإنّ الاتجاهات التي سلكتها المنطقة حتى الآن والتي يتوقّع لها أن تسلكها في المستقبل باتجاه تحقيق الهدف التنموي الأول تتباين بشدة بين بلد وآخر. فالتقدم السريع الذي أحرزته بلدان المغرب العربي في تعزيز فرص العمل والحد من الفقر، يتناقض بشدّة مع التقدم المحدود أو المعدوم في بلدان المشرق العربي والبلدان الأقل نمواً. حتى أنّ البلدان الأقل نمواً ربما سجّلت منذ عام ٢٠٠٥ ارتفاعاً في معدلات الفقر والجوع نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود.

وتبرز الاتجاهات المرتبطة بنسبة السكان الذين يعيشون دون خطوط الفقر الوطنية حقيقة المنطقة العربية ككل التي لم تحرز تقدماً كبيراً في الحد من فقر الدخل. فالفقر في المنطقة العربية يتركّز بكثافة في المناطق الريفية. ومعدل سوء التغذية الذي لم يسجّل سوى تراجع بطيء يشير إلى قصور خطير في الجهود التنموية. وقد تفشّت البطالة في معظم أسواق العمل العربية حتى بلغ متوسط البطالة فيها ١٢ في المائة من القوة العاملة في الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٨. وإنّ نسبة التوظيف إلى السكان، وهي نسبة العاملين من الفئة العمرية العاملة، هي أكثر مؤشرات التوظيف الكامل والمنتج أهميةً. فارتفاع هذه النسبة يعني أنّ نسبة كبيرة من السكان تعمل، وانخفاضها يعني أنّ قسماً كبيراً من السكان لا يشارك بشكل مباشر في نشاطات مرتبطة بالسوق، إما لأنهم عاطلون عن العمل أو لأنّهم أساساً (وهذا مرجّح) خارج القوة العاملة. وقد بلغت هذه النسبة في المنطقة العربية ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٨، وكان أعلاها في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٦٠ في المائة وأدناها في بلدان المشرق العربي بنسبة ٤٨ في المائة. وهذه الأرقام

تشـــير إلى أنّ معـــدّل العمالة في المنطقة العربية يكاد يكون أقل بثمـــاني في المائة ممّا كان عليه في المناطق النامية في الأقاليم الأخرى في السنة ذاتها.

ونسبـــة البطالـــة عالية بوجه خاص في فئة الشباب، إذ وصلت إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، وتجاوزت نسبتهم بين العاطلين عن العمل النصف في معظم البلدان العربية. والحالة هي أسوأ ما تكون عليه بالنسبة إلى الشابات، حيث أن كل ثـلاث شابات عاطلات عـــن العمل يقابلهن شابان عاطلان عن العمل. ومع ذلك، حققت الإناث بعض المكاسب في مجال التوظيف وتحسّنت مشاركتهن في القوة العاملة.

وتدلّ مؤشرات النقص في التغذية وتغذية الطفل على أنّ وضع المنطقة العربية أفضل من المناطق النامية (فقد سجّلـت المنطقة العربية نصف المعدلات التي سجّلتها المناطق النامية تقريباً وفقاً لتقرير الأهداف التنموية للألفية لسنة ٢٠٠٩). ومع ذلك يبقى الخوف كبيراً من الأثر المترتب على حدة الأزمات والجفاف وأسعار المواد الغذائية على واقع الجـــوع منذ عام ٢٠٠٥، لا سيما في العديد من البلدان العربيـــة الأقل نمواً. ففي الصومال مثلا، سجّل عدد المحتاجين إلى معونـــات غذائيـــة عاجلة في عام ٢٠٠٨ زيادة بلغت ٢,٦ مليون شخص. وفي اليمـــن، يحتمل أن يكون ارتفاع أسعار المـــواد الغذائية قد أدى بنسبة كبيرة من السكان إلى ما دون خط الفقر الغذائي. وفي السودان، تشير التقديرات الواردة في تقريـــر صـــدر مؤخراً عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن نحو ١,٢ مليون شخص من سكان الجنوب وحده سيكونون عرضة لانعدام الأمن الغذائي، وسيحتاجون إلى معونات غذائية تبلغ في مجملها ٠٠٠ ٧٦ طن (منظمـــة الأغذية والزراعـــة وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٨). وفي غزة والضفة الغربيـــة، تتفاقم أزمة الأمن الغذائي بسبب الصراع اليومي من أجل البقاء، تحت وطأة الاحتلال والحصار العسكري.

لقـــد كان النجاح متفاوتا بين البلـــدان العربية في التقدم نحو تعميم التعليم الابتدائـــي (وهو الهدف الثاني من الأهداف التنموية للألفية). فقد شهدت المنطقة عموماً تحسناً في معدلات الالتحاق الصافي، والتكافؤ بين الجنسين في التعليـــم الابتدائـــي، ومعدلات إلمام الشباب الراشديـــن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنـــة بالقراءة والكتابة (اليونسكو، ٢٠١٠). بالمقابل شهدت بعض البلدان، مثل العراق، ولبنان، وعُمان والأراضي الفلسطينية المحتلة، تراجعاً في أدائهـــا على صعيد التحصيل التعليمي. وهذا الوضع مقلق لأن تعميم التعليم الابتدائي يتفاعل بقوة مع سائر الأهـــداف التنمويـــة للألفية المتصلة بالصحة، والفقر المدقع والجوع، والمساواة بـــين الجنسين، وغيرها من الأهداف. وإنّ ضعف الأداء في مجال تعميم التعليم الابتدائي قد يؤثّر على أهداف تنموية أخرى في تلك البلدان.

وسجّلـــت معدلات القيد تقدّماً رغم الزيادة السريعة في عدد سكان المنطقة. وتشير التقديرات إلى أنّ إجمالي عدد المقيديـــن في المنطقـــة قارب ٤١ مليون شخص في عام ٢٠٠٧، بزيادة قدرهـــا ٥,١ مليون شخص منذ عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من هذا التقدم، ما زالت موضوعات القيد، وإتمام التعليم المدرسي، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والتهميش في التعليم كلّها تمثل تحديات كبيرة أمام تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في البلدان العربية، لا سيّما في البلدان الأقل نمواً وتلك الخارجة مـــن صراعات. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، واليمن، والسودان، والعراق سجّلت أعلى معدلات للســـكان غير الملتحقين بالمدارس في المنطقـــة، فتجاوزت الخمسة والعشرين في المائة في اليمن والعراق وحدهما في عام ٢٠٠٧.

إنّ التعليـــم وتكافـــؤ الفرص بين الجنســـين حق من الحقوق الأساسيةً. فهو عنصـــر أساسي في تحقيق العديد من الأهـــداف التنمويـــة للألفية. إنّه حجر الأساس في الخطط الوطنية التي تهدف إلى الحد من الفقر، والعمود الفقري في تحســـين تغذية الأمهات والأطفال وصحتهما، وعنصر أساسي في الوقايـــة من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقـــص المناعة المكتسب (الإيـــدز). لذلك فإنّ التكافؤ بين الجنسين بالغ الأهميـــة في التعليم الابتدائي وهو يترافق مع توسعـــه باتجاه تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في البلدان العربية. ففـــي المنطقة العربية، حققت تسعة من أصل البلـــدان الاثنين والعشريـــن التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي. وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ ولغاية

عام ٢٠٠٧، سجّل التكافؤ بين الجنسين زيادة في معدلات الالتحاق الصافي بمرحلة التعليم الابتدائي في المنطقة العربية ككل حيث ارتفع من ٠,٨٧ إلى ٠,٩٠ وتساوى بذلك مع منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والمناطق دون الإقليمية هي في طريقها نحو إحراز غاية الهدف التنموي الثالث المتمثلة في تعزيز المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ إنّما ليس من دون عدة تحديات. فالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لعام ٢٠١٠ بعنوان "السبيل إلى إنصاف المحرومين" يشير إلى أن نسبة الفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة وهنّ في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي تجاوزت ٦٠ في المائة، وأنّ ٥٣ في المائة منهن قد لا يلتحقن بالمدارس على الإطلاق، مقارنة بنسبة ٣٩ في المائة من الفتيان غير الملتحقين بالمدارس.

وعلى مستوى الهدف التنموي الثالث، استفادت المنطقة مؤخراً من الزخم الكبير للجهود التي بذلتها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز الاستثمار في شؤون المرأة. فتجديد التأكيد على هذا الهدف من الأهداف التنموية للألفية يشكّل اعترافاً واسعاً بأهمية تمكين المرأة، وبلوغه أساسي لتحقيق سائر الأهداف التنموية. وهذا الهدف يتضمّن غاية تتمثل في إزالة عدم التكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات التعليم بحلول عام ٢٠١٥، وثلاثة مؤشرات تتعلّق بالتعليم والمشاركة الاقتصادية في القطاع غير الزراعي والتمثيل السياسي في البرلمانات الوطنية. والبلدان العربية أحرزت تقدماً كبيراً في رفع معدلات التحاق الإناث في جميع المراحل التعليمية وتقليص الفجوات بين الجنسين، وإن باختلافات كبيرة بين البلدان والمجموعات دون الإقليميّة.

ولا تزال مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، على الرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال حصولها على التعليم، متدنيّة بشكل خاص في البلدان العربية، وتحتاج إلى مزيد من المبادرات. فمعدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً في بعض البلدان في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٨ ولغاية عام ٢٠٠٨، حيث بلغت ٣٣ في المائة في المنطقة العربية لعام ٢٠٠٨، ولكنّها ظلّت أدنى النسب المسجّلة في العالم. وتؤكد هذه الأرقام بأن المكاسب التي حققتها المرأة في التعليم لم تنجح في تعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية.

وهذا التدني في مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في المنطقة العربية يعزى إلى عدة عوامل أهمها عدم التوافق بين تخصصها العلمي واحتياجات سوق العمل. فرغم الارتفاع المستمر في معدلات حصول المرأة على التعليم العالي، فإنها لا تزال تندفع نحو مجالات الصحة والتعليم فتغرق من جديد في أدوار منزلية تحظى بتقدير أقل في سوق العمل وترتبط بكونها امرأة تهتمّ برعاية الآخرين. ويكمن التحدي الرئيسي في تشجيع المرأة على اختيار مهن غير تقليدية في المجالين العلمي والتقني.

والجهود المبذولة في هذا الإطار، يجب ألا تقتصر على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وحسب، بل أن تشمل ضمان حق المرأة في العمل بظروف لائقة، ومنها حقها في الأجر المتساوي عن العمل المتساوي. فالفروق في الأجور هي من أبرز أشكال عدم المساواة بين الجنسين. وهي تختلف بين البلدان وداخل البلد الواحد، وبين قطاع وآخر. ومعالجة هذه الفجوات في الأجور عبر تحليلات تهدف إلى وضع سياسات جديدة واتخاذ تدابير تصحيحية لن تكون كافية في غياب حلول منهجية لتحقيق المساواة في الأجور باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر تحقيق المساواة بين الجنسين.

ومشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية لا تزال متدنّية. فقد بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية في المنطقة العربية ١٠ في المائة في شباط/فبراير ٢٠١٠. وهذه النسبة هي الأدنى على مستوى العالم ولكنها لا تزال بعيدة عن نسبة الثلاثين في المائة التي أوصى بها منهاج عمل بيجين. ولكنّ التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية ظلّ ضعيفاً، ولم تسجّل النسبة المئوية لنصيب المرأة في المقاعد البرلمانية الوطنية سوى ارتفاع ضئيل من ٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠.

ونظـــراً إلى ضعـــف مستوى التمثيل السياسي للمرأة في معظم البلدان العربيـــة، اتّخذت بعض الحكومات تدابير خاصـــة مؤقتة، كنظام الحصص الذي يعجّل بتحقيق المســـاواة للمرأة بحكم الواقع. كما حـــدث في الأردن، وتونس، والســـودان، والعراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. وفي هذا السياق، شهدت بلدان عديدة ارتفاعـــاً في عـــدد النساء المشاركات في الهيئة الانتخابيـــة، والبرلمانات والمجالس المحليـــة. فارتفعت معدلات التمثيل السياسي للمرأة بفضل تعميم نظام الحصص على البرلمانات الوطنية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٠، كانت هذه النسبة هي الأعلى في تونس حيث بلغت ٢٨ في المائة، تلاها العراق بنسبة ٢٦ في المائة، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٢ في المائة.

يسعى الهدف التنموي الرابع إلى تقليل وفيات الأطفال عن طريق خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والرضـــع. فهذه المعدلات، وكذلك معـــدل التحصين ضد الحصبة، كلها مؤشرات تدلّ على واقع الصحة في أي بلد أو منطقة. وقد أوضحت البحوث التطبيقية العوامل الرئيسية التي تحدد ما يمكن تحقيقه من نتائج في القطاع الصحي، وساعدت في وضع مجموعات مختلفة من التوصيات في مجال السياسات العامة تهدف إلى تعزيز الروابط بين القطاع الصحي وغيره من مجالات التنمية، كالفقر، والتعليم والبيئة. وفي العالم العربي ما يكفي من الموارد، والقدرات والإرادة العامة لإحداث هذا التغيير ولا ينقصه سوى رؤية شاملة للمستقبل والاستراتيجية اللازمة لتحقيقها.

وقـــد سجّلت معدلات وفيات الأطفـــال دون سن الخامسة تراجعاً مطرداً في المنطقـــة العربية بنسبة ٣٧ في المائة خلال ١٨ سنة، فانخفضت من ٨٣ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٥٢ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حـــي في عام ٢٠٠٨. لكن رغم التقـــدم الذي أحرزته المنطقة العربية في خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، لا تشـــير الدلائـــل إلى احتمالات بلوغ هذه الغاية بحلول عام ٢٠١٥. ففي البلدان العربية الأقل نمواً يموت طفل أو أكثر من بـــين كل عشرة أطفال قبـــل أن يحتفل بالذكرى الخامسة لمولده. وتختلف المجموعات دون الإقليمية من حيث معدلات وفيـــات الأطفـــال دون الخامسة ولجهة التقدم الذي يحرزه كل منها باتجاه خفض هذه المعدلات. فقد سجّلت مجموعة البلـــدان الأقل نمواً ارتفاعاً ثابتاً في معدلات وفيات الأطفـــال دون الخامسة تجاوز بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٨ ١٠٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، مقارنة بالمجموعات شبه الإقليمية المتمثلة ببلدان المشرق العربي، وبلدان المغرب العربي، وبلدان مجلس التعاون الخليجي حيث انخفضت هذه المعدلات منذ عام ٢٠٠٠ إلى ما دون ٥٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. فالدلائل تشير إلى أنّ بلدان المشرق العربي هي على المسار الصحيح نحو تحقيق الغاية المتعلقة بخفض معدلات وفيات الأطفـــال دون الخامسة، وأنّ بلدان المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي مرشّحة لتحقيقها، وأنّ البلدان الأقل نمواً هي خارج المسار الذي ينتهي بها إلى تحقيق هذه الغاية.

وبـــين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٨، انخفض معدل وفيات الرضع إلى النصف في معظم البلدان العربية لا سيّما في الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. وكذلك اليمن إنّما بنسب هي أقـــلّ مقارنة بغيرها من البلدان العربية، وبهدّدها ارتفاع معدلات وفيات الرضع وسوء تغذية الأطفال. وظلت معدلات وفيـــات الرضع مستقرة عند أعلى معدلات لها في السودان، والصومال، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر إذ لم تسجّل هذه المعدلات أي تراجع يذكر منذ عام ١٩٩٠. وكذلك العراق حيث كان التراجع في معدلات وفيات الرضع بطيئاً إنّما أقلّ مما هو عليه في البلدان المذكورة أعلاه.

إنّ التحصين الشامل، وعلى الرغم من التقدم البارز الذي شهدته المنطقة العربية، لن يتحقق بحلول عام ٢٠١٥ ما لم تعالج المشكلات المتعلقة بالحصول على اللقاحات، وبانحصار انتشار المرافق الصحية، وبالاستراتيجيات دون المثالية المعتمـــدة في تقديم الخدمات، وبعدم توفر الخدمات في مناطق النزاعات، لا سيّما وسط السكان المتنقلين والنازحين. ولا تزال البلدان الأقل نمواً بحاجة إلى دعم فني خاص واستثمارات مالية لسد الفجوة واللحاق ببقية البلدان العربية. وفي البلدان التي لا تزال متأخرة من حيث تغطية التحصين الشامل، يمكن أن يحول تفعيل خدمات التحصين المتاحة حالياً دون وقوع حالات وفاة ناجمة عن الإصابة بالحصبة.

وتسعى الغاية (٥-ألف) من الهدف التنموي الخامس إلى تحسين الصحة النفاسية خفض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. ولرصد التقدّم في هذا الشأن، يستخدم مؤشران هما معدل الوفيات النفاسية ونسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة. وتسعى الغاية (٥-باء) إلى تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥. ولرصد التقدم باتجاه تحقيق هذه الغاية، تستخدم مجموعة مؤشرات هي معدل شيوع وسائل منع الحمل، ومعدل الولادات لدى المراهقات، والحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة، والحاجة غير الملبّاة في مجال تنظيم الأسرة.

وتتباين معدلات الوفيات النفاسية بين بلدان المنطقة، وتتراوح بين أقل من عشر حالات وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ما يقارب الألف وستمائة حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في الصومال. فالمنطقة العربية ككل تسير ببطء نحو تحقيق الهدف التنموي الخامس من الأهداف التنموية للألفية، وذلك بسبب استمرار عدم المساواة بين الجنسين وسيطرة ممارسات اجتماعية لا تخدم تحقيق هذه الغاية. فبلدان مجلس التعاون الخليجي تسجّل تراجعاً في معدلات الوفيات النفاسية وتسير على المسار الصحيح نحو بلوغ الغاية المحدّدة في الهدف التنموي الخامس. والحالة في البلدان الأقل نمواً هي نحو الأسوأ وتنذر باحتمال الفشل في تحقيق هذا الهدف. أمّا بلدان المشرق العربي والمغرب العربي فقد حققت إنجازات كبيرة في مجال خفض معدل الوفيات النفاسية، ولكنّها تبقى بعيدة عن بلوغ الهدف التنموي الخامس القاضي بتحقيق الخفض المطلوب بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥.

إنّ شدّة تأثر النساء، لا سيما الحوامل منهنّ، تزداد سوءاً في ظلّ تدهور الأوضاع وأثناء الأزمات. ففي هذه الحالات، يتحول الاهتمام نحو أولويات أخرى، كتوفير المأوى والغذاء، ويقلّ أو ينعدم معه الاهتمام باحتياجات النساء وخدماتهن. فصحة الأمهات شهدت تحسناً كبيراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنّها عادت فتراجعت بعد الانتفاضة الثانية، حيث أمست المرأة مجرّدة من أي خيار آمن للولادة بسبب إقفال مستشفيات رعاية الوالدات أو حظر الوصول إليها. والمرأة في بعض أجزاء من السودان والصومال، تخشى طلب خدمات الرعاية الصحية، فتلد في معظم الحالات في البيت من دون أي رعاية صحية بسبب عجز المتخصصين عن السفر إليها. كذلك تمتنع النساء في الصومال عن استخدام سيارات الإسعاف التي تكون غالباً عرضة للاستهداف. وفي اليمن، تعاني النساء الحوامل من صعوبة وصول الأخصائيين الصحيين إلى الأجزاء التي يدور فيها النزاع. وفي العراق، تسبّبت العقوبات الدولية بتقلص الموارد المستثمرة في القطاع الصحي، وبتراجع الحالة الصحية العامة للسكان، لا سيّما الفئات الضعيفة منهم. كذلك أتت الحروب على معظم مرافق الرعاية والخدمات الصحية في العراق، وتسببت بنفاذ مخزونه من الاختصاصيين المؤهلين. فهذه الظروف مجتمعة تشير إلى ضرورة تعزيز الاهتمام بالنساء في البلدان التي تعاني من أزمات إنسانية، وتزويدهنّ بخدمات الرعاية الصحية في أثناء الولادة. والتقرير يبرز التقدم الذي أحرزته البلدان العربية باتجاه تحقيق الهدف التنموي الخامس وفقاً للمؤشرات المحددة مسبقاً بشأن خفض معدل الوفيات النفاسية وتعزيز فرص حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية.

فقد حققت جميع البلدان العربية، باستثناء السودان والصومال، تحسناً كبيراً في معدل الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة، وكذلك البلدان التي أحرزت تقدماً كبيراً في خفض معدل الوفيات النفاسية. ففي تونس مثلاً، يكاد يكون شاملا معدّل الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة حيث يناهز الأربعة وتسعين في المائة، بينما لا يتعدّى الثلاثة وستين في المغرب. وترى السلطات الوطنية أن هذا الوضع هو السبب الرئيسي لعجز المغرب، كغيره من البلدان العربية ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية المشابهة، عن خفض معدل الوفيات النفاسية بنسب عالية. لذلك أعلن المغرب عن التزامه، على أعلى المستويات السياسية، خفض معدل الوفيات النفاسية باعتباره أحد أبرز التحديات على صعيد التنمية. وحققت الجزائر، والبحرين، ولبنان، وليبيا، وعُمان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة أكثر من ٩٠ في المائة من التغطية في مجال الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة، بينما سجّلت الصومال واليمن أدنى معدلات التغطية في هذا المجال.

أحـــرزت جميع البلدان العربية، باستثنـــاء السودان، تقدماً في زيادة معدلات شيـــوع وسائل منع الحمل. وفي بلدان عديـــدة كالمغرب، والجمهورية العربية السورية، ومصر، والأردن، ولبنان، والعـــراق والكويت، أحرز تقدم نسبي ملحوظ في هذا الاتجاه. وحافظت تونس والجزائر إلى حد ما على معدلاتها المرتفعة من حيث شيوع وسائل منع الحمل. وظلت هذه المعـــدلات متدنية عموما في بلدان عديدة أخرى كاليمن، والإمارات العربيـــة المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وجزر القمر، وجيبوتي، وعُمان، وموريتانيا. وإنّ ارتفاع معدلات الولادة في معظم بلدان المنطقة، مقارنة بالبلدان الأكثر تقدماً، يجعل المرأة أكثر عرضة للأخطار المتصلة بصحة الأمهات بسبب ارتفاع معدل تكرار الحمل.

وترتبـــط خصوبة المراهقـــات بزيادة خطر الوفيات النفاسيـــة لأنّ الفتاة قد لا تكون مؤهلـــةً بدنياً للحمل. وتشير البيانـــات الخاصة بمعدل الـــولادات في سنّ المراهقة إلى تباينات بين المجموعات دون الإقليميّة. فقد نجحت بلدان مجلس التعـــاون الخليجي وبلدان المغرب العربي في خفـــض معدل الخصوبة في سن المراهقة، بينما لا تزال بلدان المشرق العربي والبلدان الأقل نمواً تعاني من الحمل المبكر وما يرتبط به من أخطار.

أحرزت المجموعات الأربعة دون الإقليميّة، في الفترة ما بين تسعينات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، تقدماً في خدمات الرعاية قبل الولادة. فالإحصاءات تشير إلى أن ٩ من بين كل ١٠ نساء حوامل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و٨ من بين كل ١٠ نساء حوامل في بلدان المشرق العربي وبلدان المغرب العربي، و٦ من بين كل ١٠ نساء حوامل في البلـــدان الأقل نمواً يحصلن على خدمات الرعاية قبل الـــولادة. وارتفعت معدلات هذه الخدمات في معظم البلدان، حتـــى أنّها بلغت حد التغطية الكاملة في العديد منهـــا وتحديداً في الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، وقطر، والبحرين، والأردن، والكويت، وليبيا، ولبنان، بينما انخفضت إلى أدنى مستوياتها في اليمن والصومال.

إنّ الحاجة غير الملبّاة في مجال تنظيم الأسرة هي مؤشر يدلّ على ضعف إمكانيات الحصول على المعلومات والخدمات الجيـــدة في مجـــال تنظيم الأسرة، ولكنّ البيانـــات بخصوصه لا تتوفّر سوى في عدد محدود مـــن البلدان. وقد سجّلت مستويـــات متدنيّـــة حيث وصلت إلى ٩ في المائة في مصر، و١٠ في المائـــة في المغرب و١١ في المائة في الجمهورية العربية السورية. وخلال العقد الأخير، شهدت هذه البلدان ثباتاً في معدلات شيوع وسائل منع الحمل.

لا يـــزال معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقـــص المناعة المكتسب (الإيدز) منخفضاً نسبياً في البلدان العربية، غير أنّ أخطار المرض واحتمالات التعرض له ترتفع مع تفشّي الوباء. وقد برزت معها ضرورة تحقيق غايات الهدف التنموي السادس المتعلقة بصحّة السكان أكثر من أي وقت مضى، ليس لأن هذه الغايات مهمة في حد ذاتها وحسب، وإنما أيضاً لأن تحسين صحة السكان أساسي للنجاح في تحقيق سائر الأهداف التنموية للألفية. فقد تحققت مكاسب بدرجات مختلفة بفضل تراجع معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل في البلدان العربية.

وتشـــير الأدلـــة المحدودة إلى أن انتشار فيروس نقـــص المناعة البشرية ينتشر بين الســـكان الشديدي العرضة لخطر الإصابة به، كالعاملين في مجال تجارة الجنس، علماً أنّ غالبية الحالات المسجلة في المنطقة ناجمة عن اتصال جنسي بين شباب راشدين لم يستخدموا وسائل الوقاية. وتتزايد الأدلة التي تشير إلى انتشار هذا الوباء بين مستخدمي المخدرات عـــن طريق الحقن وشركائهم الجنسيـــين. وإنّ انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة متدن عموماً ولكنه يختلـــف بين بلد وآخر. فالاتجاه السائـــد منذ بدايات القرن الحادي والعشرين يدلّ علـــى ارتفاع عدد الإصابات في بعض البلـــدان، لا سيما ضمن مجموعات سكانية ومواقع معينة. واستئصال الملاريا من غالبية البلدان العربية يكاد يكون كامـــلاً، وإن كانـــت درجة توطّن المرض عالية في البلدان العربية الأقـــل نمواً في عام ٢٠٠٦، ولا سيما في السودان (٧ ١٦٧ إصابـــة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص)، وجـــزر القمر (٨ ٦٩٣ إصابة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخـــص)، وموريتانيا (٦ ١٤٠ إصابة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخـــص). وحـــالات الملاريا المعلن عنها في البلدان الأقل نمواً لا تمثّل العـــدد الفعلي نظراً إلى ضعف الرقابة وانعدامهـــا في بعـــض المناطق. أمّا السلّ فهو مشكلـــة صحية عامة وخطيرة، وربما كان السبـــب الرئيسي للوفيات

الناجمة عن الأمراض المعدية بين البالغين في المنطقة العربية. وتتركّز التحديات في البلدان الأقل نمواً حيث ارتفعت معدلات الإصابة خلال السنوات الأخيرة. ولكن على مستوى المنطقة العربية ككل، حصل تراجع بنسبة ٢٤ في المائة في معدلات الإصابة و٣٧ في المائة في معدلات الانتشار خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بالهدف التنموي السابع، تواجه جميع البلدان العربية، وبدرجات مختلفة، تحدٍ رئيسي مشترك يتمثل في تحسين إدارة البيئة ودمج إدارة الموارد البيئية ضمن استراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية. فغالبية السكان في المنطقة العربية تعيش في الأماكن الحضرية الواقعة في المناطق الساحلية حيث التحديات البيئية ترتبط بالارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر والتنافس على الأرض والموارد الطبيعية. وفي البلدان العربية الفقيرة نسبة عالية من السكان الذين يحافظون على مستويات معيشية مستدامة في المناطق الريفية حيث إمدادات المياه والصرف الصحي، وغيرها من أشكال دعم البنية الأساسية سيئة في أغلب الأحيان، وحيث تكثر جيوب الفقر المدقع.

إنّ حصة المنطقة العربية ككل من الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون تكاد توازي الخمسة في المائة، ولكنّ آثار تغير المناخ على المنطقة هي مصدر قلق كبير بالنسبة إلى واضعي السياسات الذين يقرّون بالأثر السلبي لهذا التغير على بلدان المنطقة. ويشير تقرير التقييم الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أنّ جزءاً من المنطقة العربية سيتعرّض لأزمات مياه وحالات جفاف خانقة بسبب تراجع معدلات هطول الأمطار. فالضعف في مناعة موارد التربة والشّح في موارد المياه السطحية والجوفية التي يمكن استخدامها لأغراض الري هما من الآثار الرئيسية المحتملة لتغير المناخ على المنطقة. وهذه التغيرات البيئية تؤثر على نظم إنتاج الغذاء فتساهم في انتشار الجوع، واحتمال الإصابة بأمراض مثل الملاريا إذ إنّ مسار المرض يتغيّر بتغيّر المناخ.

وإنّ التنوع البيولوجي في المنطقة العربية في طريقه إلى الانحسار نتيجة تدهور الموائل وفقدها خلال العقود الثلاثة الماضية الناجم جزئياً عن الزيادة السكانية في معظم بلدان المنطقة العربية. فالتوسّع العمراني والتنمية الزراعية والصناعية هي إحدى الأسباب الرئيسية لما يصيب جميع بلدان المنطقة من تدهور في تنوعها البيولوجي. وإنّ الإفراط في الرعي، والاستخدام غير المستدام للموارد المائية والأرض، فضلاً عن الاستخدام التجاري لموارد التنوع البيولوجي هي من العوامل الشائعة الانتشار. وتضاف إليها عوامل أخرى تشكل ضغوطاً على التنوع البيولوجي في المنطقة وهي تتعلق بالتلوث، والمجاري والمخلفات الصناعية، ومبيدات الحشرات والأسمدة المحمولة بمياه الصرف الطبيعي.

لقد سارت مختلف المجموعات دون الإقليمية في المنطقة العربية ببطء باتجاه تحسين إمكانات حصول السكان على خدمات مرافق الصرف الصحي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ففي عام ٢٠٠٦، ظلت نسبة السكان في البلدان العربية الأقل نمواً التي تستخدم مرافق الصرف الصحي المحسنة منخفضة، إذ وصلت إلى ١٨ في المائة في المناطق الريفية و٦٠ في المائة في المناطق الحضرية. ولا تزال معدلات شيوع مرافق الصرف الصحي في المنطقة العربية متدنية عموماً، إذ تصل إلى ٥٦ في المائة في المناطق الريفية و٨٤ في المائة في المناطق الحضرية. وهذا الأداء الضعيف والمتفاوت يطال كذلك نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر محسنة لمياه الشرب، إذ وصلت هذه النسبة إلى ٥٥ في المائة في المناطق الريفية في البلدان الأقل نمواً مقارنة بنسبة ٧٥ في المائة في المنطقة، و٧٨ في المائة في المراكز الحضرية في البلدان الأقل نمواً مقارنة بنسبة ٩١ في المائة في المنطقة. وإذا ظلّت البلدان العربية على بطئها هذا، فستأوي المنطقة مع حلول عام ٢٠١٥ ما يناهز ١٢٤ مليون شخص، ونصفهم في البلدان الأقل نمواً، من دون خدمات أساسية للصرف الصحي.

ويسعى الهدف التنموي الثامن إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وهو يركّز على الشراكات التنموية المتصلة بموضوعات المساعدة والتجارة والديون من جهة، واهتمامات تجارية واستثمارية تتناول إمكانات الحصول على الأدوية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى. وقد كان التقدّم متفاوتاً على صعيد بناء الشراكات التنموية. فمنذ عام ١٩٩٠، كان تمويل التنمية المقدم إلى البلدان العربية مدفوعاً، إلى حد بعيد، بمصالح

البلـــدان المانحـــة وليس بالتحديات والأولويـــات التنموية المرتكزة على أدلة واقعية. وقد تعهـــدت البلدان المانحة ببذل جهود فعلية للوفاء بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدات. وأعادت البلدان المانحة التأكيد علـــى هذه الالتزامات في القمة العالمية ٢٠٠٥. ولكنّ خمسة من تلك البلدان، وهي السويد، واللوكسمبورج، والنرويج، والدنمارك، وهولندا، وفت بالتزاماتها وبلغت في عام ٢٠٠٨ نسبة ٠,٧ في المائة. لذلك كانت المساعدة التنموية الرسمية الموجهة إلى المنطقة شديدة التقلّب، حتى أنّها كانت في الواقع، من حيث نصيب الفرد الحقيقي، في بدايات القرن الحادي والعشرين أقلّ مما كانت عليه في أوائل تسعينات القرن العشرين. وهي لم تعد كافية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان العربيـــة الأقل نمواً. ولم يتمكن سوى بلد عربي واحد من بـــين البلدان العربية الأربعة المصنّفة فقيرة ومثقلة بالديون من استيفاء الشروط المحددة للاستفادة من المساعدات المنصوص عليها في المبادرة المعنية بهذه البلدان. ولكنّ قسماً كبيراً من السلع العربية غير النفطية تمكنت في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ١٩٩٠ من الدخول إلى أسواق البلدان المتقدمة من دون قيود، وأحرز تقدم كبير لجهة تخفيض الديون وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أدّت البلـــدان العربية المانحـــة دوراً بارزاً في تقديم المساعدة للعديد من البلدان المعنيـــة بالبرنامج. فالبلدان العربية الغنيـــة تمكنت في معظم الحـــالات من بلوغ هدف المساعدة التنموية الرسمية المحـــدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلـــي الإجمالي الـــذي لم تحققه غالبية البلدان التابعة للجنة المساعدة للتنمية. ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ ولغايـــة عـــام ١٩٩٤، كانت نسبة المساعدة التنموية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة إذ بلغت ١,٣ في المائة. ثمّ سجلّت هذه النسبة تراجعا كبيراً في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ ولغاية عام ١٩٩٩ قبل أن تعود إلى الارتفاع حتى ٠,٨ في المائـــة خلال الفترة الممتدة مـــن عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٠٤. وقد بلغت نسبة المساعدة التنموية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠٠٨، غير أنّ نسبة المساعدة الرسمية للتنميـــة إلى الدخل القومي الإجمالي بلغت في عام ٢٠٠٨ للبلدان العربية مجتمعةً ٠,٧ في المائة. وهذه النسبة تعتبر عالية جداً مقارنةً بالنسبة التي سجّلتها البلدان التابعة للجنة المساعدة للتنمية والتي بلغت ٠,٣ في المائة (الشكل ٩-٤). فقـــد احتلت المملكة العربية السعودية، وبلا منازع، المرتبـــة الأولى بين البلدان العربية المانحة طوال تلك الفترة حيـــث وصلـــت نسبة المساعدة التنموية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمـــالي ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وارتفعت نسبة المساعدات التي قدّمتها الصناديق التنموية والمنظمات العربية إلى المستفيدين العرب من ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٤ في المائـــة في عام ٢٠٠٨[1]. وهذه الزيـــادة الكبيرة في تدفق المساعدات بين البلدان العربية يجب المحافظة عليهـــا خلال السنوات المقبلة. فالمساعدة التي تقدمها البلـــدان العربية المانحة لا تخضع لشروط، في حين أنّ قسماً كبـــيراً من المساعدة الرسمية للتنمية التي تقدّمها البلدان التابعـــة للجنة المساعدة للتنمية تبقى خاضعة للقيود بشكل كلّي أو جزئي.

تركـــت الأزمة المالية العالمية الكثيرين في البلدان الأقل نمواً بـــدون فرصة للحصول على الأدوية الأساسية بأسعار مقبولـــة. وهذا الوضع خطير في ظل ارتفـــاع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة التـــي تتطلب علاجات كالإنسولين وأدوية الأوعية الدموية للقلب، ومع تزايد عدد الفقراء وانخفاض الأجور وما يتسبب ذلك من تدهور في الوضع الصحي وزيـــادة في الأعباء على نظام الخدمات الصحية. وفي ظلّ أزمـــة الائتمان العالمية أيضاً سيعجز المستوردون الإقليميون عـــن الحصول على الائتمان لشراء المنتجات الطبية، وستكون التكلفة أعلـــى بالنسبة إلى البلدان التي لا تملك قدرات لتصنيـــع الأدويـــة من المواد الخام المستـــوردة. ومع ذلك، لا يمكن تحديد حجم هذه الأزمة ومدتهـــا، لا سيّما وأنّ الأزمات الاقتصادية السابقة أظهرت أن آثارها قلّما تكون متشابهة بين بلد وآخر.

يـــؤدي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في توليد النمو الاقتصادي، وتحفيز الانتعاش المالي على المستـــوى العالمـــي في جميع القطاعات التجارية والصناعيـــة. وقد سجّل هذا القطـــاع، لا سيما في مجالي الإنترنت والهاتف المحمول، تقدماً كبيراً في المنطقة العربية باستثناء البلدان العربية الأقل نمواً التي لا تزال متأخرة بدرجة كبيرة عـــن بقيـــة الدول العربية في هذين المجالين. فالزيادة في عدد المشتركين في الخطوط الخلوي ناهزت الثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية. وقد ساهمت في هذه الزيادة المنافسة القوية بين الشركات المعنية بتقديم الخدمات. وشهدت

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠٠٩، ص ٢٠١.

البلدان العربية كلها المذكورة آنفاً، باستثناء جيبوتي وموريتانيا واليمن، ارتفاعا ملحوظاً بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨ في عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ ساكن. وكانت هذه الزيادة بارزة في الإمارات العربية المتحدة التي سجّلت في عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً بنسبة ٦٦ في المائة، فصنّفت بالبلد العربي الأوّل، وبلا منازع، من حيث عدد المشتركين في خدمة الإنترنت لكل ١٠٠ ساكن (٨٦ مشتركاً في عام ٢٠٠٨). وخلال الفترة نفسها، لم تنجح شبكات الإنترنت في التغلغل بشكل فعال إلى البلدان العربية الأقل نمواً. فأعداد المشتركين في شبكة الإنترنت ضئيلة لكلّ ١٠٠ ساكن، إذ بلغت ١,٤٤ في موريتانيا و١,٤٣ في اليمن خلال عام ٢٠٠٧. وقد أظهرت الأرقام العائدة إلى عام ٢٠٠٨ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدم تأثر هذا القطاع بالأزمة المالية العالمية. ولكنّ مشغّلي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يخشون من أن هذه الأزمة ستجعلهم يواجهون في السنوات المقبلة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على رأس المال وتمويل استثماراتهم في الشبكات، وتؤدي بذلك إلى تباطؤ في خططهم التوسعية.

## الأزمة المالية العالمية

يقدم القسم الثاني من التقرير تحليلاً مفصّلاً عن آثار الأزمة المالية العالمية على المنطقة العربية، وعن أثرها المحتمل على الأهداف التنموية للألفية. فهو يشير إلى أوجه التشابه والاختلاف المهمة بين مجموعات البلدان فيما يتعلق بتأثيرات الأزمة والآثار المترتبة على السياسات. فمعظم بلدان المنطقة أثبتت قدرتها على تطبيق سياسات مضادّة للتقلّبات الدورية، في حين ظلت البلدان العربية الأقل نمواً خاضعة لقيود شديدة مفروضة على أدواتها المالية والنقدية، ومهدّدة في تقدمها باتجاه تحقيق الكثير من الأهداف التنموية للألفية.

ويبرز التباين في الأثر المترتّب على الأزمات أهمية القطاعات الإنتاجية المحلية، لا سيما السلع والخدمات المعدة للاستهلاك المحلي، بالنسبة إلى استقرار الاقتصاد وإمكانية التنبؤ باتجاهاته. وتشكّل الوظائف عنصراً أساسياً لاستمرار الحد من الفقر وتوفير الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية بشكل مستدام. فقد أثبتت عدة اقتصاديات آسيوية في التاريخ الحديث أنّ الاستخدام الفعال للسياسات التجارية والاستثمارية والإنتاجية في إطار اقتصاد كلي سليم، يساعد البلدان على إخراج الناس في هذه المنطقة، رجالاً ونساء، من دوّامة الفقر والجوع وسوء التغذية والمرض والأمية. ولكنّ التحليل الوارد في القسم الثاني يظهر أنّ نمو المنطقة لم يعتمد على كثافة التوظيف فلم يخدم مصالح الفقراء، وأنّ التنوع الاقتصادي شكّل تحدياً في هذا المجال. فتقليل الأخطار الناجّة عن الصدمات الخارجية يتطلّب تعزيز التنوع في الشركاء التجاريين وفي المنتجات، وتحسين قدرة المنطقة على المواجهة في ظلّ الأزمات.

وقد أشارت جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩) إلى الفوارق الكبيرة في البلدان العربية والمجموعات دون الإقليمية من حيث هياكلها الاقتصادية وثرواتها من موارد بشرية وطبيعية. فالتنوع في الهياكل الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية يشير إلى أنّ أهمية قنوات انتقال الأزمة المالية ستختلف أيضاً من فئة إلى أخرى.

ومن الواضح أنّ الاقتصادات المصدرة للنفط كانت أكثر المستفيدين من أزمتي الغذاء والنفط بفضل صادراتها النفطية، وأكثر المتأثرين بالأزمة المالية لأن النفط والغاز يشكلان أكثر من ٨٥ في المائة من صادراتها السلعية. فقد واجهت هذه البلدان في عام ٢٠٠٩ هبوطاً حاداً في أرباح الصادرات وإيرادات النفط، غير أنّ الاحتياطيات الضخمة التي جمعتها خلال السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط سمحت لها بالتخفيف من القيود التي فرضتها الأزمة على السياسة المالية والتجارة الخارجية، وذلك عن طريق السحب من الاحتياطيات أو تحمل الديون. وبما أن هذه البلدان هي من كبار مستوردي المواد الغذائية ومواد البناء، التي انخفضت أسعارها بعد الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٨، فقد شهدت أيضاً بعض الانخفاض في فواتير وارداتها، علماً أنّ هذا الانخفاض حجبه الانخفاض الكبير في عائدات صادرات الوقود.

إنّ التحويلات النقدية للعاملين المهاجرين، وهي مصدر رئيسي للعملات الأجنبية في عدد من البلدان العربية ومصدر مهم لدعم الدخل في العديد من الأسر المعيشيّة، هي واحدة من قنوات عديدة استطاعت الأزمة المالية أن تؤثّر من خلالها على المنطقة. فقد تأثرت البلدان العربية بتراجع التحويلات النقدية، إذ إنّ معدّل نموّ مجمل التحويلات الواردة إلى المنطقة كان قد تباطأ خلال عام ٢٠٠٩، وشهدت التحويلات النقدية من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان المصدرة للعمالة تراجعاً بنحو ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩.

أدّت الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من تداعيات على الاقتصاد الفعلي في العالم إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان العربية (الإسكوا، ٢٠٠٩). فالتزامن بين ضغط الائتمان والانخفاض الشديد في أسعار النفط أثر في الاستثمار بالمشروعات النفطية؛ وانفجار الفقاعة العقارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيّما في الإمارات العربية المتحدة، تسبّب في تأخير عدة مشروعات سكنية؛ وتراجع عمليات الاندماج والشراء التي تتم عبر الحدود أدّى إلى تعليق بعض برامج الخصخصة المخطّط لها في المنطقة. وقد نتج عن التراجع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة انخفاض هذه الاستثمارات في ستة بلدان من بينها الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والمملكة العربية السعودية التي شكّلت في عام ٢٠٠٨ نحو ثلاثة أرباع إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة.

وتعتبر الاقتصادات القائمة على صادرات المواد الأولية أكثر الاقتصادات عرضة للتأثر بأزمتي الغذاء والوقود، نظراً لارتفاع حدّة الفقر فيها وتدنّي مستوى الثروات والجدارة الائتمانية بها. فهذه كلها تقلل من الخيارات المتاحة أمام هذه الاقتصادات للتعامل مع الأزمات، وتزيد في المقابل من خطورة تأثير الأزمات عليها من حيث قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية للألفية. وبما أنّ العديد من البلدان الأقل نمواً تفتقر أيضاً إلى قدرات قوية، كبرامج دعم المواد الغذائية الواسعة النطاق، للتخفيف من الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا، فمن المؤكد أن تكون موجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد أثرت سلباً على حالة الفقر والجوع الشديدين في تلك البلدان.

ويتوقّع أن تواجه البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على صادرات المواد الأولية مجموعة من التحديات. فهذه البلدان لا تملك احتياطيات كبيرة تستطيع أن تسيِّلها لتواجه القيود التي تفرضها الأزمة على السياسة المالية والتجارة الخارجي ة، وقد يؤدي هذا الوضع إلى انكماش قطاعات الخدمات فيها. وهذه البلدان تعتمد على المساعدات الرسمية للتنمية، ولكنّها في الوقت نفسه تكون معرّضة للخطر بسبب القيود التي تفرض على موازنات البلدان المانحة وتؤثّر بذلك على نصيبها من المساعدات الرسمية للتنمية ومعظم هذه البلدان لا تستفيد بالشكل الكبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي منذ سبعينات القرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بارتفاع إيرادات الصادرات التي سيطرت عليها صادرات الوقود. ففي عام ٢٠٠٧، شكلت هذه الصادرات ٨٠ في المائة من الصادرات السلعية للبلدان المرتفعة الدخل (وأبرزها البلدان المصدرة للنفط)، و٦٧ في المائة للبلدان المتوسطة الدخل (وأبرزها الاقتصادات المتنوعة)، و٩٠ في المائة للبلدان المنخفضة الدخل (وهي البلدان الأقل نمواً). وإنّ التقلبات المتقطّعة التي شهدتها البلدان العربية، من ارتفاع النمو في سبعينات القرن العشرين إلى الركود الاقتصادي طوال ثمانينات ذلك القرن ثم العودة إلى النمو الاستثنائي في بداية القرن الحادي والعشرين، تعكس بشكل مباشر الدورات المضطربة للدخل الناتج عن أسواق النفط.

والنمو المعتمد على النفط يعكس أيضاً، وإلى حد بعيد، ضعف أداء القطاعات الإنتاجية، لا سيما القطاع الصناعي. وإنّ تحوّل البلدان العربية في أقلّ من أربعين عاماً من اقتصادات معتمدة على الزراعة إلى اقتصادات معتمدة على الخدمات هو أحد أبرز الحقائق المستنتجة في مجال التنمية خطورةً. فالبلدان العربية التي كانت ترتكز خلال ستينات القرن العشرين إلى قاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً، مثل الجمهورية العربية السورية، ومصر، والمغرب،

والجزائر، قد شهدت إلغاء التصنيع الذي تمثل بانخفاض حصص التصنيع في القيمة المضافة والتوظيف خلال العقود الثلاثة الماضية. وفي المقابل، سجّل قطاع الخدمات نمواً مطرِّداً انتهى إلى هيمنته على الاقتصادات العربية منذ سبعينات القرن العشرين.

وكانت للأزمة المالية العالمية آثار مختلفة منها انخفاض أسعار النفط الدولية وما رافقه من قلق كبير على نمو المنطقة. فقد شهدت أسعار النفط هبوطاً ملحوظاً (من ١٤٧ دولاراً أمريكياً للبرميل قبل الانهيار ثمّ الارتفاع مجدداً، في سوق متقلبة، إلى ٧٣ دولاراً أمريكياً في بداية يونيو/حزيران ٢٠١٠) تسبب بانهيار في إيرادات التصدير في غالبية الاقتصادات العربية. وكان لهذا الانهيار في إيرادات التصدير وقع الصدمة على مجموعة البلدان المنخفضة الدخل (٣٦ في المائة) بسبب اعتماد اليمن والسودان، وهما أكبر مصدرين في هذه المجموعة، على الصادرات النفطية. وحصل تراجع مماثل، إنّما أقلّ وطأةً، ضمن مجموعة الاقتصادات المتنوعة.

إلا أن نمو المنطقة العربية يبقى، على تباطئه، أكبر مما هو عليه في معظم المناطق الأخرى. ويتوقع لهذا النمو أن يشهد في عام ٢٠١٠ تحسناً في الأداء. ويعزو صندوق النقد الدولي صمود النمو في المنطقة العربية إلى ثلاثة أسباب تتلخّص أوّلاً بعدم تعرّض البنوك العربية، إلا بقدر ضئيل، للأصول التي تسببت باضطرابات كبيرة في أماكن أخرى من العالم، ثمّ بعدم تأثر المنطقة بالدرجة ذاتها بالهبوط الحاد في حجم الصادرات، كما حدث في آسيا، أو بسحب التدفقات الرأسمالية، كما حدث في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وأخيراً بأهمية الإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذتها الاقتصادات المعتمدة على النفط على مستوى السياسة العامة. وكان ردّ البنوك المركزية على الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة العالمية سريعاً إذ لجأت إلى تخفيف القيود المفروضة على السياسة النقدية. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي التي شهد بعضها محنة مالية، فقد سارعت فيها السلطات إلى تأمين السيولة ورأس المال اللازمين. وقرّرت البلدان المصدّرة للنفط في المنطقة أن تحافظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق الرأسمالي من خلال السحب من الاحتياطيات التي تجمعت لديها خلال سنوات الازدهار.

لقد تأثر النمو الاقتصادي في المنطقة سلباً بالأزمة المالية العالمية، لكنّ تأثره هذا أقلّ حدة مما هو عليه في مناطق أخرى، ومحصور بشكل أساسي بالاقتصادات الغنية المصدرة للنفط التي سبق لها أن اجتازت معظم المراحل باتجاه بلوغ الأهداف التنموية للألفية. وتملك هذه البلدان، بفضل احتياطياتها الضخمة، من المقومات ما يجعلها في موقف أفضل للتخفيف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي قد تنتج عن تباطؤ النمو. ولكن ربما كان أثر أزمتي الغذاء والوقود أسوأ على الأهداف التنموية للألفية، لا سيما على الغايات المرتبطة بالفقر والجوع. أمّا على المستوى دون الإقليمي، فالبلدان العربية الأقل نمواً كانت أكثر المجموعات معاناة فيما يتصل بتحقيق الأهداف التنموية للألفية. وكانت البلدان الغنيّة المصدرة للنفط أكثر قدرة من البلدان المتوسطة الدخل ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً على وضع السياسات اللازمة لمواجهة أزمتي الغذاء والوقود، فيما افتقرت البلدان الأقل نمواً إلى أي قدرة فعّالة على مواجهة هذا الوضع بالسياسات اللازمة.

ويبدو أن هذا التحليل للتأثير المحدود المرجح للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية قد أقرّته حكومات المنطقة، التي لم تبد سوى استجابة مباشرة محدودة باستثناء الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها بلدان مجلس التعاون الخليجي في الوقت المناسب لتحافظ على سلامة قطاعاتها المالية. ولكن نظراً إلى أداء اقتصادات المنطقة الفعلي والفهم العميق لمقوّمات اقتصادات معينة، يخشى أن يَثبت أن التأثير الفعلي للأزمات، ولا سيما أزمة الغذاء، هو أقوى على البلدان الأقل نمواً. وإذا لم تتمكن هذه البلدان من اتخاذ إجراءات تصحيحية، فيمكن أن يكون الضرر كبيراً على استهلاك الفقراء وعلى احتمالات تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

إنّ البطالة التي وصمت النمو في المنطقة العربية خلال الماضي القريب هي ظاهرة لا يمكن إنكارها، والأطر العامة للنمو الذي يخدم مصالح الفقراء معروفة هي أيضاً. أمّا ما يحتاج إلى تحديد وتوضيح فهي المسببات التي أدت إلى

نشـــوء نمـــط النمو الحالي والمنهجيات التي يمكن من خلالها تغيير المسار والتوجّه نحو منهجيات تستند بشكل أكبر إلى كثافة التشغيل. فإذا استرشدت البلدان العربية بمعلومات وافية لصنع قراراتها، لتمكّنت من التعامل بشكل أفضل مـــع دورة الانتعاش والكساد التي أضعفت الاستثمارات الطويلة الأجل في هذه المنطقة، ولاستطاعت وضع سياسات ملائمـــة تعزّز قدرتها علـــى الصمود في ظل الأزمات وتحقيق النمو بالمنطقة على المـــدى الطويل، وعلى مواجهة تحدي البطالة الذي يحدق بها. فمن الجوانب الهامة التي تحتاج إلى توضيح فيما يتعلق بالكثير من الأهداف التنموية للألفية هـــي مساهمة التحويـــلات النقدية في التنمية وتأثيرها على تغيير السياسات المعتمدة إزاء الظروف المتغيّرة في البلدان المستقبلة لليد العاملة. فأهمية هذه التحويلات بالنسبة إلى البلدان الفقيرة في المنطقة تستدعي فهم طبيعة هذا المتغير الاقتصادي الرئيسي.

## الخلاصة

إنّ استعراض التقـــدّم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف التنمويـــة للألفية يطرح ثلاثة استنتاجـــات أساسية. أولاً، إنّ البيانات تشير إلى أنّ أداء البلدان العربية كان، حتى قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، متفاوتاً بخصوص تحقيق الأهداف التنمويـــة للألفية. ويمكن تصنيف هذه البلدان إلى ثلاث مجموعات رئيسية، بين بلدان من المرجّح أنها ستحقق غايات الأهـــداف التنمويـــة للألفية (وأبرزها بلدان مجلس التعـــاون الخليجي)، وبلدان من غير المرجـــح أن تحقق غايات الأهداف التنموية للألفية (وأبرزها البلدان الأقل نمواً)، وبلدان تتفاوت فيها الإنجازات والفرص، وهي تشكل غالبية البلدان العربية المتوسطة الدخل. ثانياً، إنّ التقدم المحرز غير متجانس حتى فيما بين الأهداف إذ إنّ العديد من البلدان العربية متأخرة بشـــكل ملحوظ في تحقيق الهدفـــين الأول والخامس على وجه التحديد. ثالثـــاً، إنّ الموضوعات المتعلقة بالأمن تشكّل تهديداً خطـــيراً تواجهه البلدان المتأثرة بالنزاعات وهي السودان، والصومال، والعـــراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة باتجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

والأزمة المالية العالمية هي شأن أساسي آخر يتناوله هذا التقرير. فالتقييم الأولي للأزمة المالية العالمية يشير إلى أن تأثير الأزمة سيكون أقوى على المنطقة العربية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق الغايات المحدّدة في الأهداف التنموية للألفيـــة. فالآثار السلبية للأزمة على الشؤون التنموية والمالية ستحيد التقدم المحرز عن مساره بسبب تداعياتها في مجال التخفيف من الفقر، وتوفير فرص العمل، ومخصصات الرعاية الاجتماعية، وغير ذلك من الجهود التنموية المهمة. ولكنّ التقييمات التي أُجريت مؤخراً بشأن اثر الأزمة كانت أكثر تفاؤلاً وتوقعت استمرار النمو في المنطقة، وإن بمعدلات أبطأ من المعدلات السابقة لحدوث الأزمة. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي عدم الاستهانة بالتكاليف المالية والاقتصادية والاجتماعية لأزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية العالمية.

تحظى الأهداف التنموية للألفية بدعم سياسي قوي سيتجّدد زخماً خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنّ تحقيق الأهداف التنموية للألفية ممكن إذا توفر له ما يحتاجه من طموح وموارد. ولكن ينبغي استخـــدام هذا الدعم بفعالية، والاسترشاد بالأولويات المحـــدّدة في وضع استثمارات تخدم تسريع التقدم باتجاه تحقيق الأهـــداف التنموية للألفية. فينبغي أن تستند هذه الاستثمارات إلى إطار وطني للتنمية المستدامة يوازن بين أولويات التنميـــة الاقتصادية، والاجتماعيـــة، والبيئية التي توفّر مجتمعةً الأساس اللازم لتحقيـــق الأهداف التنموية للألفية. فهـــذا الإطار الوطني، أو ما يعرف باستراتيجية التنمية الوطنية، يقدّم الوسائل الضرورية لتنسيق السياسات العامة المتعلقـــة بمختلف الغايات. فبوجود استراتيجية التنمية الوطنية، تستطيع البلدان تحديد المنافع المشتركة للسياسات التي تساهـــم في تحقيق مختلف الأهداف، وإيجاد الحلول للمقايضة بين الأهداف المتضاربة، ومعالجة مسائل الإنصاف بـــين الأجيال وبين أبناء الجيـــل الواحد والمساواة بين الجنسين، واستهداف السكان الأكـــثر ضعفاً، وتعزيز الآليات اللازمة لتوسيع قاعدة المشاركة، والمشاركة المدنية الطوعية التزام الجهات المعنية بالمشاركة الحقّة.

# مقدمة

شكّل إعلان الألفية الذي اعتمدته ١٨٩ دولة عضو في الأمم المتحدة علامة فارقة في تعاون الأسرة الدولية مع بداية القرن الحادي والعشرين. فقد بُني الإعلان على أهداف اتفق عليها العالم من قبل بشأن التنمية الدولية، وأطلق مجموعة من الأهداف التنموية العملية والقابلة للقياس عرفت بالأهداف التنموية للألفية. فهذه الأهداف تضمّ الغايات المتفق عليها كما حددتها خطة التنمية للأمم المتحدة، وهي حصيلة العديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الماضي، بما فيها تلك المعنية بالتنمية المستدامة، والتعليم، والأطفال، والغذاء، والمرأة، والسكان والتنمية الاجتماعية. إنها الغايات التي حددها العالم، بشروطها الكمية والزمنية، لمعالجة الفقر المدقع والجوع والمرض، ولتعزيز المساواة بين الجنسين والتعليم والاستدامة البيئية. إنّها تعبير عن الحقوق الأساسية للإنسان، أي حقه في التمتع بصحة جيدة، وفي الحصول على التعليم والمسكن. أمّا الهدف الثامن، المتعلق ببناء الشراكات لأجل التنمية، فيتضمّن الالتزامات في مجال المساعدة التنموية، وتخفيف الديون، والتداول التجاري والحصول على التكنولوجيات.

والمنطقة العربية هي اليوم أمام التحدي المتمثّل في التوافق على برنامج عمل لتحقيق الأهداف التنموية للألفية. وعلى بعد خمس سنوات من عام ٢٠١٥ كتاريخ محدد لتحقيق الأهداف، أصبح الخوف من عدم تحقيق الأهداف حقيقة واقعة، وفشل كهذا هو غير مقبول من الناحيتين المعنوية والتنموية، ومعه ستتضاعف المخاطر التي تواجهها المنطقة من عدم استقرار وعنف وأوبئة وتدهور بيئي.

ويستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية باتجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية. فعام ٢٠١٠ هو معلم هام في مسيرة السعي إلى تحقيق هذه الأهداف، لأنها تأتي بعد عشر سنوات على "إعلان الألفية" التاريخي وقبل خمس سنوات من عام ٢٠١٥ التاريخ المحدد لتنفيذها. وسيجدّد العالم التزامه بالأهداف التنموية للألفية خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وهذا التقرير هو جزء من الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة تحدي الأهداف التنموية للألفية، وهو يستعرض تفصيلاً واقع التقدم الذي أحرزته المنطقة باتجاه تحقيق هذه الأهداف.

ويشدّد هذا التقرير بشكل أساسي على الحاجة إلى تسريع التقدم في بعض البلدان والقطاعات، إذا كان للأمل ببلوغ الأهداف التنموية للألفية أن يتحقق. فبلوغ هذه الأهداف ممكن بوجود سياسات وموارد وجهود وافية، لا سيّما في البلدان العربية الأقل نمواً. وإعلان الألفية هو أهمّ الوعود الجماعية التي قطعها العالم يوماً على فقرائه الأكثر ضعفاً. فوعده هذا لا ينبع من شفقة أو فعل خير بل من التضامن والعدالة، ومن الاعتراف بتعاون العالم بأسره من أجل تحقيق الازدهار والأمن. وإنّ هذا التعاون يرتدي أهمية خاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية حيث الهوة التنموية بين المناطق هي من بين الأعمق في العالم.

وتستند البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير إلى عدة مصادر ومنها المصادر الدولية، كشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمات أخرى دولية معنيّة بجمع البيانات عن الأهداف التنموية للألفية. والإحصاءات الواردة فيه هي أيضاً مستقاة من منظمات إقليمية تابعة للأمم المتحدة وعاملة في المنطقة العربية، ومن إحصاءات وطنية رسميّة. وقد اتّبع التقرير في احتساب البيانات المنهجية المعتمدة في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وفي احتساب المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية، اتّبعت وكالات الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بشأن حساب جميع المؤشرات ذات الصلة ضمن سلسلة الأمم المتحدة لمؤشرات الألفية[٢]. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات المتوفرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية تشوبها فجوات وأوجه تباين كثيرة شكّلت أحد أبرز التحديات التي واجهت إعداد هذا التقرير.

(٢) سلسلة الأمم المتحدة لمؤشرات الألفية، ميتاديتا، موجودة على الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/metadata.aspx.

ويعتمد هذا التقرير تصنيفات عديدة دون إقليمية وفقاً لطبيعة المؤشر الخاص بالهدف التنموي للألفية والبحث قيد العمل. ولكنّ التصنيف الذي غلب استعماله استند إلى تصنيف البلدان العربية وفقاً لموقعها الجغرافي ومستوى التنمية فيها:

١- بلدان المشرق العربي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولبنان ومصر.

٢- بلدان المغرب العربي: تونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والمغرب.

٣- بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
٤- البلدان العربية الأقل نمواً: جزر القمر، جيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن.

وفي تحليل أثر الأزمة، اعتمد تصنيف آخر وكان على الشكل التالي: البلدان المصدّرة للنفط (وأبرزها بلدان مجلس التعاون الخليجي)، وبلدان نفطيان اقتصادهما مختلط (وهما الجزائر وليبيا)، والبلدان ذات الاقتصادات المتنوعة (وهي: الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، والمغرب)، والبلدان الأقل نمواً (وهي جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا واليمن)، والبلدان المتأثرة بالنزاعات (وهي الصومال، والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة).

يقع التقرير في ثلاثة أقسام. فيتناول القسم الأول أداء المنطقة بشأن كل هدف من الأهداف التنموية للألفية، ويتضمن توصيات بشأن السياسات العامة تهدف إلى تحسين الأداء باتجاه تحقيق الأهداف. ويتناول القسم الثاني تأثير أزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية العالمية على التنمية في المنطقة العربية، ويركّز على تأثير هذه الأزمات على مسار الأهداف التنموية للألفية. أما القسم الثالث والأخير فيلخّص الاستنتاجات الرئيسية مع التشديد على التوصيات في مجال السياسات العامة، كما وردت في فصول التقرير، ليساعد البلدان العربية على تسريع عجلة تقدمها باتجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

# القسم الأول

# أولاً- القضاء على الفقر المدقع والجوع

تحرز الدول العربية تقدماً في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار في اليوم إلى النصف. علاوة على ذلك، فإن معدل الفقر في الدول العربية الأقل نمواً (٣٦ في المائة) يقارب ضعفي المعدل العام للفقر في المنطقة العربية. كما أن معدل الفقر في دول المشرق العربي (١٩ في المائة) في منتصف العشر سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين هو أكثر من ضعفي المعدل في دول المغرب العربي (٧ في المائة). وترتفع نسب الفقر بشكل كبير في المناطق الريفية. ومع ذلك، لا تتضح هذه الحالة عند النظر إلى نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن خطوط الفقر الوطنية. علاوة على ذلك، لا تحرز المنطقة تقدما فيما يتعلق بغاية تخفيض الجوع إلى النصف. وهذه هي الحال أيضاً فيما يتعلق بتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، حيث أن مؤشرات الشباب والمرأة على وجه التحديد مقلقة بعض الشيء. وتشكل البطالة تحدياً تنموياً رئيسياً نتيجة لانخفاض معدلات العمالة نسبة إلى تعداد السكان. وقد طرأ تطور غير كاف في هذا المجال لجهة تحقيق غايات الهدف الأول المتعلقة بالجوع إضافة إلى القلق الكبير من آثار أزمتي الوقود والغذاء خاصة في الدول العربية الأقل نمواً. كما أن المنطقة عامة ومجموعات البلدان التي تكونها لم تشهد انخفاضاً في الجوع المدقع مما يؤشر إلى الانخفاض الحاد للاستهلاك الأساسي للغذاء اليومي للشعوب التي تعاني من الحرمان الغذائي. ورغم الصورة القاتمة، تتباين اتجاهات الماضي وآفاق المستقبل نحو تحقيق الهدف الأول تبايناً ملحوظاً داخل المنطقة. وبالتالي، ثمة تناقض بين التقدم السريع في معدلات التشغيل والتخفيف من الفقر في دول المغرب العربي ودول المشرق العربي التي تحرز تقدماً محدوداً للغاية أو لا تتقدم على الإطلاق. وفي الدول الأقل نمواً، من المتوقع ارتفاع معدل الفقر والجوع منذ عام ٢٠٠٥، نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والوقود.

## لمحة عامة

التخلص من الفقر المدقع والجوع هو حق أساسي من حقوق الإنسان. وعنصر مهم من مجموعة العناصر المترابطة التي تؤثر على الفقر البشري؛ وعامل يؤدي دوراً حاسماً في ترسيخ التماسك والتناغم الاجتماعي، والإسراع في البناء الوطني، وتعزيز الاستقرار السياسي. وإدراكاً لهذا الواقع، يشمل الهدف الأول غايات تتعلّق بخفض معدل الفقر المدقع إلى النصف، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، والتخفيف من الجوع. وفيما يلي يستعرض هذا التقرير مدى تقدم الدول العربية في تحقيق الغايات المرتبطة بهذا الهدف.

### الغاية ١-أ:

### خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

### المؤشر ١-١: نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (معادل بالقوة الشرائية)

تحرز المنطقة عموماً ومجموعة البلدان التي تكونها تقدماً في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥[٣] دولار إلى النصف. ولا بدّ من الإشارة في البداية إلى صعوبة الحصول على تقييم دقيق وحديث لفقر الإنفاق في المنطقة العربية. والسبب في ذلك هو نقص في البيانات لا يمكن معالجته أحياناً. ورغم هذا النقص، هناك ما يدل على انخفاض الفقر قياساً إلى خط الفقر العالمي المحدّد بدخل قدره ١,٢٥ دولار في اليوم.

وقد شمل التقدّم المحرز على هذا الصعيد مجموعات البلدان المختلفة، وعلى الأخص مجموعة دول المشرق العربي، التي تقترب بالفعل من تحقيق الغاية ١-أ (الشكل (١-١-أ)). ولكن مجموعة الدول الأقل نمواً استطاعت أن تحقق تقدماً ملموساً في الحد من الفقر وذلك بفضل الجهود التي بُذلت في اليمن وموريتانيا حتى عام ٢٠٠٦ (الشكل (١-١-ب)). ويبين الشكل (١-١-أ) أن معدل الفقر في الدول العربية وفقاً لخط الفقر المحدد بمبلغ ١,٢٥ دولار في اليوم كان أقل من ٤ في المائة قبل الأزمة. وهذا المعدل منخفض للغاية مقارنة بمناطق العالم النامية الأخرى. ويتضح ذلك من خلال الشكل (١-٢) حيث

(٣) كان خط الفقر الدولي ١,٠٨ دولار في اليوم (بتعادل القوة الشرائية ١٩٩٣) هو خط الفقر الأساسي إلا أن بيانات مستويات الأسعار لبرنامج المقارنات الدولية الجديدة لعام ٢٠٠٥ تشير إلى أن تكلفة المعيشة في البلدان النامية أعلى مما كان يعتقد سابقاً. وهناك أيضاً الكثير من مسوح الأسر المعيشية المتاحة لقياس مستويات المعيشة. وبناءً على ذلك، تم تعديل المعيار الدولي للفقر المدقع إلى ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد.

**الشكل (١-١) نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار في الدول العربية حسب مجموعات البلدان (أ) وكل دولة (ب)، في الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ و٢٠٠٥-٢٠٠٩**

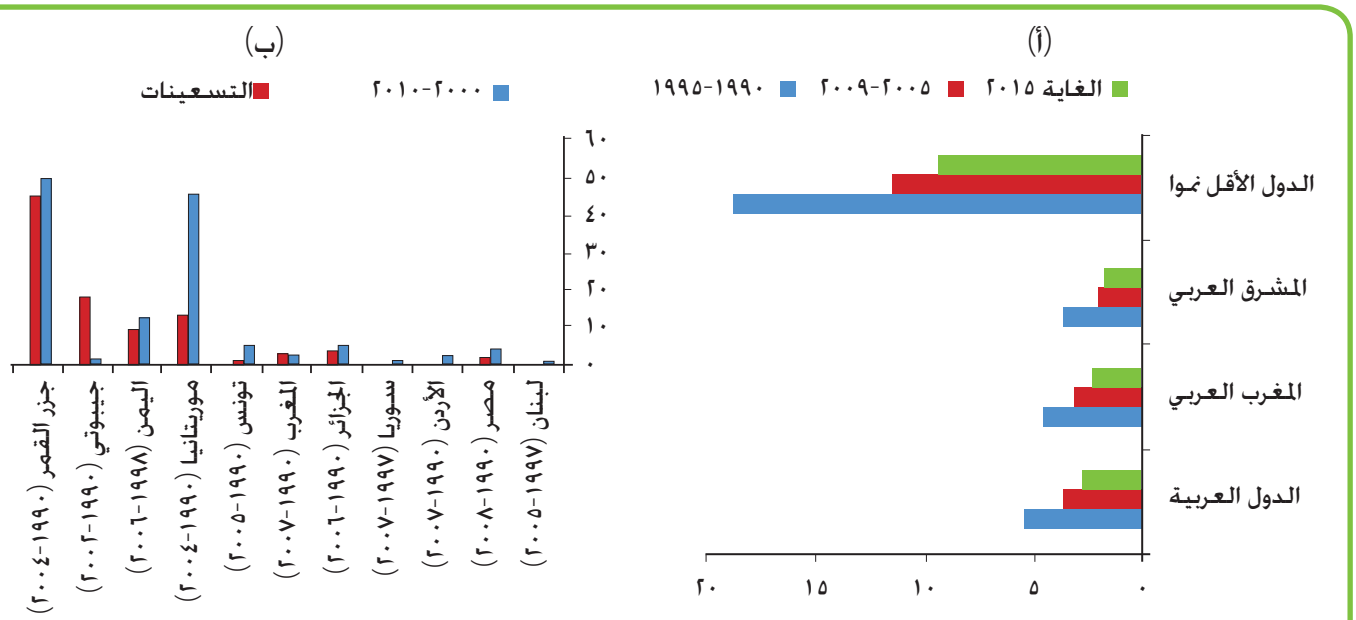


المصـــدر: قواعد بيانـــات البرنامج الإحصائي المختص بقياس الفقـــر POVCAL التابع للبنك الدولي (معامل القوة الشرائيـــة في٢٠٠٥) وتقييمات البرنامج الإنمائي المستقاة من بيانات وحدة مسح دخل وإنفاق الأسر.

ملاحظة: الدول المشمولة هي مصر (١٩٩٠ و٢٠٠٩)، ولبنان (١٩٩٥ و٢٠٠٥)، وسوريا (١٩٩٧ و٢٠٠٧)، والأردن (١٩٩٠-٢٠٠٥) بالنسبة إلى الأقاليم الفرعية في دول المشرق؛ والجزائر (١٩٩٥ و٢٠٠٥)، وتونس (١٩٩٥ و٢٠٠٥) والمغرب (١٩٩٥ و٢٠٠٥) بالنسبة إلى الأقاليم الفرعية في دول المغرب؛ واليمن (١٩٩٨ و٢٠٠٦)، وجزر القمر (١٩٩٥ و٢٠٠٥)، وجيبوتي (١٩٩٥ و٢٠٠٥) وموريتانيا (١٩٩٥ و٢٠٠٥) بالنسبة إلى الدول الأقل نمواً.

تحـــل المنطقة العربية، إلى جانب الـــدول ذات الاقتصادات الانتقاليـــة في أوروبا الشرقية ووسط آسيا (أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة)، في أدنى مستوى في العالم.

وحققـــت الـــدول العربيـــة بعض النجـــاح في خفض نسبة أفقر الفقراء، ولكن مقدار هذا النجاح يتوقف على مقياس الفقر. فعند استخدام خط أساس أعلى لقياس الفقـــر، كما هو مبـــيّن في الفصل التاســـع، يزيد معدل الفقـــر في المنطقة بشكل كبير من ٤ في المائة إلى ١٧ في المائة. ويستخلص من ذلـــك أن نسبة كبيرة من السكان في الدول العربية، تتجمـــع في نطاق ليس بعيداً عن خط الفقر المحدد بمبلغ ١,٢٥ دولار يومياً، مما يجعل المنطقة أكثر عرضة لصدمات اقتصادية وأزمات أخرى. ولا تبدو اتجاهات الفقـــر متساوية إذا ما قيست على أساس خطوط الفقر المختلفة. فباستخدام خط الفقر المحدّد بمبلغ ١,٢٥ دولار في اليوم يُلاحظ تحقيق تقـــدّم ملموس في خفض معدّل الفقر، لا يبدو واضحاً عنـــد استخدام خط الفقر المحدّد بمبلـــغ ٢,٠٠ دولار أو أكثر في اليوم. ويدلّ ذلك إلى أن الدول العربيـــة لم تنجح سوى في خفض نسبـــة أفقر الفقراء. ومـــع ذلك، يتعين تفسير هـــذه النتائج بحذر ولا سيما في ضـــوء الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الدول الأقل نمـــواً منذ عام ٢٠٠٦ والتـــي يعتقد أن تكون قد بـــدّدت المكاسب التي تحققت، في جهود التخفيف من الفقر منذ عام ١٩٩٠.

تعتبر الخطوط الدولية الأساسية المذكورة آنفاً، محدودة المدلـــول في الوقوف على حقيقة الفقـــر المدقع في الدول العربية. وتعد نسبة الســـكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني الأدنى[٤] بمثابة المعيار الأكثر ملاءمة لقياس الفقـــر في الدخل. ويبيّن الجدول (١-١)، المستند إلى أحدث تقاريـــر تقييم الفقر، معدل الفقر واتجاهه في اثنتي عشرة دولة عربية (تضمّ تقريبا ثلثي سكان المنطقة العربية).

(٤) يعرف خط الفقر الأدنى بأنه قيمة سلة السلع والخدمات التي تعادل تكلفة حزمة الغذاء التي تكفي الحد الأدنى من متحصل الفرد من الطاقة، مضافاً إليهـــا الحصة الدنيا من الإنفاق غـــير الغذائي التي تعادل متوسط الإنفاق على هذه البنود في أسرة لا يتجاوز إجمالي نفقاتها أكثر من قيمة الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية.

**الشكل (١-٢) نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار (أ)، ٢,٠٠ دولار (ب) و٢,٧٥ دولار (ج) في الدول العربية وغيرها من المناطق النامية، في ١٩٩٠، ١٩٩٩ و٢٠٠٥ (بالنسبة المئوية)**

المصدر: حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناءً على قواعد بيانات البرنامج الإحصائي المختص بقياس الفقر POVCAL التابع للبنك الدولي (معامل القوة الشرائية في ٢٠٠٥).

ملاحظة: تشمل المناطق النامية المدرجة شمال آسيا، وإفريقيا شبه الصحراء، وشرق آسيا، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، والدول ذات الاقتصادات الانتقالية في منطقة أوروبا الشرقية ووسط آسيا.

وتختلف صورة الواقع تماماً مع اختلاف تعريف الفقر المدقع. وتوضح النتائج المبنية على مسوح دخل وإنفاق الأسر التي أجريت في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ أن متوسط المعدل المرجح للفقر في الدول المدرجة في العينة كان ١٨ في المائة، وهو أقل قليلاً من معدل فترة التسعينات (٢٠ في المائة). وهذا يعني أن التغيّر في حالة الفقر كان طفيفاً استناداً إلى خط الفقر المحدد بدولارين في اليوم (وبلغ متوسط الانخفاض السنوي في معدل الفقر في المنطقة طوال الفترة من التسعينيات حتى العقد الأول من الألفية الثانية ٢ في المائة فقط). وكما هو متوقع، يبلغ متوسط الفقر في الدول الأقل نمواً ضعفي متوسط الفقر في المنطقة (٣٦ في المائة في العقد الأول من الألفية الثانية). والجدير بالذكر أن معدل الفقر في مجموعة بلدان المشرق في منتصف العقد الأول من الألفية الثانية بلغ ١٩ في المائة، وهو أكثر من ضعف المعدل في دول المغرب (٩,٧ في المائة).

ونظراً إلى البطء النسبي في خفض الفقر، من المرجح أن يكون نصيب الفرد من النمو الحقيقي في نفقات استهلاك الأسرة منخفضاً. وتوضح البيانات المأخوذة من الحسابات الوطنية أن الأمر ليس كذلك إذ أن نصيب الفرد من معدل النمو السنوي في المنطقة بلغ ٢ في المائة. وهو رقم مستغرب نظراً إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني. ومع ذلك، ثمة تباين كبير في تجارب مجموعات البلدان. ففي دول المشرق، انخفض الفقر بنسبة لم تتجاوز ٠,٧ في المائة سنوياً رغم ارتفاع متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الاستهلاك (١,٩ في المائة). وكانت الدول الأقل نمواً أكثر نجاحاً حيث انخفض الفقر بمتوسط قدره ١,٥ في المائة سنوياً رغم الانخفاض النسبي في متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الاستهلاك (١,٨ في المائة). وأما دول المغرب فتمكنت من خفض الفقر بمعدل أعلى بكثير بلغ ٢,٦ في المائة مع انخفاض معدل النمو السنوي في الاستهلاك، بحيث لم يتجاوز ١,٠ في المائة[٥]. ويشير ذلك إلى أن تخفيف الفقر هو أكثر تأثراً على النمو في دول المغرب منه في دول المشرق.

ورغم النجاح الذي حققته دول المغرب، تشير الصورة العامة للفقر المدقع استناداً إلى خط القياس الأدنى للفقر الوطني إلى أن الفقر المدقع لا يزال ملحوظاً ومستمراً، ويعاني منه حوالي واحد من كل خمسة أشخاص. فضلاً

(٥) يجب الأخذ بالاعتبار أن الفرق بين معدلات نمو الاستهلاك الشخصي المحسوبة وطنياً وتلك الصادرة عن مؤسسات إحصائية أخرى قد تكون كبيرة في بعض الأحيان.

**الجدول (١-١) معدلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية، ١٩٩٠-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠٩**

| الدولة | سنة المسح | انتشار الفقر (بالنسبة المئوية)[أ] | عدد الفقراء في ١٩٩٥ (بالملايين) | سنة المسح | انتشار الفقر (بالنسبة المئوية) | عدد الفقراء في ٢٠٠٥ (بالملايين) | التغير السنوي في معدل الفقر (بالنسبة المئوية) | التغير السنوي في دخل الفرد الفعلي (بالنسبة المئوية)[ب] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | ١٩٩٧[ج] | ١٠,٠ | ٠,٤ | ٢٠٠٥ | ٨,٠ | ٠,٣ | ٢,٨- | ٠,٢- |
| مصر | ١٩٩٠ | ٢٤,١ | ١٥,٣ | ٢٠٠٩ | ٢١,٦ | ١٦,٦ | ٠,٦- | ٢,٣ |
| الأردن | ١٩٩٠ | ١٥,٠ | ٠,٦ | ٢٠٠٦ | ١٣,٠ | ٠,٧ | ٠,٨- | ٤,٣ |
| سوريا | ١٩٩٧ | ١٤,٣ | ٢,١ | ٢٠٠٧ | ١٢,٣ | ٢,٣ | ١,٥- | ١,٢ |
| الأراضي الفلسطينية المحتلة | ١٩٩٨ | ٢٠,٣ | ٠,٦ | ٢٠٠٧ | ٣٤,٥ | ١,٢ | ٤,١ | ٢,٣- |
| دول المشرق العربي | | ٢١,٤ | ١٨,٩ | | ١٩,٤ | ٢١,٢ | ٠,٧- | ١,٩ |
| الجزائر | ١٩٩٤ | ١٤,١ | ٤,١ | ٢٠٠٦ | ٥,٦ | ١,٨ | ٧,٤- | ١,٠ |
| المغرب | ١٩٩٠ | ١٣,١ | ٣,٥ | ٢٠٠٧ | ٩,٠ | ٢,٧ | ٢,٢- | ١,٥ |
| تونس | ١٩٩٠ | ٧,٠ | ٠,٧ | ٢٠٠٥ | ٣,٨ | ٠,٤ | ٤,٠- | ٣,٨ |
| دول المغرب العربي | | ١٢,٧ | ٨,٣ | | ٦,٨ | ٤,٩ | ٤,٨- | ١,٦ |
| موريتانيا | ١٩٩٦ | ٥٠,٠ | ١,١ | ٢٠٠٤ | ٤٦,٧ | ١,٤ | ٠,٨- | ٠,١ |
| اليمن | ١٩٩٨ | ٤٠,٠ | ٦,٢ | ٢٠٠٦ | ٣٤,٨ | ٧,٣ | ١,٧- | ١,٩ |
| جيبوتي | ١٩٩٦ | ٣٤,٥ | ٠,٢ | ٢٠٠٢ | ٤٢,٢ | ٠,٣ | ٣,٤ | ٥,٨ |
| جزر القمر | ١٩٩٥ | ٤٧,٠ | ٠,٢ | ٢٠٠٤ | ٣٧,٠ | ٠,٢ | ٢,٦- | ١,٨ |
| الدول الأقل نمواً | | ٤١,٢ | ٧,٧ | | ٣٦,٤ | ٩,٣ | ١,٥- | ١,٨ |
| المنطقة العربية | | ٢٠,٣ | ٣٤,٩ | | ١٧,١ | ٣٥,٤ | ٢,٢- | ١,٨ |

المصـــدر: تقديـــرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناءً على البيانات المجمعة من شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، برنامـــج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية (٢٠٠٩)، قواعد بيانات البنك الدولي على الإنترنت؛ وتقارير البنك الدولي والبرنامج الإنمائي الخاصة بتقييم الفقر، وبيانات مكاتب الإحصاء الوطنية.

ملاحظات: (أ) بالنسبة إلى جميع الدول، يُستخدم منهج تكاليف الاحتياجات الأساسية لتقدير خطوط فقر الغذاء، حيث تعكس سلات الغذاء نموذج استهلاك الفقراء. أدى تقييم العنصـــر غـــير الغذائـــي بواسطة نموذج منحنى انجل إلى ظهور خطوط الفقر الدنيا والعليا. ومع ذلك، لم يكن من المستطـــاع التأكد من صحة ما إذا كانت دراسات الفقر الخاصة بالجزائر والمغرب في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، على التوالي، قد طبقت منهجيات تقدير الفقر التي تتناسب مع تلك المستخدمة في الدول الأخرى.
(ب) متوسط النمو السنوي في معدل الاستهلاك الفعلي للفرد في الأسرة محسوباً خلال الفترة ما بين المسوح المستندة إلى سعر الدولار الثابت لعام ١٩٩٠.
(ج) تقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفق مسح الدخل لعام ١٩٩٧.

عـــن ذلك، باستثناء دول قليلة حيـــث توجد بيانات خاصة بفـــترة ما بعد مســـوح دخل وإنفاق الأســـر لعام ٢٠٠٦، لا ترصد البيانات المتوفـــرة أثر أزمات الغذاء، والوقود، والأزمة المالية. وكمـــا يؤكد الفصل التاسع من هذا التقرير، من المتوقـــع أن يكون ارتفاع أسعار الغـــذاء منذ ٢٠٠٦ قد أثر سلباً على الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وتزداد الصورة سوءاً عند تقييم مقدار الفقر العام المُعرف بنسبة من يعيشون تحت خط الفقـــر الوطني (على حوالي ٢,٧٥ دولار بمعـــادل القوة الشرائية في الـــدول المتوسطة الدخل و٢,٤ دولار بمعـــادل القـــوة الشرائية في الـــدول الأقل نمواً)[٦]. وباستخدام هذا التعريـــف، يصل معدل الفقر العام في المنطقـــة إلى حوالي ٣٩ في المائـــة. أما في دول المشرق، والمغرب، والدول الأقل نمواً فيصل إلى ٣٨,٤ في المائة، و٢٧,٣ في المائة، و٥٩,٢ في المائة على الترتيب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩).

(٦) يعـــرف خـــط الفقر الأعلى بقيمة سلة السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر فعلياً، حيث يعادل مقدار الغذاء والطاقة التي تحصل عليها الحد الأدنى المطلوب للفرد في اليوم.

وعلى المستوى دون الوطني تكثر حالات الفقر في المنطقة العربية في الريف، حيث كان يعيش، في عام ٢٠٠٥، حوالى ١٣٠ مليون نسمة، أي ٤١ في المائة من مجموع عدد السكان. وكما أشار تقرير التنمية البشرية العربية (٢٠٠٩)، تتوزّع أغلبية سكان المناطق الريفية (٩٤ في المائة) على مجموعات الدول ذات الدخل الأدنى من المتوسط. ونتيجة لهذا التوزيع، لا يعود من المستغرب أن تكون معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى بكثير منها في المناطق الحضرية. والواقع أن بيانات الجدول (١-٢) تؤكد هذا الافتراض، إذ تتناول مؤشر معدّل الفقر ونسبة فجوة الفقر بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (باستخدام الخط الأدنى الوطني لقياس الفقر في سبع دول عربية). وتعد فجوة الفقر بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية هي الأعلى في تونس، يليها المغرب، ومصر، ثم اليمن حيث نسبة الفقر في المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ٤,٩، و٣,٠، و٢,٩، و١,٩ على الترتيب. فضلاً عن ذلك، تعد نسبة فجوة الفقر، التي تقيس متوسط المسافة التي تفصل الفقراء عن خط الفقر، مرتفعة في المناطق الريفية في جميع الدول العربية في العينة التي تتوفر عنها هذه البيانات.

وفي اليمن (ومؤخراً في السودان)، أتاح الارتفاع الكبير في عائدات النفط منذ التسعينيات فرصة للتخفيف من التفاوتات على المستوى دون الوطني، وبالتالي مهد الطريق لكسر الحلقة المفرغة للفقر وعدم الاستقرار. غير أن المكاسب المحققة من هذه الفرصة لم تكن متوازنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. فطبقاً للبيانات الواردة في الجدول (١-٢)، كانت المناطق الحضرية في اليمن هي المستفيد الرئيسي من النمو القائم على النفط في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧. وبذلك يكون النمو القائم على النفط قد أدى إلى توسيع فجوة الفقر بين المناطق الريفية والمناطق

**الجدول (١-٢) معدلات الفقر ونسبة فجوة الفقر (بالنسبة المئوية) باستخدام خط الفقر الوطني الأدنى في الدول العربية، المناطق الريفية والحضرية، ٢٠٠٠-٢٠٠٩**

| | المناطق الحضرية | | المناطق الريفية | | المناطق الوطنية | | مؤشر نسبة الفقراء في المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مؤشر نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر (بالنسبة المئوية) | فجوة الفقر (بالنسبة المئوية) | مؤشر نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر (بالنسبة المئوية) | فجوة الفقر (بالنسبة المئوية) | مؤشر نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر (بالنسبة المئوية) | فجوة الفقر (بالنسبة المئوية) | |
| مصر (٢٠٠٠) | ٩,٢ | ١,٧ | ٢٢,١ | ٣,٩ | ١٦,٧ | ٣,٠ | ٢,٤ |
| مصر (٢٠٠٩) | ١٠,١ | | ٢٨,٩ | | ٢١,٦ | | ٢,٩ |
| الأردن (١٩٩٧) | ١٩,٧ | ٤,٨ | ٢٧,٠ | ٧,٢ | ٢١,٣ | ٥,٣ | ١,٤ |
| الأردن (٢٠٠٢) | ١٢,٩ | ٢,٩ | ١٨,٧ | ٤,٧ | ١٤,٢ | ٣,٣ | ١,٤ |
| سوريا (١٩٩٧) | ١٢,٦ | ٢,٣ | ١٦,٠ | ٣,٥ | ١٤,٣ | ٢,٩ | ١,٣ |
| سوريا (٢٠٠٧) | ٩,٩ | ١,٥ | ١٥,١ | ٢,٦ | ١٢,٣ | ٢,٠ | ١,٥ |
| الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٩٨) | ١٧,٣ | ٤,٨ | ١٨,٣ | ٤,٦ | ٢٠,٣ | ٥,٥ | ١,٠ |
| الأراضي الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٧) | ٣٣,١ | ٨,٨ | ٣٠,٣ | ٨,٧ | ٣٤,٥ | ٩,٨ | ٠,٩ |
| اليمن (١٩٩٨) | ٣٢,٣ | ٨,٧ | ٤٢,٥ | ١٣,١ | ٤٠,١ | ١٢,١ | ١,٣ |
| اليمن (٢٠٠٦) | ٢٠,٧ | ٤,٥ | ٤٠,١ | ١٠,٦ | ٣٤,٨ | ٨,٩ | ١,٩ |
| تونس (١٩٩٠) | ٣,٣ | ٠,٧ | ١٤,٨ | ٣,٢ | ٧,٩ | ١,٧ | ٤,٥ |
| تونس (٢٠٠٠) | ١,٧ | | ٨,٣ | | ٤,١ | | ٤,٩ |
| المغرب (١٩٩٠) | ٧,٦ | ١,٥ | ١٨,٠ | ٣,٨ | ١٣,١ | ٢,٧ | ٢,٤ |
| المغرب (٢٠٠٧) | ٤,٨ | | ١٤,٥ | | ٩,٠ | | ٣,٠ |

المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى بيانات مجمعة من تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم الفقر.

ملاحظة: النتائج مسجلة وفق خطوط الفقر الوطنية الدنيا.

الحضرية، بحيث ارتفعت نسبتها من ١,٣ إلى ١,٩، وأسهم في توسيع الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

وتشهد دول المشرق المتوسطة الدخل اتجاهاً مماثلاً. ففي الجمهورية العربية السورية، حيث دفعت الاكتشافات النفطية عجلة النمو الاقتصادي في أثناء التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة، اتسعت هوة التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (وإن كان بهامش أقل من اليمن). وباستخدام الخط الأعلى لقياس خط الفقر، كانت المناطق الريفية في الجمهورية العربية السورية أكثر فقراً بقليل في عام ٢٠٠٧ مما كانت عليه في عام ١٩٩٧. وفي مصر، حيث نسبة الفقر في المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية هي الأعلى بين باقي دول المشرق، تفاقمت الفجوة وارتفع معدل الفقر في المناطق الريفية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩. وهذا يشير إلى أن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة كان لها أثر عكسي على سكان المناطق الريفية. وفي المقابل، سجل الفقر انخفاضاً ملحوظاً في كل من المناطق الريفية والحضرية في الأردن خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢.

منذ فترة التسعينيات، تشير الاتجاهات في منطقة المغرب العربي إلى وضع مختلف تماماً. فمع أن جميع دول المغرب العربي قد شهدت انخفاضاً كبيراً في الفقر في المناطق الريفية، كان هذا الانخفاض في المناطق الحضرية أسرع في المغرب وتونس مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية في هذه الدول. ورغم انخفاض الفقر في المناطق الريفية في دول المغرب العربي على وجه التحديد، أدت تجارب التنمية الأخيرة في معظم الحالات إلى زيادة فجوة الفقر بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فكانت الحصيلة متفاوتة.

## المؤشر ١-٢ و١-٣: نسبة فجوة الفقر وحصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني

يؤثر كل من النمو الاقتصادي (التغيرات في نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك) والتغيرات في عدم المساواة في توزيع نفقات الاستهلاك في اتجاهات الفقر. وبالتالي، فإن أي تغير في الفقر على مر الزمن يعني تغيّراً في عنصر النمو وعنصر التوزيع: فإذا شهدت الدولة نمواً اقتصادياً وانخفاضاً في عدم المساواة، فعندئذ يمكن ضمان خفض الفقر. وبخلاف ذلك، يتوقف التأثير على الفقر على القوة النسبية للنمو مقارنة بمؤشرات عدم المساواة.

**الشكل (١-٣) معامل جيني (أ) ونسبة فجوة الفقر (ب) عند معدل ٢,٠٠ دولار في اليوم، ١٩٩٠ و٢٠٠٥-٢٠٠٩**

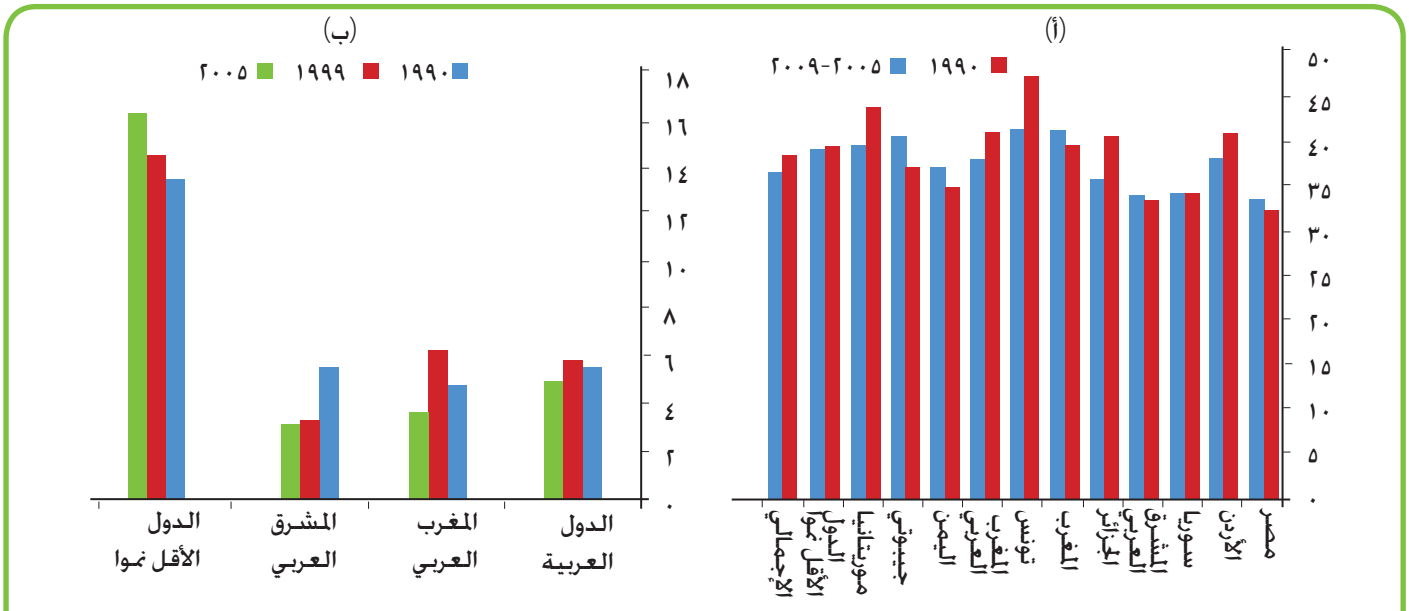


المصدر: تقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى بيانات مجمعة من البنك الدولي، البرنامج الإحصائي المختص بقياس الفقر POVCAL؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية (٢٠٠٨)؛ وتقارير تقييم الفقر الصادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ملاحظة: معامل جيني مرجح بنسب الناتج المحلي الإجمالي.

**الشكل (١-٤) نسبة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر**

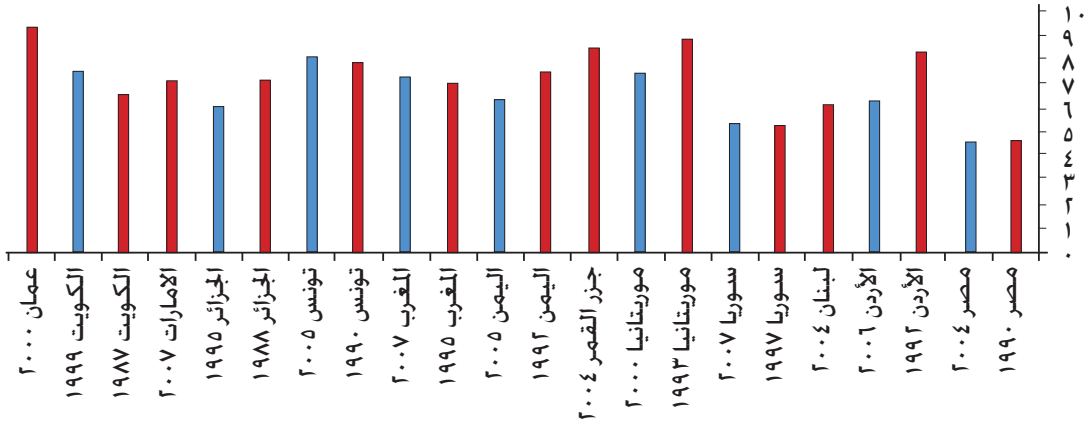


المصـــدر: حسبما ورد في تقريـــر بيبي ونابلي Bibi and Nabli ٢٠١٠. المصادر هي تقييمات البنك الدولي باستثناء لبنان التي تستقى البيانات الخاصة بها من تقرير الليثي، وأبو إسماعيل، وحمدان (٢٠٠٨)، والإمارات العربية المتحدة التي تستقى البيانات الخاصة بها من تقرير Bibi and El-Lagha ٢٠٠٩، والجمهوريـــة العربية السورية التي تستقى البيانات الخاصة بها من تقريـــر أبو إسماعيل والليثي (٢٠٠٩)، والكويت وعمان التي تستقى البيانات الخاصة بهما من تقرير علي (٢٠٠٣).

مـــع التغيرات الطفيفة التي شهدتها الدول العربية بوجه عام في معدلات الفقر والنمو، من المتوقع ألا يكون معدل عدم المساواة قد تغير كثيراً. ويؤكد على ذلك بوجه عـــام الاتجاهات المستندة إلى أحـــدث البيانات المتوفرة عن عـــدم المساواة في الإنفاق. وكما يبـــين الشكل (١-٣-أ)، لم يُلاحَظ سوى تغير طفيف في توزيع النفقات في تسع دول عربية على مدار الفـــترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وانخفض معامل جيني المرجـــح بالناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من ٣٨,٣ إلى ٣٦,١. ويشير ذلك إلى أن معدل عدم المساواة في المنطقة هو في مستوى متوسط مقارنة بدول أخرى (المتوسط العالمي حوالي ٣٦).

ولا يتوقف حجم تحدي القضاء على الفقر على عدد الفقـــراء في العالم وحسب، بل أيضا على موقعهم دون خـــط الفقر. وكما هي الحال بالنسبة إلى معامل جيني، قياســـاً إلى خط الفقر المحدد بالعيش على ٢,٠٠ دولار في اليـــوم، تنخفض فجوة الفقر قليـــلاً في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ في المنطقة وفي جميع بلدانها باستثناء الدول الأقل نمـــواً (الشـــكل (١-٣-ب)). ويوضح الجدول (١-٤) حصـــة الخُمس الأغنى مـــن الإنفاق نسبـــة إلى الخمس الأفقر، لمجموعة مختلفة من الدول، بما في ذلك ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي والتغير الذي طرأ عليها منذ مطلـــع التسعينيات. وتؤكد البيانات الفرضية المذكورة آنفـــاً فيما يتعلق ببـــطء تراجع عدم المســـاواة في هذه البلدان، باستثناء الأردن، وبدرجة أقل في موريتانيا.

## دليل الفقر البشري

وفقاً لنهج القدرة، يقصد بالفقر الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية. ولذلك يركز دليل الفقر البشري على الحرمـــان من عناصر أساسية للحياة البشريـــة والتي يشملهـــا دليل التنميـــة البشرية؛ وهي متوســـط العمر المتوقع، والمعرفة، والحيـــاة الكريمة. وقد اختيرت ثلاثة أدلّة فرعية لتمثيل الفقر البشري في دليل مركـــب وهي: (١) دليل الحرمان من البقاء على قيد الحياة بمعنى التعرض للموت في سن مبكـــرة نسبياً، ويقاس بنسبـــة السكان الذيـــن من المتوقـــع أن يموتوا قبل سن الأربعين؛ (٢) دليل الحرمان من المعرفة بمعنى الإقصاء عن عـــالم القراءة والاتصال، ويقاســـ بنسبة البالغين الذين لا يعرفـــون القراءة والكتابـــة؛ (٣) دليل الحرمان من الحياة الكريمة (توفير الاحتياجـــات الاقتصادية الأساسية بوجه عام) المكـــون من مؤشرين فرعيين، همـــا نسبة السكان الذين يعيشون دون الحصول باستمرار على مصدر للمياه المأمونة (ووزن هذا المتغير ٠,٥) ونسبة الأطفال الذين يقل وزنهـــم عن الوزن الطبيعي المتناســـب مع عمرهم (ووزن هذا المتغـــير ٠,٥). وتجمع الأدلة الثلاثـــة في دليل مركب حيث ترتبط الأدلة الفرعية ويتأثـــر أحدها بالآخر. وحيث أن الفقـــر، من منظور التنميـــة البشرية، لا يقتصر على عدم توفر ما هو ضروري للرفاهة المادية، يقدم دليل الفقر البشـــري بديلاً قيماً لقياس الفقـــر بجميع أبعاده، وليس على أساس الدخل فقط.

الجدول (١-٣) دليل الفقر البشري وعناصره، ١٩٩٧ و٢٠٠٧

| المنطقة | دليل الفقر البشري | | احتمال وفاة المولود قبل بلوغ سن الأربعين | | معدل الأمية بين البالغين | | السكان الذين لا يحصلون على مصادر محسنة للمياه | | نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون سنة الخامسة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٧ | ٢٠٠٧ | ١٩٩٧ | ٢٠٠٧ | ١٩٩٧ | ٢٠٠٧ | ١٩٩٧ | ٢٠٠٧ | ١٩٩٧ | ٢٠٠٧ |
| دول مجلس التعاون الخليجي | ١٨,٤ | ١٠,٩ | ٥,٤ | ٤,٠ | ٢٦,١ | ١٣,٤ | ٥,٢ | ٨,٢ | ١٣,٩ | ١٣,٧ |
| الدول الأقل نمواً[أ] | ٤١,١ | ٣٤,٤ | ٢٥,٦ | ٢١,٠ | ٥٠,٨ | ٣٩,٧ | ٢٧,١ | ٣١,٤ | ٣٠,٧ | ٤١,٩ |
| دول المغرب العربي | ٣١,٢ | ٢٢,٢ | ٩,٨ | ٦,٠ | ٤٣,٣ | ٣١,١ | ٢٣,٢ | ١٥,٧ | ١٠,٤ | ٦,٤ |
| دول المشرق العربي[ب] | ٢٨,٧ | ٢٠,٠ | ٩,٧ | ٦,٤ | ٤١,١ | ٢٧,٧ | ١٢,٣ | ٣,٥ | ١٣,٩ | ٦,٥ |
| المنطقة العربية | ٣١,٠ | ٢٢,٧ | ١٢,٧ | ٩,٣ | ٤٢,٢ | ٢٩,٦ | ١٨,٠ | ١٣,٨ | ١٦,٥ | ١٥,٤ |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تقرير التنمية البشرية.
(أ) باستثناء الصومال. (ب) باستثناء العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وحققت المنطقة العربية (وعلى وجه التحديد دول مجلس التعاون الخليجي) مكاسب كبيرة على صعيد خفض الفقر البشري، ولكن هذه المكاسب كانت أقل في الدول الأقل نمواً.

على الجانب الإيجابي، سجل دليل الفقر البشري في المنطقة العربية وفي مجموعة البلدان انخفاضاً على مدى العقد الماضي من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ (الجدول (١-٣)). وفي الواقع، إذا استثني وزن الطفل المتناسب مع عمره في الدول الأقل نمواً، لشهدت جميع المؤشرات الأخرى تحسناً على مر هذه الفترة في جميع المناطق. ورغم ذلك، انخفض دليل الفقر البشري في المنطقة بمعدل تجاوز الثلث. وقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي الانخفاض الأبرز، تليها دول المشرق، ودول المغرب. وعلى النقيض من ذلك، سجلت الدول الأقل نمواً أدنى معدل في خفض دليل الفقر البشري. وعلى مستوى البلدان، حققت الكويت أعلى معدل بينما سجّل أدنى معدّل في السودان.

والجدير بالذكر أن الإنجازات الكبيرة المحققة في منطقة المغرب في خفض فقر الدخل لم تنعكس انخفاضاً بالمستوى نفسه في دليل الفقر البشري (الشكل (١-٥)).

الشكل (١-٥) (أ) نسبة خفض دليل الفقر في الفترة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧ (ب) دليل الفقر البشري في عام ٢٠٠٧

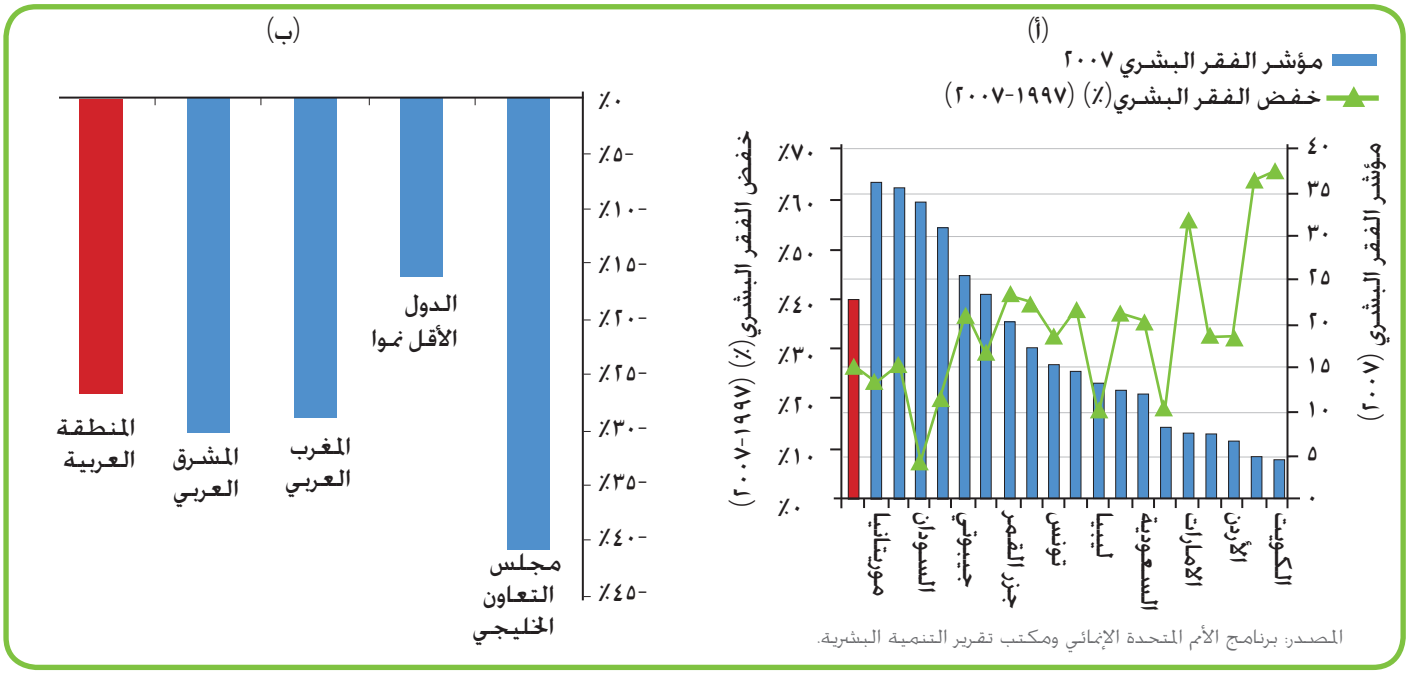


المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تقرير التنمية البشرية.

ويعـــزى ذلك إلى الانخفاض البطـــيء نسبياً في معدلات محو أميـــة البالغين في المنطقة وعلـــى وجه الخصوص في المغـــرب. وسجلت دول المشرق أيضـــاً أدنى معدل بين مجموعـــات البلدان، للحرمان مـــن الحصول على مصدر محســـن للمياه، إذ لم يتجـــاوز ٤ في المائة في عام ٢٠٠٧، نظراً إلى التحسن الكبير الذي حدث في مصر. ومع ذلك، كان مؤشر دليل الفقر البشري أدنى من مستواه الفعلي، نتيجـــة لاستثناء العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة من مجموعة دول المشرق.

## الغاية ١-ب:

## توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

لا تزال المنطقة العربية متأخرة عن سائر المناطق في مؤشـــرات تحقيق توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وعلى وجه التحديد للنساء والشباب. وأن المكاسب المحققة من تعليـــم النساء لم تؤدّ إلى تحسن كبـــير في مشاركة النساء في سوق العمل. وفيما يتعلق بالشباب، تظهـــر البيانات المتوفرة عن ســـوق العمل أن حصـــة الشباب في سوق العمـــل تزيد في ظل الاتجاهات الديمغرافيـــة السائدة. وهذا الواقـــع يمثل عائداً ديمغرافياً لأنـــه يـــؤدي إلى انخفاض نسبة الإعالة بـــين السكان. ويتضح كذلك أن حصة الشباب من معدل البطالة في تزايـــد، وهذا يعني أن التحكم بالبطالة على مستوياتها الحالية من الارتفاع يتطلب مزيداً من النمو.

### المؤشر ١-٤: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

يمكـــن أن يسهم نمو العمالـــة وإنتاجيتها في تحسين معـــدل النمو الاقتصـــادي. علاوة على ذلـــك، من شأن التغييرات في هيكل العمالة وفي إنتاجيتها أن تحسن توزيع الدخـــل. ولا يمكن أن يحدث هذا إلا عن طريق زيادة فرص العمـــل والأجور. لذلك، تعتـــبر العلاقة بين فرص العمل والنمو والفقر مهمة جداً لتقييم التقدم المحرز في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع. غير أن البيانات المتوفـــرة عن الدول العربية، تشير إلى ضعف العلاقة بين النمـــو الفعلـــي في الناتج المحلي الإجمـــالي وتوفير فرص العمـــل في المنطقة. وتتضح هـــذه العلاقة في ضعف تأثـــير النمو الفعلي على فرص العمل، الذي يسهم في تفاقم ظاهـــرة "النمو غير المنتج لفرص العمل" ويوضح الشكل (١-٦) هـــذه الفرضية، حيث يبيّن انخفاض تأثير النمـــو الفعلي على النمو في معظـــم الدول منذ عقد التسعينيات.

والعلاقـــة واهنة بين النمـــو وفرص العمـــل والفقر ولا يصعب تفسيرها في الدول العربية من منظور اقتصادي كلي هيكلي. ووفقاً لما نقل عن تقرير برنامج الأمم المتحدة

**الشكل (١-٦)- أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على فرص العمل في كل دولة ومجموعة من البلدان، ١٩٩٢-٢٠٠٠، ٢٠٠٠-٢٠٠٨**

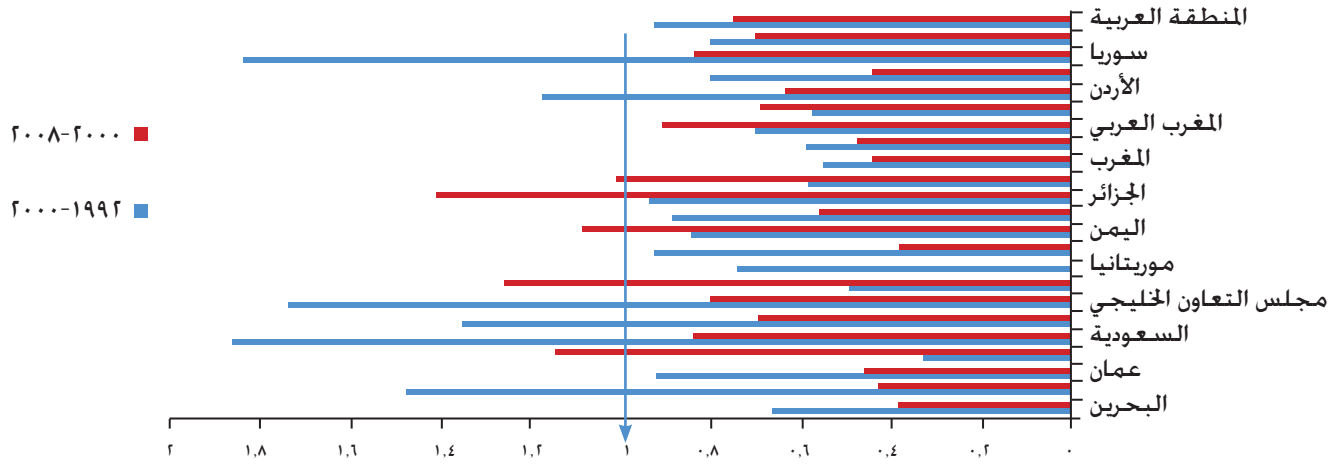


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستنداً الى قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية المتوفرة على الانترنت.

**الشكل (١-٧) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد عامل، ١٩٩٢-٢٠٠٨، المنطقة ككل (أ)، ومجموعات البلدان (ب)**

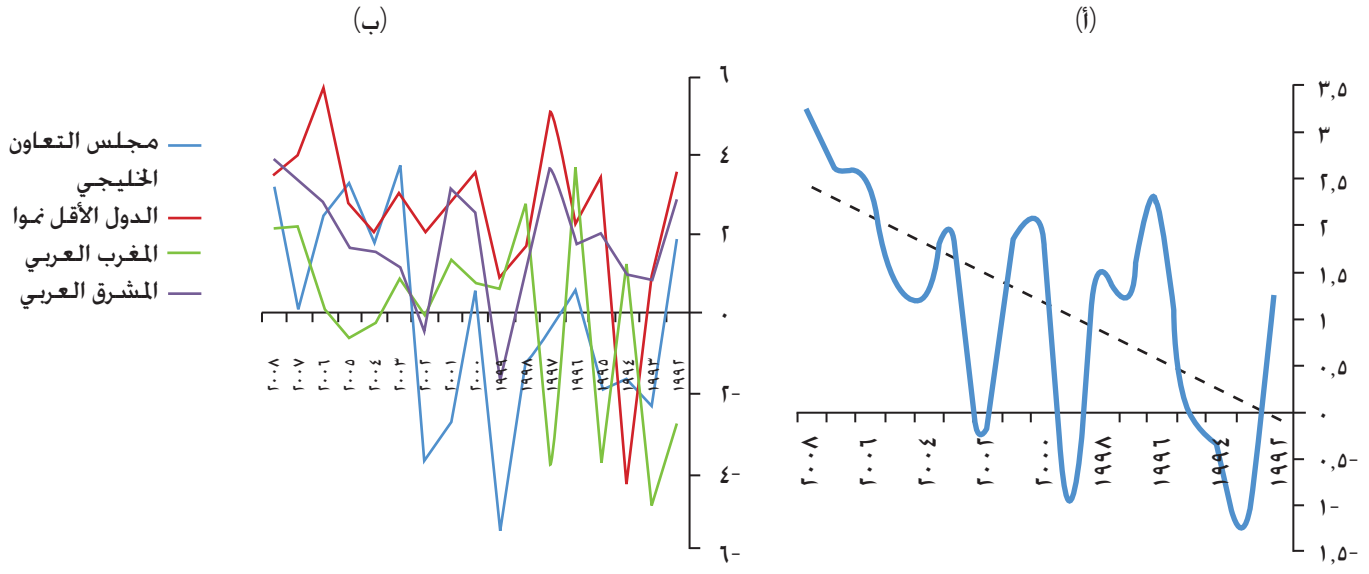


المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية.

الإنمائي وجامعة الدول العربية (٢٠٠٨)، يترك الاعتماد على عوائد النفط الاقتصاد العربية عرضة لتقلبات أسواق النفط الدولية، ولا سيما تلك التي تعاني من ضعف القدرة الإنتاجية، لا سيما قطاع التصنيع. وفي ظل هذا الواقع، كان النمو الاقتصادي على مدى العقود الثلاثة الماضية على قدر كبير من التقلب (الشكل (١-٧-أ، ب))، حيث الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل لا ترتبط بزيادة في إنتاجية الأيدي العاملة في القطاعات غير النفطية، وبل ترتبط بالزيادات في عوائد النفط ومساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

## المؤشر ١-٥: نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان

نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان هي أهم مؤشر لقياس تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وتحسب هذه النسبة بعدد السكان في سن العمل الذين يعملون في بلد معيّن. ويعني ارتفاع هذه النسبة أن جزءاً كبيراً من سكان البلد يعملون، ويعني انخفاضها أن جزءاً كبيراً من السكان غير منخرطين بشكل مباشر في أنشطة السوق، وذلك إما لأنهم لا يعملون (وهذا الأرجح) أو أنهم ليسوا من القوى العاملة أصلاً. وفي عام ٢٠٠٨ بلغ متوسط النسبة في المنطقة العربية ٥٤ في المائة، وكانت أعلى نسبة في دول مجلس التعاون الخليجي إذ بلغت ٦٠ في المائة وأدنى نسبة في المشرق إذ بلغت ٤٨ في المائة[٧]. ومتوسط المنطقة هو أدنى بحوالي ٨ في المائة عن متوسط باقي المناطق النامية في العام نفسه (الشكل (١-٨-أ)).

في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨، ارتفعت نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان من فئة النساء البالغات في المنطقة من ٢٢ في المائة إلى ٢٥ في المائة. وكان الارتفاع لافتاً في دول المغرب ومجلس التعاون الخليجي (من ١٩ إلى ٢٧ في المائة، تقريباً، على الترتيب)، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين دول المشرق وباقي دول المنطقة منذ ١٩٩٠ (الشكل (١-٨-ب)). ورغم هذا الارتفاع، لا يزال عدد النساء في المنطقة خارج سوق العمل كبيراً مقارنة بعدد الرجال. ولا تزال نسبة السكان العاملين من النساء

(٧) وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة العالية لدول مجلس التعاون الخليجي ترجع بصفة أساسية إلى ان العمال المهاجرين من الذكور في سن منتجة يشكلون الغالبية العظمى من السكان وبالتالي، فإن هذا الرقم لا يعكس نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان لمواطني دول مجلس التعاون والذي من المتوقع أن يكون أقل قيمة.

**الشكل (١-٨) نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان، ٢٠٠٨، نسبة الرجال إلى النساء (أ)،والإجمالي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ (ب) (في المائة)**

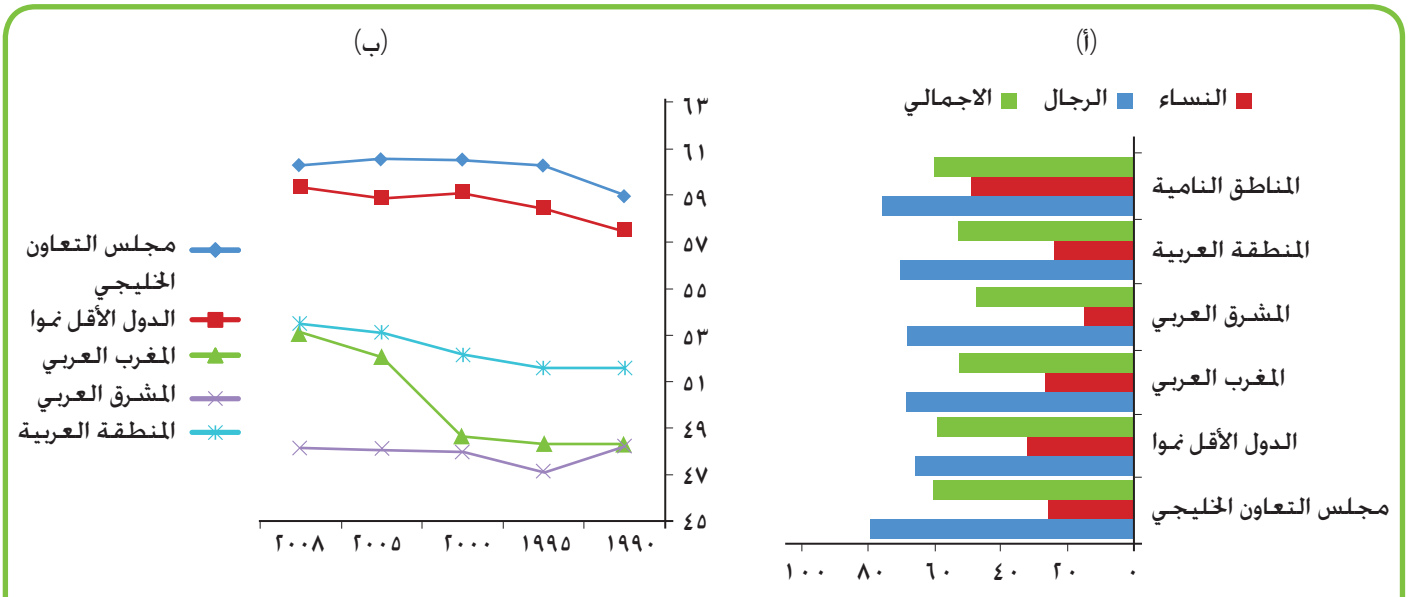


المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية والمتوفرة على الإنترنت.

إلى عدد السكان منخفضة للغاية في المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى النامية من العالم (الشكل (١-٨-أ)).

وإزاء انخفاض نسبة فرص العمل إلى مجموع السكان، لا يعود من المستغرب أن تكون البطالة من التحديات الرئيسية التي تواجهها معظم بلدان المنطقة في مسيرة التنمية. وباستخدام بيانات مستقاة من منظمة العمل الدولية، يوضح الشكل (١-٩-أ) استناداً إلى آخر مسوح (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، أن متوسط معدّل البطالة في الدول العربية بلغ حوالي ١٢ في المائة من القوى العاملة، وهو أقل بقليل من معدل البطالة الذي سُجل في التسعينيات، ولكنه يعادل مرتين تقريباً متوسط معدل البطالة في العالم في كل من الفترتين. وتبين اتجاهات البطالة في مجموعة البلدان انخفاضاً واضحا في معدّل البطالة في دول المغرب، وارتفاعاً في الدول الأقل نمواً وثباتاً في دول المشرق.

واستناداً إلى معدلات النمو السكاني المتوقعة، حسب تقديرات تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٩) ستحتاج الدول العربية إلى حوالي ٥١ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٠ لتثبيت معدل البطالة الحالي. وهذا الرقم المرتفع نسبياً مردّه إلى أثر ما يعرف "بكثرة أعداد الشباب". وكما أشار التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٧، يعد الشباب حاليا أكبر فئة سكانية في المنطقة العربية، إذ يشكلون حوالي ٢٠ في المائة من مجموع السكان. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ حوالي ٦٦ مليون، (أي ٢٣ في المائة من السكان)، مقابل ٣٣ مليون في عام ١٩٨٠ أي ٢٠ في المائة) ومن المتوقع أن يصل العدد في هذه الفئة إلى ٧٨ مليون في عام ٢٠٢٠ (١٨ في المائة)(٨). وهكذا لا يعود من المستغرب أن تتركز ظاهرة البطالة في العالم العربي بين الشباب، حيث تجاوزت نسبة العاطلين عن العمل ٥٠ في المائة في معظم الدول العربية حسب أرقام عام ٢٠٠٦.

فالشباب العرب ليسوا أكثر عدداً فحسب، بل هم أيضاً أكثر تعلماً، ويتزوجون في سن متأخرة عن ذي قبل، وهذا يسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للسكان. وعلى مر العقود القليلة الماضية، ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس في المنطقة في صفوف البنين والبنات. ولكن

(٨) الإسكوا (٢٠٠٥). تقرير السكان والتنمية. العدد الثاني. النافذة الديمغرافية: فرصة للتنمية في الدول العربية. www.escwa.org.lb/puplications/new/DemographicprofileArabCountries.pdf.

**الشكل (١-٩) مجموع متوسط معدّل البطالة، ١٩٩٠-١٩٩٩ و٢٠٠٥-٢٠٠٨ (أ) معدل البطالة بين الشباب في ٢٠٠٦ (ب) (النسبة المئوية من القوى العاملة)**

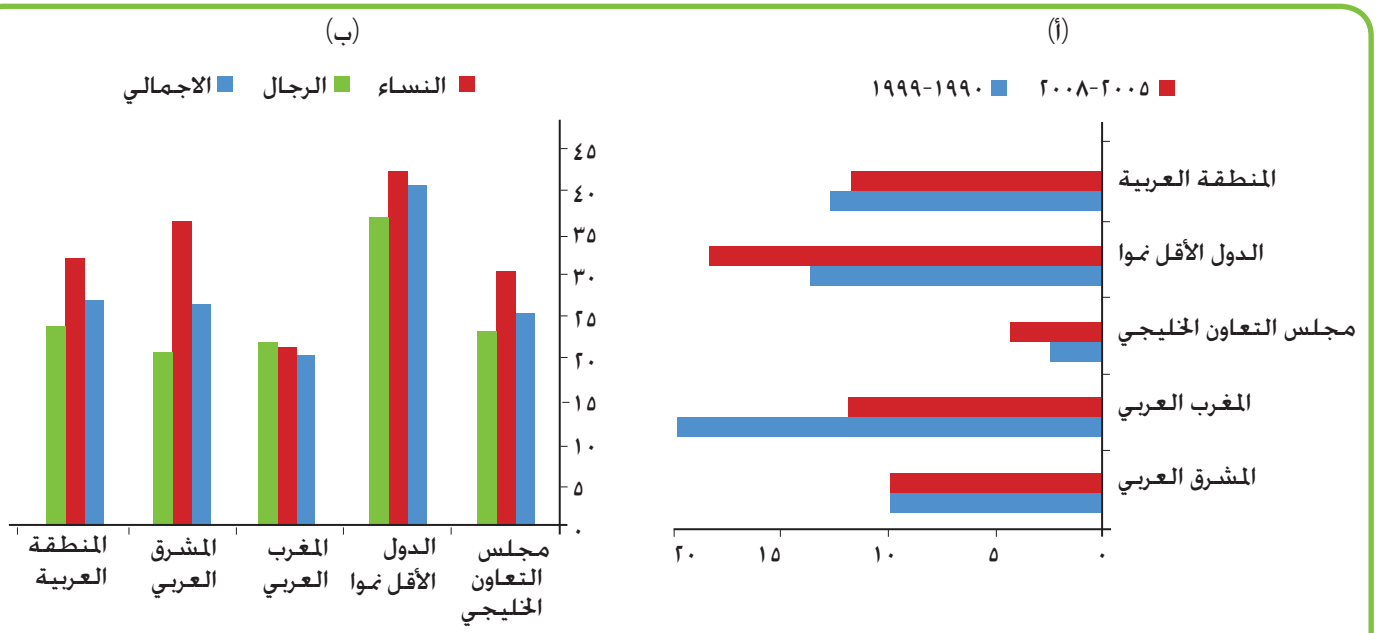


المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية الخاصة بإجمالي البطالة وقواعد بيانات منظمة العمل العربية على الانترنت الخاصة بالبطالة بين الشباب.

ملاحظة: متوسط إجمالي معدلات البطالة في موريتانيا والضفة الغربية وغزة في التسعينيات وتغطي أيضا عام ٢٠٠٠.

هذا الارتفاع لم ينعكس بعد تحّسناً في معدلات التوظيف والأجور، والأسباب الرئيسية في ذلك هو انخفاض جودة التعليم، وعدم التوفيق بين مخرجات التعليم وحاجات السوق، وطبيعة النمو القائم على النفط الذي يبقى بعيداً عن العمالة المنتجة.

ونتيجة لهذه العوامل، ترتفع معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية. وتوضح تقديرات مستندة إلى بيانات من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية (في الجزائر فقط) لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أن معدل البطالة بين الشباب في المنطقة وصل إلى ٢٧ في المائة (٢٤ في المائة في صفوف الرجال و٣٢ في المائة في صفوف النساء). وتتراوح معدلات البطالة على مستوى البلدان بين حد أعلى قدره ٤٠-٤٥ في المائة في موريتانيا، والسودان، والصومال، وحد أدنى قدره ٥-٦ في المائة في قطر والإمارات العربية المتحدة.

ولا تزال الفجوة بين الجنسين كبيرة. وتبلغ نسبة بطالة النساء إلى الرجال المبينة في الشكل (١-٩-ب) حوالي ٠,٦ في المنطقة. وتوجد النسبة الأعلى في بلدان المشرق، حيث هي ١,٧ والنسبة الأدنى في بلدان المغرب حيث هي ١,١.

ولا تقتصر المشكلة الرئيسية التي تواجه الفقراء على مجرد عدم توفر فرص عمل، بل هي بالأحرى في عدم توفر فرص عمل لائقة. فعلى سبيل المثال، المصريون الذين يعملون في وظائف دائمة من الفقراء هم أقل من غير الفقراء (بنسبة ١٠ في المائة). وفي المقابل، يغلب عدد الفقراء في الوظائف الموسمية، خاصة في المناطق الريفية. الأفراد الذين يزاولون أعمالاً غير منتظمة هم أكثر تعرضاً للفقر من مجموع السكان، وكذلك من الأفراد الذين يعملون في وظائف منتظمة. وبعد أن جمدت معظم الدول العربية التوظيف في القطاع العام، أصبح "القطاع غير النظامي" بمثابة "مستودع" لفائض الأيدي العاملة في المناطق الحضرية، والتي هي في معظمها غير ماهرة ومحرومة من أي حماية.

تتضح أوجه عدم المساواة بين الجنسين في العمالة غير المستقرة (تقاس بنسبة الذين يعملون لحسابهم

**الشكل (١-١٠) نسبة العمالة غير المستقرة إلى مجموع العمالة في الدول العربية والمناطق النامية، ٢٠٠٨ (المتوقعة)**

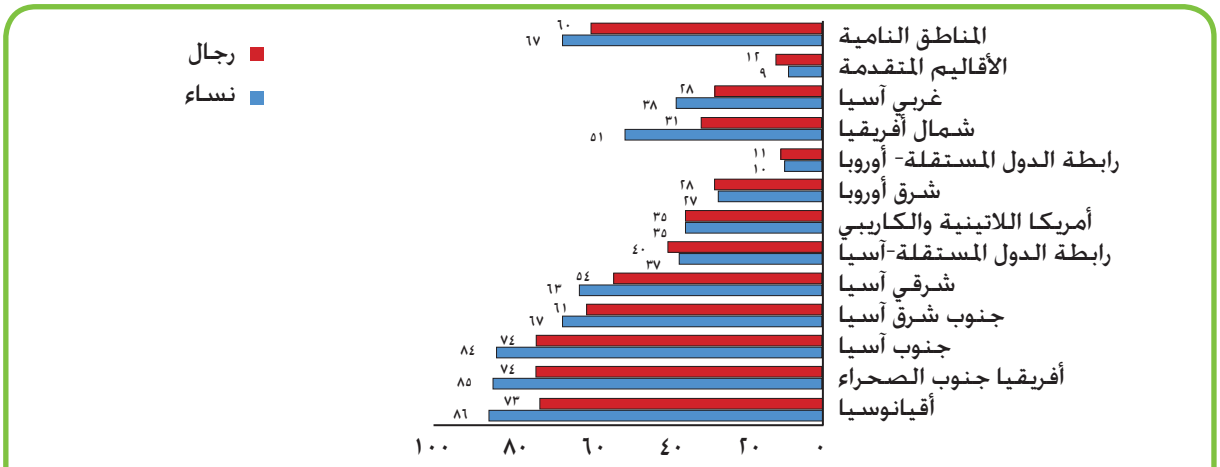


المصـــدر: تقرير الأهداف التنموية للألفية ٢٠٠٩، بناءً على تقرير اتجاهات العمل العالمية الصادر عن منظمة العمل الدولية بالنسبة إلى (أ)، وتقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى قواعد بيانات منظمة العمل العربية على الانترنت بالنسبة إلى (ب).

ملاحظة: تستند منظمة العمل الدولية إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" المنقح الذي نشره صندوق النقد الدولي كأساس لها في تقييم تأثير الأزمة الاقتصادية على المرأة.

الخاص والذين يعملون لحساب الأسرة ). ويوضح الشكل (١-١٠)، بناء على إسقاطات منظمة العمل الدولية، التفاوت بين الرجال والنساء من حيث الانخراط في عمل غير مستقر في الدول العربية (شمال أفريقيا وغرب آسيا) مقارنة بأي منطقة نامية أخرى.

## المؤشر ١-٦: نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (بتعادل القوة الشرائية)

نسبة السكان العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع هي أحد المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم في الهدف التنموي الأول. وهؤلاء هم السكان الذين يعملون، ولكن لا يكسبون ما يكفي لانتشال أنفسهم وأسرهم من خط الفقر المحدّد بالعيش على دولار واحد يومياً. والذين يعيشون في فقر مدقع لا يمكنهم البقاء من غير عمل، وهذا ما يفسّر انخفاض معدل البطالة في هذه الفئة، ومن ثم تعطي نسبة الفقراء العاملين صورة إجمالية عن معدلات الفقر الواردة في الشكل (١-١-ب) التي تمثل الحد الأعلى.

ونظراً إلى النقص في البيانات، يقدم الجدول (١-٤) تقديرات لعدد الفقراء العاملين في أربع دول عربية استنادا إلى بيانات مسوح دخل الأسر وإنفاقها. وتوضح البيانات استنتاجين رئيسيين. الأول، أن الأغلبية الكبرى من القوى العاملة الفقيرة تعمل بالفعل، وهذا يؤكد الحقيقة العامة المبسطة التي تقول إن الفقراء لا يستطيعون

**الجدول (١-٤) نسبة جميع الأفراد والأفراد العاملين الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار لدول عربية مختارة**

| | | نسبة جميع الأفراد | نسبة الأفراد العاملين |
|---|---|---|---|
| لبنان | ٢٠٠٥ | ٠ | ٠ |
| مصر | ١٩٩٥ | ١٣,٤ | ١١,٢ |
| | ٢٠٠٩ | ٣,١٥ | ٢,٧ |
| سوريا | ١٩٩٧ | ٧,٩ | ٦,٤ |
| | ٢٠٠٧ | ٠,٣ | ٠,٢ |
| اليمن | ١٩٩٨ | ١٧,٠ | ١٥,٣ |
| | ٢٠٠٦ | ١٣,٦ | ١٠,٩ |

المصدر: حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى مؤشرات مسوح دخل الأسر وإنفاقها التي تقدمها الهيئات الإحصائية.

**الشكل (١-١١) نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في العمالة الكاملة للدول العربية، ٢٠٠٥ ( النسبة المئوية)**

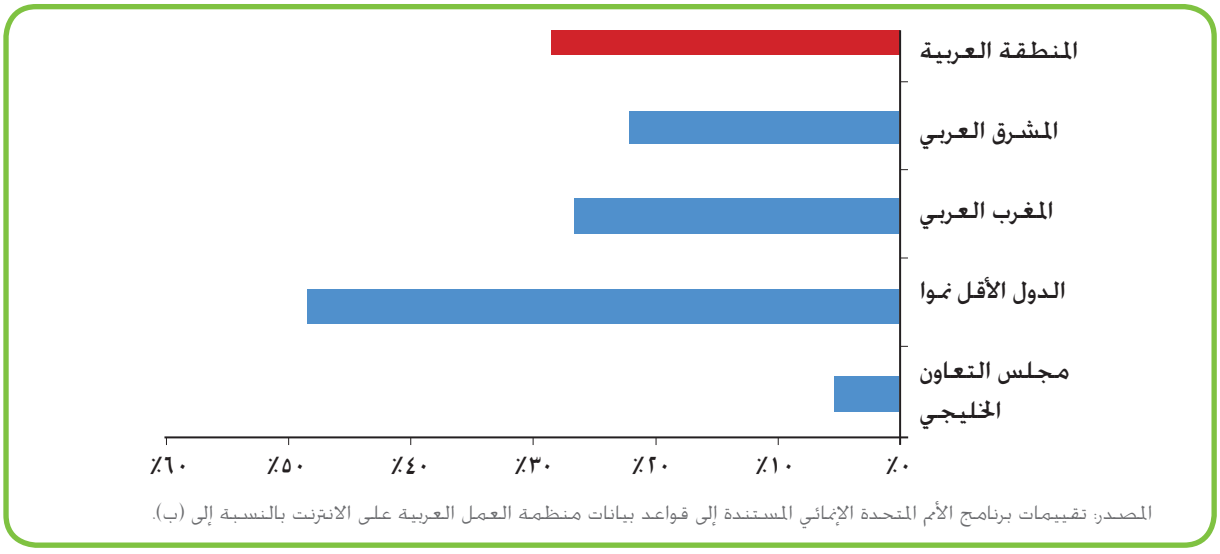


المصدر: تقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى قواعد بيانات منظمة العمل العربية على الانترنت بالنسبة إلى (ب).

تمثّل البطالة. والثاني والأهم، أن انخفاضاً ملحوظاً يُسجّل في نسبة الأشخاص العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع. من جهة أخرى، إذا اعتبرت معدلات الفقر الوطنية مقياساً للفقر المدقع، من المستبعد أن يحدث انخفاض ملحوظ حسب الاتجاه المبيّن في الجدول (١-٢).

### المؤشر ١-٧: نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين لحساب الأسرة من مجموع الأيدي العاملة

يتضمن الشكل (١-١١) البيانات الفعلية لعام ٢٠٠٥ الخاصة بنسبة العاملين لحسابهم الخاص والمساهمين في عمل الأسرة من الأيدي العاملة على مستوى مجموعات البلدان. وكما هو متوقع، التفاوت بين الدول الأقل نمواً ومجموعات البلدان الأخرى واضح للغاية بينما الفارق ضئيل بين متوسط دول مجلس التعاون الخليجي والمتوسط الإقليمي. وعلى اعتبار أن فئات العاملين لحسابهم الخاص والعاملين لحساب الأسرة هي من الفئات غير المستقرة، تعتبر الدول الأقل نمواً الأكثر تعرّضاً لهذا النوع من عدم الاستقرار في المنطقة العربية.

## الغاية ١-ج:
## خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

التقدم ضئيل نحو تحقيق غاية الحد من الجوع والمخاوف الكبيرة إزاء تأثير أزمة الغذاء على الحرمان من الغذاء، وخصوصاً في الدول الأقل نمواً.

### المؤشر ١-٨ و١-٩: عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ونسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية

سجلت الدول العربية تقدماً كبيراً في مكافحة الجوع منذ السبعينيات. وغير أن هذا التقدّم، قياساً إلى عام الأساس ١٩٩٠، يبقى غير كاف لتحقيق غاية خفض معدّل الحرمان من الغذاء إلى النِّصف بحلول عام ٢٠١٥. وكما هي الحال بالنسبة إلى فقر الدخل، يبقى نصيب الدول العربية الأقل نمواً أكبر من سائر المجموعات الأخرى. وقد بلغت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ٢٥ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠٠٥. وعلى الجانب المضيء تبدو هذه النسبة أقل من نسبة عام ١٩٩٠ بمقدار ١٩ في المائة (والسبب الرئيسي في ذلك هو الانخفاض الذي حدث في السودان)، ولكن لا تزال هذه النسبة غير كافية لتحقيق الغاية. ويُلاحظ وجود تباينات كبيرة بين الدول الأقل نمواً ذاتها. وقد انخفض معدل الحرمان من الغذاء في السودان، وجيبوتي، وموريتانيا، في حين ازداد في اليمن، وجزر القمر. وفي مجموعات البلدان

الأخرى، ظل معدل سوء التغذية ثابتاً في دول المشرق وانخفض بعض الشيء في دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي.

ويوضح الشكل (١-١٢-أ) أن المتوسط المُرجَّح للمنطقة لم يسجّل سوى انخفاضاً طفيفاً على مدار الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ (من ١٠ في المائة إلى ٩ في المائة). علاوة على ذلك، لم تشهد المنطقة ككل ومجموعة البلدان أي انخفاض في شدة الجوع، الذي يقاس بشدّة حرمان السكان من الحد الأدنى من العناصر الغذائية (الشكل (١-١٢-ب).

وسجلت الاتجاهات المتعلقة بتغذية الأطفال تقدماً ضئيلا على مدار الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧. وهذا ما يبيّنه بوضوح دليل الفقر البشري الذي تناوله القسم السابق. ويُلاحظ أن النسبة المئوية للأطفال الناقصي الوزن في دول مجلس التعاون الخليجي هي تقريبا ضعف النسبة الموجودة في دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، وهي ملاحظة يجدر التوقف عندها بمزيد من التحليل والتوضيح. فقد يكون هذا الوضع نتيجة لانتشار العادات الغذائية السيئة، وليس للحرمان من الغذاء.

تضع مؤشرات سوء التغذية وتغذية الأطفال المنطقة العربية في وضع جيّد نسبيا بالمقارنة مع المناطق النامية (حوالي نصف متوسط المناطق النامية وفقاً لتقرير الإهداف التنموية لعام ٢٠٠٩). ومع ذلك، ثمة مخاوف كثيرة إزاء مجموعة العوامل التي أدت إلى الجوع منذ عام ٢٠٠٥، وخصوصاً في العديد من الدول العربية الأقل نمواً، ومنها ارتفاع أسعار الغذاء، والجفاف، والصراع. فعلى سبيل المثال، انضم ٢,٦ مليون شخص إضافي في الصومال في عام ٢٠٠٨ إلى مجموع الذين يحتاجون إلى إعانة إنسانية عاجلة. وفي اليمن، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى زيادة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الغذائي. وفي السودان، قدر تقرير صدر مؤخراً عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن حوالي ١,٢ مليون نسمة في الجنوب فقط سيكونون عرضة لانعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى ٦٧ ٠٠٠ طن من الغذاء (الفاو وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٨). وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في غزة، تفاقمت مشكلة الأمن الغذائي في ظل الصراع اليومي للبقاء على قيد الحياة في ظل الاحتلال. واستناداً إلى تقارير رصد الأمن الغذائي فيما بعد الأزمة وتوقعات

**الشكل (١-١٢) نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية وشدّة الجوع، ١٩٩٠ و٢٠٠٥**

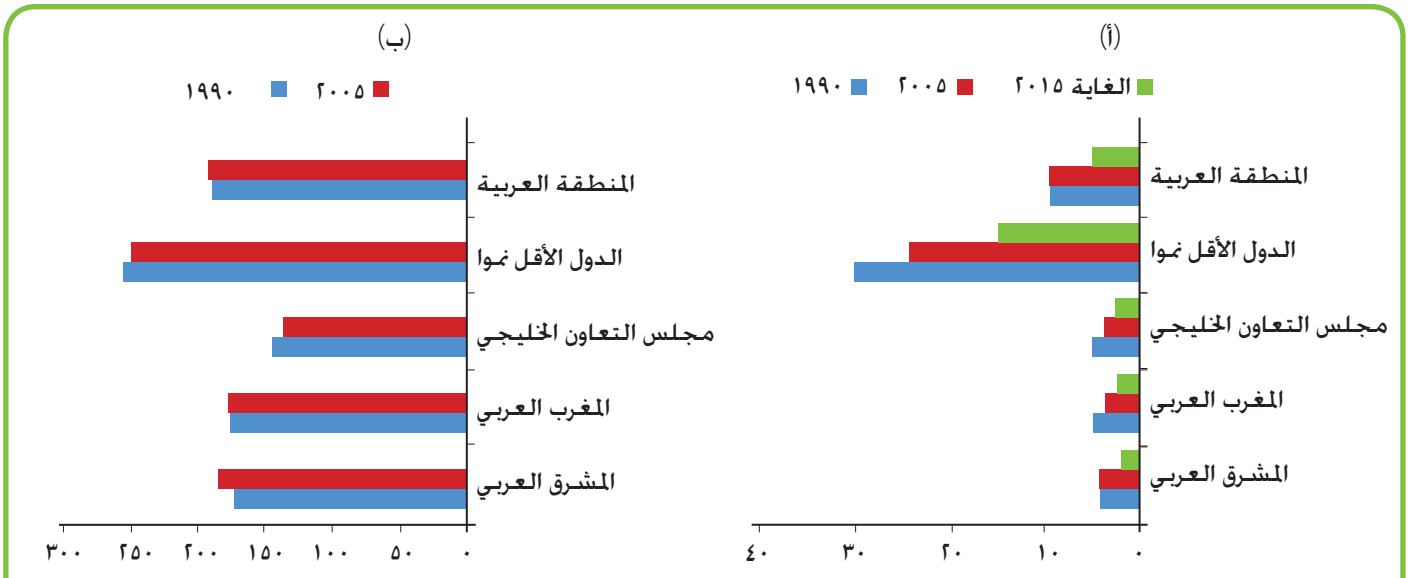


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى قاعدة بيانات الفاو على الإنترنت

ملاحظات: يقصد بالأفراد الذين يعانون من سوء التغذية الأفراد الذين يحصلون على الغذاء بشكل غير كاف ومزمن للوفاء بالحد الأدنى من احتياجات الطاقة لديهم. ويقاس عمق الجوع عن طريق حساب الفارق بين الحد الأدنى للطاقة الغذائية ومتوسط مدخول الطاقة الغذائية للسكان الذين يعانون من سوء التغذيه.

الفقر بالنسبة لليمن، قدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية أن حوالي ٥,٨ مليون نسمة (معظمهم في اليمن) كانوا بحاجة ملحة إلى أعانة غذائية في عام ٢٠٠٨.

## النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة

حققت الدول العربية منذ عام ١٩٩٠ ثلاثة إنجازات رئيسية في إطار الهدف التنموي الأول. أولها، أن الفقر البشري قد سجل انخفاضاً كبيراً في غالبية الدول العربية. ثانيها، أن المنطقة العربية لا تزال مقارنة بالمناطق الأخرى، تتحكم بالفقر عند مستويات متدنية وبعدم المساواة في الدخل عند مستويات متوسطة. وثالثها، أن مجموعة دول المغرب العربي أحرزت تقدّماً ملموساً إذ نجحت في خفض معدّل البطالة، وأحرزت تقدماً في خفض الفقر إلى النصف في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وخارج دول المغرب العربي، تعتبر الأردن الدولة العربية الوحيدة التي تمكنت من تحقيق تقدم مماثل على جبهة التخفيف من الفقر. وتحث قصص النجاح هذه على إجراء مزيد من التحليل لرسم ملامح السياسات التي يمكن أن تأخذها الدول العربية لتحقيق تقدم مماثل في هذا الهدف.

ورغم قصص النجاح، يعوق تحقيق تقدم في الهدف التنموي الأول أربع "حقائق عامة مبسطة". الأولى، أن البطالة ولا سيما عدم توفر العمل اللائق، لا تزال تشكل أكبر تحد أمام التنمية في الدول العربية، التي تشهد أعلى معدلاتً البطالة (خصوصاً بين الشباب). الثانية، إن تمكن المنطقة ككل من تحقيق المؤشر الأساسي للغاية المعنية بخفض معدّل الجوع إلى النصف، في ظل احتمالات التراجع التي يمكن أن تشهدها المنطقة، وخصوصاً أقل الدول نمواً، على أثر أزمة الغذاء. والثالثة، أن التقدم الذي أحرزته المنطقة في خفض معدلات الفقر إلى النصف، لا يبدو مشجعاً عند قياسه بخط الفقر العالمي المحدد ١,٢٥ دولار يومياً، وعند استخدام خط الفقر الأدنى الوطني، الذي هو مقياس أكثر دقة لقياس الفقر المدقع. الرابعة، أن الدول العربية الأقل نمواً لا تزال متأخرة كثيراً فيما يتعلق بالفقر. والواقع أن حالة الفقر تصحّ على أغلبية سكان الدول العربية الأقل نمواً، إذ تدور هذه الدول في حلقة مفرغة حيث النمو السكاني السريع، والتدهور البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتفاقم الفقر، وخطر زعزعة استقرار النظام الاجتماعي والسياسي.

وأخيراً، تحقق الدول العربية نمواً سريعاً، ولكن تأثير هذا النمو لا يزال ضعيفاً على العمالة والتخفيض من فقر الدخل. وتعكس وجهات النظر المتعارضة في هذا الخصوص، التي توضح لماذا يؤثر النمو بشكل ضعيف على الفقر وإيجاد فرص عمل، الجدل المستمر في مختلف أنحاء العالم، والذي نشأ عن الوعود التي لم يتم الوفاء بها في النظرية الاقتصادية التقليدية التي سادت في أثناء الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات. ويتناول النقاش الحالي مسألة الطريق الذي ستسلكه المنطقة نحو المستقبل. فهل تمضي في المسار نفسه الذي يطلق عليه "الإصلاح الاقتصادي"؟

من الواضح أن الدول العربية، منفردة ومجتمعة، يجب أن تكون قادرة على إعادة النظر في عقودها الاجتماعية السابقة بهدف تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة، بدلاً من التركيز على النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، ترد فيما يلي بعض التوصيات على صعيد السياسة العامة:

- حسب ما ورد في تقرير تحديات التنمية الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية (٢٠٠٩)، يبدو أن وجود "تعاون وتكامل اقتصاديين بين الدول العربية يتسمان بمزيد من العمق والشمولية ويتجاوزان حدود التجارة الحرة في السلع والخدمات" هو الطريق الوحيد للتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف التنموية بشكل عادل وشامل في عصر تتقدم فيه الإقليمية على العولمة؛

- ينبغي أن يتجسد التكامل والتعاون الإقليمي البيني في نظام للمشاركة في المعرفة وإنتاجها ونشرها على المستوى الإقليمي؛ واستثمارات إقليمية بينية عامة وأجنبية؛ ومعونات موجهة نحو المشروعات التنموية فضلاً عن إيجاد قاعدة للصناعات ذات التقنية والقيمة المضافة؛ وشبكة بينية إقليمية جيدة للنقل والاتصالات؛ واستراتيجية للعمل اللائق والتخفيف من الفقر على المستوى الإقليمي؛ وموقف قوي واستباقي في المفاوضات الخاصة بالالتزامات الدولية؛

◄ يقـــدم التعاون على المستوى الإقليمي لمواجهة تحدي أمن الغذاء فرصة للتنسيق بين الدول العربية من خلال إجـــراءات قصيرة المدى مثل إنشـــاء صندوق عربي للأمن الغذائي لتمويـــل المتطلّبات المتزايـــدة لتلبية احتياجات حـــوالي ٦-٨ مليون نسمـــة في أمس الحاجـــة إلى إعانة غذائية عاجلـــة، واتخاذ إجراءات فعليـــة لضمان وصول نشطاء حقـــوق الإنسان بشكل آمـــن إلى المناطق التي تعاني من الأزمة؛

◄ يمكن معالجة ارتفاع معدل الفقر والبطالة في الدول الأقل نمواً مـــن خلال مجموعة إجـــراءات لإفساح المجال للمواطنين في هذه الدول للحصول على مزيد من فرص العمل في دول مجلس التعاون الخليجي (على نحو لا يؤثر سلبـــاً علي معدلات البطالـــة في صفوف مواطني تلك الدول)، مع العلـــم ان انخفاض مستوى مهارات العمال الوافديـــن لن يؤثر على فرص العمل لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لزيادة تدفق الاستثمارات العربية في النشاطات التي تستوعب الأيـــدي العاملة في هـــذه الدول (وتعتـــبر اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً واضحاً على ذلك)؛

◄ يمكن تحسين مستوى القـــوى العاملة من خلال زيادة الاهتمـــام بالتدريب المهني والفني في المجالات المطلوبة، بالإضافة إلى رفع جودة التعليم العام. ويمكن تعزيز هذه العملية من خلال مساعدات التنمية الرسمية المقدمة من الصناديق والحكومـــات العربية بالإضافة إلى تحسين فرص الحصـــول على تدريب على الوظائف في دول عربية أخرى، وذلك من خلال وضع بعض أنظمة التلمذة المهنية القصيرة المدى أو العمل بعقود؛

◄ يمكـــن أن يساعـــد التركيـــز علـــى توظيـــف النساء والشباب، على وجه الخصوص في الشركات التي تنشأ في الدول الأقـــل نمواً، في تقليل أوجه عـــدم المساواة بين الجنســـين وإعطاء الفرصة لهـــذه الفئات المهمشة من الســـكان للتأثـــير في عمليات صنع القـــرار الاجتماعي. ويمكن أيضاً للمساعـــدات الرسمية للتنمية الإضافية المقدمـــة من الدول العربية أن تساعـــد الدول الأقل نمواً في التحرك بخطى أســـرع نحو تحقيق غايات هذا الهدف التنموي، ومن ثم، تشجيع عملية نمو أكثر استدامة على صعيـــد التنمية البشرية. ومن المؤكد أن ذلك سيؤدي إلى تحســـين جودة العمالة وهو الأمر الـــذي سيكون لصالح المستثمرين العرب، وكذلك ضبط معدل الزيادة السكانية في هذه الدول؛

◄ وكما لاحظ منتدى العمالة العربية هناك حاجة إلى التأكيد على مسؤوليـــة الدولة والسياسة العامة لخلق بيئة مواتية ومستقرة للاقتصاد الكلي تشجع الاستثمار وخلـــق فرص العمـــل (منظمة العمـــل الدولية، ٢٠١٠) وتصميم سياسات اقتصاد كلي يمكنها العمل على رفع مستوى التوظيف دون التضحية بزيادة الإنتاجية. ويمكن أن يمثـــل التوســـع المدفوع بالطلب المحلـــي حجر الزاوية لاستراتيجيـــة التوظيف هـــذه. كما أنه مـــن الضروري زيادة الاستثمار العام في البرامج الموجهة نحو التوظيف الممولة إلى الحد المطلـــوب من خلال سياسة قائمة على توسيع الموازنـــة تنتهجها الحكومة لكسر حلقة البطالة الخطيرة المستمرة؛

وبالإضافة إلى ما سبق، تشير منظمة العمل الدولية إلى ثمان أولويات أخرى للعمل اللائق في المنطقة:

- تعزيز تشخيص الاقتصاد غير النظامي وخصائصه في المنطقة العربية؛
- تقديم خدمات الدعم لبرامج سوق العمل النشطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على أساس ربط الحوافز الإنتاجية وظروف العمل؛
- تطوير نظم التعليم والتدريب وتعزيز القدرات للنسيج الاقتصادي العربي لدمج القدرات والمهارات وفقاً للاحتياجات المتغيرة لأسواق العمل؛
- دعم وتعزيز القدرات الإدارية في القطاع العام للمساعدة في خلق فرص عمل أكثر وأفضل؛
- تعزيز قدرات وزارات العمل لتعزيز ورصد إدماج قضايا العمالة في السياسات الاقتصادية الوطنية وأطر التنمية؛
- التركيز على تحسين النوعية وإتاحة البيانات وتحقيق الشفافية في إحصاءات سوق العمل؛
- تعزيز الحوار الثلاثي في وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية للعمل؛
- إنشاء مرصد إقليمي لأسواق العمل في المنطقة العربية لتقييم أثر السياسات الاقتصادية من حيث العمل.

- يتطلب هذا التنـــوع، وتحسين إنتاجية العمالة، وزيادة أنشطة التكنولوجيا العالية، وتنمية الرأسمال البشري: حداً أدنى مـــن الاستقرار المالي والنقـــدي، وسيادة قانون ونظاماً قضائيـــاً مستقلاً يحمي الترتيبـــات التعاقدية ويرعى تنفيذها.

- يجـــب وضـــع آلية تمويـــل فعالة لتسهيـــل التعاون فيمـــا بين بلدان المنطقة، وتعزيـــز دور وقدرات المؤسسات الإقليمية المعنية بتمويـــل التنمية، مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية، وكذلك الأخذ بالرؤية التنمويـــة الإقليميـــة التـــي تهدف إلى النمـــو الشامل والتنمية البشرية.

- يجب وضع إطار مؤسسي، لا سيما في مجال الخدمات المصرفيـــة والإدارة العامـــة، يسهل تدفـــق الاستثمارات وتحويلهـــا إلى أنشطة إنتاجيـــة. كما يجب الحفاظ على حد أدنى من الاستقـــرار السياسي في المنطقة لضمان فعالية السياسات المذكورة آنفاً وتحقيق الفائدة منها.

إذا لم توجد هذه التدخـــلات والشروط المسبقة، فلن تتوفـــر استثمـــارات تسهم في زيادة القـــدرات الإنتاجية، وإنتاجيـــة الأيدي العاملة خارج قطاع النفط، وسيستمر توجيـــه الموارد الماليـــة في المنطقة إلى قطـــاع العقارات، والخدمـــات، وأنشطة المضاربة، وســـوق الأوراق المالية في الأسواق الإجنبية. ومن شأن هذا الاستثمار أن يدر عوائد سريعـــة للقلة، ولكنـــه لا يتخلـــل الاقتصاديات المحلية لضمان توزيـــع أفضل للثروة، والحث علـــى الاستثمارات والنمو، ويعـــن في إضعاف العلاقة بين النمو والتخفيف من الفقر.

# ثانياً- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

سجلت الدول العربية نجاحاً متفاوتاً في التقدم نحو تحقيق الهدف التنموي الثاني للألفية. وبوجه عام، شهدت المنطقة تحسناً في صافي معدّل الالتحاق بالمدارس، والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وإلمام الشباب الراشدين من الفئات العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة بالقراءة والكتابة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، إذ سجلت بعض البلدان، مثل: العراق، وعُمان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، انخفاضاً في الأداء في بعض المؤشرات. أكثر من ٦٠ في المائة من الأطفال في عمر الدراسة غير الملتحقين بالمدارس هم من البنات ويتوقع ٥٣ في المائة منهن ألا يتقيدن بالمطلق، مقابل ٣٩ في المائة من الأطفال خارج المدارس هم من البنين. وإلى جانب الاختلاف بين الجنسين هناك تحديات أخرى تواجه الالتحاق بالمدارس الابتدائية تتمثل بعدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية والاختلاف الجغرافي. وتقدر نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المناطق الريفية بـ ٣٠ في المائة مقارنة بنسبة ١٨ في المائة للأطفال غير الملتحقين في المدن والبلدات. ويظهر التقدم المحرز في تعميم التعليم الابتدائي من خلال مؤشر إتمام التعليم الابتدائي حيث أن معدلات التسرّب من المدارس تتأثر بشكل واضح بعامل الإعادة ومعدلات التغيّب عن الحضور. كما تلعب نوعية التعليم دوراً كبيراً أيضاً نتيجة لذلك وبناءً على البيانات المتوفرة، فمن الواضح أن السودان واليمن وموريتانيا والعراق والمغرب ليست على المسار المؤدي إلى تحقيق الهدف وبالتالي تحتاج إلى مراجعة وتسريع جهودها في هذا المجال.

## لمحة عامة

يُعنى الهدف التنموي الثاني بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، للبنين والبنات على حد سواء (اليونسكو ٢٠١٠). ولا يقتصر مفهوم تحقيق تعميم التعليم الابتدائي مجرد الالتحاق بالمدارس، بل يشمل الحصول على تعليم جيد يكتسب من خلاله الطلاب مهارات أكاديمية وغير أكاديمية، وينهون دورة كاملة من مرحلة التعليم الابتدائي. والمؤشرات التي تقيس تقدم الدول نحو تحقيق هذا الهدف: صافي معدّل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي؛ ونسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي؛ ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البنات والبنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة (الأمم المتحدة ٢٠٠٨). ومن القيود العامة التي تواجهها الدول في تحقيق هذا الهدف: النقص في الموارد، والصعوبات في الوصول إلى المرافق التعليمية داخل الدول، وعدم المساواة بين الجنسين، والتعليم التقليدي، والمعايير التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التسرب من التعليم، وانتشار الفقر والنزاع.

والواقع أن تحسناً كبيراً حدث في الحصول على التعليم الابتدائي في بعض دول المنطقة العربية، غير أن هذا التحسن لا يزال متفاوتاً وعرضة للكثير من التحديات. وقد ارتفع متوسط صافي معدل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي في الدول العربية، في حين انخفض معدّل التسرب منها. وفي عام ٢٠٠٧، أشارت التقديرات إلى إن مجموع الملتحقين بالمدارس في المنطقة بلغ ٤١ مليون طفل، مما يدل على حدوث زيادة قدرها ٥,١ مليون منذ عام ١٩٩٩ (اليونسكو ٢٠١٠). وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال مواضيع الالتحاق بالمدارس، وإتمام الدراسة، والتسرب من المدارس، والتهميش في التعليم بمثابة تحديات كبيرة تعوق تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في الدول العربية. فأداء أي دولة في تحقيق أحد الأهداف التنموية يؤثر على الأهداف الأخرى. وفي هذا الإطار، نجد أن بطء التقدم في الدول العربية نحو تحقيق الالتزام بالموعد النهائي لتعميم التعليم الابتدائي سيكون، إذا استمر على حاله، مصدر قلق ليس إزاء تحقيق هدف التعليم فحسب، بل إزاء إمكانية تحقيق إنجازات في قطاعات أخرى وستكون له آثار كبيرة على بلوغ سائر الأهداف التنموية الأخرى. ويتمثل التحدي المزدوج الذي تواجهه الدول في المنطقة العربية، كالكثير من المناطق، في الإسراع في التقدم نحو تعميم التعليم، وتحسين جودته، حتى يتسنى لجميع الأطفال بدء دورة من التعليم الابتدائي وإتمامها.

## الغاية ٢-أ:

## ضمان تمكن جميع الأطفال في كل مكان، والبنين منهم والبنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥

وفقاً "لتقرير الرصد العالمي الصادر عن اليونسكو عام ٢٠١٠"، أحرزت المنطقة العربية تقدماً كبيراً نحو الوصول إلى الهدف التنموي الثاني للألفية المتمثل في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وتسير دول كثيرة على المسار الصحيح الذي سيساعدها على بلوغ معدلات الحصول على التعليم، وإتمامه، والإلمام بالقراءة والكتابة التي تدل على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. ويسير التقدم المحرز والالتزام السياسي نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في المنطقة بخطى ثابتة، وقد شهدت معدلات الالتحاق بالمدارس والاستمرار في التعليم الابتدائي تقدماً إيجابياً في العديد من دول المنطقة منذ عام ١٩٩٩.

وبينما أحرزت العديد من دول المنطقة العربية تقدّماً وهي على المسار الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، لا تزال دول أخرى تكافح بمن أجل تحقيق التزاماتها على هذا الصعيد. وتواجه كل من المغرب، وموريتانيا، وجيبوتي، واليمن، مهمة صعبة في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة ٢٠١٥. وبدأت تظهر في بعض الدول علامات التراجع، مما يجعل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة ٢٠١٥ هدفاً مستبعداً. وهذه العلامات ظهرت في عُمان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولبنان، والأردن، حيث سجل صافي معدّل الالتحاق بالمدارس هبوطاً حاداً بين ١٩٩٩ و٢٠٠٧. وظهرت أعلى نسبة من الهبوط في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ٩٩ في المائة إلى ٧٧ في المائة. وتعد هذه البيانات مؤشرات مقلقة تدلّ على أن العديد من دول المنطقة العربية تبتعد أكثر فأكثر عن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بدلاً من أن تقترب منه.

### المؤشر ٢-١: صافي معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي

يعتبر الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي حجر أساس مهم لإحراز تقدم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وفي هذا الصدد، يمكن تحديد المؤشر الأول المستخدم في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال المقارنة بين معدلات الالتحاق بالمدارس وأعداد الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة في دولة معينة. وحصيلة هذه المقارنة هي صافي معدّل الالتحاق بالمدارس، الذي هو من أقوى معايير قياس تعميم التعليم الابتدائي من حيث إمكانية الحصول على التعليم[٩].

لقد ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي في الدول العربية منذ "منتدى التعليم العالمي" الذي عقد في داكار في عام ٢٠٠٠. وزاد متوسط صافي معدّل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي في الدول العربية من ٧٨ في المائة إلى ٨٤ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧، مقابل متوسط عالمي ارتفع من ٨٢ في المائة إلى ٨٧ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الملتحقين المدارس في المنطقة بلغ ٤١ مليون طفل في عام ٢٠٠٧، مسجلاً زيادة قدرها ٥,١ مليون طفل عن سنة ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، سجلت المنطقة العربية تقدماً كبيراً منذ سنة ١٩٩٩، فقد انخفضت أعداد غير الملتحقين بالمدارس بنسبة ٢٨ في المائة، أي بمجموع قدره ٢,٢ مليون طفل، حتى وصل العدد إلى ٥,٨ مليون طفل تقريباً في عام ٢٠٠٧ (اليونسكو ٢٠١٠).

والتقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، حسبما يدلّ عليه المؤشر الأول، أي صافي معدل الالتحاق بالمدارس، يبدو متفاوتاً، إذ لا تزال الفوارق شاسعة ضمن كل مجموعة من البلدان. وكما هو واضح في الشكل (٢-١)، حدث تحسّن مذهل في صافي معدل الالتحاق بالمدارس في اليمن (من ٥٦ في المائة إلى ٧٣ في المائة)، والمغرب (من ٧١ في المائة إلى ٩٠ في المائة)، وموريتانيا (من ٦٢ في المائة إلى ٧٧ في المائة)، وتبين جميع هذه المعدلات حدوث زيادة في صافي معدّل الالتحاق بالمدارس على الصعيد الوطني فاقت ١٥ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨.

(٩) مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن صافي معدّل الالتحاق بالمدارس يدل على عدد الأطفال المشاركين في التعليم، فإنه لا يدل على إتمام التعليم الابتدائي لأنه غير مقسم حسب مواقع الأطفال في دورة التعليم، أي المتسربين من التعليم والذين يعيدون الالتحاق به أو الطلاب الذين يعيدون الدراسة بالصف نفسه (طلاب الإعادة). ومن ثم، على الرغم من أن صافي معدل الالتحاق بالمدارس يعطي بيانات مهمة حول الحصول على التعليم، فإنه لا يمثل شرطاً كافياً لتعميم التعليم الابتدائي.

**الشكل (٢-١) صافي معدّل الالتحاق في التعليم الابتدائي المعدل (adjusted) في المنطقة العربية**

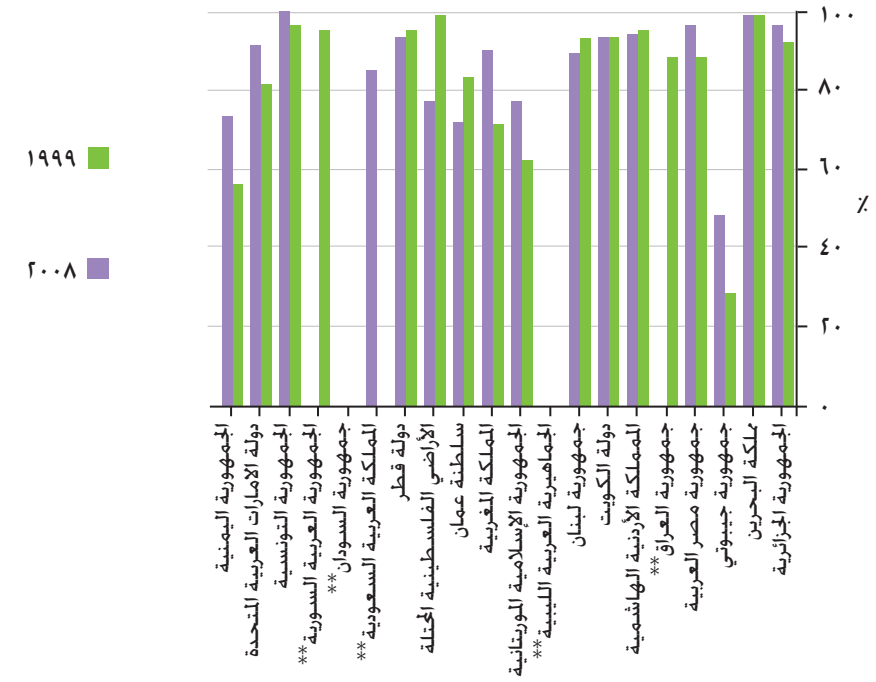


المصـــدر: معهد اليونسكـــو للإحصاء. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في اللون الغامق غير متوافرة في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء العام ٢٠٠٨ ولذلك فقد تم أخذها من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠.
(**) البيانات غير متوفرة عن هذا البلد

تعكس أرقام الالتحاق الصافي المعدلة العدد الفعلي للأطفال في أعمار محددة الملتحقين في المرحلة الابتدائية أو ممن التحقوا في المرحلة الثانوية مبكراً.

من ناحيـــة أخرى، ما زالت العديد مـــن دول المنطقة تواجـــه صعوبـــة كبيرة علـــى صعيد التحـــاق الأطفال بالتعليم الابتدائي، وتُظهر دول كثيرة علامات تراجع. ففي لبنان، انخفض صافي معدّل الالتحاق بالمدارس من ٩٣ في المائـــة إلى ٨٩ في المائة، وفي عُمان من ٨٣ في المائة إلى ٧٢ في المائـــة. كما انخفض صافي معدّل الالتحاق بالمدارس في الأراضـــي الفلسطينية المحتلـــة أكثر من ٢٠ نقطة مئويـــة (من ٩٩ في المائة في عـــام ١٩٩٩ إلى ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٨). وأخـــيراً، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته جيبوتي، حيث ارتفع صافي معدّل الالتحاق بالمدارس، لا يزال المعدل منخفضاً إذ كان الارتفاع من ٢٨ في المائـــة إلى ٤٨ في المائة، وتنم هذه النسب عن مؤشرات مقلقة للغاية تدل على بطء في تطوير التعليم وضعف في احتمال تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في المنطقة العربية بحلول سنة ٢٠١٥.

وبالإضافـــة إلى كـــون التعليم حقـــاً أساسياً، يُعتبر تعميم التعليـــم الابتدائي، مع تحقيق التوازن بين الذكور والإنـــاث، ركيـــزة أساسية لتحقيق الكثـــير من الأهداف التنمويـــة للألفيـــة. فهـــو ركيزة أساسيـــة في الخطط الوطنيـــة للحد من الفقر، وأداة تساعد في تحسين تغذية وصحة الأمهات والأطفال وعامل يساعد في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

حققت ثماني دول عربية من بين أثنين وعشرين المساواة بـــين الجنسين في التعليم الابتدائي. ففي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٧، تحسن المؤشر بين الجنسين من حيث صافي معـــدّل الالتحاق بالمدارســـ في التعليم الابتدائي في المنطقـــة العربية ككل، مـــن ٠,٨٧ إلى ٠,٩٠، مما جعل هذه الدول تتساوى تماماً مع دول أفريقيا جنوب الصحراء. ومـــع أن مجموعات البلدان تسير علـــى المسار الصحيح الذي يؤدّي إلى تحقيق المســـاواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارســـ في مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، لا تـــزال تواجه عدة عقبات. وكما هو موضح في الشكل (٢-٢)، أحـــرزت دول معينة، وخاصة الـــدول الثلاث ذاتها

**الشكل (٢-٢) معدل البقاء حتى آخر صف دراسي في المنطقة العربية، (بالنسبة المئوية)**

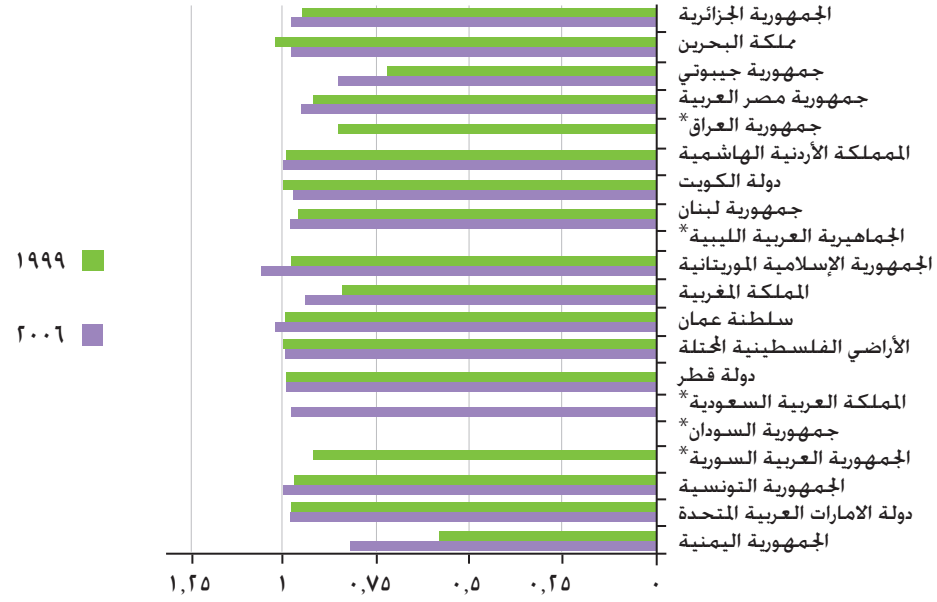


المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في اللون الغامق غير متوافرة في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء العام ٢٠٠٨ ولذلك فقد تم أخذها من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠.

(*) البيانات غير متوفرة عن هذا البلد.

التي حققت تقدماً كبيراً في نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (اليمن، والمغرب، وموريتانيا)، تقدماً ملحوظاً في المساواة بين الجنسين من حيث الحصول على التعليم. فقد ارتفع مؤشر المساواة بين الجنسين في اليمن من ٠,٥٩ إلى ٠,٨٣، وفي المغرب من ٠,٨٥ إلى ٠,٩٥، وفي موريتانيا من ٠,٩٩ إلى ١,٠٧. ومع أن مجموعات البلدان تحرز تقدماً نحو تحقيق غاية المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، لا تزال تواجه تحديات عديدة. ويشير تقرير رصد التعليم للجميع، الصادر عن اليونسكو في عام ٢٠١٠، إلى أن البنات شكلن أكثر من ٦٠ في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي غير الملتحقين بالمدارس في عام ٢٠٠٦، ويتوقع ألا يلتحق ٥٣ في المائة منهن بالمدارس على الإطلاق، مقابل نسبة ٣٩ في المائة من البنين غير الملتحقين بالمدارس.

وعلاوة على عدم المساواة بين الجنسين، لا يزال ثمة تحديات أخرى تواجه الالتحاق بالمدارس، على صعيد عدم المساواة في التوزيع الجغرافي، وعدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية. وتشير التقديرات إلى أن ٣٠ في المائة من الأطفال الذين يعيشون في الأرياف في الدول العربية غير ملتحقين بالمدارس مقابل ١٨ في المائة من الأطفال الذين يعيشون في المدن والبلدات. فالمناطق الريفية، مثل تلك الموجودة في اليمن والسودان، تضمّ عادة مساحات واسعة تنخفض فيها الكثافة السكانية، مما يعني أن الوصول إلى المدرسة يتطلب اجتياز مسافة طويلة وخطيرة في الغالب، خاصة بالنسبة إلى البنات، فضلاً عن الصعوبة الواضحة في تأمين المعلمين. وفضلاً عن ذلك، تعجز الأحياء الفقيرة، والمناطق التي تعيش في فقر مدقع، ومخيمات اللاجئين الموجودة في دول كثيرة في المنطقة، خاصة في مخيمات الفلسطينيين في لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية، عن تأمين الالتزام والدعم الكاملين واللازمين لضمان توفير الخدمات الأساسية على نحو شامل. وتعاني في الغالب المناطق المحاصرة، وخاصة تلك التي ما زال الصراع دائراً فيها مثل غزة، من قلة الموارد وشدّة القيود، وهذا لا يساعد على التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي أو استمرارهم فيه. وأخيراً، يُلاحظ أن كل النظم التعليمية تقريباً في المنطقة العربية لا تستجيب إلى الاحتياجات التعليمية

لأطفال المجتمعات الريفية وضرورة التنقل التي تلازمهم طلباً للرزق.

باختصار، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان العربية في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي من حيث الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فلا يزال هذا التقدم يصطدم بتحديات كبيرة، وفي بعض الحالات فريسة الجمود أو التراجع.

## المؤشر ٢-٢: نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي

إذا أراد أيّ بلد أن يحقق تعميم التعليم الابتدائي للجميع بنجاح، فلا بدّ من الحرص على أن يتمّ الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية دورة كاملة في التعليم الابتدائي. وفي السعي إلى إبقاء الأطفال في نظام التعليم لحين أكمالهم دورة كاملة في التعليم الابتدائي، لا بدّ من التنبّه إلى المسائل المتصلة بجودة التعليم. ففي حين يمثل الحصول الشامل على التعليم في المنطقة تحدياً يجب التغلب عليه، سيكون لجودة التعليم الأثر الأكبر في معدلات إتمام دورة كاملة في التعليم الابتدائي ومعدلات إلمام المراهقين والشباب الراشدين بالقراءة والكتابة.

مثلما هي الحال في التعليم ما قبل الابتدائي في المنطقة العربية، تختلف مدة دورة التعليم الابتدائي من دولة إلى أخرى، إذ تتراوح بين ٤ و٦ سنوات في المتوسط. كما يختلف معدل إتمام دورة كاملة في التعليم الابتدائي بين دول المنطقة العربية. ويوضح الشكل (٢-٣) أن بعض الدول اقتربت كثيراً من الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي أو وصلت إليه بالفعل فيما البعض الآخر ما زال بعيداً عنه (مثل: موريتانيا، والسودان، واليمن والعراق).

ويوضح الشكل (٢-٣) أن كثيراً من دول المنطقة العربية، مثل الكويت، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والإمارات العربية المتحدة، وعُمان، والبحرين، والأردن،

**الشكل (٢-٣) النسبة المئوية لطلاب الإعادة في جميع الصفوف في الدول العربية**

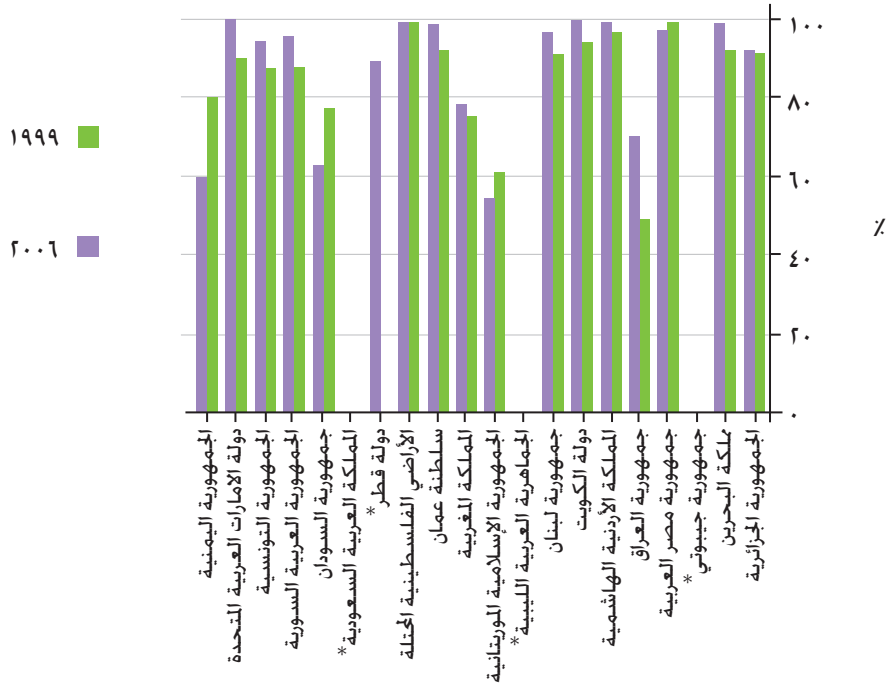


المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في اللون الغامق غير متوافرة في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء العام ٢٠٠٨ ولذلك فقد تم أخذها من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠.

(*) البيانات غير متوفرة عن هذا البلد.

حققت المؤشرات اللازمة لتعميم التعليم الابتدائي فيما يتعلق بمعدلات البقاء في التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، حققت بعض الدول، مثل العراق، وتونس، مستويات من النجاح في استمرار الأطفال في دورة التعليم الابتدائي حتى استكمال آخر صف. ومع ذلك، يشير الشكل (٢-٣) أيضاً إلى أن بعض الدول مثل: مصر، وموريتانيا، والسودان، واليمن تبدي علامات تراجع مثيرة للقلق.

ويمكن أن تفسر التحديات الاجتماعية، والمنهجية والتعليمية التي تواجهها الدول في إبقاء التلاميذ حتى إتمام دورة التعليم الابتدائي كاملة، أسباب التراجع أو التوقف في تحقيق هذا الهدف. وثمة عامل يتمثل في النوع الاجتماعي، حيث يتجلى عدم المساواة بين الجنسين في معدلات البقاء في التعليم. ومع أن الكثير من دول المنطقة العربية حققت المساواة بين الجنسين في معدلات البقاء في المرحلة الابتدائية، فلا يزال عليها أن تبذل جهداً كبيراً مقارنة بباقي الدول لتحقيق النتيجة ذاتها. ومن الواضح أن الدول التي تصل فيها معدلات البقاء إلى أدنى المستويات في المرحلة الابتدائية، تشهد تفاوتاً في معدلات إتمام الدراسة للبنات لصالح البنين. ووفقاً للشكل (٢-٤)، يصح هذا الواقع في العراق واليمن والسودان.

ثمة عامل ثان يؤثر بقوة في إتمام الأطفال دورة كاملة في التعليم الابتدائي، ويتمثل في طبيعة العلاقة بين معدّل إعادة الصف نفسه ومعدل التسرب من التعليم. ولكل من هذين المعدّلين تأثير على الآخر، لأن الإعادة غالباً ما تكون تمهيداً للتسرب. وينطبق هذا تحديداً على الدول التي لا تطبّق برامج دعم تساعد الطلاب الراسبين على التقدم والارتقاء في النظام التعليمي.

انخفض متوسط نسبة الطلاب المعيدين في جميع الصفوف الدراسية على مستوى المنطقة من ٨ في المائة إلى ٣ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٧؛ ومع ذلك لا تزال معدلات الإعادة في بعض الدول مرتفعة؛ إذ تشهد المغرب والجزائر ولبنان وجيبوتي أعلى معدلات الإعادة، التي يبلغ أقصاها ١٨ في المائة في صفوف البنين الذين يدرسون في الصف الرابع في لبنان. ومن أبرز أسباب هذا الارتفاع المسجل في الصف الرابع الترفيع للطلاّب في الكثير من الدول بين الصفين الأول والثالث الابتدائي من غير اشتراط استيفاء الحد الأدنى من التحصيل الدراسي في هذه المرحلة. وفي الصف الرابع، يشترط فيه تحقيق حد أدنى من التحصيل الدراسي للانتقال إلى الصف الخامس، تظهر مشكلة كبيرة لأن كثيراً من الطلاب يمكن

**الشكل (٢-٤) نسبة المعلمين المدرَّبين في الدول العربية ونسبة التلاميذ إلى المعلمين**

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في اللون الغامق غير متوافرة في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء العام ٢٠٠٨ ولذلك فقد تم أخذها من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠.

(*) البيانات غير متوفرة عن هذا البلد.

أن يكونوا قد اجتازوا الصفوف السابقة جميعها دون أن يحققوا الحد الأدنى المطلوب من التحصيل الدراسي، مثل الإلمام بأسس الكتابة والقراءة والحساب. ولذلك تعمل بلدان كثيرة في المنطقة العربية، بما في ذلك لبنان، على التشدّد في التقييم من أجل تفادي هذه الصعوبات. ورغم تحسن معدّلات الإعادة في العديد من البلدان، مثل جيبوتي وعمان، لا تزال الإعادة والتسرب من التعليم من التحديات في المنطقة العربية (الشكل ٢-٥). ويلاحظ أن البطء في بعض الدول في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي يؤدي إلى زيادة في معدّلات الإعادة والتسرب من التعليم، خاصةً في موريتانيا والسودان واليمن والعراق.

ثمة عامل ثالث يعوق إتمام التعليم الابتدائي يتعلق بمجموعة قضايا تتصل بالجودة والتي تؤثر على معدّلات الإعادة والتسرب من التعليم. ولا تلتزم الدول الأعضاء بتوفير الحصول على التعليم الابتدائي فحسب، وإنما تلتزم أيضا بتقديم تعليم ذي جودة كجزء من جهود تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وعندما تكون المدارس غير متاحة، أو مكتظة بالطلاب، أو غير ملائمة أو بعيدة؛ وعندما يفتقر المعلمون إلى مهارات التدريس الأساسية؛ وعندما تكون المواد الدراسية قديمة ولا صلة لها باحتياجات المتعلمين، تقل على الأرجح احتمالات استمرار الأطفال بالمدارس وإتمام دورة كاملة في التعليم الابتدائي، حتى إذا كان الحصول على التعليم ممكناً. ومن ثم، يحظى موضوع الجودة بأهمية قصوى عند تخطيط التعليم، وإدارته، وتقديمه، لأنه يساعد على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في المنطقة العربية.

واتخذ مفهوم جودة التعليم تفسيرات مختلفة في كثير من دول المنطقة العربية، ارتبطت في الكثير من الأحيان بأنماط مختلفة في التنفيذ تمارس على مستوى المحافظة (الحكومة المحلية). ومع ذلك، ثمة مجموعة عامة من المجالات المشتركة التي ركزت عليها دول المنطقة في جهودها في محاولة منها لتحسين الجودة في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وتشمل هذه المجالات: تطوير المناهج الدراسية؛ والعناصر المتصلة بالنواحي المادية والبنية الأساسية؛ وتدريب المعلمين؛ وممارسات التدريس والتعلم.

**الشكل (٢-٥) نسبة إلمام الشباب بالقراءة والكتابة في كل بلد بالمنطقة العربية (الفئة العمرية ١٥-٢٥ سنة)**

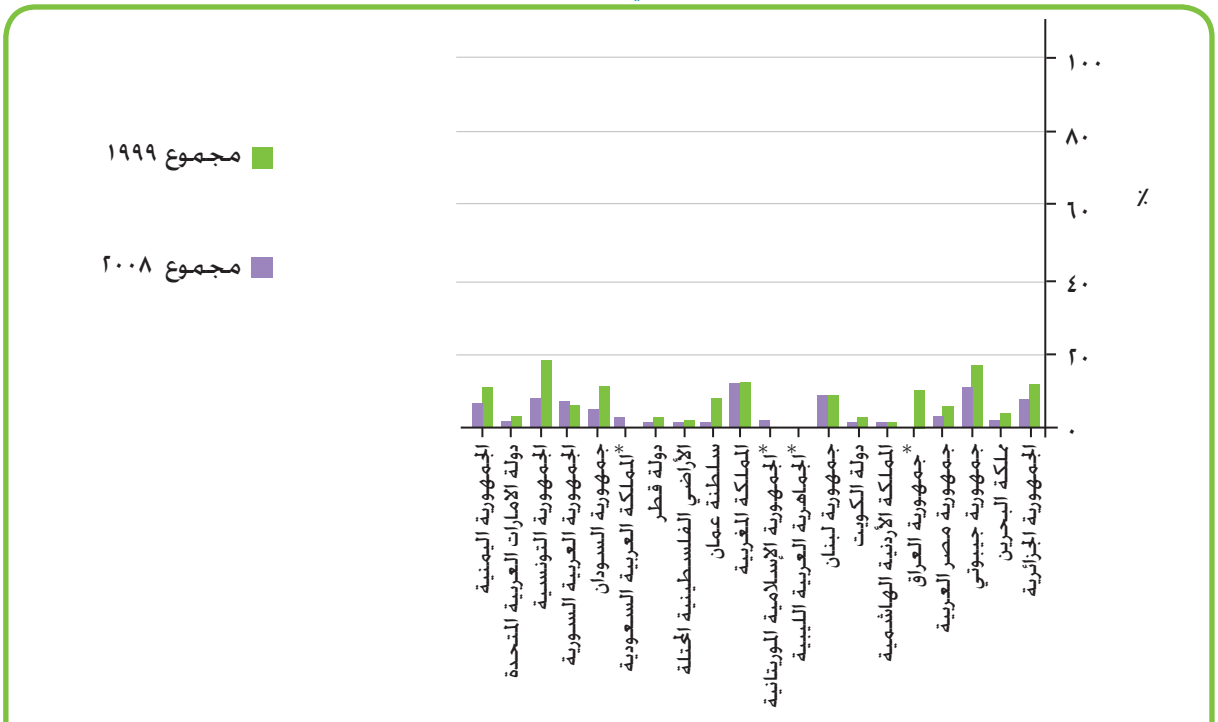


المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في اللون الغامق غير متوافرة في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء العام ٢٠٠٨ ولذلك فقد تم أخذها من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠.

(*) البيانات غير متوفرة عن هذا البلد.

وفي السنوات الأخيرة، أجرت عدة دول في المنطقة، بما فيها الأردن والبحرين وعُمان وقطر وتونس، إصلاحات في المناهج الدراسية. وعلى الرغم من هذا التطور، لا تزال الحاجة متزايدة إلى الإصلاح لإحداث نوع من المواءمة بين مخرجات التعليم، واحتياجات المتعلمين، ومتطلبات سوق العمل. وما زالت هناك أجزاء كبيرة من المناهج في الدول العربية تتجاهل موضوعات التنمية العالمية الحديثة (مثل: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وتركز بدلاً من ذلك على المعرفة النظرية على حساب المهارات العملية. وتتصل إصلاحات المناهج أيضاً بالمساواة بين الجنسين، ذلك أن العديد من الدراسات التحليلية التي أجريت في عدد من الدول العربية (الجزائر، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، وعُمان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب) أظهرت أن الكتب المدرسية المقررة لتلاميذ المرحلة الابتدائية تدعم المواقف التقليدية التي تركز على دور الرجل في العمل خارج المنزل فيما تؤدي المرأة المهام المنزلية وتتولّى رعاية الأطفال. وبالرغم من الجهود المبذولة في بعض الدول العربية لتطوير مناهج التعليم الابتدائي لا تزال هذه المناهج بحاجة إلى تطوير بحيث تتوافق مع متطلبات سوق العمل ومنها ما يفرض أنماطاً معينة حول الجنس والعرق والشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى تطوير المناهج الدراسية، سعت الكثير من دول المنطقة العربية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ إلى تعزيز العناصر المتصلة بالنواحي المادية والبنية الأساسية المرتبطة بنظم التعليم، لما لهذه العناصر من تأثير في التحصيل التعليمي للطلاب. ومن ثم، أدخلت العديد من الدول العربية تحسينات أدت إلى توفير المباني المدرسية الملائمة والمزودة بالمرافق ومياه الشرب النظيفة والكهرباء، بهدف توفير وسائل الراحة للتلاميذ وتقليل كثافة الصفوف (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعُمان، وقطر). كما استعيض عن المباني التي كانت مستأجرة للاستخدام المدرسي في وقت سابق بمباني مدرسية دائمة وثابتة، وتم خفض عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين في الأردن، ومصر، وعُمان.

ورغم هذا التقدم، لا تزال عدة تحديات قائمة ولا تزال مدارس كثيرة تفتقر إلى مياه الشرب النظيفة، ولا سيما في المناطق الريفية في تونس والمغرب والسودان.

وفي لبنان، تشكل المباني المدرسية تحدياً أساسياً لتحقيق جودة التعليم؛ لأن ٥٧ في المائة من المدارس الحكومية تشغل مباني مستأجرة، تفتقر إلى مواصفات المباني المدرسية. وتعمل المدارس في مصر غالباً بأكثر من دوام، وبالإضافة إلى ذلك ثمة نقص في عدد المباني المدرسية في المناطق الريفية والقرى الصغيرة. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين (التي تبين المستوى الإجمالي من المعلمين الذي توفره الدولة مقارنة بمجموع الطلاب فيه) انخفضت في جميع الدول تقريباً باستثناء لبنان والإمارات العربية المتحدة ومصر. وكما يتضح من الشكل (٢-٦)، تظهر هذه الدول الثلاث علامات تشير إلى التراجع (الإمارات العربية المتحدة ومصر) أو الجمود (لبنان).

يمكن أن تختصر جودة التعليم فيما يدور داخل الصف الدراسي، الأمر الذي يجعل المعلمين أهم مصدر من مصادر التعليم في أي دولة. ويلي ذلك أن المعلمين، وتدريبهم، وممارسات التدريس والتعلم من الأمور البالغة الأهمية لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وثمة أدلة حاسمة مستقاة من الدراسات والاستبيانات التجريبية حول جودة التعليم، سواء أكان ذلك على المستويات الوطنية أم الإقليمية أم الدولية، تشير إلى أن التعلم الفعال يتطلب معلمين يتمتعون بدافع قوي، ويتقاضون أجوراً مجزية، ويحصلون على تدريب جيد (اليونسكو ٢٠١٠). ويظل التعليم والتدريب اللذان يحصل عليهما المعلمون (قبل التعيين وفي أثنائه) أهم سياسة نحو تحسين جودة التعليم في جميع دول المنطقة العربية. وفي المنطقة عموماً، تختلف نسبة المعلمين الذين لديهم المؤهلات المطلوبة من دولة إلى أخرى، وإذ تتراوح هذه النسبة بين ٩٠ في المائة و١٠٠ في المائة في ثمانية دول: الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والجزائر، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، وموريتانيا وتراوحت بين ٧٠ و٧٢ في أربعة بلدان: الأردن، البحرين، العراق، مصر (اليونسكو ٢٠١٠).

وفي الكثير من الدول العربية، ارتفع المؤهل المطلوب من معلمي التعليم الأساسي من الشهادة ما بعد الثانوية إلى الشهادة الجامعية (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، والأراضي

**الشكل (٢-٦) نسبة التلاميذ إلى المعلمين في الدول العربية**

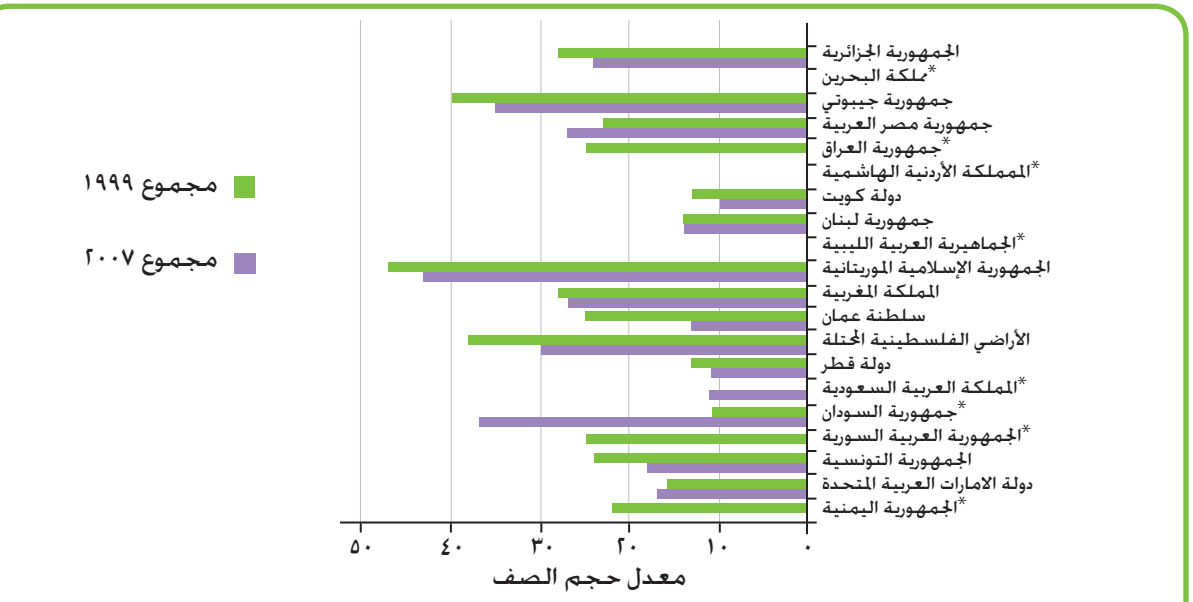


المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في اللون الغامق مأخوذة من تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠، لعدم وجود معلومات محدثة عبر إحصائيات الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٨.

(*) البيانات غير متوفرة عن هذا البلد.

الفلسطينية المحتلة، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن). ومع ذلك، قد تحدث عملياً اختلافات ملحوظة عبر هذه الدول. وعلاوة على ذلك، طرأ تحسن على ممارسات التدريس والتعلم في بعض الدول العربية وأقرت مبادئ تعليمية حديثة (الأردن، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية).

مع ذلك، أشارت دراسات وخبرات عملية أخرى إلى أن كثيراً من الدول العربية ما زالت تتبع الأساليب التقليدية المعتمدة على المعلم والتي تركز على إلقاء المحاضرات، والحفظ، وتسميع المعلومات التي يكتسبها المتعلم (مصر ولبنان). ومع غياب ممارسات ديناميكية في التدريس والتعلم، ومع التقيّد بالمواد التعليمية القديمة في كثير من الدول، تصبح المسائل المرتبطة بتدريب المعلمين وإدارة الصف الدراسي مصدر خطر مزدوج.

ويشير التقدم المحرز في الدول العربية لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال مؤشر إتمام دورة كاملة في التعليم الابتدائي إلى أن معدلات الاستمرار تتأثر بشدة بمعدلي الإعادة والتسرب من التعليم، اللذين يتأثران بقوة بجودة التعليم. وبوصفها مؤشراً أساسياً، تلعب معدلات إتمام دورة من التعليم الابتدائي، مثل تلك المستخدمة في الدول العربية، دوراً مؤثراً في تحديد احتمال تحقيق الهدف التنموي الثاني للألفية في كل دولة من الدول العربية. وفي هذا السياق وبناء على الأرقام المتاحة، يتضح أن السودان، واليمن، وموريتانيا، والعراق، والمغرب بعيدة عن تحقيق هذا الهدف وتحتاج إلى تكثيف الجهود وتركيزها.

## المؤشر ٢-٣: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البنات والبنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة

الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البنات والبنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة هو المؤشر الأخير في تعميم التعليم الابتدائي. وهذا المؤشر يقيس نجاح أنظمة التعليم أو إخفاقها، كما يرتبط بالالتحاق بالتعليم (الوصول إلى التعليم) وإتمام مرحلة كاملة من التعليم الابتدائي (جودة التعليم). فبمجرد التحاق الطفل بالمدرسة الابتدائية، يتأثر تقدمه وإتمامه مرحلة كاملة من التعليم الابتدائي بجودة التعليم، فلا بد من

أن تكـــون النتيجـــة الأساسية للتعليـــم هي تحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الدولة.

ويبـــين الشكل (٢-٧) حدوث تحســـن كبير في كل من الجزائـــر، والمغرب، واليمن حتـــى إذا كانت النسب المئوية لا تزال أقل من المستوى المطلوب لتعميم التعليم الابتدائي. وحققت دول كثـــيرة بالفعل تعميم التعليم الابتدائي، أو على وشك أن تحققه، فيما يتصل بإلمام الشباب بالقراءة والكتابة بحلول عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، لا تزال بعض الدول التي تعاني من تراجع في معدلات الالتحاق بالمدارس وإتمام دورة كاملة من التعليم مثـــل موريتانيا، والسودان، تعاني من انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة.

يكشـــف وضـــع الأطفال غـــير الملتحقـــين بالمدارس وعددهم في المنطقة عن التفاوت الكبير ضمن مجموعة البلدان علامات تنـــذر بالخطر فيما يتعلق بإلمام المراهقين والشباب بالقراءة والكتابـــة. ويوضح الشكل (٢-٨) أن الوضع قد تحسن في عدة دول منذ عام ١٩٩٩؛ ففي اليمن، ومصر، والعـــراق، وموريتانيا، والمغرب انخفضت أعداد غير الملتحقـــين بالمدارس خلال العقد الماضـــي. ومن الجلي أن هنـــاك تقدماً محـــرزاً وأن أعداد الأطفـــال غير الملتحقين بالمدارســـ في هذه الـــدول يتناقص، لكـــن ليس بالسرعة الكافية لتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت أربع دول من أصل عشرين في المنطقة العربيـــة إلى حدوث تراجع في الجهود المبذولة لبقـــاء الأطفال في المدارس، مع ارتفاع أعداد غير الملتحقـــين بالمدارســـ في كل من الجزائـــر، والأردن، ولبنان، وعُمان، والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلاوة على ذلك، يمثل التوازن بين الجنسين، مرة أخرى، عامـــلاً مؤثراً. فنجد أن الفتيات يشكلن ٥٩ في المائة من المراهقين غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية. وعلاوة على ذلك، ثمة عامل آخر أضر بإفساح المجال أمام الأطفال الأصغر سنـــاً للدخول إلى التعليـــم الابتدائي وبضمان جـــودة التعليم، وهو أن نسبـــة ١٨ في المائة إضافية من المراهقـــين الذين هم في سن الالتحاق بالمرحلة الدنيا من

**الشكل (٢-٧) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب في الدول العربية**

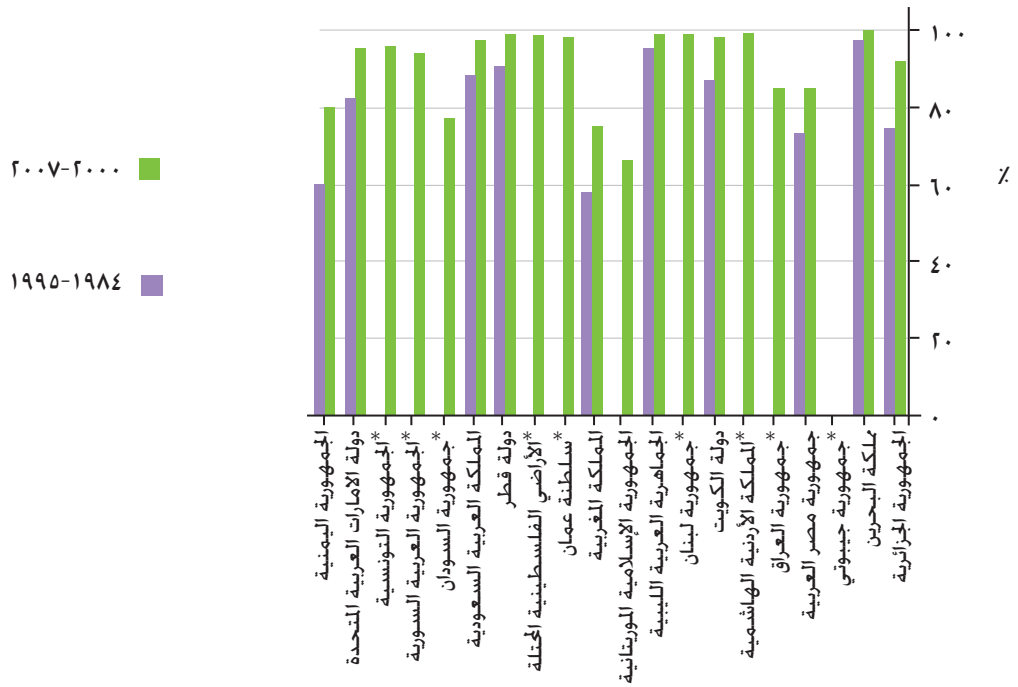


المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في اللون الغامق مأخوذة من تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠، لعدم وجود معلومات محدثة عبر إحصائيات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨.

(*) البيانات غير متوفرة عن هذا البلد.

**الشكل (٢-٨) الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية (المعدل حسب صافي نسبة الالتحاق المعدل)**

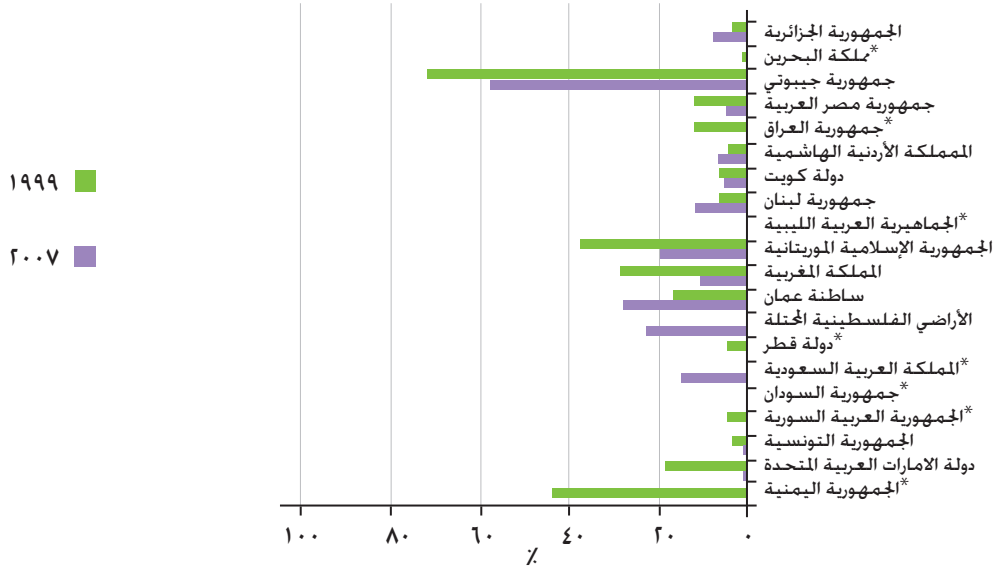


المصـــدر: معهد اليونسكو للإحصـــاء. تجدر الإشارة إلى أن الأرقام في اللون الغامق غير متوافرة في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء العام ٢٠٠٨ ولذلك فقد تم أخذها من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠.

(*) البيانات غير متوفرة عن هذا البلد.

التعليم الثانوي لا يزالـــون ملتحقين بالتعليم الابتدائي. ومن ثم، يظل ٣٦ في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالتعليم الثانوي (١٥-١٨ سنة) في المنطقة العربية إما غير ملتحقين بالمدارس أو ملتحقـــين بالتعليم الابتدائي (اليونسكو ٢٠١٠).

يشـــكل "الأطفال غير الملتحقين بالمدارس" فئة عامة تنطـــوي على ملامح متعـــددة. إذ لا يوجد كل الأطفال المدرجـــون تحت هـــذه الفئة في الوضع ذاتـــه، بل يوجدون ضمن مجموعة تتسم بظـــروف تهميش متداخلة. ولا تعمل العوامل المؤديـــة إلى التهميش بمعزل عن بعضها البعض: فالثروة والنوع الاجتماعـــي يتداخلان مع اللغة، والإثنية، والديانة، والاختلافات الجغرافية لخلق عيوب يعزز بعضهـــا البعض. وإذا قيست مشكلـــة غير الملتحقين بالمدارســـ في المنطقة العربية من حيث الحجم والتأثير في فرص الحياة، يتضح أن هذه المشكلة تمثل قضية تنموية بشريـــة كبيرة، وتؤثر في إلمام الشبـــاب والمراهقين بالقراءة والكتابة.

والإنصاف يحتّم القول إن جميع دول المنطقة العربية تتســـم بمجموعة فريدة من العوامـــل المؤثرة التي تجتمع معاً لتهمشـــ الأطفال وتمنعهم من دخـــول دورة كاملة من التعليم الابتدائي وإتمامها في ظل النظام التعليمي الرسمـــي. وكما ورد في تقرير الرصد العالمي الصادر عن اليونسكـــو في عـــام ٢٠١٠، تتمثل بعضـــ أكثر العوامل شيوعـــاً في: الفقـــر، والظروف الناجمة عـــن الصراعات أو الكوارث، والإعاقة.

ويـــؤدي الفقر دوراً مهماً في اتخاذ أي قرار بشأن ما إذا كان الطفل سيدخـــل دورة التعليم الابتدائي وسيتمها بالكامـــل أم لا. ويعتـــبر فقر الأسر أحد أقـــوى العوامل المساهمة في التهميش داخل التعليم. فهذه الأسر لديها موارد أقل كـــي تستثمرها في صحة الأطفال، وغذائهم، وتعليمهم، والتي تتأثر بأقل الصدمات الاقتصادية. وفي اليمـــن، أحد أفقر دول المنطقـــة، يبلغ معدل الحرمان من التعليم المكون مـــن أربع سنوات بين أفقر فئات السكان ضعف المتوســـط الوطني. وتلاحـــظ أوضاع مشابهة في دول مثـــل المغرب، وموريتانيـــا، والسودان، ومصر، حيث تتداخل فروق الدخل مع التقسيمات الريفية-العمرانية والنوع الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، في المناطق الريفية بصعيـــد مصر، يعيش أكثر من ٤٠ في المائة من السكان حياة فقيرة وتدخل الفتيات الريفيات المدارس في المتوسط

مدة تفوق الأربع سنوات بقليل، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط الوطني للفتيات البالغات ١٠ سنوات. وعلاوة على ذلك، يؤثر التفاعل بين عمالة الأطفال ومساوئ النظام التعليمي في الدول العربية بشكل أساسي في خطط رفاهية الطفل، والتغيرات الناجمة عن التغير على مستوى الأجيال، والخطط الوطنية لخفض الفقر. وتشير تقديرات "منظمة العمل الدولية" في المنطقة العربية إلى وجود ما يقرب من ١٣,٤ مليون طفل عامل. ويواجه الأطفال العاملون في الدول العربية عائقاً مهماً فيما يتعلق بالحضور إلى المدرسة، الذي تتراوح نسبته بين ١٢ في المائة في اليمن و٤٨ في المائة في العراق. وبينما توضح الأشكال البيانية المقارَنة حول الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أن غالبية الأطفال العاملين يشاركون أيضاً في نوع من أنواع التعليم، نجد أن ملايين الأطفال الآخرين لا يشاركون في أي نوع من أنواع التعليم.

وبالنسبة إلى الأطفال الذين يعيشون في مناطق متأثرة بصراعات أو كوارث، يتبين أن الهجرة القسرية، والهجمات على المدارس، والإصابات، والاضطرابات والصدمات النفسية، وفقد أحد أفراد الأسرة أو الأقرباء تؤثر جميعها في معدلات الالتحاق بالمدارس وإتمام دورة من التعليم الابتدائي. وبتعبير آخر، يتخلف الطلبة في أوقات الصراعات عن حضور الصفوف الدراسية، ويتوقف تدريب المعلمين مؤقتاً، ويتخلف الطلبة عن أداء الامتحانات بل وتؤجل إلى أجل غير مسمى، وتترَك المناهج الدراسية دون تحديث، وتُخفض ساعات الدراسة أو تؤجل لأسباب أمنية، ويظل الأطفال محتجزين أغلب الأوقات داخل منازلهم. وفي المنطقة العربية، ثمة أربع دول من أصل أثنين وعشرين يمكن اعتبارها من الدول التي تمر بفترة لاحقة للصراعات أو الكوارث (الأراضي الفلسطينية المحتلة ، واليمن، والسودان، والعراق). ويتضح من البيانات المتاحة أن هذه الدول الأربع تضم أكبر قدر من غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة، مع وجود أكثر من ٢٥ في المائة في اليمن والعراق وحدهما. وفي إطار المناطق التي تعرضت لظروف ناجمة عن الصراعات أو الكوارث، حدث تقدم كبير في بناء القدرة الوطنية من خلال برامج التدريب التي ييسرها "المجلس النرويجي للاجئين" و"الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ". وعلاوة على ذلك، ثمة بدايات تشير إلى التحرك نحو إقامة نظم تعليمية جامعة في العديد من الدول العربية، وثمة كتيبات وأدوات دعم تتولى عدة وكالات إعدادها. وعلى الرغم من هذا التقدم، من الواضح أن الظروف الناجمة عن الصراعات أو الكوارث وآثارها على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي تتطلب مزيداً من التدريب فضلاً عن التخطيط وإعداد المتخصصين على نحو مستمر.

وأخيراً، يعتبر الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة أو الذين يعانون من إعاقة في الغالب من أكثر فئات الأطفال تهميشاً في قطاع التعليم. وما زال الأطفال المعاقون في العديد من دول المنطقة العربية يعتبرون من ضمن أكثر الفئات تهميشاً وأقلها حظاً فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس. وهذه هي الحال بالتحديد في الدول الأقل نمواً، حيث تقلل محدودية الموارد من الفرص المتاحة أمام المدارس لكي تطوع ظروفها وفقاً لاحتياجات الإعاقة؛ وتوفر تدريباً أو أدوات خاصة ومساعدين لذوي الاحتياجات الخاصة، وتطور مناهج دراسية.

وثمة تحد أخير يتمثل في التحول الديمغرافي في الدول العربية. ففي حين لا يزال النمو السكاني مدعوماً بكثرة عدد النساء اللاتي هن في سن الإنجاب من الجيل السابق، فقد أدى الانخفاض الحاد الذي حدث مؤخراً في معدلات الخصوبة في الدول العربية إلى ارتفاع هائل في عدد الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، الذين زاد عددهم من ٣٣,٧ مليون في عام ١٩٨٠، أو ٢٠ في المائة من مجموع السكان، إلى ٦٧,٩ مليون، أو ٢١ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يزداد عدد الشباب، الذين يمرون حالياً بمرحلة انتقالية من الطفولة إلى سن الرشد، ليصل إلى ٧٣ مليون في عام ٢٠١٥ و٨١,٤ مليون في عام ٢٠٢٥. وبالتالي، لا يمكن الفصل بين المعدلات الفعلية والمتوقعة لإلمام الشباب والمراهقين بالقراءة والكتابة، وصافي معدلات الالتحاق بالمدارس والأطفال غير الملتحقين بالمدارس.

## النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة

رغم التقدم المعقول الذي تم إحرازه في تحقيق تعميم التعليم، لا تزال الدول العربية تواجه تحديات عديدة يجب التغلب عليها للوصول إلى تحقيق الهدف التنموي الثاني بحلول عام ٢٠١٥. ولا يزال الحصول على التعليم الابتدائي يشكل تحدياً رئيسياً في بعض الدول: اليمن، السودان، المغرب، موريتانيا، ومصر. وهناك أيضاً تحديات

ذات صلة بالتكافؤ بين الجنسين حيث حظوظ الفتيات أقل من حظوظ الفتيان في الوصول إلى التعليم، وهناك تراجع لدى الفتيان من حيث إكمال دورة التعليم. بالإضافة إلى ذلك، تبقى الاختلافات الجغرافية داخل الدول فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، كما التمييز المرتكز على الجنسية والوضع القانوني. كما أن نسبة الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأيتام، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (١٠ في المائة من مجموع الأطفال في المتوسط)، والأطفال من مجموعات الأقلية أو العائلات المهاجرة والأطفال في مناطق النزاع المسلح أو الذين يعيشون في مؤسسات خاصة، تشكل عائقاً أمام تحقيق تعميم التعليم للجميع. كما أن ظاهرة زواج الأطفال (١٨ في المائة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا) تؤدي إلى عزل البنات عن التعليم أو تسرّبهنّ المبكر من المدارس.

وكان للصراع الداخلي والاحتلال تبعات خطيرة على الحصول على التعليم في دول المنطقة التي تمر بفترة لاحقة للصراعات (العراق، ولبنان، والسودان، والأراضي الفلسطينية المحتلة). ويتمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه التعليم في هذه الدول في تجديد البنية الأساسية للمدارس إضافة إلى نقص المعلمين وضعف بيئة التعلم. وفضلاً عن ذلك، سيزيد الضغط الديمغرافي خلال العقد القادم من الضغط على حكومات المنطقة. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة، ستظل نسبة الشباب في المنطقة من أعلى النسب في العالم. ولتوفير فرص تعليم أكثر لأعداد السكان المتزايدة، سيؤدي ذلك على الأرجح إلى التوسع الشديد في استخدام موارد الكثير من الدول مما سيعرض في الأغلب فرص المحافظة على معدل الالتحاق بالمدارس الحالي للخطر. ولا تزال هناك مجموعات أو أجزاء من المجتمع لا تحصل على خدمات تعليمية وتعتبر نظم تقديم الخدمات التعليمية الحالية غير ملائمة لاحتياجاتها، وأنماط حياتها، وطموحاتها. وثمة حاجة إلى وضع برامج مستقلة غير نظامية تكميلية لتعليم الكبار تفي بالاحتياجات التعليمية لهذه المجموعات المهمشة.

وفيما يتعلق بجودة التعليم، تشير التقييمات الدولية والإقليمية إلى أن كثيراً من الدول العربية ما زالت تتسم بضعف نسبي في التحصيل الدراسي في مجال اللغات، والرياضيات، والعلوم. ويظل نقص المعلمين المؤهلين يشكل تحدياً لعدة دول عربية يحول دون تحسين جودة التعليم، مما يؤثر في ممارسات التدريس والتعلم. وعلى الرغم من وجود عدة مبادرات إصلاحية في بعض الدول العربية، أخفقت الإصلاحات التي استهدفت خدمة الاحتياجات التنموية الاجتماعية والبشرية في تغيير الطريقة المتبعة في اختيار المعلمين، وتحديث أدائهم ومهاراتهم التدريسية، وتحديث المناهج والوسائل التدريسية. وبالإضافة إلى ذلك، تنتشر في بعض دول المنطقة ممارسات تدريسية ضعيفة الجودة فضلاً عن البيئة المدرسية غير الصديقة (من حيث ضعف البنية الأساسية، والعنف المدرسي...إلخ).

ولا بد من أخذ التحسن الذي حدث في طريقة تقديم الخدمة التعليمية من حيث إمكانية الحصول على التعليم، وتحمل تكلفته، وجودته في بعض الدول العربية، في الاعتبار إذا أرادت المنطقة الاقتراب من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وتعتبر السياسات التالية عوامل مساعدة على تحقيق هذا الهدف:

- على الحكومات أن تكفل إلغاء الرسوم المدرسية وخفض التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالزي المدرسي، والكتب المدرسية، وغيرها من المصاريف غير الرسمية من أجل الوصول إلى السكان الأكثر فقراً. كما يمكن تقديم برامج منح مالية إلى العائلات الفقيرة لتشجيعها على إرسال أطفالها إلى المدارس؛
- بالنسبة إلى المجموعات المستضعفة، يجب تقديم حوافز خاصة لتوفير وجبات منتصف اليوم، أو توزيع الكتب المدرسية أو الزي المدرسي بالمجان. ومن الضروري أن تركز الحكومات جهودها على تحسين أساليب تقديم هذه الحوافز من خلال المشاركة المجتمعية وتحقيق مزيد من الشفافية؛
- على الحكومات أن تضفي الطابع المؤسسي على تعليم الكبار في إطار وزارات التعليم في كل دولة عربية. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تبني أشكال مرنة يمكن أن تجعل التعليم في متناول الأطفال المهمشين الذين يعيشون في مجمّعات عمرانية نائية ومحرومة، مثل: الأحياء الفقيرة ومخيمات اللاجئين. وتشمل الأساليب المتبعة في هذا السياق المدارس المتنقلة، والمدارس ذات الفصل الواحد، والتدريس في الصفوف متعددة المستويات؛

- بالنسبة إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو أولئك الذين أجبروا على الخروج من النظام التعليمي أو لم يتموا دراستهم لأي سبب من الأسباب، على الحكومات أن تضع برامج للتعلم السريع وتتيح الفرصة للتعلم بأسلوب جديد على أن يكون وضع هذه البرامج وفقاً لاحتياجات الأطفال والمراهقين في سن الالتحاق بالمدارس، شريطة أن تكون هذه البرامج معتمدة ومعترفاً بها من قبل الحكومة وأصحاب العمل، وتكون قادرة على إعداد الأطفال للعودة إلى المدرسة ودخول سوق العمل في المستقبل؛
- ينبغي تجهيز البنية الأساسية المدرسية بحيث تلبي احتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتهيئة بيئة مؤاتية لاستيعاب الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس؛
- ينبغي الاعتراف بالشهادات التي يتم منحها عن طريق مؤسسات التعليم غير النظامي من قبل الحكومات وأصحاب العمل على أن يلائم محتوى البرامج المقدمة من هذه المؤسسات المحتوى التعليمي المقدم في التعليم النظامي؛
- دعوة وزارات التعليم في المنطقة للعمل بجدية من أجل تحسين ممارسات التدريس والتعلم، مما يتطلب الاهتمام باستخدام أساليب تربوية قائمة على التفاعل والتعاون تضع المتعلمين في صلب عمليات التدريس/التعلم (الأساليب المرتكزة على الطفل). ويعني هذا أن المعلمين مدعوون أيضاً إلى الابتعاد عن أسلوب التدريس التقليدي واتباع التعليم بأسلوب السؤال المفتوح والتعلم الاستقصائي؛
- ينبغي أن تهتم وزارات التعليم في المنطقة بأن يكون المحتوى ذا صلة بالواقع. فثمة حاجة إلى الموازنة بين المواد الدراسية والاستخدام الجيد للوقت. وثمة حاجة أيضاً إلى استخدام المزيج الصحيح الذي يجمع بين المواد الجديدة المتصلة بالصحة وحقوق الإنسان والبيئة، وبين المواد الأساسية. وتبين البحوث العلاقات الإيجابية المتبادلة بين الوقت المخصص للتدريس وتحصيل الطالب. وفي هذا الإطار ينبغي لواضعي السياسات في المنطقة الاهتمام بالمعيار النموذجي المتفق عليه عموماً والمتمثل في تخصيص ١٠٠٠ ساعة من التعليم المدرسي الفعلي في العام الواحد؛
- يعتبر استخدام التقييم المستمر، الموثوق به، الذي يتم في حينه أساسياً لتحسين جودة التعليم. ومن المحبذ استخدام أدوات تقييمية مرنة ومتنوعة ومستمرة كبديل عن الامتحانات النصفية وامتحانات آخر السنة التقليدية – مثلاً ملاحظات المعلم أو استخدام الملف؛
- ثمة حاجة إلى إعادة التفكير في التدريب المقدَّم إلى المعلمين قبل الخدمة وفي أثناء العمل وكذلك تحسين ظروف العمل. وتشمل أفضل الممارسات في مجال الدعم المهني المستمر ووضع هيكل للحوافز يمكّن المعلمين من إدراك الفوائد المترتبة على تحسين ممارساتهم، ويشجع المدارس على أن تضع تحسين التعلم في صلب رؤيتها التعليمية؛
- يؤثر تحسين أوضاع المدارس وضمان التدريب الجيد لمديريها في جودة التعليم ومخزون المعرفة المتراكمة على مستوى المدارس. ويمنح الاستثمار في مديري المدارس ضمان تفعيل دور المدارس ويشجع مديري المدارس على زيادة مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

# ثالثاً- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أحرزت المنطقة العربية تقدماً فيما يتعلق بظروف الحياة للنساء، فمعدلات الخصوبة ووفيات الأمهات قد انخفضت، كما أن إلمام النساء بالقراءة والكتابة وحصولهن على كل مستويات التعليم تطور بشكل ملحوظ. وقد حققت معظم الدول العربية تطوراً ملحوظاً في إزالة الفجوة بين الجنسين لجهة الالتحاق بالتعليم وخاصة بالتعليم الابتدائي بالرغم من التباينات بين البلدان ومجموعة البلدان. وقد ارتفع مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي يقيس نسبة البنات إلى البنين، في كل مراحل التعليم في معظم الدول العربية. وتحقق هذا التطور في ظل تباينات ملحوظة لا تزال موجودة بين المجموعات الثلاث الأكثر نجاحاً وهي دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي ودول المشرق العربي وبين الدول الأقل نمواً. وشهدت المنطقة العربية إصلاح العديد من التشريعات التي تميّز بين المرأة والرجل ووضعت قوانين جديدة لحماية المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في الحصول على التعليم، تظل المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة منخفضة في المنطقة العربية.

## لمحة عامة

على مدار العشرين عاماً الماضية، شهدت المنطقة العربية تقدماً في تحسين وضع المرأة بشكل عام وخاصة في الصحة والتعليم. فقد استثمرت أغلب الدول العربية في مجال جودة التعليم بإصلاح المناهج الدراسية؛ وتبنت استراتيجيات وطنية للتعليم تضمن إتاحة التعليم العام المجاني لكل المواطنين دون تمييز إضافة إلى تحسين جودة التعليم بإصلاح المناهج وتأهيل وتطوير قدرات المدرسين والوسائل التعليمية والبيئة المدرسية. كما وسعت نطاق تقديم الخدمات الصحية العامة وإتاحتها وتحسين مستواها. ومن ثم، لوحظ تحسن لافت في المؤشرات الاجتماعية. وارتفع متوسط عمر المرأة، وانخفضت معدلات الخصوبة ومعدلات وفيات الأمهات، وتحسن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء وكذلك فرص الالتحاق بالمدارس في جميع مراحل التعليم. كما ارتفع مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي يقيس نسبة البنات إلى البنين، في كل مراحل التعليم، في معظم الدول العربية. غير أن ذلك تحقق في ظل تباينات ملحوظة لا تزال موجودة بين مجموعات البلدان التي نجحت في إحراز تقدم، وهي دول مجلس التعاون الخليجي، ودول المغرب العربي، ودول المشرق العربي، والدول العربية الأقل نمواً. كما شهدت المنطقة إصلاحات تشريعية، إذ عمدت الدول إلى تعديل العديد من القوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، وكذلك سنّ قوانين جديدة لحماية المرأة وضمان زيادة مشاركتها في الحياة العامة.

وعلى الرغم من تلك الانجازات، لا تزال المنطقة متأخرة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة، حيث سجّل أدنى المعدلات في العالم لمشاركة المرأة في سوق العمل والتمثيل السياسي. وفي الحقيقة، تشارك أقل من ثلث النساء العربيات في القوى العاملة؛ بينما لا يمثل معدل مشاركة المرأة وتمثيلها في البرلمانات سوى ١٠ في المائة (شباط/فبراير ٢٠١٠). بالإضافة إلى ذلك، لا يزال العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، خاصة في الدول التي تعاني من النزاعات مثل العراق والسودان والأراضي الفلسطينية المحتلة، يشكل عائقاً خطيراً أمام تقدم المرأة.

يتناول هذا الفصل التقدم الذي أحرزته الدول العربية في تحقيق الهدف الثالث من الأهداف التنموية للألفية، كما يلقي الضوء على التحديات الرئيسية التي من الضروري معالجتها في المنطقة. ويشتمل الهدف التنموي الثالث على غاية واحدة وثلاث مؤشرات عن الوصول إلى التعليم، والمشاركة الاقتصادية، والتمثيل السياسي. ومع ذلك، ثمة إدراك متزايد بأن الغايات والمؤشرات التي تشكل إطار هذا الهدف محدودة جداً، بحيث لا تكفي لتغطية المواضيع المتشعبة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[١٠]. ويعتمد التقدم في جميع الأهداف التنموية للألفية على التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، لذلك يساعد التركيز على عناصر المساواة بين الجنسين ودعمها في كل الأهداف التنموية الأخرى على تسريع التقدم نحو تحقيق الهدف التنموي الثالث. وبالإضافة إلى ذلك، من

(١٠) تم طرح مقترحات لوضع "منظور إضافي للهدف الثالث من الأهداف التنموية للألفية"- يضع في الاعتبار عوامل مؤثرة أخرى مثل العنف ضد النساء، والزواج المبكر، وعدم المساواة في الحصول على أراضي وممتلكات، والنصيب غير المتساوي من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة.

المهم أيضاً تسليط الضوء على الظواهر العالمية، مثل أزمات الغذاء والأزمات الاقتصادية/المالية، نظراً لتأثيرها على المنطقة العربية، الذي قد يؤدي إلى تبديد المكاسب التي تحققت في الأعوام الأخيرة وتعميق عدم المساواة بين الجنسين على المستويين الوطني والإقليمي.

## الغاية ٣-أ:

## إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي كل مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥

### المؤشر ٣-١: نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

يقيس هذا المؤشر التقدم الذي أحرز في المساواة بين الجنسين في مراحل التعليم، من خلال قياس نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. ويستعرض الفصل بشكل منفصل التقدم الذي أحرزته الدول العربية في مراحل التعليم الثلاث المختلفة، ثم يلقي الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة. ومع أن المهلة المحدّدة بعام ٢٠٠٥ لإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي قد انتهت، يبقى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم من المجالات التي شهدت تقدماً في المنطقة العربية.

## التعليم الابتدائي

أحرزت معظم الدول العربية تقدماً في إزالة التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم، وخصوصاً في التعليم الابتدائي، مع أن الاختلافات بين البلدان ومجموعات البلدان لا تزال قائمة.

نجحت بعض الدول العربية في سد الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، حتى إن معدّلات التحاق البنات تجاوزت نسبة ١٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٧، كما في عُمان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطر وموريتانيا والمملكة العربية السعودية. وأوشكت دول عربية أخرى أن تحقق هدف المساواة بين الجنسين، حيث تجاوزت معدلات التحاق البنات بالتعليم ٩٠ في المائة في دول مثل قطر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وليبيا، ولبنان، وتونس والجزائر، والجمهورية العربية السورية، ومصر. ورغم الجهود التي تبذلها دول مثل السودان والمغرب وجيبوتي وجزر القمر والعراق والمكاسب التي حققتها هذه الدول لتضييق الفجوة بين البنين والبنات، فلا يزال من الضروري بذل المزيد من الجهد

**الشكل (٣-١) نسبة التحاق البنات بالتعليم الابتدائي مقارنة بالبنين في الدول العربية**

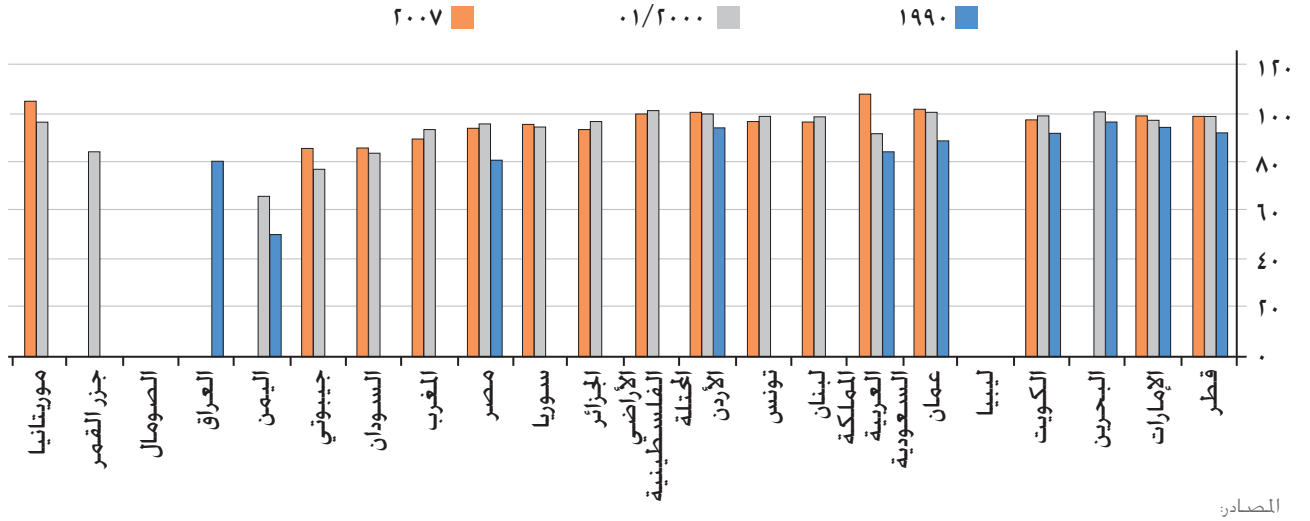


المصادر:
- تقارير التنمية البشرية، موضوعات متعددة (صافي معدّل الالتحاق).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠٠٤)، الأهداف التنموية للألفية في منطقة الإسكوا، تقرير التقدم المحرز لعام ٢٠٠٤.
- مؤشر المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، www.data.un.org/Data.aspx?d=MDG&f=seriesRowID %3a611.

لكي تتمكن من تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥، لأن معدلات التحاق البنات بالتعليم الابتدائي لا تزيد عن ٨٠ في المائة. أما في اليمن، فلا تتعدى نسبة قيد البنات ٧٣ في المائة. غير أن اليمن حقق تقدما ملحوظاً حيث زادت نسبة البنات إلى البنين من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. (الشكل (٣-١)).

وعلى صعيد مجموعة البلدان (الشكل (٣-٢))، سجلت مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى نسبة في عام ٢٠٠٠ في التحاق البنات بالتعليم الابتدائي حيث بلغت ١٠٦ في المائة، تليها مجموعة المشرق العربي بنسبة ٩٣ في المائة، ومجموعة المغرب العربي بنسبة ٩٣ في المائة. وتأخرت مجموعة الدول الأقل نمواً حيث بلغت نسبة التحاق البنات بالتعليم الابتدائي ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٠.

**الشكل (٣-٢) نسبة التحاق البنات في التعليم الابتدائي مقارنة بالبنين في مجموعات البلدان**

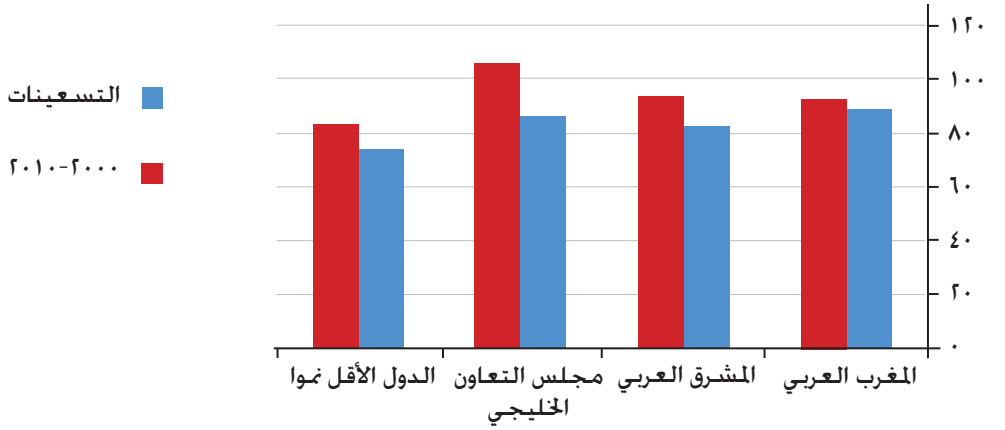


المصادر:
- تقارير التنمية البشرية، موضوعات متعددة (صافي معدّل الالتحاق).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠٠٤). الأهداف التنموية للألفية في منطقة الإسكوا، تقرير التقدم المحرز لعام ٢٠٠٤.
- مؤشر المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، www.data.un.org/Data.aspx?d=MDG&f=seriesRowID%3a611.

## التعليم الثانوي

حققت معظم الدول العربية تقدماً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي (الشكل (٣-٣)). وتمكنت عشر دول (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وليبيا، ولبنان، وتونس، والأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والجزائر) من سد الفجوة بين الجنسين، حيث تجاوزت نسبة التحاق البنات إلى البنين ١٠٠ في المائة في السنة ٢٠٠٧. وتقترب بعض الدول العربية من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، حيث تزيد نسب التحاق البنات بالتعليم الثانوي عن ٩٠ في المائة في دول مثل قطر، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، ومصر، والسودان. ولا تزال المغرب وموريتانيا في منتصف الطريق إذ حققتا نسبة بلغت حوالي ٨٥ في المائة و٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. ولا تزال الطريق طويلة أمام جيبوتي، والعراق، وجزر القمر، حيث تتراوح نسبة البنات إلى البنين بين ٦٩ في المائة في جيبوتي و٧٦ في المائة في جزر القمر. وكانت الدول الثلاث تتحرك ببطء شديد نحو تحقيق هذا الهدف خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥. ومع أن اليمن سجل أدنى نسبة (٥٠ في المائة) في عام ٢٠٠٥ في المنطقة بأسرها، فتقدّمه نحو تحقيق الهدف كان سريعاً حيث ارتفعت نسبة البنات إلى البنين من ١٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٥.

وعلى صعيد مجموعة البلدان، سُجّلت زيادة ملحوظة في معدل التحاق البنات بالتعليم الثانوي (الشكل (٣-٤)). فقد ارتفع معدل التحاق البنات بالتعليم الثانوي في مجموعة دول المغرب العربي من ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ وفي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي من ٨٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ وفي مجموعة دول المشرق العربي من ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٠.

## الشكل (٣-٣) نسبة التحاق البنات بالتعليم الثانوي مقارنة بالبنين في الدول العربية

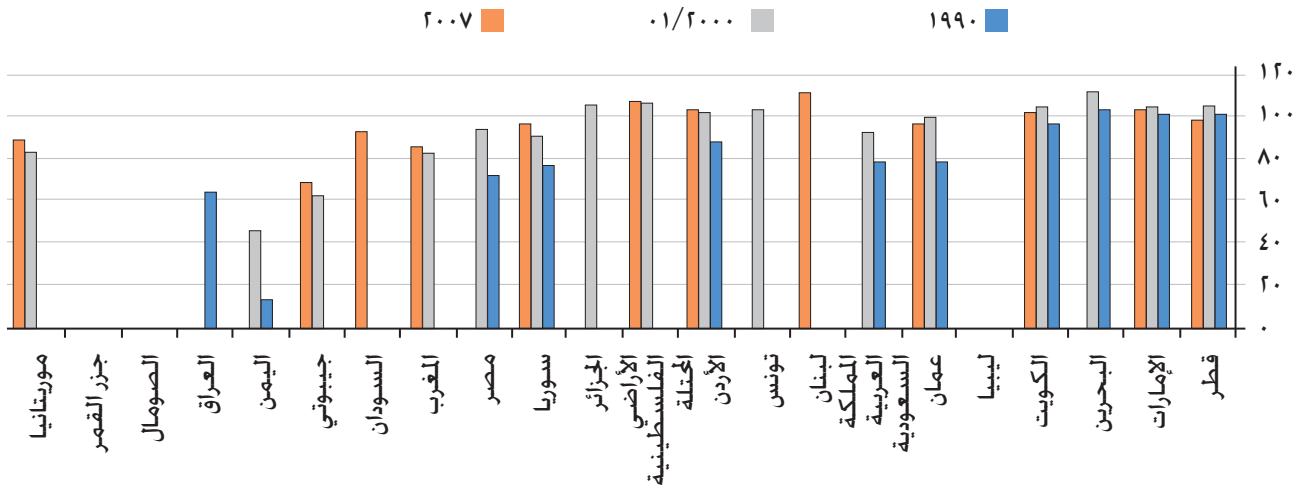


المصادر:

- تقارير التنمية البشرية، موضوعات متعددة (صافي معدّل الالتحاق).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠٠٤). الأهداف التنموية للألفية في منطقة الإسكوا، تقرير التقدم المحرز لعام ٢٠٠٤.
- مؤشر المساواة بين الجنسين في مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، www.data.un.org/Data.aspx?d=MDG&f=seriesRowID%3a613.

## الشكل (٣-٤) نسبة التحاق البنات بالتعليم الثانوي مقارنة بالبنين في مجموعات البلدان

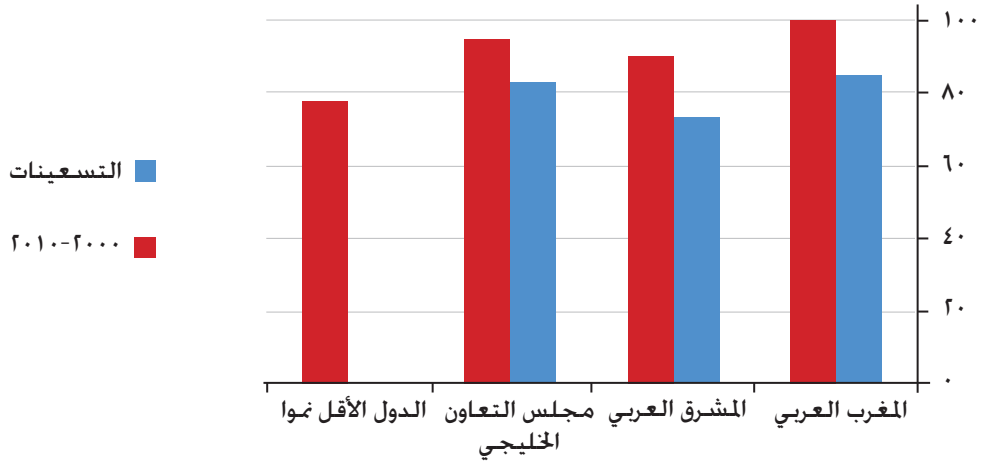


المصادر:

- تقارير التنمية البشرية، موضوعات متعددة (صافي معدّل الالتحاق).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠٠٤). الأهداف التنموية للألفية في منطقة الإسكوا، تقرير التقدم المحرز لعام ٢٠٠٤.
- مؤشر المساواة بين الجنسين في مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، www.data.un.org/Data.aspx?d=MDG&f=seriesRowID%3a613.

## التعليم العالي

شهد التحاق البنات بالتعليم العالي تقدماً ملحوظاً في الدول العربية. بل إن معدّل الالتحاق في بعض الدول مثل قطر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، تجاوز ١٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتمكنت معظم الدول من سد الفجوة بين الجنسين وتجاوزت معدلات التحاق البنات بالتعليم العالي ١٠٠ في المائة وذلك في دول مثل ليبيا، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، وتونس، والأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والجزائر. ويُعزى ذلك إلى أسباب متنوّعة منها تغيّر الممارسات الثقافية، وتغير نظرة المجتمعات العربية إلى المرأة ودورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ودخول المرأة المتزايد إلى سوق العمل من أجل العمل مدفوع الأجر. وكان نقص فرص العمل وشدّة المنافسة من العوامل التي عززت توجه المرأة نحو تحقيق مستويات تعليمية أفضل تتيح لها فرصاً أفضل للحصول على العمل.

ولا تزال الجمهورية العربية السورية، ومصر، والمغرب، والسودان، على الطريق نحو سد الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي، إذ تتراوح نسبة البنات إلى البنين في التعليم العالي بين ٩٢ في المائة في السودان و٨٦ في المائة في مصر. وشهدت جيبوتي والعراق انتكاسة خطيرة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥. خصوصاً في العراق، حيث انخفض معدل التحاق البنات بالتعليم العالي بشكل حاد من ١٠٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ لأسباب متنوّعة منها الأوضاع الأمنية، وفي جيبوتي انخفضت النسبة ولكن بسرعة أقل من ١٠٠ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويسجّل أدنى معدل التحاق البنات بالتعليم العالي في موريتانيا واليمن حيث وصلت النسبة إلى ٣٦ في المائة و٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، على الترتيب.

ويؤدي عدم توفر البيانات الكافية إلى صعوبة في تحديد اتجاهات على مستوى مجموعات البلدان. ورغم ذلك، فإن مجموعتي مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي حققتا ما فاق التوقعات في تضييق الفجوة بين نسب التحاق البنين والبنات بالتعليم العالي، بينما لا يزال الطريق طويلاً أمام مجموعة الدول الأقل نمواً.

**الشكل (٣-٥) نسبة البنات في التعليم العالي مقارنة بالبنين في الدول العربية**

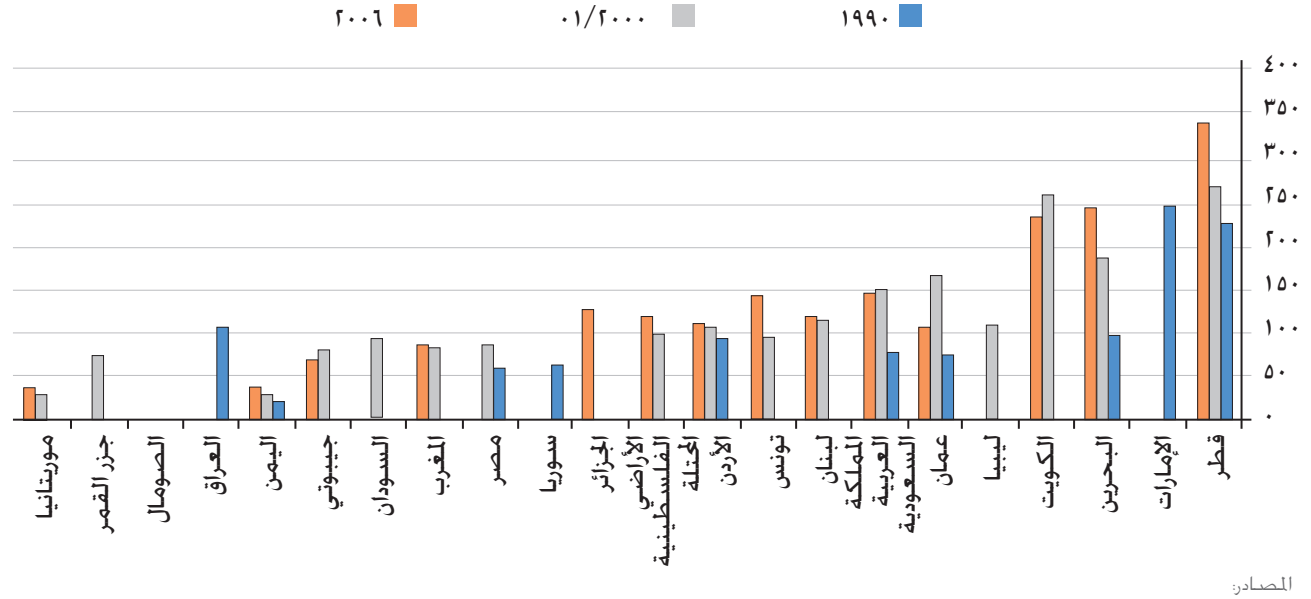


المصادر:

- تقارير التنمية البشرية، موضوعات متعددة (إجمالي معدّل الالتحاق).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠٠٤)، الأهداف التنموية للألفية في منطقة الإسكوا، تقرير التقدم المحرز لعام ٢٠٠٤.
- مؤشر المساواة بين الجنسين في مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، www.data.un.org/Data.aspx?d=MDG&f=seriesRowID%3a614.
- تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨، التحاق البنات بالتعليم العالي والدراسات العليا.

لا يـــزال الفقر يمثل تحدياً كبيراً وعائقـــاً رئيسياً أمام المساواة بين الجنســـين في التعليم الابتدائي والثانوي في المنطقـــة العربية. ففي المناطـــق الريفية، يرتفع معدّل تسرب الفتيات من المدارس ربما للعمل في المنازل أو العمل في المـــزارع، أو ربمـــا نتيجة للزواج المبكـــر أو انتشار الفقر. وتتســـرب الفتيات عـــادة من المدارس الثانويـــة، أو يتغيبن لأسبـــاب مثـــل بُعد المدرسة عـــن المنـــزل، أو قلة المرافق الصحيـــة أو عدم أهليتهـــا، أو فقدان الأمن في دول مثل العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ازدياد التحاق البنات بالتعليم ليس كافياً وفقاً لإعلان بيجـــين ومنهاج العمل. فلا بدّ من تحسين جودة التعليم والقضـــاء على جميع صـــور التمييـــز والآراء النمطية عـــن النســـاء والبنات في المناهـــج المدرسيـــة. ومن ثم، من الضـــروري أن تركز الدول العربيـــة مواردها وجهودها لا على تحســـين نسب الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه فحســـب، بل أيضاً على تنقيح المناهج المدرسية. ويجب توجيه اهتمام خاص للبنـــات والنساء في الدول العربية الأقل نمواً، حيث تعتبر مستويات الالتحاق بالمدارس الأكثر انخفاضاً، وكذلـــك للمجتمعات الريفية والزراعية، حيث إمكانية الالتحاق بالتعليم تكون محدودة عادة[11].

## المؤشر ٣-٢: حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

يقيـــس المؤشر الثاني للهـــدف التنموي الثالث حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. والتركيز على القطاع غـــير الزراعي يبيّن فوائد دمج المرأة في الاقتصـــاد النقدي، من حيـــث الاستقلالية، والقدرة على اتخاذ القرار في الأسرة والتنمية الشخصية.

فعلـــى المستوى العالمي، سجلـــت حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجـــر في القطاع غير الزراعي ارتفاعا طفيفـــا خلال العقد الأخير بحيث أصبحت تقدّر بنسبة

**الشكل (٣-٦) حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي في الدول العربية**

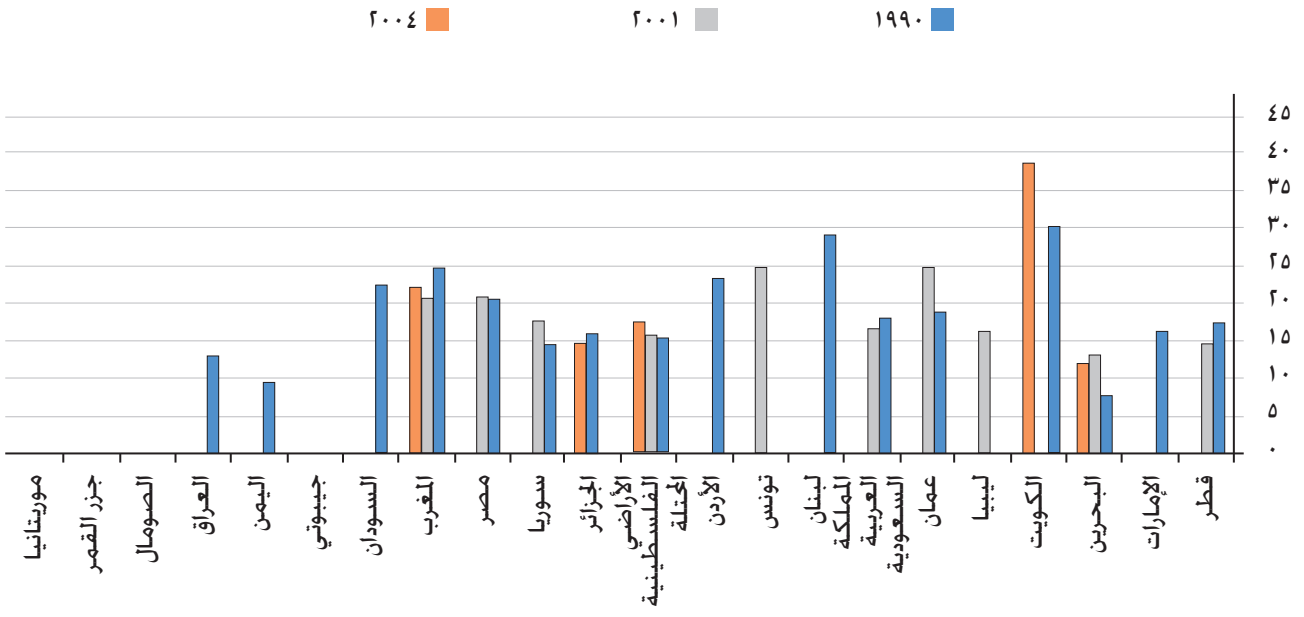


المصادر:
- شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.
(١) مجموع الأيدي العاملة في القطاع غير الزراعي.
(٢) مجموع الأيدي العاملة.
- اللجنـــة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة لغربي آسيا (الإسكـــوا) (٢٠٠٤)، الأهداف الإنمائية للألفية في منطقـــة الإسكوا، تقرير التقدم المحـــرز لعام ٢٠٠٤، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (الأحدث).

(١١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وضع المرأة العربية في ضوء الصكوك الدولية، ٢٠٠٦.

٤٠ في المائة من مجموع العاملين في هذا القطاع. أما في المنطقة العربية، فلا تتوفر بيانات شاملة عن هذا المؤشر، وبالتالي من الصعب إجراء تقييم دقيق لأي تقدم على هذا الصعيد. غير أن البيانات المتوفرة، لعام ٢٠٠٤، تشير إلى أن حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي في الدول العربية تراوحت بين ١٢ في المائة في البحرين و٢٢ في المائة في المغرب، وارتفعت في الأردن من ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ الشكل (٣-٦)، وانخفضت في بعض الدول العربية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤. ففي المملكة العربية السعودية، انخفضت حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي من ١٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. في الإمارات العربية المتحدة من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. وانخفضت أيضاً في قطر من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٤.

ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية الأقل على مستوى العالم، حيث بلغت ٢٢ في المائة[١٢] وتساهم التشريعات التي تنطوي على تمييز بين الجنسين، والفجوات في الأجور بين الجنسين، وفقدان سبل إتاحة الموارد، والحواجز الثقافية في انخفاض مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، من المتوقع أن يعاني الشباب، وخاصة الشابات، من فقدان الفرص وقلة إمكانية الدخول إلى أسواق العمل، إضافة إلى العقبات التي كن يواجهنها في سوق العمل قبل الأزمة. (منظمة العمل الدولية ٢٠٠٨).

ويشير تحليل اتجاهات التوظيف وتوزيع القوى العاملة من النساء بين القطاعين العام والخاص إلى أن القطاع العام كان لفترة طويلة القطاع الرئيسي لتشغيل المرأة في الكثير من الدول العربية. ولا يزال القطاع الخاص عموماً غير قادر على الاستفادة كفاية من المرأة. فعمل المرأة، في جزء كبير منه، يتركز في قطاع الخدمات، وهي لذلك أول من يتعرض لخسارة عملها في وقت التدهور الاقتصادي وآخر من يحصل على وظيفة عند تعافي الاقتصاد[١٣]. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للكثير من أرباب العمل في القطاع الخاص، يُنظر للعبء المزدوج الملقى على كاهل المرأة المتمثل في كسب العيش ورعاية الأسرة إما على أنه مكلف للغاية أو عائق للإنتاجية[١٤]. فعلى سبيل المثال، في مصر والأردن، يقضي قانون العمل أن يقوم أرباب العمل الذين يعمل لديهم عدد معين من النساء بتوفير حضانة في مكان العمل، كما أنه يحق للنساء العاملات في مصر بفترتي راحة يومياً للرضاعة وبإجازة مدتها عامين لرعاية أسرهن[١٥]. إلا أن تطبيق تلك المطالب يجلب مصاريف إضافية على أرباب العمل، الذين يسعون إلى تجنب تلك الحقوق بتعيين رجال أو بتعيين نساء شابات غير متزوجات[١٦].

وثمة عامل آخر يساهم في انخفاض مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية يتمثل في عدم التوافق بين التخصص التعليمي للمرأة واحتياجات السوق. فمع أن التحاق النساء بالتعليم العالي هو في تزايد، فهن لا يزلن يملن إلى الاختصاصات الدراسية المرتبطة بالصحة والتعليم، فيكون تحصيلهن استمراراً لأدوارهن المنزلية في رعاية الآخرين، وهي أدور لا تلقى التقدير اللازم في سوق العمل. ويعتبر تشجيع المرأة على دخول مهن غير تقليدية مثل المهن العلمية والحرف الفنية من التحديات الرئيسية.

وفي هذا الإطار، من الضروري ألا يقتصر مفهوم تعزيز المشاركة الاقتصادية على مجرد زيادة حصة المرأة في فرص العمل، بل أن يشمل ضمان حق المرأة في توفير ظروف عمل لائقة، بما في ذلك التساوي في الأجر مقابل التساوي في العمل. ولا تزال مسألة وجود فوارق في الأجور من الصور المتواصلة لعدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. إذ تتفاوت الأجور بين الدول وداخل الدولة الواحدة، وكذلك فيما بين القطاعات. وعلى المستوى العالمي، في أغلب الدول، تتراوح أجور النساء ما بين ٧٠ في المائة و٩٠ في المائة من أجور الرجال[١٧]. ووجدت دراسة أعدها البنك الدولي في لبنان أن هناك فرقاً يبلغ ٢٧ في المائة في الأجور

---

(١٢) UN-ESCWA, Charting the Progress of the Millenium Development Goals in the Arab Region: A statistical Portrait, 2010, p. 10.

(١٣) الإسكوا، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية، ٢٠٠٩ (E/ESCWA/ECW/٢٠٠٩/IG/١/٤).

(١٤) الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وإتاحة الموارد المالية"، ٢٠٠٩.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) منظمة العمل الدولية. "اتجاهات التوظيف العالمية بالنسبة للمرأة". آذار/مارس ٢٠٠٩.

بين الموظفين من الرجال والنساء وأن الفجوات بين الأجور قائمة في القطاع الواحد والمهنة الواحدة، حتى بعد التعديل حسب اختلاف مستويات التعليم[١٨].

وبالإضافة إلى التفاوت في الأجور بين الجنسين، لا تزال التشريعات التي تنطوي على تمييز بين الجنسين من حيث الضمان الاجتماعي، وقوانين الضرائب والمعاشات، والقوانين التي تقيد حرية تجول المرأة خارج المنزل، كلها عقبات تعوق المشاركة الاقتصادية الفاعلة للمرأة. وعلاوة على ذلك، لا يزال ضعف تمثيل المرأة في المؤسسات العمالية مثل النقابات، ونقص الوعي لدى النساء بحقوقهن في العمل من العوائق الرئيسية. كما أن بعض الدول العربية تفتقر إلى وجود البنية التحتية المطلوبة لتشجيع النساء على دخول سوق العمل، مثل شبكات النقل والمواصلات، وتوفير دور الحضانة للأطفال.

وعلى الرغم من تلك القيود، فإن الاستثمار في مجال تعليم البنات في المنطقة قد ينتج نساء على مستوى عال من التعليم ممن حققن نجاحات كصاحبات أعمال يقمن بإدارة مشاريعهن الخاصة[١٩]. ولكن لا يزال عدم القدرة على الحصول على اعتمادات وموارد يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة لمعظم النساء في المنطقة العربية. وتشير المسوح التي يجريها مشروع البنك الدولي إلى أن مشاركة المرأة في الملكية تقتصر على حوالي ١٨ في المائة من الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيها، مقابل ٥٠ في المائة من الشركات في شرق آسيا والمحيط الهادئ. كما أن المتطلبات التنظيمية لتأسيس مشروع تجاري وتسجيله كثيراً ما تعرقل تأسيس المشاريع التجارية الصغيرة، وهي الفئة التي يكثر نشاط المرأة فيها[٢٠]. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المصارف، التي هي المصدر الرئيسي للتمويل في المنطقة العربية، موقفاً متحفظاً حيال منح القروض[٢١]. ومع أن التمييز غير موجود من حيث المبدأ بين الجنسين في الحصول على التمويل، لا تتمتع المرأة في بعض الأماكن بنفس الإمكانية المتاحة للرجل للحصول على ائتمان من المصادر الرسمية. وقد ظهر هذا جلياً في دراسة البنك الدولي عن أصحاب المؤسسات والعاملين في لبنان (البنك الدولي، ٢٠٠٧)، حيث تبين أن ٦٤ في المائة من الرجال أصحاب الأعمال قد موّلوا مشاريعهم من القروض المصرفية مقارنة بـ ٤٨ في المائة من النساء. وفي الأردن وبحسب المصادر الرسمية تقدر نسبة النساء الحاصلات على قروض مصرفية بـ ٥٥ في المائة وهي نسبة أعلى من نسبة الرجال الحاصلين على قروض (٤٥ في المائة). وفي مصر، بحسب دراسة مهدي رشيد (٢٠٠٧) لم يسجل أي فرق بين النساء والرجال لجهة الحصول على قروض رسمية. إضافة إلى ذلك تواجه النساء صاحبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رفضاً لطلبات الحصول على القروض من البنوك بنسبة أعلى وعادة ما يطلب إليهن تأمين أقساط بمعدل ٢٥-٣٠ في المائة أعلى من القيمة المطلوبة من الرجال (دراسة المهدي ٢٠٠٧). كما أنه في معظم الدول العربية تخصص نسب عالية من قروض البنوك لسندات الخزينة مما يؤدي إلى نقص في المبالغ المخصصة للقروض المخصصة لإقراض القطاع الخاص (المهدي، ٢٠٠٦).

## المؤشر ٣-٣: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية

شهدت المنطقة العربية بعض التحسن في مشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث وصلت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية إلى ١٠ في المائة بعد أن كانت ٨ في المائة في عام ٢٠٠٦[٢٢]، إلا أن هذه النسبة لا تزال اقل بكثير من المتوسط العالمي (١٩ في المائة)[٢٣].

ومن أجل إتاحة فرص أفضل أمام المرأة، تعتمد بعض الحكومات تدابير خاصة مؤقتة، مثل نظام الحصص للإسراع في تضييق الفجوة وصولاً إلى تحقيق المساواة للمرأة في الواقع. وقد تبنت هذه التدابير الخاصة كل من الأردن وتونس والسودان والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر والمغرب وموريتانيا. وفي هذا السياق، شهدت الكثير من الدول زيادة في عدد النساء في القاعدة الانتخابية، والبرلمانات، والمجالس المحلية. وأدى العمل بنظام الحصص في البرلمانات الوطنية إلى نتائج إيجابية

(١٨) الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية وإتاحة الموارد المالية"، ٢٠٠٩.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) المصدر نفسه
(٢٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وضع المرأة العربية في ضوء الصكوك الدولية، ٢٠٠٦.
(٢٣) الأمم المتحدة، التقرير العالمي عن الأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٩.

فيما يتعلق بزيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية. فاعتباراً من شباط/فبراير ٢٠١٠، سجلت تونس أعلى مستوى في المنطقة العربية لتمثيل المرأة في البرلمان بنسبة ٢٨ في المائة؛ يليها العراق بنسبة ٢٦ في المائة؛ والإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٢ في المائة، والسودان ٢٥ في المائة، في حين لا يوجد تمثيل للمرأة في المجالس التشريعية في قطر والمملكة العربية السعودية، كما هو موضح في الجدول ٣-١. ومن ناحية أخرى، نتج عن التصديق على القانون الكويتي الذي يقر بالمساواة بين الرجال والنساء عند الاقتراع دخول خمس نساء إلى البرلمان الكويتي لأول مرة في تاريخ الدولة. وفي قانون الانتخابات الجديد في الأردن لعام ٢٠١٠ تم رفع حصة المرأة إلى ١٢ مقعداً عدا المقاعد التي تحصل عليها بالطريقة التنافسية. أما في مصر فاقر مجلس الشعب رفع عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها المرأة إلى ٦٤ اعتباراً من انتخابات ٢٠١١ عدا المقاعد التنافسية.

وهناك عدة عوامل توضح انخفاض مستوى التمثيل السياسي للمرأة العربية. إذ تعوق التوجهات الثقافية والصور النمطية حول دور المرأة عملية تمكين المرأة سياسياً. فلا تزال بعض القطاعات في المجتمع العربي ترى دور المرأة مقتصراً على رعاية الأسرة، وتربية الأطفال، وربما العمل في مهن تعتبر امتداداً طبيعياً لأدوارها في الرعاية مثل التدريس والتمريض. ومن الناحية التاريخية، كان التمثيل السياسي للمرأة في بعض أنحاء العالم العربي مقتصراً على تعيينات لشغل مناصب وزارية وبرلمانية. ونتيجة لذلك الواقع، تفتقر المرأة بشكل عام إلى الخبرة والمهارات المطلوبة للوصول إلى مناصب قيادية. ولذلك، يجب أن تتضمن السياسات الخاصة بزيادة تمثيل المرأة سياسياً أنشطة تتعلق ببناء القدرات، وتنمية مهارات المرأة في القيادة، وتشكيل جماعات ضاغطة، والانخراط ضمن الأحزاب السياسية.

علاوة على ذلك، بما أن الأحزاب السياسية تكون الطريق الرئيسي للمشاركة السياسية؛ تحتاج المرأة إلى إتاحة الفرص والتشجيع على الانضمام إلى تلك الأحزاب. كما يجب تشجيع الأحزاب السياسية على تبني تدابير خاصة مؤقتة مثل نظام الحصص لزيادة عضوية المرأة ومشاركتها في الدوائر الانتخابية عموماً والمجالس التنفيذية خصوصاً.

**الجدول (٣-١) نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية في الدول العربية**

| التصنيف الإقليمي | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب | البلد | مجلس النواب أو برلمان من مجلس واحد | | | | مجلس الشورى أو الشيوخ | | | |
| | | الانتخابات | عدد المقاعد | عدد النساء (بالنسبة المئوية) | نسبة النساء | الانتخابات | عدد المقاعد | عدد النساء (بالنسبة المئوية) | نسبة النساء |
| ١ | تونس | ١٠ (٢٠٠٩) | ٢١٤ | ٥٩ | ٢٧,٦ | ٨ (٢٠٠٨) | ١١٢ | ١٧ | ١٥,٢ |
| ٢ | العراق | ٠١ (٢٠١٠) | ٣٢٥ | ٨٢ | ٢٥ | - | - | - | - |
| ٣ | الإمارات | ١٢ (٢٠٠٦) | ٤٠ | ٩ | ٢٢,٥ | - | - | - | - |
| ٤ | موريتانيا | ١١ (٢٠٠٦) | ٩٥ | ٢١ | ٢٢,١ | ١١ (٢٠٠٩) | ٥٦ | ٨ | ١٤,٣ |
| ٥ | السودان | ٠٤ (٢٠١٠) | ٤٥٠ | ١١٣ | ٢٥ | ٨ (٢٠٠٥) | ٥٠ | ٣ | ٦,٠ |
| ٦ | جيبوتي | ٢ (٢٠٠٨) | ٦٥ | ٩ | ١٣,٨ | - | - | - | - |
| ٧ | سوريا | ٤ (٢٠٠٧) | ٢٥٠ | ٣١ | ١٢,٤ | - | - | - | - |
| ٨ | المغرب | ٩ (٢٠٠٧) | ٣٢٥ | ٣٤ | ١٠,٥ | ١٠ (٢٠٠٩) | ٢٧٠ | ٦ | ٢,٢ |
| ٩ | الجزائر | ٥ (٢٠٠٧) | ٣٨٩ | ٣٠ | ٧,٧ | ١٢ (٢٠٠٩) | ١٣٦ | ٧ | ٥,١ |
| ١٠ | الكويت | ٥ (٢٠٠٩) | ٦٥ | ٥ | ٧,٧ | - | - | - | - |
| ١١ | ليبيا | ٣ (٢٠٠٩) | ٤٦٨ | ٣٦ | ٧,٧ | - | - | - | - |
| ١٢ | الصومال | ٨ (٢٠٠٤) | ٥٣٩ | ٣٧ | ٦,٩ | - | - | - | - |
| ١٣ | الأردن | ١١ (٢٠٠٧) | ١١٠ | ٧ | ٦,٤ | ١٢ (٢٠٠٩) | ٥٥ | ٧ | ١٢,٧ |
| ١٤ | لبنان | ٦ (٢٠٠٩) | ١٢٨ | ٤ | ٣,١ | - | - | - | - |
| ١٥ | البحرين | ١١ (٢٠٠٦) | ٤٠ | ١ | ٢,٥ | ١٢ (٢٠٠٦) | ٤٠ | ١٠ | ٢٥,٠ |
| ١٦ | مصر | ١١ (٢٠٠٥) | ٤٥٤ | ٨ | ١,٨ | ٦ (٢٠٠٧) | ٢٦٤ | ٢١ | ٧,٩ |
| ١٧ | اليمن | ٤ (٢٠٠٣) | ٣٠١ | ١ | ٠,٣ | ٤ (٢٠٠١) | ١١١ | ٢ | ١,٨ |
| ١٨ | جزر القمر | ١٢ (٢٠٠٩) | ٣٣ | ٠ | ٠,٠ | - | - | - | - |
| ١٩ | عُمان | ١٠ (٢٠٠٧) | ٨٤ | ٠ | ٠,٠ | ١١ (٢٠٠٧) | ٧٢ | ١٤ | ١٩,٤ |
| ٢٠ | قطر | ٧ (٢٠٠٨) | ٣٥ | ٠ | ٠,٠ | - | - | - | - |
| ٢١ | السعودية | ٢ (٢٠٠٩) | ١٥٠ | ٠ | ٠,٠ | - | - | - | - |

المصدر: Inter-parliamentary Union الإتحاد البرلماني، شباط/فبراير ٢٠١٠.

ملاحظة: البيانات تعود إلى عدد المقاعد المشغولة حالياً في البرلمان.

وتعتبر الأفكار الاجتماعية والعادات والتقاليد جزءاً من وضع المرأة في الحياة السياسية. وتعد الأنظمة الانتخابية مؤشراً قوياً لزيادة التمثيل السياسي للمرأة. فالتمثيل النسبي يتيح فرصاً للمزيد من النساء للمنافسة والفوز أكثر مما تتيحه الأنظمة التي تعتمد على الأغلبية البسيطة لأن الدوائر الانتخابية ترشح أكثر من عضو، حيث تخصص المقاعد بالتناسب مع نسبة الأصوات التي فازت بها الأحزاب، مما يشجع على المزيد من التنوع في البرامج الحزبية والمرشحين. ويوجد القليل من الأنظمة الانتخابية في الدول العربية التي تطبق نظام التمثيل النسبي. فعلى مستوى العالم، تشير البيانات المتوفرة عن ١٧٦ دولة في عام ٢٠٠٧، إلى أن المرأة شغلت متوسطاً عالمياً بلغ ٢١ في المائة من المقاعد البرلمانية في إطار أنظمة التمثيل النسبي، مقارنة بنسبة ١٣ في المائة في الأنظمة المغايرة لنظام التمثيل النسبي. (منظمة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩).

ومع أن الهدف الثالث من الأهداف التنموية للألفية يركز على البرلمانات الوطنية، من المهم أيضاً تشجيع المرأة على الترشح للانتخابات على المستوى المحلي، حيث يمكنها تكوين جمهور من الناخبين يؤيد طموحاتها على مستوى عامة الشعب. وتقوم أعداد متزايدة من الدول العربية، مثل الأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولبنان، باعتماد نظام الحصص على المستوى المحلي والبلديات.

## النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة

استطاعت المنطقة العربية عموماً تحقيق تقدم كبير فيما يتعلق بالجوانب الكمية الخاصة بالتعليم من حيث زيادة معدلات الالتحاق وتضييق الفجوات بين الجنسين. ومع ذلك، لا يزال النظام التعليمي ككل في المنطقة يواجه الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بتحقيق جودة التعليم. كما تحتاج المناهج إلى التنقيح لإزالة الصور الباعثة على التمييز بين الجنسين المتعلقة بالنساء والبنات في الكتب المدرسية. بالإضافة إلى أنه يجب تشجيع المرأة على الدخول في الميادين العلمية، ومن ثم ربط تعليمها باحتياجات السوق. ولا تزال الانجازات التعليمية للنساء بحاجة لأن تترجم إلى مشاركة اقتصادية وسياسية أكبر من ذلك. ولن يتحقق ذلك دون القضاء على التمييز على المستوى القانوني والهيكلي والسلوكي. وفيما يلي بعض التوصيات بهذا الشأن:

- حث الحكومات والمجتمعات المدنية على سن تشريعات ترفع من الحد الأدنى لسن الزواج لتحسين معدلات البقاء في التعليم خاصة بالنسبة للفتيات في المرحلة الثانوية، نظراً لأن الزواج المبكر هو من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تسرب الفتيات من المدرسة؛
- تحتاج الحكومات إلى أن تشجع الالتحاق بالمدارس بين أطفال الأسر الفقيرة خاصة البنات منهم في كل مراحل التعليم، وذلك من خلال تنفيذ آليات تمويل تعتمد على جانب الطلب، منها أن تقدم للأسر الفقيرة رواتب، وكوبونات موجهة، وإعانات مالية للطلاب، ومنح دراسية وأوجه دعم في صورة طعام أو تحويلات نقدية مشروطة بالحضور في المدرسة؛
- تحتاج الحكومات إلى أن تركز مواردها وجهودها على تنقيح المناهج الدراسية، وتحسين جودة التعليم بشكل عام، وإزالة الصور الباعثة على التمييز بين الجنسين والمفاهيم النمطية المتعلقة بالنساء والبنات من الكتب المدرسية، بالإضافة إلى تحسين معدلات البقاء في التعليم؛
- يجب أن يتم توجيه اهتمام خاص للبنات والنساء في الدول العربية الأقل نمواً، حيث تكون مستويات الالتحاق بالمدارس هي الأدنى، وكذلك في المجتمعات الريفية والتي تعتمد على الزراعة، حيث يكون الالتحاق بالتعليم محدوداً. وستسهل عملية توفير بنية تحتية داعمة، فيما يتعلق بتحسين سبل المواصلات، والاتصالات اللاسلكية، والإمداد بالكهرباء والمياه، مشاركة المرأة في المجال العام وكذلك زيادة معدلات التحاق البنات بالمدارس وذلك بتخفيف الأعباء المنزلية الثقيلة التي يتحملنها، خاصة في المناطق الريفية. في نفس السياق على الدول تكوين شبكات الأمن الغذائي والتنمية الريفية وتفعيل نظام الإنذار المبكّر للتعرُّف على مواطن وأحجام الفجوات الغذائية في الوقت المناسب؛
- تحتاج الحكومات إلى إزالة التشريعات المميزة بين الجنسين بما في ذلك القوانين التي ترعى الضمان الاجتماعي، والضرائب، ورواتب التقاعد، وحرية التجول

بالإضافة إلى ضمان حق المرأة في ظروف عمل لائقة تشمل التساوي في الأجر مقابل التساوي في العمل؛

- يجب أن يتم تشجيع المرأة على دخول مهن غير تقليدية مثل المهن العلمية والحرف الفنية. وربط تعليم النساء باحتياجات السوق. ومن ثم على الحكومات ضمان أن المرأة يمكنها أن تلتحق ببرامج التدريب والتحديث المنتظمة لاكتساب المهارات الفنية والتعليمية؛
- يجب على الحكومات أن تشجع مشاركة المرأة في المؤسسات العمالية مثل النقابات، وتسهيل المتطلبات التنظيمية المتعلقة بإقامة مشاريع صغيرة وتسجيلها، تشجيعاً للمرأة على المشاركة الاقتصادية والمبادرة بالدخول في مجال تنظيم المشاريع؛
- تحتاج الحكومات إلى تبني تدابير انتقالية تتيح مساحة أكبر للمشاركة السياسية للمرأة مثل نظام الحصص، في البرلمانات الوطنية وعلى المستوى المحلي/القطري، وإتاحة فرص أكبر للأنشطة الخاصة ببناء القدرات، وصقل مهارات النساء في مجال القيادة وتكوين جماعات ضاغطة والانخراط ضمن حزب سياسي؛
- يجب على الحكومات أن تدمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وتخصيص موارد خاصة لدعم السياسات التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما في ذلك إدخال عملية وضع ميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي وبناء القدرات في هذا المجال ومراجعة الأداء على هذا الأساس؛
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية النسائية على مراقبة التزام الدولة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسحب التحفظات غير الضرورية على بعض بنودها؛ وذلك بصياغة تقارير دورية لهذه الاتفاقية وتقديمها إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة في جنيف؛
- حث الأحزاب السياسية على تبني تدابير خاصة مثل نظام الحصص لزيادة عضوية المرأة ومشاركتها ضمن الدوائر الانتخابية بشكل عام واللجان التنفيذية بشكل خاص؛
- حث وسائل الإعلام على أداء دور أكبر في تعزيز حقوق المرأة السياسية والتي تحثها على التصويت وتقديم نفسها ضمن المرشحين في الانتخابات الوطنية؛
- تقديم الدعم الفني وبناء قدرات الدول الأعضاء في عملية دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وتخصيص موارد لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- رفع مستوى الوعي بين واضعي التشريعات، خاصة البرلمانيين، بضرورة تعديل التشريعات المميزة بين الجنسين، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشكل الكامل.

# رابعاً- خفض معدل وفيات الأطفال

شهدت معدلات الوفيات دون سن الخامسة انخفاضاً بشكل كبير في المنطقة العربية منذ العقدين الماضيين من ٨٣ لكل ١ ٠٠٠ مولود في عام ١٩٩٠ إلى ٥٢ لكل ١ ٠٠٠ مولود في عام ٢٠٠٨ أي بنسبة تساوي ٣٧ في المائة. ولكن وبالمجمل فإن المنطقة العربية ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المعني بخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٨ لكل ١ ٠٠٠ مولود مع حلول العام ٢٠١٥. إضافة إلى ذلك، فإن هناك فروقاً كبيرة بين الدول العربية وداخلها في خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. وبينما أكدت دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق هذا الهدف منذ منتصف التسعينيات فإن الدول العربية الأقل نمواً لا تزال تعاني من ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بشكل مستمر بأكثر من ١٠٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود. كما يعود ما نسبته ٧٠ في المائة من وفيات الأطفال دون الخامسة لمعدل وفيات الأطفال دون السنة الواحدة من العمر. كما أن نسبة التطعيم الدوري للأطفال في السنة الواحدة في العالم العربي ارتفعت من ٧٧ في المائة في العام ١٩٩٠ إلى ٨٢ في المائة في العام ٢٠٠٨، وهي ارتفاع نسبي عن معدل الدول النامية (٧٣ في المائة) كما أن التلقيح ضد الحصبة قد تحقق بالكامل في خمس عشرة دولة عربية والقضاء على الحصبة هي باتجاه التحقيق في ست عشرة دولة. كما أن دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الجزائر (٨٨ في المائة) والعراق (٦٩ في المائة) والأراضي الفلسطينية المحتلة (٥٣ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٨١ في المائة) هي في طريقها لتحقيق تغطية كاملة للتلقيح ضد الحصبة.

## لمحة عامة

منذ فترة التسعينيات، تحرز الدول العربية تقدماً ملحوظاً في خفض وفيات الرضع والأطفال؛ ولوحظ تحسّن مماثل في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ويعد التخفيض من الوفاة الناجمة عن الحصبة أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على تحقيق هدف تخفيض وفيات الأطفال. وحققت جميع الدول العربية هدف التخفيض من الإصابة بالحصبة، مع أن قلة منها شهدت تفشياً في مرض الحصبة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. غيَّر أن المنطقة العربية لا تزال تشهد تباينات حادة بين المجموعات الأربع وبين البلدان: فالفوارق قائمة بين السكان في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانات الحصول على الخدمات الصحية الجيدة، حيث يتركز الحرمان في الخمس الأفقر من السكان.

ويتناول هذا الفصل التقدّم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق الهدف الرابع وهو خفض معدّل وفيات الأطفال والرضع، وزيادة التحصين ضد الحصبة. وهذا التحليل يغطي مستويات المؤشرات المتصلة بهذا الهدف واتجاهاته خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨، باستخدام بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة وقاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية. ويختتم الفصل بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات على صعيد السياسة العامة لتحقيق مزيد من الإنجازات لبلوغ غايات هذا الهدف في المنطقة العربية.

### الغاية ٤-أ:

## خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

### المؤشر ٤-١: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر

أدت زيادة الجهود العالمية إلى تحسين دقة تقديرات وفيات الأطفال دون سن الخامسة وتقديمها في موعدها. وهذه التقديرات كانت مقيّدة بعض الشيء؛ ولم تستخدم المجموعة الكاملة من البيانات المتاحة؛ ولا المنهجيات القابلة للنسخ التي تتسم بالشفافية؛ ولم تميز التوقعات عن القياسات؛ ولم تقدم أي توضيح لعدم اليقين بشأن تقديرات النقاط. وفيما يخص النقطة محل النقاش، على مدار العقد الماضي، كان لدى منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وشعبة السكان بالأمم المتحدة، والبنك الدولي تقديرات مختلفة،

وتوقعـــات متضاربة، وحسابات متنوعة. ومع ذلك، حدث بعض التقدم لتنسيق مصادر البيانات القديمة والحديثة وتقديم بيانات أكثر تناغماً وموثوقاً فيها. ويجري الاعتماد في هذا السياق على تقديرات اليونيسيف وقاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية.

لا تحرز الـــدول العربيـــة بالإجمال التقـــدم المطلوب نحو تحقيق غايـــة الهدف التنمـــوي للألفية المتمثل في خفض معدل وفيـــات الأطفال دون سن الخامسة، بحيث يصـــل إلى ٢٨ حالة لكل ١ ٠٠٠ مولـــود حي بحلول عام ٢٠١٥. وفي هـــذا الواقع دليل علـــى الفوارق في معدّلات وفيات الأطفال والتقدّم المحـــرز في تنفيذها بين البلدان ومجموعات البلدان. (الشـــكل ٤-١). وبينما أكدت دول مجلـــس التعاون الخليجي على تحقيـــق الهدف الرابع من الأهداف التنموية للألفية منذ منتصف التسعينات، لا تزال البلدان الأقل نمواً متأخرة على هذا الصعيد.

**الشكل (٤-١) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والرضع في المنطقة العربية**

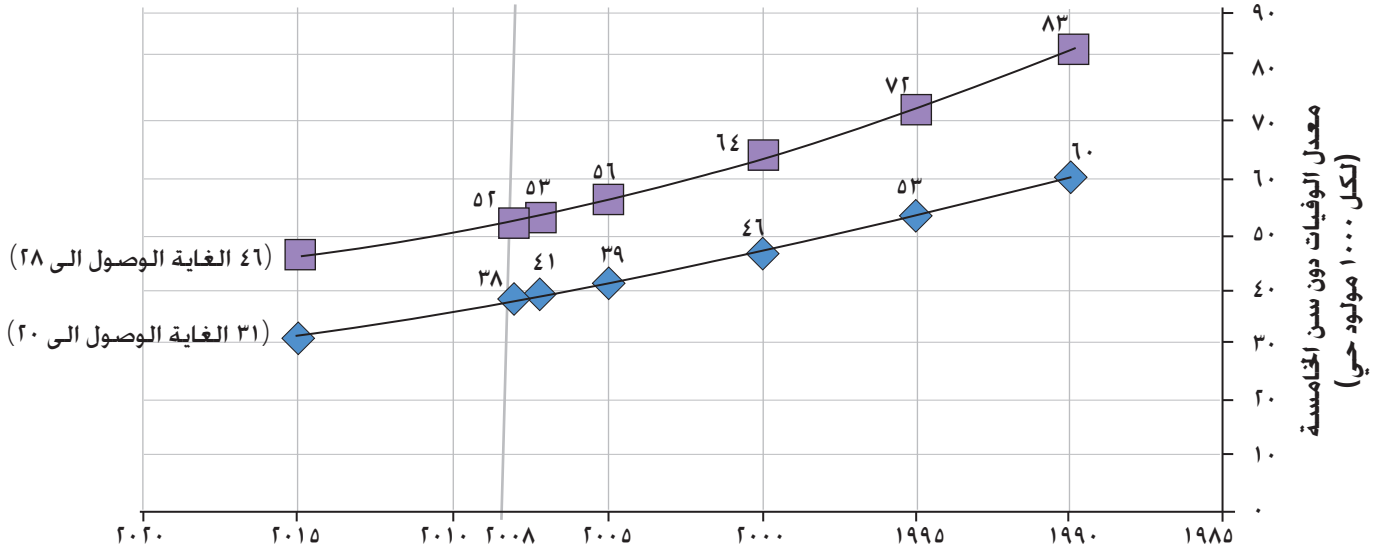


المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لوضع الأطفال في العالم الخاصة باليونيسيف للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨، في حين أن أرقام عام ٢٠١٥ تعتبر توقعات خطية لوغاريتمية. كما أن غايات الهدف التنموي تمثل ثلث قيم عام ١٩٩٠.

ففي هذه البلـــدان يموت أكثر من طفل من كل عشرة أطفـــال قبل بلوغ سن الخامسة وهـــو رقم يعادل خمسة أضعاف المعـــدل في دول مجلس التعـــاون الخليجي. فقد سجلت مجموعة الـــدول الأقل نمـــواً دون الإقليمية زيادة كبـــيرة في معدل وفيـــات الأطفـــال دون ســـن الخامسة، بحيث تجـــاوز أكثر من ١٠٠ حالة وفاة لـــكل ١ ٠٠٠ مولود حـــي في الفترة مـــن ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨، مقارنة بالمجموعات الأخـــرى، أي دول المشـــرق العربـــي، ودول المغـــرب العربي، ودول مجلـــس التعـــاون الخليجـــي، حيـــث وصـــل المعدل فيهـــا إلى أقل من ٥٠ حالة وفاة لـــكل ١ ٠٠٠ مولود حي (منذ عام ٢٠٠٠) (الجدول (٤-١)).

وتتركز مخاطر الوفيات بين الأطفال في سن الرضاعة. وعلى مدار العقدين الماضيين، شكل معدل وفيات الأطفال الذين هم دون سنة واحدة ٧٠ في المائة من وفيات الأطفال دون ســـن الخامســـة. وبالتالي، سيعتمـــد خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الاستثمارات التي توظفها الحكومة في معالجة وفيات الأطفال قبل بلوغهم عامهـــم الأول. وتعزى معظم وفيـــات الأطفال الحديثي الولادة إلى أسبـــاب تسهل الوقاية منها مثل تعفن الدم، والاختناق، ورضح الولادة، وانخفاض وزن المولود، والابتسار، والتشوهات الخلقية.

**الجدول (٤-١) التقدم المحرز في تحقيق الهدف التنموي الرابع حسب مجموعة البلدان – معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة (/١٠٠٠ مولود حي) في كل مجموعة**

| مجموعات البلدان | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠١٥ | غاية الهدف التنموي | التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **دول المشرق العربي** | ٧١ | ٥٢ | ٤٢ | ٣١ | ٢٨ | ٢٧ | ١٧ | ٢٤ | أحرزت تقدماً |
| **دول المغرب العربي** | ٧٠ | ٥٦ | ٤٦ | ٣٩ | ٣٦ | ٣٥ | ٢٥ | ٢٣ | يمكن تحقيقه |
| **دول مجلس التعاون الخليجي** | ٣٧ | ٢٧ | ٢١ | ١٩ | ١٩ | ١٨ | ١٤ | ١٢ | يمكن تحقيقه |
| **الدول الأقل نمواً** | ١٣٦ | ١٢٩ | ١٢١ | ١١٥ | ١١٢ | ١١٠ | ٩٩ | ٤٥ | لم تحرز تقدماً |
| **المنطقة العربية** | ٨٣ | ٧٢ | ٦٤ | ٥٦ | ٥٣ | ٥٢ | ٤٦ | ٢٨ | لم تحرز تقدماً |

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لوضع الأطفال في العالم الخاصة باليونيسيف ٢٠٠٩.

## المؤشر ٤-٢: معدل وفيات الرضع

كما ذكر سابقاً، يعكس التقدم نحو خفض معدل وفيات الرضع بشكل كبير الجهود المبذولة لخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨، انخفض معدل وفيات الرضع إلى النصف في معظم الدول العربية. وهذا هو الواقع في دول مثل مصر، والأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والمغرب، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، الكويت، وقطر، والبحرين، والمملكة العربية السعودية. ونجح اليمن أيضاً في خفض معدل وفيات الرضع إلى النصف، مع أن هذا المعدل لا يزال مرتفعا مقارنة بالدول العربية الأخرى في المنطقة.

ولا يزال معدل وفيات الرضع عند أعلى مستوى في السودان، والصومال، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر، دون أي انخفاض يذكر منذ عام ١٩٩٠. كما كان الانخفاض في معدل وفيات الرضع بطيئة في العراق، رغم أن معدل الوفيات فيه أقل من معدل الدول المذكورة. كما إن معدّل وفيات الأطفال لم يسجل انخفاضاً يذكر في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أواسط التسعينات. والسبب في ذلك ليس واضحاً، وقد يُعزى إلى سياسة الحواجز والإقفال الإسرائيلية التي تعوق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية أو حصول الأمهات على الرعاية أثناء الحمل أو تعرضهن لسوء التغذية.

ويؤثر الزواج المبكر على صحة الأطفال حيث ان المولودين من أمهات صغيرات في السن يكونون عادة عرضة للأمراض خلال السنوات الأولى الدقيقة من عمرهم. كما أن النزاع المسلح يشكل عاملاً خطراً على حياة الأطفال. فمن الدول العشرين ذات النسب الأعلى في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، إحدى عشر دولة مرت بنزاع مسلح منذ عام ١٩٩٠. ويعتبر الأطفال المحرومون من رعاية الأهل بسبب النزاعات أو المنفصلون عن أمهاتهم في سن مبكرة خاصة أولئك المودعين لدى مؤسسات خاصة أكثر عرضة للوفاة في سن مبكرة.

وفي معظم الدول العربية، تقع الأغلبية العظمى من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في السنة الأولى من العمر، الأمر الذي يعني ضرورة بذل مزيد من الجهد لتناول أسباب وفيات الرضع لتميزها عن أسباب وفيات الأطفال، وخصوصاً نقص وزن المولود، والإسهال، والعدوى. كما تسهم صعوبات الولادة التي تعاني منها النساء أثناء الحمل والولادة في وفيات الرضع.

## المؤشر ٤-٣: نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

بالإضافة إلى معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الرضع، يعد مؤشر نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة أحد المؤشرات الرئيسية المستخدمة لرصد الهدف الرابع من الأهداف التنموية. ومن المتفق عليه بشكل عام أن التحصين ضد الحصبة لا بد أن يغطي أكثر من ٩٠ في المائة لوقف انتقال هذا المرض الشديد العدوى. وفي عام ١٩٩٠، كان الوصول إلى معدل التحصين ضد الحصبة الذي يغطي أكثر من ٩٠ في المائة، يقتصر على ثلاث دول

فقــط من أصــل ٢٢ دول عربية. واليوم، تجــاوز أكثر من نصف الدول العربية هذا الحد.

ارتفــع معدّل التغطية بالتحصين الروتيني للأطفال البالغين من العمر عامــاً واحداً في المنطقة العربية من ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، وهــو رقم أعلى من متوسط المناطق المتقدمة، البالغ ٧٣ في المائــة. وقد تحقق التوســع في خدمات التحصين في خمسة عشر بلداً وتقترب دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي من التغطية الشاملة للتحصين ضد الحصبة باستثناء الجزائــر (٨٨ في المائة)، والعراق (٦٩ في المائة)، الأراضــي الفلسطينية المحتلــة (٥٣ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (٨١ في المائة). ويغطي عدد مماثل من الدول العربية ١٠٠ في المائة من التكلفة الخاصة بلقاحات برنامج التحصين الموسع التقليدي EPI ومعدات الحقن مــن الموازنة العامــة. وحققت المنطقــة "الرؤية والإستراتيجيــة العالميتين للتحصين" GIVS ذات الصلة بهــدف خفض معدل الوفيات الناجمة عن الحصبة قبل ثلاث سنوات مــن الموعد المحدد. واكتسبت عملية تقديم لقاحــات جديدة قوة دافعة، وهذا الأمر صحيح بالنسبة لتلك الدول التــي استحدثت لقاح الهيموفيلس انفلونزا من النوع "ب"، والالتهاب الرئوي، وفيروس الروتا.

ورغــم هذا التقدم، لا يــزال ثمة تباين بين مجموعات البلدان. وقد لوحظ أن معدلات التحصين ضد الحصبة في مجموعــة دول المغــرب العربــي (٩٣ في المائة في عام ٢٠٠٨)، ومجموعة دول مجلــس التعاون الخليجي (٩٧ في المائة) هي الأعلى، في حــين شهدت الدول العربية الأقل نمواً أقــل معدلات تحصين ضد الحصبــة (٦٥ في المائة)، إذ لم ترتفع إلا ١٢ نقطة مئوية منذ عام ١٩٩٠ (الشكل (٤-٢)). وظل معدل التحصين ضد الحصبة في منطقة دول المشرق ثابتا (٨٤ في المائة). وما تزال تواجه الدول الأقل نمواً عــبء ثقل الأمراض المعدية، في حــين لا تزال تواجه دول المشرق العربي والمغــرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجــي الأمراض غير المعدية. وفي الدول الأقل نمواً، من الجدير بالذكر أن معــدلات التغطية بالتحصين تدهورت في الفترة بين عامــي ١٩٩٠ و٢٠٠٨، حيث انخفضت من ٨٧ في المائــة إلى ٧٦ في المائــة في جزر القمر، ومن ٨٥ في المائة إلى ٧٣ في المائة في جيبوتي، ومن ٣٠ في المائة إلى ٢٤ في المائــة في الصومال، ومن ٦٩ في المائة إلى ٦٢ في المائة في اليمــن. وفي باقي الدول الأقل نمــواً، لا تزال معدلات التحصين ضد الحصبة منخفضــة رغم وجود زيادة في نفــس الفترة، حيث ارتفعت مــن ٣٨ في المائة إلى ٦٥ في المائة في موريتانيا، ومــن ٥٧ في المائة إلى ٧٩ في المائة في السودان.

**الشكل (٤-٢) التغطية بالتحصين ضد الحصبة: ١٩٩٠-٢٠٠٨**

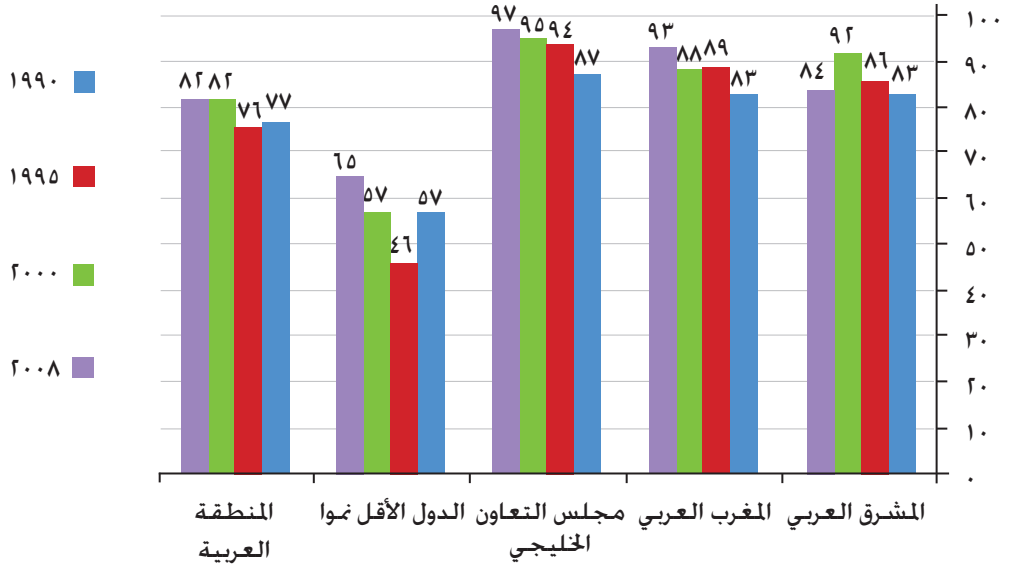


المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لوضع الأطفال في العالم الخاصة باليونيسيف ٢٠٠٩.

يعزى انخفاض معدلات التغطية في بعض المناطق إلى عدم وجود وعي لدى الناس عن أهمية وقيمة التحصين علاوة على عدم توفر اللقاحات. وفي السودان، على سبيل المثال، يعزى انخفاض التغطية، بشكل جزئي، إلى المعلومات الخاطئة المتوفرة عن موانع أخذ اللقاحات، والأعراض الجانبية، والحقن المتعدد. وفي الصومال، تمثلت الأسباب الرئيسية لقلة التغطية في انخفاض جودة خدمات التحصين، بما في ذلك فقد فرصة التحصين، وعدم تقفي أثر المختلسين ومتابعتهم، وزيادة الازدحام في دورات التحصين، وسوء سلوك موظفي الخدمات الصحية. وفي جزر القمر وموريتانيا، مثّل ارتفاع تكلفة اللقاحات الجديدة، ونقص الموارد اللازمة لتسريع التغطية، ونقص الموارد اللازمة لتجديد وإحلال معدات سلسلة التبريد حواجز أمام إحراز تقدم في التحصين.

لذلك، رغم الجهود المبذولة والنجاحات الهامة في مجال التحصين في المنطقة العربية بأسرها، لن يتم تحقيق التغطية الشاملة بالتحصين بحلول سنة ٢٠١٥ دون معالجة مشكلات الحصول على اللقاحات وذلك بسبب انخفاض التغطية التي تقدمها المنشآت الصحية، ووجود استراتيجيات شبه مثالية لتقديم الخدمات، وعدم توفر الخدمات في مناطق الصراعات وبالنسبة إلى الشعوب المتنقلة أو النازحة. ولا تزال الدول الأقل نمواً في حاجة إلى دعم فني خاص واستثمار مالي لرأب الفجوة ومواكبة باقي الدول العربية. ومن الضروري التركيز بشكل خاص على تحسين عملية شراء اللقاحات والقدرة على إدارتها لتعزيز عملية تقديم لقاحات جديدة. وإذا لم يتم مضاعفة الجهود لتوسيع نطاق حملات التحصين وكذلك فرصة التطعيم مرة ثانية لمن لم يحصل على التطعيم في المرة الأولى من خلال أنظمة وطنية لتقديم خدمات صحية ثابتة، فسيتسبب استمرار الوفاة بالحصبة في إبطاء التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف التنموي الرابع في المنطقة العربية. وخدمات التحصين هذه مهمة جداً لتحقيق مكاسب تنمية الطفولة المبكرة، لأن الحصبة، حتى إذا لم تكن مميتة، قد تؤدي إلى إصابة الأطفال بالعمى، أو بالصمم، أو بسوء التغذية، أو بالالتهاب الرئوي.

## النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة

انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في المنطقة العربية في العقدين الماضيين: من ٨٣ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٥٢ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٨، أي بمعدل ٣٧ في المائة. وفي حال استمرار هذا التطور فقد تصل النسبة إلى ٤٦ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥. ولكن هذا يعني أن هذا التقدير لا يزال أعلى بكثير من الهدف ٢٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥، ولكن ذلك يرتبط بشكل كبير بمدى الحصول على حياة صحية، وتعميم التعليم بين البنات والنساء ومدخول الأسرة والممارسات التقليدية المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال والتي من شأنها أن ترمي بثقلها على قدرة الدول العربية في خفض معدلات وفيات الأطفال. إضافة إلى ذلك، فإن التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٠ في خفض معدلات وفيات الأطفال عكس الحالة بالنسبة إلى الوفيات دون سن الخامسة من العمر، حيث لا يزال الوضع يتطلب جهوداً أكبر لمعالجة أمراض حديثي الولادة.

بشكل عام، زادت الجهود المبذولة لتحسين صحة الأطفال بشكل ملموس في المنطقة العربية. فقد انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بشكل لافت، وما من معلومات تذكر عن مدى التفاوت في معدل وفيات الأطفال داخل كل دولة. ونظراً للتحديات الهائلة التي تواجهها الدول العربية في هذه الأيام (كالنزاعات، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين)، ليس من السهل تكوين رؤية عن احتمال التغيير. وللإسراع من وتيرة خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بحلول عام ٢٠١٥، من الضروري أن تُكثِّف دول المنطقة جهودها لمعالجة الموضوعات العالقة مثل ارتفاع معدل وفيات الأمهات، وسوء التغذية، والتفاوت الكبير بين المناطق الريفية والحضرية، والتفاوت بين الأغنياء والفقراء في المجتمع.

يمثل بطء التقدم نحو تحقيق الهدف التنموي الرابع بين الدول العربية الأقل نمواً (انظر المرفق (٤-١)) عائقاً كبيراً للتقدم العام نحو تحقيق هذا الهدف التنموي في المنطقة العربية. ولا يمكن تذليل هذا العائق بدون وجود استثمارات مالية كبيرة في قطاع الصحة وتزويده بالدعم الفني اللازم في الدول العربية الأقل نمواً. وتؤكد استراتيجيات تحسين الصحة العامة والإسراع نحو تحقيق الهدف الرابع على أهمية نهج الصحة العامة (بما فيها الوقاية على مستوى السكان وتعزيز الصحة، وتكامل الخدمات الصحية، والقدرة المؤسسية، والإصلاحات

الفعالة على المستوى المحلي). وتتطلب معالجة هذه التحديات اتخاذ قرارات سليمة على صعيد السياسة العامة بشأن الأولويات، ونطاقها، والأدوات اللازمة لتحسين الصحة في المنطقة العربية.

حققت دول المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي تطوراً ملحوظاً في خفض الأمراض المعدية المؤدية إلى حالات وفاة. ولكن يظل عبء هذه الأمراض مرتفعاً نسبياً إذا ما أخذنا في الاعتبار وجود وسائل وقاية وسيطرة قوية مثل التلقيحات وسائر وسائل حماية الصحة العامة. وتبقى وسائل الوقاية من الأمراض المنتشرة ضعيفة في الدول العربية الأقل نمواً. فضعف القدرات الإدارية وعدم كفاءة الموارد البشرية وضعف برامج الصحة العامة تستمر في وقف التطور باتجاه تحقيق هذا الهدف. كما ساهمت النزاعات وعدم الأمان في تأخر التقدم.

وبالرغم من التطور الحاصل في معالجة الأمراض المعدية في الدول العربية فإن هناك أموراً طارئة لا تزال تهدد جيل الأطفال في هذه الدول. فحوادث الطرق والعنف والإصابات أصبحت تعتبر بمثابة حوادث قاتلة للأطفال. ويعتبر تقرير اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية الأخير حول الوقاية من إصابات الأطفال إن حوادث المرور على الطرق تشكل حالياً السبب الخامس الأعلى لمقتل الأطفال في الدول ذات الدخل الأعلى في منطقة منظمة الصحة العالمية للبحر الأبيض المتوسط. وتأتي التهديدات أيضاً من الأمراض غير المعدية ومرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع أن هذا المرض الأخير هو بالمجمل منخفض الانتشار في الدول العربية ولكن يمثل مرضاً معدياً للأطفال. لذا هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لمعالجة هذه المواضيع الطارئة والمستجدة من قبل الدول العربية لتحقيق الهدف الرابع.

وأخيراً، تتفق وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، ومن خلال فريق العمل المشترك بين الوكالات في تقدير معدل الوفيات، في كل عام على الأرقام الواقعية لمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر. وتستند هذه التقديرات إلى تحليل متعمق للبيانات المتاحة في كل بلد. وتعتبر الاختلافات بين تقديرات الأمم المتحدة وتلك الواردة من الحكومات في جميع أنحاء العالم شاسعة بسبب الاختلاف في مصادر البيانات المستخدمة والمنهجيات المعتمدة في تجميعها. ويجب أن يكون هناك حوار مستمر بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة بهدف تكوين مفهوم مشترك للاختلافات الحالية، والعمل معا من أجل التخفيف منها. ويبقى الاستثمار في عمليات المسح ذات الجودة العالية الحل الأمثل.

وثمة عدد من الخطوات التي ينبغي للدول العربية أن تتخذها لتحقيق الهدف التنموي الرابع بشأن وفيات الأطفال. وثمة حاجة ملحة إلى:

- **تناول الموضوعات المتعلقة بصحة الأطفال** (مثل التغذية، وصحة الأمهات، ووفيات الأمهات)؛ ويعتمد التقدم نحو تحقيق الهدف التنموي الرابع على مدى استمرار الدول في معالجة الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال في المنطقة العربية، وخصوصاً عدم القدرة على الوصول إلى خدمات صحية ذات جودة عالية، وزيادة معدل الأمية بين البنات والنساء (الدول الأقل نمواً)، والتفاوت في دخل الأسر (دول المشرق والمغرب)، والممارسات التقليدية الضارة المتعلقة بوفيات الأمهات والأطفال؛
- **طرح القضايا الجديدة والمستجدة** التي تؤثر سلباً على صحة الطفل كالحوادث وعدم المساواة ووقوع إصابات؛
- **زيادة الإنفاق العام والدعم الفني** لقطاع الصحة.
- **الاستثمار في عمليات المسح والدراسات** ذات الجودة العالية لتحسين نوعية البيانات ومعالجة التباينات؛
- **التركيز على وفيات الرضع:** ومن أجل تحقيق تقدم في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، من المهم زيادة الاستثمارات في معالجة وفيات الأطفال قبل بلوغهم العام الأول. ولا بد من أن تستهدف هذه الجهود الأمراض والوفيات بين الأطفال الحديثي الولادة (التي توضح عدد الوفيات بين الرضع). وتعزى معظم وفيات الأطفال الحديثي الولادة إلى أسباب تسهل الوقاية منها مثل تعفن الدم، والاختناق، ورضح الولادة، وانخفاض وزن المولود، والابتسار، والتشوهات الخلقية؛
- **العمل على تحسين تقديم الخدمات الصحية:** وسيكون من المهم جداً تعزيز أنظمة الخدمات الصحية وسياساتها عن طريق تحقيق التوازن بين الرعاية العلاجية والوقائية، وتجديد مؤسسات الصحة العامة وسياساتها، وتحسين جودة الرعاية الصحية وتمويلها؛
- **زيادة التغطية بالتحصين ضد الحصبة.** حققت المنطقة تقدماً ثابتاً، الدول الأقل نمواً تحتاج إلى جهود إضافية. وإدخال لقاحات جديدة ضد الالتهاب الرئوي والإسهال وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
- **تناول الأهداف التنموية ذات الصلة:** تؤثر الأهداف التنموية بشكل مباشر كل منها على الآخر وتعزز

بعضها بعضا؛ وهذه هي الحال بالنسبة إلى صحة الأمهات، التي ترتبط بطرق متشعبة مع الهدف التنموي الرابع وتؤثر عليه. وفي الحقيقة، من شأن وفيات الأمهات، التي تتسبب في إهمال الأطفال نتيجة لتفكك الأسرة، أن تؤدي إلى زيادة وفيات الرضع والأطفال. علاوة على ذلك، تؤثر وفيات الأمهات على بقاء الأطفال على قيد الحياة، وخصوصاً البنات، إذ يضطرون للعيش في حالة حرمان من إمكانية الوصول إلى التعليم، ويتعرضون فيها لفقر مستمر واعتلال صحي.

**المرفق (٤-١) التوجه في الهدف التنموي الرابع في المنطقة العربية: ١٩٩٠-٢٠٠٨**

| المناطق العربية دون الإقليمية | الدولة | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة | | | | | | معدل وفيات الرضع | | | | | | النسبة المئوية للأطفال البالغون من العمر عاما واحدا المحصنون ضد الحصبة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٨ |
| دول المشرق العربي | لبنان | ٤٠ | ٣٥ | ٢٤ | ١٧ | ١٤ | ١٣ | ٣٣ | ٢٩ | ٢١ | ١٥ | ١٣ | ١٢ | ٦١ | ٨٥ | ٧٩ | ٥٣ |
| | الجمهورية العربية السورية | ٣٧ | ٢٨ | ٢٢ | ١٨ | ١٧ | ١٦ | ٣٠ | ٢٤ | ١٩ | ١٦ | ١٥ | ١٤ | ٨٧ | ٨٥ | ٨٣ | ٨١ |
| | الأردن | ٣٨ | ٣٥ | ٢٧ | ٢٢ | ٢٠ | ٢٠(أ) | ٣١ | ٢٩ | ٢٣ | ١٩ | ١٨ | ١٧ | ٨٧ | ٩٢ | ٩٤ | ٩٥(ب) |
| | مصر | ٩٠ | ٦٥ | ٤٧ | ٣٠ | ٢٥ | ٢٣ | ٦٦ | ٥٠ | ٣٨ | ٢٥ | ٢١ | ٢٠ | ٨٦ | ٨٩ | ٩٨ | ٩٢ |
| | فلسطين | ٣٨ | ٣٢ | ٢٩ | ٢٨ | ٢٧ | ٢٧ | ٣٣ | ٢٨ | ٢٦ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | - | ٧٣ | ٩٣ | ٩٦ |
| | العراق | ٥٣ | ٤٨ | ٤٨ | ٤٥ | ٤٤ | ٤٤ | ٤٢ | ٣٩ | ٣٨ | ٣٧ | ٣٦ | ٣٦ | ٧٥ | ٨٠ | ٨٧ | ٦٩ |
| دول المغرب العربي | الجماهيرية العربية الليبية | ٣٨ | ٣٠ | ٢٤ | ١٩ | ١٨ | ١٧ | ٣٣ | ٢٧ | ٢٢ | ١٧ | ١٦ | ١٥ | ٨٩ | ٩٢ | ٩٢ | ٩٨ |
| | تونس | ٥٠ | ٣٥ | ٢٧ | ٢٣ | ٢٢ | ٢١ | ٤٠ | ٢٩ | ٢٣ | ٢٠ | ١٩ | ١٨ | ٩٣ | ٩١ | ٩٥ | ٩٨ |
| | المغرب | ٨٨ | ٧٠ | ٥٤ | ٤٢ | ٣٨ | ٣٦ | ٦٨ | ٥٧ | ٤٦ | ٣٧ | ٣٤ | ٣٢ | ٧٩ | ٨٨ | ٩٣ | ٩٦ |
| | الجزائر | ٦٤ | ٥٢ | ٤٨ | ٤٤ | ٤٢ | ٤١ | ٥٢ | ٤٤ | ٤١ | ٣٨ | ٣٧ | ٣٦ | ٨٣ | ٨٩ | ٨٠ | ٨٨ |
| دول مجلس التعاون الخليجي | الإمارات العربية المتحدة | ١٧(ج) | ١٤ | ١١ | ٩ | ٨ | ٨ | ١٥ | ١٢ | ١٠ | ٨ | ٧ | ٧ | ٨٠ | ٩٠ | ٩٤ | ٩٢ |
| | قطر | ٢٠ | ١٧ | ١٤ | ١١ | ١١ | ١٠ | ١٧ | ١٤ | ١٢ | ١٠ | ١٠ | ٩ | ٧٩ | ٨٧ | ٩١ | ٩٢ |
| | الكويت | ١٥ | ١٤ | ١٣ | ١٢ | ١١ | ١١ | ١٣ | ١١ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ٩ | ٦٦ | ٩٨ | ٩٩ | ٩٩ |
| | البحرين | ١٦ | ١٤ | ١٣ | ١٢ | ١٢ | ١٢ | ١٤ | ١١ | ١١ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ٨٧ | ٩٥ | ٩٨ | ٩٩ |
| | عمان | ٣١ | ٢١ | ١٧ | ١٣ | ١٢ | ١٢ | ٢٣ | ١٦ | ١٣ | ١١ | ١١ | ١٠ | ٩٨ | ٩٨ | ٩٩ | ٩٩ |
| | المملكة العربية السعودية | ٤٣ | ٣١ | ٢٣ | ٢٢ | ٢١ | ٢١ | ٣٥ | ٢٦ | ٢٠ | ١٩ | ١٩(د) | ١٨ | ٨٨ | ٩٤ | ٩٤ | ٩٧ |
| الدول الأقل نمواً | اليمن | ١٢٧ | ١٢٠ | ٩٨ | ٧٩ | ٧٢ | ٦٩ | ٩٠ | ٨٥ | ٧١ | ٥٩ | ٥٥ | ٥٣ | ٦٩ | ٤٠ | ٦٢ | ٦٢ |
| | جيبوتي | ١٢٣ | ١١٤ | ١٠٦ | ٩٩ | ٩٦ | ٩٥ | ٩٥ | ٨٩ | ٨٤ | ٧٩ | ٧٧ | ٧٦ | ٨٥ | ٤١ | ٥٠ | ٧٣ |
| | جزر القمر | ١٢٨ | ١٢٠ | ١١٤ | ١٠٨ | ١٠٦ | ١٠٥ | ٩٠ | ٨٥ | ٨١ | ٧٨ | ٧٦ | ٧٥ | ٨٧ | ٦٩ | ٧٠ | ٧٦ |
| | السودان | ١٢٤ | ١١٩ | ١١٥ | ١١١ | ١١٠ | ١٠٩ | ٧٨ | ٧٥ | ٧٣ | ٧١ | ٧٠ | ٧٠ | ٥٧ | ٥١ | ٥٨ | ٧٩ |
| | موريتانيا | ١٢٩ | ١٢٦ | ١٢٢ | ١١٩ | ١١٨ | ١١٨ | ٨١ | ٧٩ | ٧٧ | ٧٦ | ٧٥ | ٧٥ | ٣٨ | ٦٧ | ٦٢ | ٦٥ |
| | الصومال | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ١١٩ | ١١٩ | ١١٩ | ١١٩ | ١١٩ | ١١٩ | ٣٠ | ٣٤ | ٣٨ | ٢٤ |
| الإجمالي | دول مجلس التعاون الخليجي | ٣٧ | ٢٧ | ٢١ | ١٩ | ١٩ | ١٨ | ٣٠ | ٢٣ | ١٧ | ١٦ | ١٦ | ١٦ | ٨٧ | ٩٤ | ٩٥ | ٩٧ |
| | دول المشرق العربي | ٧١ | ٥٢ | ٤٢ | ٣١ | ٢٨ | ٢٧ | ٥٤ | ٤١ | ٣٤ | ٢٦ | ٢٤ | ٢٣ | ٨٣ | ٨٦ | ٩٢ | ٨٤ |
| | دول المغرب العربي | ٧٠ | ٥٦ | ٤٦ | ٣٩ | ٣٦ | ٣٥ | ٥٦ | ٤٦ | ٣٩ | ٣٤ | ٣٢ | ٣١ | ٨٣ | ٨٩ | ٨٨ | ٩٣ |
| | الدول الأقل نمواً | ١٣٦ | ١٢٩ | ١٢١ | ١١٥ | ١١٢ | ١١٠ | ٨٨ | ٨٤ | ٧٩ | ٧٥ | ٧٣ | ٧٢ | ٥٧ | ٤٦ | ٥٧ | ٦٥ |
| | الإجمالي | ٨٣ | ٧٢ | ٦٤ | ٥٦ | ٥٣ | ٥٢ | ٦٠ | ٥٣ | ٤٦ | ٤١ | ٣٩ | ٣٨ | ٧٧ | ٧٦ | ٨٢ | ٨٢ |

المصدر: قاعدة البيانات العالمية لليونيسيف، ٢٠٠٩.

(أ) بلاغ رسمي ورد من الأردن يشير إلى أن وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة لعام ٢٠٠٨ بلغت ١٩ و٢١ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي وفقاً للتقرير الوطني.

(ب) ١٠٠ في المائة وفقاً لبيان رسمي تم استلامه من الأردن.

(ج) بلاغ رسمي ورد من دولة الإمارات العربية المتحدة يشير إلى أن وفيات الرضع لعام ١٩٩٠ كان ١٤ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي و١١,٤ حالة وفاة لأطفال دون الخامسة من العمر لكل ١ ٠٠٠ مولود حي وفقاً للتقرير الوطني.

(د) بلغ معدل وفيات الرضع في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٧ ١٨,٦ في المائة. المصدر: تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٩، وزارة الاقتصاد والتخطيط، ص ٥١.

## خامساً- تحسين صحة الأمهات

حافظت العديد من الدول العربية ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي على معدلات منخفضة في معدل وفيات الأمهات، ولكن لا يزال هناك تفاوت أساسي بين الدول في هذا المجال. فبعض الدول أحرزت تقدماً ملحوظاً في معدل وفيات الأمهات بينما حقق البعض الآخر تطوراً بسيطاً أو لم يتوصل لتحقيق أي تقدم يذكر، حتى ضمن البلد الواحد فقط تكون النسب في المناطق الريفية أعلى بخمس مرات عن تلك النسب في العاصمة. كما أن الدول ذات التطور الملحوظ في خفض معدلات وفيات الأمهات تتسم أيضاً بمعدلات مرتفعة للولادات بحضور إشراف صحي مؤهل. ففي دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي هناك نسب أعلى من المختصين في الولادات منها في دول المغرب العربي. ويشرف المختصون على ٨ من أصل ١٠ ولادات في مجموعتي دول المشرق والمغرب العربي. وتتميز هاتين المجموعتين بالتطور الملحوظ في تنظيم الأسرة حيث تستخدم ٦ من ١٠ نساء متزوجات وسائل تنظيم الأسرة. وبالرغم من أن نسبة تنظيم الأسرة انخفضت في دول مجلس التعاون الخليجي لكنها لا تزال مرتفعة عن تلك في الدول العربية الأقل نمواً حيث لا تكاد تصل إلى ١٥ في المائة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. والبيانات حول معدل الولادات لدى المراهقات تظهر تفاوتاً بين مجموعات الدول بالرغم من الانخفاض الملحوظ خلال الفترة السابقة في كل هذه المجموعات. وقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي نجاحاً بارزاً في خفض معدلات الولادات لدى المراهقات بأقل من ٢٠ لكل ١٠٠٠ فتاة بينما سجلت دول المشرق العربي والدول العربية الأقل نمواً أداءً أضعف بنسبة ٥٠ فتاة لكل ١٠٠٠ في المشرق العربي و٧٠ في الدول الأقل نمواً. وسجلت المناطق الأربعة تقدماً في الرعاية أثناء الحمل بين التسعينيات والسنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين. وتتلقى ٨ نساء من أصل ١٠ حوامل رعاية أثناء الحمل في دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي ودول المغرب العربي بينما تصل النسبة إلى ٦ من ١٠ في الدول العربية الأقل نمواً. وعلى المستوى الوطني: فإن زيادة الرعاية الصحية أثناء الحمل ظهرت في معظم الدول العربية حتى حققت ما يقارب الرعاية التامة في البعض منها مثل دول الإمارات العربية المتحدة عُمان وقطر والبحرين والأردن والكويت وليبيا ولبنان والمملكة العربية السعودية. وفي الجهة المقابلة تتلقى النساء في اليمن والصومال النسبة الأقل من الرعاية أثناء الحمل (٤ من ١٠ نساء حوامل).

### لمحة عامة

تأثرت صحة الأمهات في المنطقة العربية بشكل مباشر وغير مباشر بالظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في العقود الماضية، حيث تدهور مستوى رفاه السكان بشكل عام نتيجة للأوضاع العالمية والإقليمية والمحلية. ان استمرار الأوضاع الإنسانية المتأزمة في عدد من الدول العربية الناتج عن النزاعات المسلحة طويلة الأمد والكوارث الطبيعية، أطالت أمد المعاناة الإنسانية للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان والصومال والعراق واليمن. وتفاقم هذه المعانات نتيجة لتسارع التدهور البيئي والتفاعلات الديمغرافية بما فيها معدل النمو السكاني والتوزيع الجغرافي للسكان. وأضافت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مزيداً من التعقيدات وتباطؤاً في تدفق المساعدات الخارجية وبالتالي تدني قدرة الدول على تحسين صحة الأمهات.

وتزيد الأوضاع الإنسانية والأزمات من هشاشة وضع المرأة وخاصة الحامل، حيث يكون التركيز موجها بشكل كبير وأساسي إلى أولويات بقاء عموم السكان مثل الطعام والمأوى، دون التركيز أو الاهتمام بمتطلبات واحتياجات المرأة التي قد تكون ملحة وذات بعد إنساني. فبعد ان تم تحقيق تقدم واضح في تحسين صحة الأمهات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حدث تراجع بعد الانتفاضة الثانية نتيجة الإغلاقات التي كانت تحول دون حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية من المستشفيات ومراكز تقديم الخدمة، الأمر الذي لا يفسح مجالاً للولادة الآمنة. وفي بعض المناطق في كل من السودان والصومال قد تحول الظروف غير الآمنة دون الحصول على الرعاية الصحية. وهذه الأوضاع عادة لا تيسر بديلاً آخر أمام المرأة الحامل سوى ان تضع مولودها في المنزل وبغياب الرعاية المناسبة. وفي اليمن حالت النزاعات المسلحة في بعض المناطق الأقل حظاً في السنين الأخيرة دون ان تستطيع المرأة

على الحصول على أدنى خدمات الرعاية الصحية. أما في العراق فقد تعاظم تأثير الدمار الذي وقع على مؤسسات تقديم الخدمات الصحية نتيجة للحروب والنزاعات ونتيجة للعقوبات الدولية المفروضة لفترة طويلة، إضافة إلى هجرة الكفاءات الوطنية للعمل في الخارج.

ومجمل هذه الأوضاع يسلط الضوء على الحاجة الماسة لإيلاء الاهتمام الكافي بالمرأة وخاصة في الدول التي تمر بأزمات إنسانية، من أجل التأكيد على حصول المرأة على الرعاية المناسبة وخاصة أثناء الحمل والولادة وما بعدها.

ومن شأن زيادة التدهور البيئي والتغير المناخي في المنطقة العربية مصحوبا بالزيادة السكانية السريعة والتوزيع الجغرافي غير المتوازن، ان ينعكس سلباً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ويتمثل ذلك في تسارع الهجرة من الريف إلى الحضر في غالبية دول المنطقة، مما أدى إلى تدهور الظروف المعيشية وأثر على رفاه المرأة والطفل والفئات الأخرى. ويمكن ان يؤدي ذلك إلى المزيد من التدهور البيئي وانخفاض إنتاج الغذاء واتساع رقعة الفقر والتأثير السلبي على مجمل الأهداف التنموية للألفية.

يسلط هذا الفصل الضوء على التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية خلال العقدين السابقين في الهدف الخامس للألفية الخاص بتحسين صحة الأمهات من خلال مؤشرات محددة تعكس غايتين هما: (أ) خفض وفيات الأمهات، (ب) إتاحة شمولية خدمات الصحة الإنجابية. وسيتم رصد التقدم على مستوى الدولة ومجموعات دول المشرق العربي.

يواجه رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف الخامس للألفية للتنمية تحدي عدم توفر بيانات دقيقة ودورية عن معظم دول المنطقة والعالم، وخصوصاً فيما يتعلق بنسبة وفيات الأمهات. ان عدم وجود أنظمة ومنهجيات متسقة لجمع البيانات عن وفيات الأمهات مصحوبا بقصور كبير في تسجيل حالات الوفاة يزيد من صعوبة القياس وخاصة في ضوء قلة تكرار وقوعها.

وبشكل عام يعتبر التقدم الذي تحققه المنطقة العربية بمجملها بطيئا مقارنة بما يجب نحو تحقيق الهدف الخامس. ويعزى هذا إلى وجود فوارق واسعة بين الدول حيث حقق بعضها تقدماً كبيراً بينما ظل البعض الآخر في أوضاع متباينة بشكل واسع، بل ومتدهورة في عدد منها.

### الغاية ٥-أ:

## خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

عدم توفر البيانات الكافية والدقيقة في المنطقة بشكل عام، إضافة إلى التباينات الواسعة بين الدول يزيد من صعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لمعدلات ونسب وفيات الأمهات على مستوى الإقليم. ومع ذلك تشير التقديرات إلى ان المنطقة العربية ككل حققت تقدماً متواضعاً مقارنة بما هو مطلوب لتحقيق الغاية بحلول عام ٢٠١٥، كما هو موضح في الشكل (٥-١).

**الشكل (٥-١) اتجاهات نسبة وفيات الأمهات في إقليم العالم العربي**

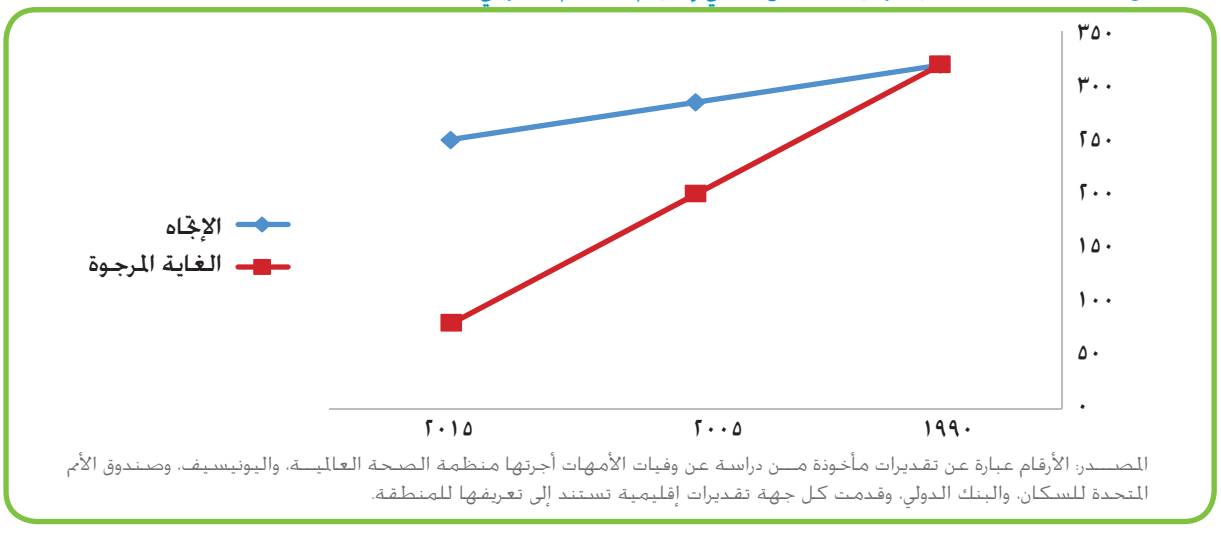


المصدر: الأرقام عبارة عن تقديرات مأخوذة من دراسة عن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

الشكل (٥-٢) متوسط نسبة وفيات الأمهات في مجموعات البلدان

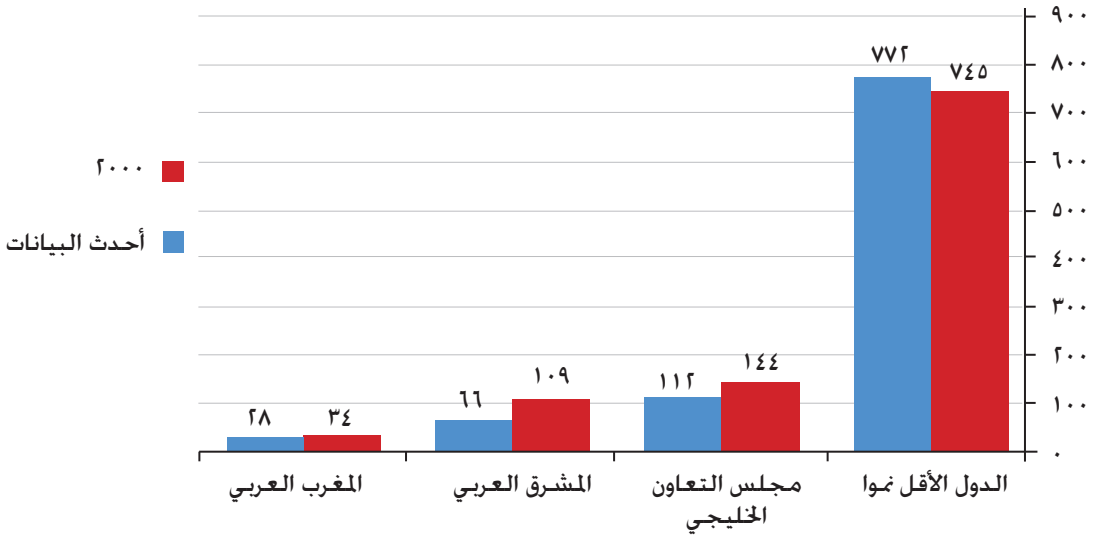


المصدر: الأرقام عبارة عن تقديرات مأخوذة من دراسة عن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

وتعزى الفجوة الموضحة في الشكل (٥-١) إلى تباين المستويات بين الدول والمجموعات فيما يتعلق بتحقيق خفض وفيات الأمهات. ففي مجموعة دول الخليج كما يوضح الشكل (٥-٢)، تحقق انخفاض كبير في نسب وفيات الأمهات وصلت إلى مستويات تضاهي المستويات المحققة في الدول المتقدمة، بينما لم تحقق مجموعة الدول الأقل نمواً تقدماً كبيراً. وعلى الجانب الآخر أحرزت مجموعة دول المغرب العربي ودول المشرق انجازات كبيرة في خفض وفيات الأمهات، ولكنها غير كافية للوصول إلى الهدف بحلول عام ٢٠١٥.

أما على مستوى الدول فيبين الشكل (٥-٣) نسب وفيات الأمهات من مختلف المصادر الوطنية. وبشكل عام يوجد تباين واضح بين الدول من حيث توفر الأرقام ودقتها. فمثلاً توجد صعوبة في تحديد اتجاه تطور نسب وفيات الأمهات لعدد لا بأس به من الدول نتيجة لعدم دقة القياس أو اتباع منهجيات مختلفة. ورغم ذلك تشير الأرقام إلى ان هناك عدة دول تحافظ على مستوى منخفض لوفيات الأمهات منها غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت النسبة في المملكة العربية السعودية مثلاً ١٤,٦ في عام ٢٠٠٨. كما حققت دول أخرى منها الأردن وتونس ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر والجزائر والجمهورية العربية السورية انخفاضاً كبيراً. فحسب آخر تقديرات في الأردن بلغت النسبة ١٩ في عام ٢٠٠٩، كما انه حسب تقرير مصر للألفية لعام ٢٠١٠ إذا استمرت وتيرة الانخفاض فان مصر يمكن أن تحقق الهدف بحلول عام ٢٠١٥. ونظراً لعدم وجود أرقام حديثة في الجمهورية العربية السورية تم اعتماد آخر رقم متوفر لعام ٢٠٠٥. أما في العراق حيث يُلاحظ بعض التضارب في الأرقام، يبقى من الصعب تحديد اتجاه واضح ومتسق لنسب وفيات الأمهات. ففي أوائل التسعينيات من القرن الماضي وقبل فرض العقوبات، سجل العراق نسبة بلغت ١١٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة، كما أشارت التقديرات الحكومية إلى أن النسبة بلغت ٢٩٣ لعام ١٩٩٩، بينما أشار مسح أجري في عام ٢٠٠٤ إلى أن النسبة بلغت ١٩٣. وحسب آخر التقديرات لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بلغت النسبة حوالي ٨٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ألف ولادة. ولا يزال اليمن يواجه تحدياً كبيراً على هذا الصعيد فالأرقام غير متسقة (٣٥١ في أوائل التسعينيات و٣٦٥ في أوائل ٢٠٠٠) من جهة ولا توجد دلائل على تحقيق تقدم يذكر من جهة أخرى.

أما بين دول المغرب العربي فمن الواضح وجود تباينات كبيرة في نسب وفيات الأمهات. ففي تونس تقدر النسبة بحوالي ٣٦، مقارنة بـ ٨٩ في الجزائر، وأما في المغرب فتشير

**الشكل (٥-٣) نسبة وفيات الأمهات في الدول العربية**

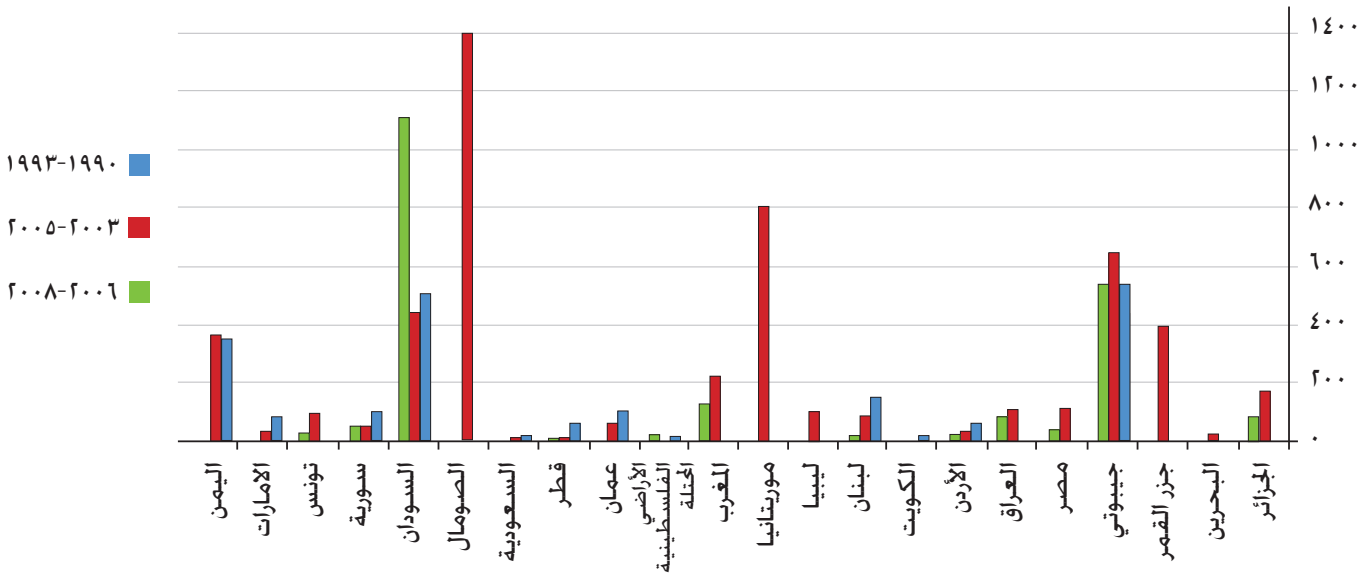


المصدر: جُمِّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية CPD@١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

الأرقام حسب آخر مسح اجري عام ٢٠٠٩ إلى أن النسبة انخفضت إلى ١٣٢ بعد أن كانت ٢٢٧ في أوائل القرن الحادي والعشرين.

وعلاوة على ما سبق فإن الأرقام الوطنية لا تعكس التباينات داخل الدولة. فمثلاً تشير الأرقام المتاحة عن السودان ان نسبة وفيات الأمهات تتراوح بين ١٠٠٠ حالة في بعض الولايات وخاصة في الجنوب إلى أقل من ٢٠٠ في ولاية الخرطوم. وفي الجمهورية العربية السورية تشير الأرقام إلى ان النسبة تزيد عن ٨٠ في المحافظات الشمالية الشرقية مقابل اقل من نصف ذلك في دمشق.

## المؤشر ٥-٢: نسبة الولادات التي تتم بإشراف جهاز صحي متخصص

ويدلّ مؤشر الولادات تحت إشراف جهاز صحي متخصص على فعالية النظام الصحي في الدول. وتتفاوت نسبة هذا النوع من الولادات، ويبيّن الشكل (٥-٤) ان مجموعات الدول العربية باستثناء الدول الأقل نمواً، قد أحرزت تقدماً ملموساً في رفع النسبة. ففي دول مجلس التعاون الخليجي حدث تقدم كبير في السنوات الأخيرة، حيث تجرى جميع الولادات تقريباً بإشراف جهاز متخصص. ومع أن التحسّن الذي شهدته دول المشرق العربي يفوق بقليل ما سجلته دول المغرب، ويشرف المختصون على ٨ من أصل ١٠ ولادات في المجموعتين.

أما على مستوى الدول فتشير الأرقام في الشكل (٥-٥) إلى أن جميع الدول باستثناء السودان والصومال قد حققت تقدماً كبيراً في زيادة عدد الولادات تحت إشراف جهاز صحي متخصص. وتشير الأرقام أيضاً إلى أن الدول التي أحرزت تقدماً ملموساً في خفض وفيات الأمهات، هي الدول التي سجلت نسباً مرتفعة من الولادات تحت إشراف جهاز صحي متخصص. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف جهاز صحي متخصص ٩٤ في المائة في تونس، و٦٣ في المائة في المغرب، وهي نسبة لم تكن مقبولة لدى السلطات المغربية المسؤولة، وقد بدأت تتخذ الإجراءات اللازمة لرفع هذه النسبة، وكان لهذه الإجراءات أثر في خفض نسبة وفيات الأمهات لتصل إلى ١٣٢ بعد أن كانت ٢٢٧، وفقاً لآخر المسوح الصحية في عام ٢٠٠٩.

### الشكل (٥-٤) تطور الإشراف الصحي المؤهل عند الولادة في مجموعات البلدان

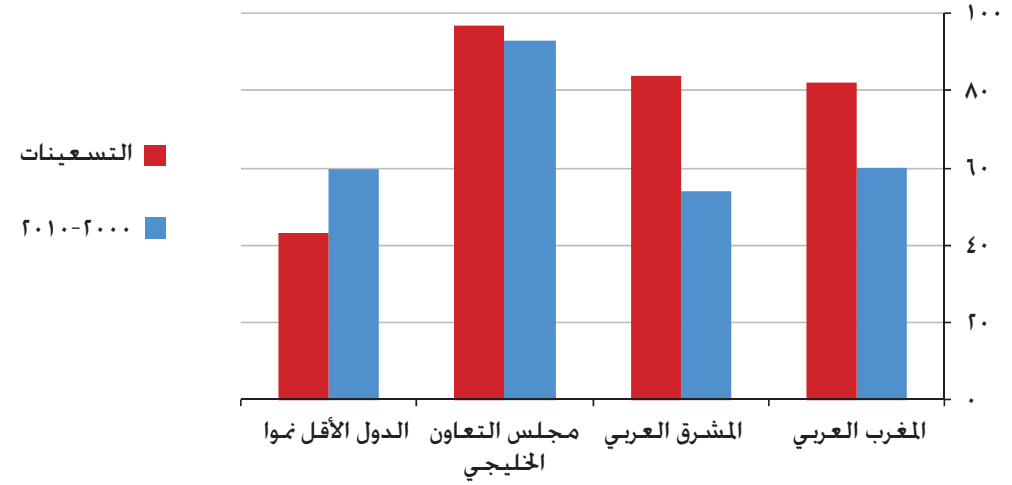


المصدر: جُمِّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية CPD@١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

ارتفعت نسبة الولادات التي جُرى تحت إشراف جهاز صحي متخصص في كل من الجزائر والبحرين والأردن ولبنان وليبيا وعمان والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة، حتى وصلت إلى أكثر من ٩٠ في المائة.

### الشكل (٥-٥) تطور نسبة الولادات بإشراف صحي مؤهل في الدول العربية

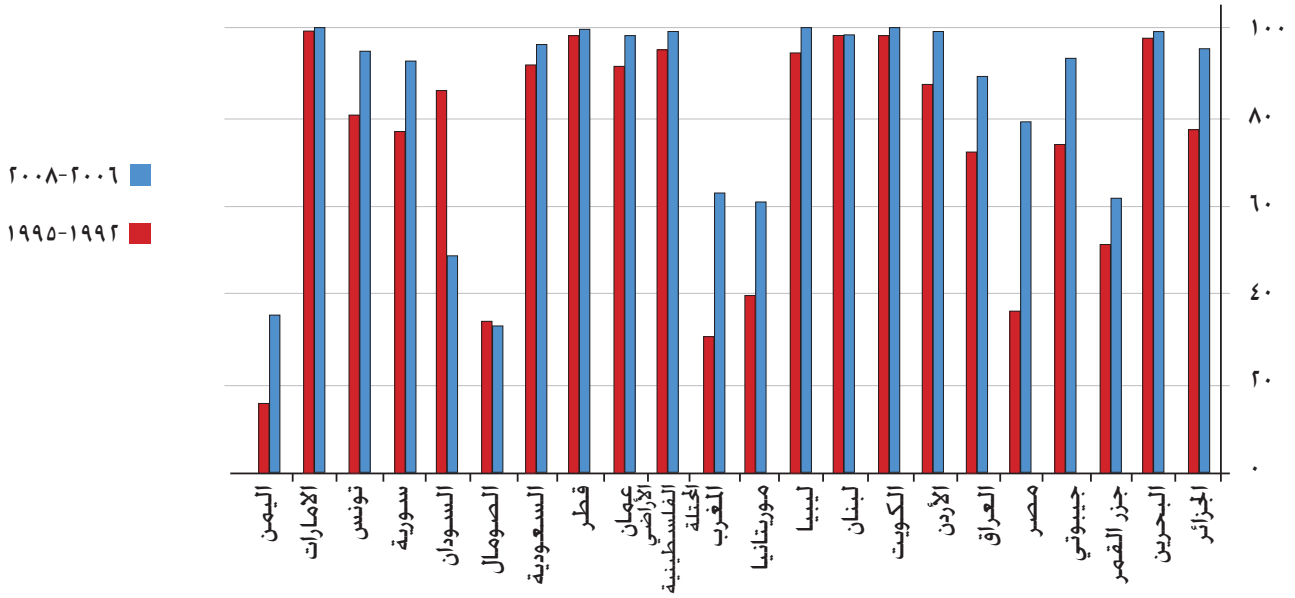


المصدر: جُمِّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية CPD@١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

ويدلّ عدد الولادات التي تتم تحت إشراف جهاز صحي متخصص قدرة النظام الصحي على تقديم الرعاية المطلوبة من خلال كفاءات بشرية مدربة والوصول بها إلى مختلف المناطق. وينبغي أن يولى هذا العامل اهتماماً أكبر من حيث توفير الموارد البشرية والموارد اللازمة وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية مثل القابلات والعيادات المتنقلة. ويجب العمل على تقليص الفوارق بين مستويات تأهيل القابلات وأدائهن في مختلف المناطق والمنشآت الصحية بحيث يتشابه مستوى الأداء بين جميع القابلات ويتم بنفس المعايير لضمان سلامة عملية الولادة. وتزداد أهمية هذا المقاربة في الدول التي تبرز لديها تباينات واضحة حيث يمكن إعادة تعبئة وتوجيه الموارد وخاصة الكوادر البشرية بين المجتمعات المحلية للتركيز على المناطق المتأخرة بحيث يتم تدريب وإعادة تأهيل الموارد المحلية حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ان تؤدّي دوراً هاماً في هذا المجال.

والجدير بالذكر أن الولادة التي تتم تحت إشراف جهاز صحي لا تعني بالضرورة ولادة الطفل في منشأة مجهزة، حيث يمكن أن تكون في المنزل. ومن جهة أخرى فان الدول التي تتبع سياسة حدوث الولادة في مستشفى أو منشأة مجهزة لا تستطيع توفير هذه الخدمة لكل النساء وذلك بسبب عدم قدرتهن على الوصول إلى المنشأة. ففي المغرب أوضحت بعض الدراسات الحديثة انه على الرغم من تطبيق سياسة الخدمة المجانية، لا يستطيع عدد كبير من النساء الوصول إلى مكان تقديم الخدمة، ومعظم الوفيات التي تحدث تكون من هذه الفئة. أما في السودان فقد أوضح مسح صحة الأسرة لعام ٢٠٠٦ أن ٥٧ في المائة من حالات الولادة تتم تحت إشراف اختصاصي، إلا أن ٢٠ في المائة فقط من الولادات تتم في منشأة مجهزة. ولا غرابة في أن يكون معدل وفيات الأمهات مرتفعاً في السودان.

### الغاية ٥-ب:

## تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

تعتبر مؤشرات تحقيق شمولية إتاحة خدمات الصحة الإنجابية (الغاية ٥-ب) أحد أهم مقاييس التدخل لتحقيق الغاية ٥-أ. وتم اختيار مؤشرات الغاية ٥-ب لرصد الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الأساسية والاستفادة منها، ومنها استخدام وسائل تنظيم الأسرة وحصول النساء على الرعاية أثناء الحمل ومعدلات إنجاب المراهقات لأنه يحمل مخاطر عالية، إضافة إلى مستوى الحاجة غير الملباة إلى وسائل تنظيم الأسرة التي تعكس عدم كفاءة النظام الصحي للإيفاء بتوفير وإتاحة هذه الخدمة لجميع المواطنين.

**الشكل (٥-٦) تطور معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة في مجموعة البلدان**

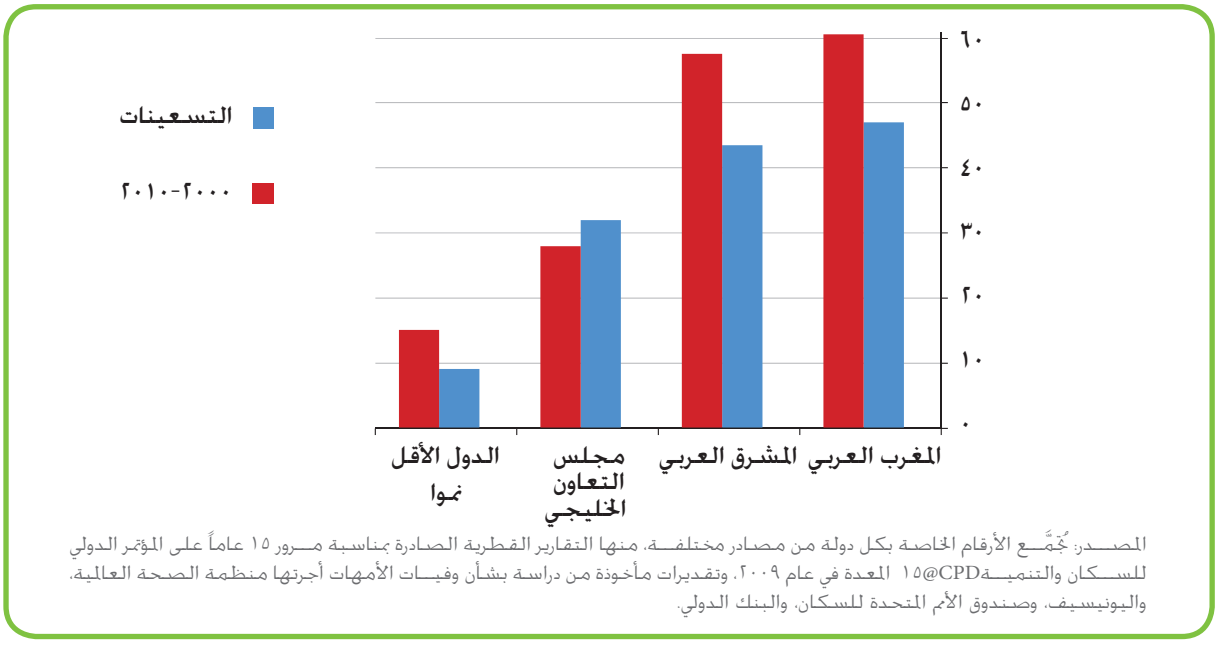


المصدر: جُمِّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية@CPD١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي.

## المؤشر ٥-٣: معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة

يعتبر استخدام وسائل تنظيم الأسرة أنجع الطرق الوقائية لتحسين صحة الأمهات والوقاية من الوفاة وذلك من خلال خفض مستوى التعرض الناتج عن الحمل والولادة وخاصة حالات الحمل غير المرغوبة وخاصة تلك التي تحدث في توقيتات غير مناسبة لا تتيح التباعد المرغوب بين المواليد، وما بعد الولادة أثناء النفاس. ويبين الشكلان (٥-٦) و(٥-٧) معدلات انتشار وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات وفي العمر الإنجابي (١٥-٤٩ سنة) حسب المنطقة وحسب الدول على التوالي لعقد التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتشمل هذه المعدلات إجمالي الوسائل التقليدية والحديثة لتنظيم الأسرة.

وتوضح البيانات ان كل من دول المشرق ودول المغرب العربي قد حققت تقدماً ملموساً في رفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة حيث بلغ ٦ بين كل ١٠ متزوجات. ورغم ان المعدل قد انخفض في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار ٥ نقاط مئوية، إلا ان هذا المعدل بقي أعلى منه في الدول الأقل نمواً حين أنه بالكاد وصل إلى ١٥ في المائة في العقد الأول للألفية.

وعلى صعيد الدول يبين الشكل (٥-٧) ان معظم الدول قد حققت تقدماً ملموساً في رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة ومنها مصر والأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان والكويت واليمن، في حين حافظت دول مثل تونس والجزائر على معدلاتها المرتفعة أصلاً. وعلى الجانب الآخر يظل المستوى العام للمعدل في دول عديدة مثل اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجزر القمر وجيبوتي وعمان وموريتانيا منخفض نسبياً. وبشكل عام لا تزال معدلات الإنجاب في غالبية الدول مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول الأكثر تقدماً الأمر الذي يؤدي إلى الاستنتاج بأن غالبية النساء في هذه الدول لا تزال أكثر عرضة للمخاطر الصحية المتعلقة بالحمل والإنجاب بسبب تكرار الحمل.

**الشكل (٥-٧) معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة في الدول العربية بين عقدي التسعينيات والأول من الألفية**

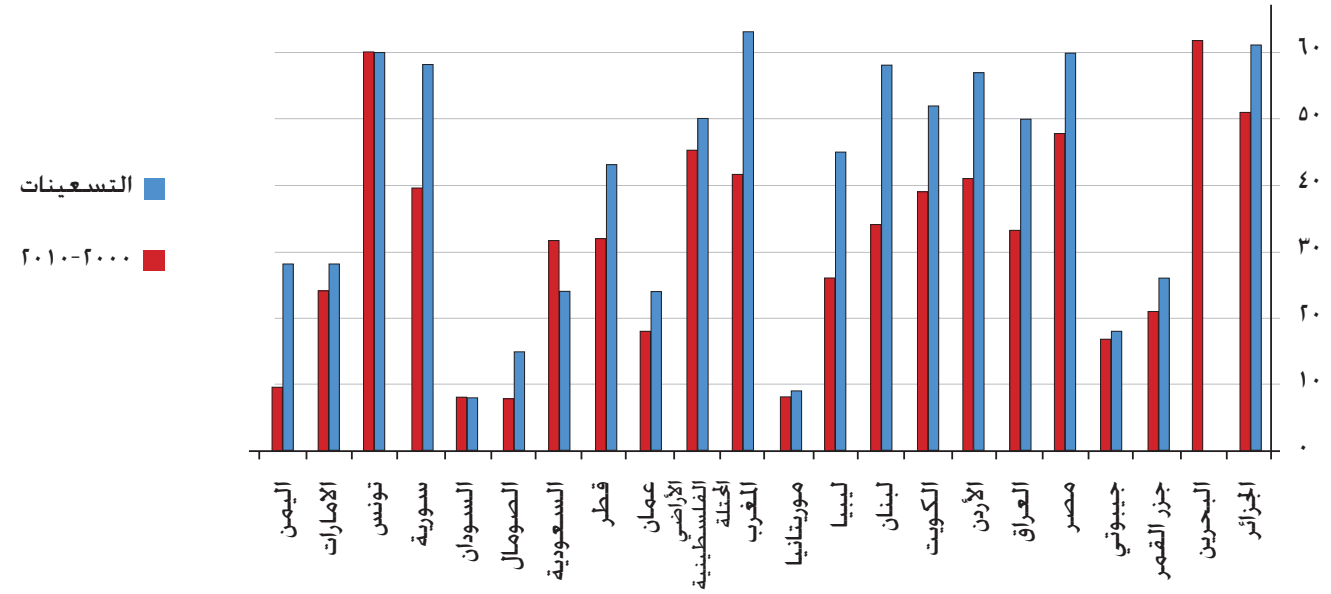


المصدر: جُمِّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنميةCPD@١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

## المؤشر ٥-٤: معدل الولادات لدى المراهقات

يقصد بمؤشر إنجاب المراهقات معدل ما تنجبه المرأة في العمر ١٥-١٩ في السنة. وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن الحمل والإنجاب في هذه المرحلة العمرية يرتبط بمخاطر عدة على صحة الأمهات وبالتالي زيادة احتمالات الوفاة بالمقارنة مع الأعمار اللاحقة نظراً لعدم اكتمال نضوجهن في هذه المرحلة للقيام بمهمة الحمل والإنجاب. وتشير البيانات في الشكل (٥-٨) إلى وجود تباينات واضحة بين المناطق في إقليم العالم العربي، رغم الانخفاض خلال الحقبة السابقة الذي شهدته جميع المناطق. ففي دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون كان المعدل اقل من ٢٠ لكل ١٠٠٠ فتاة بينما بقي مرتفعا في باقي المناطق حيث تجاوز ٥٠ لدول المشرق و٧٠ للدول الأقل نمواً، الأمر الذي يبعث على القلق والحث على إجراء الحوار والدعوة مع قادة المجتمعات المحلية من أجل التوعية بمخاطر تزويج القاصرات ومن أجل تعديل التشريعات اللازمة لحماية هذه الفئة المستضعفة.

وعلى مستوى الدول، فكما يبين الشكل (٥-٩) فقد شهدت جميع الدول في المنطقة العربية باستثناء الجمهورية العربية السورية والسودان وموريتانيا انخفاضاً ملموساً في معدلات إنجاب المراهقات. ففي عام ٢٠٠٨ كان معدل إنجاب المراهقات لا يتجاوز ٢٠ في كل من تونس والجزائر والبحرين وعمان والكويت وليبيا وقطر والمغرب ولبنان. ويعزى ذلك إلى تحسن فرص التعليم أمام الفتيات وحصولهن على أعمال الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العمر عند الزواج وبالتالي الإنجاب. كما ان تحسن الحصول على خدمات تنظيم الأسرة بشكل عام، ولهذه الفئة العمرية، ساهم في خفض معدلات الإنجاب أثناءها. ومن الجدير ذكره انه رغم عدم وجود تطابق كامل بين الدول التي شهدت انخفاضاً في معدلات إنجاب المراهقات ونسب وفيات الأمهات، إلا أن العلاقة واضحة لأكثرية البلدان. فعلى سبيل المثال كان معدل إنجاب هذه الفئة في اليمن ١٠٠ عام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧٢ عام ٢٠٠٣ لكن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً بشكل كبير في نفس الوقت الذي ترتفع نسب وفيات الأمهات في اليمن. وتقدر وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن أن الأمهات دون سن العشرين يسهمن بشكل غير متكافئ في إجمالي وفيات الأمهات في اليمن، لذلك تدعم هذه الوزارة مبادرة سن التشريعات اللازمة لرفع العمر عند الزواج.

**الشكل (٥-٨) تطور معدلات إنجاب المراهقات في مجموعة البلدان**

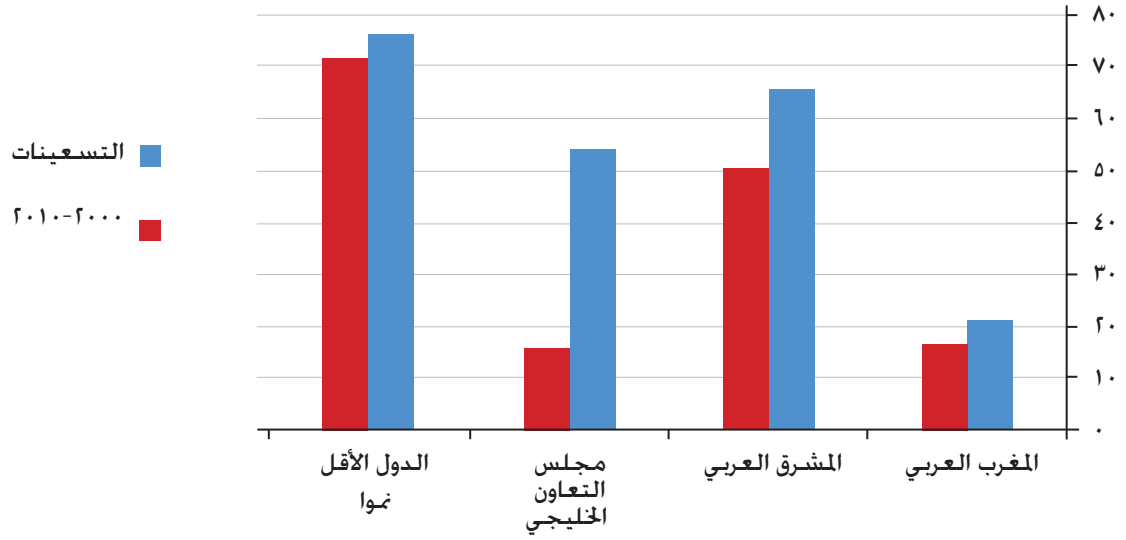


المصدر: تُجمَّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية@CPD١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

ويعـــد معدل الإنجـــاب الكلي مؤشـــراً هاماً عن مدى تعرض المرأة لمخاطر الحمل والولادة بما فيها وفيات الأمهات طيلـــة حياتها الإنجابية. وهذا أمر مهم رغم أن واقع هذا المؤشر لا يأخـــذ بالاعتبار سقوط الحمل بسبب الإجهاض المتعمـــد أو التلقائي. وقد شهـــدت جميع دول المنطقة انخفاضاً في مستويـــات الإنجاب ولكن بدرجات متفاوتة. كمـــا وصلت دول مثـــل تونس والجزائر ولبنـــان والإمارات العربية المتحدة والكويت إلى مستويات إنجاب منخفضة في نفس الوقت حققت هـــذه الدول انخفاضاً موازياً في نسب وفيات الأمهات.

**الشكل (٥-٩) تطور معدلات ولادة المراهقات في الدول العربية**

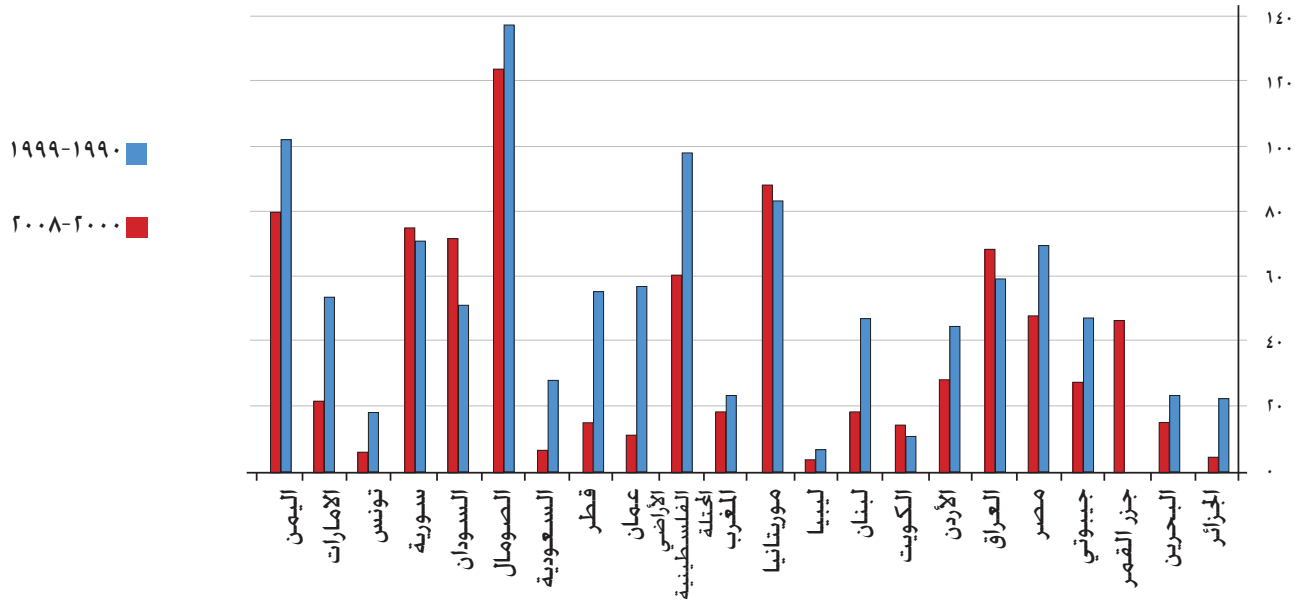


المصـــدر: جُمِّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفـــة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنميةCPD@١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

## المؤشر ٥-٥: تغطية العناية الطبية قبل الولادة (على الأقل زيارة واحدة وأربع زيارات)

إلى جانب المؤشرات المشار إليها أعلاه، تعتبر الرعاية أثناء الحمل مؤشراً جيداً على أداء النظام الصحي والحصول على خدمات الصحة الإنجابية بشكل عام. فمن ناحية تسهم الرعايـــة أثناء الحمل في الحد من المخاطر التي تتعرض لها السيدات نتيجة الحمل والمخاطر المرتبطة بها. كما تعتبر الرعاية أثناء الحمل فرصة جيدة للتحصين ضد التيتانوس. ويعتبر هذا الأمر مهما بالنسبة للسيدات اللاتي يلدن في المنزل. وقد أوصت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للســـكان بأنه ينبغي على النساء القيام بأربـــع زيارات للمنشـــآت الصحية للحصول على خدمـــات الرعاية أثناء الحمل علـــى الأقل. ومع ذلك تعتبر الزيـــارة الأولى هامة جـــداً لإرساء سبـــل التواصل وإيجاد قنـــاة اتصال بين المرأة الحامل ومقدمي الخدمات الصحية للمرحلة المقبلة.

ويبين الشـــكل (٥-١٠) التطور في مـــدى تردد النساء الحوامل على المنشآت الصحيـــة للحصول على خدمات الرعايـــة الصحية حسب المناطق، حيث أظهرت أن جميع المنطـــق دون الإقليمية قد حققـــت تقدما ملموساً خلال الفـــترة بين عقد التسعينيـــات والعقـــد الأول من القرن الحالي. فتتلقى ٨ بين كل ١٠ حوامل الرعاية أثناء الحمل في كل مـــن دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق والمغرب العربي مقابل ٦ حوامل في الدول الأقل نمواً.

**الشكل (٥-١٠) تطور الرعاية أثناء الحمل في مجموعة البلدان**

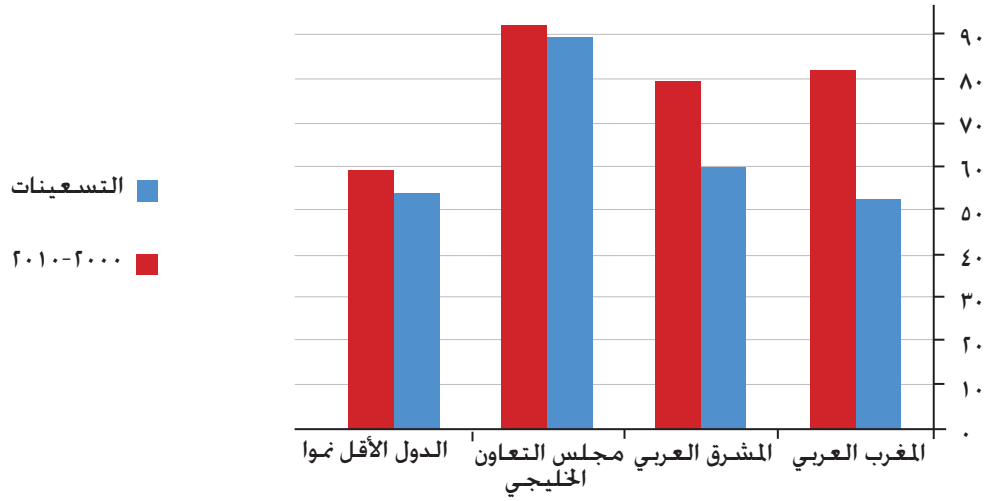


المصدر: تُجَمَّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية@CPD١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

وعلى صعيد الدول، فكما يشير الشكل (٥-١١) إلى ارتفاع المعدل في معظم الدول التي وصلت التغطية إلى أعلى مستوياتها شملت جميع الحوامل تقريبا في كل من الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين والأردن والكويت وليبيا ولبنان والمملكة العربية السعودية. وعلى الطرف الآخر تتلقى النساء الحوامل في دول مثل اليمن والصومال مستوى اقل من الرعاية (٤ بين كل ١٠ حوامل) من الدول الأخرى في المنطقة العربية.

**الشكل (٥-١١) تطور الرعاية أثناء الحمل في الدول العربية بين نهاية عقد التسعينيات وعام ٢٠٠٦**

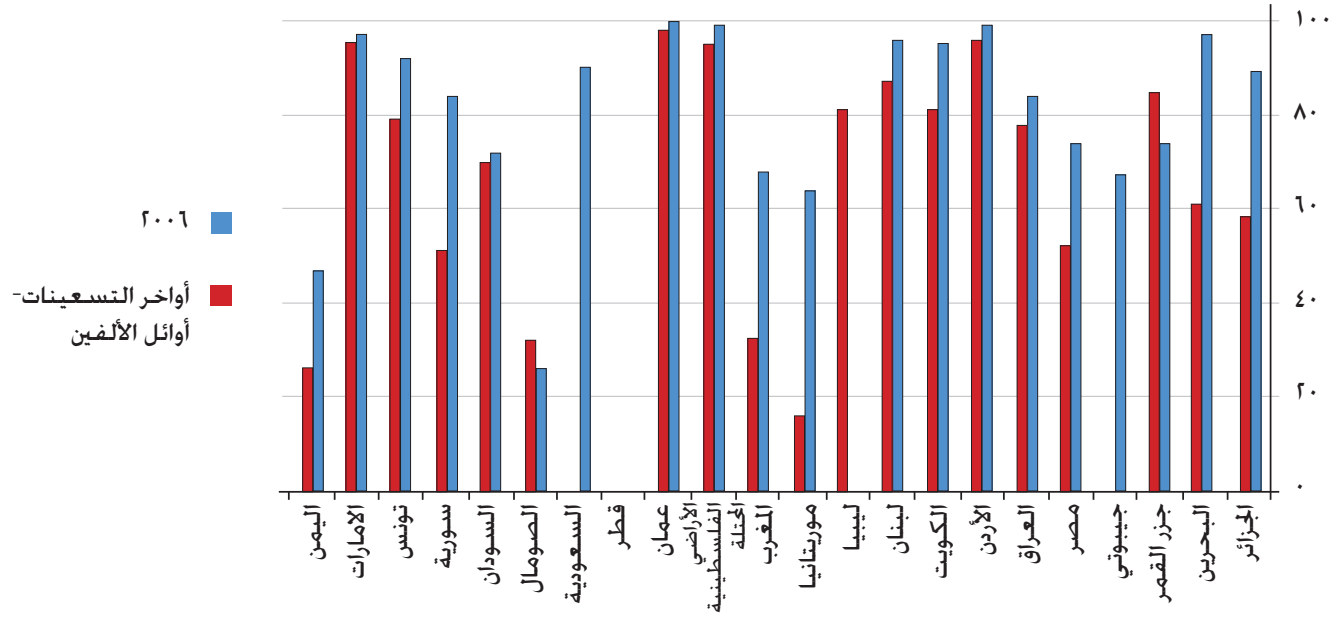


المصدر: تُجَمَّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية@CPD١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

## المؤشر ٥-٦: عدم تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة

تعتبر الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة مؤشراً هاماً لا يعكس فقط ضعف مستوى إتاحة المعلومات وخدمات تنظيم الأسرة ذات النوعية الجيدة، بل أيضاً مدى عدم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بشكل عام وعدم الإيفاء بالحقوق الإنجابية. إلا أن البيانات حول هذا المؤشر غير متاحة لأغلبية الدول في المنطقة. ويعرض الشكل (٥-١٢) البيانات المتاحة حول هذا المؤشر لعدد من الدول العربية. وقد أبرزت الأرقام أن دولاً مثل مصر والمغرب والجمهورية العربية السورية والأردن قد حققت تقدماً ملموساً في التصدي لهذا الموضوع والتقليل من فجوة عدم إتاحة هذه الخدمات حيث انخفضت النسب إلى ٩ في المائة ١٠ في المائة و١١ في المائة و١٢ في المائة على التوالي. وتواجه هذه الدول بشكل إجمالي معدلات شبة ثابتة لانتشار وسائل تنظيم الأسرة على مدى العقد الماضي مصحوبة بشبه ثبات في معدلات الإنجاب. ولتغيير الوضع الراهن يتطلب الأمر إحداث تدخلات جديدة بما في ذلك الأبحاث وموارد التمويل وتحسين برامج التدخل وجودة الخدمات المقدمة وتنويع الخيارات من خلال توفير توليفة من وسائل تنظيم الأسرة مصحوبة بالمعلومات وخدمات المشورة الموضوعية والعلمية، لتمكن النساء من الاختيار المناسب وتقليل الفرص الضائعة الناجمة عن التوقف عن الاستخدام نتيجة الآثار الجانبية وغيرها وخاصة خلال الإثني عشر شهراً الأولى من بدء الاستخدام.

**الشكل (٥-١٢) الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة**

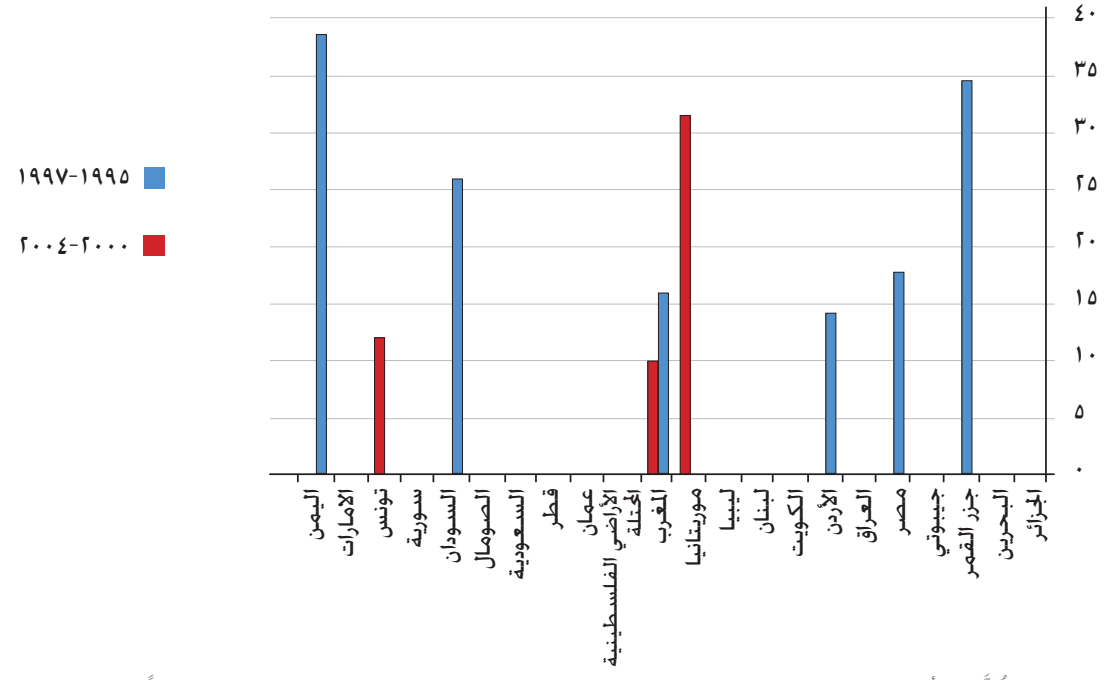


المصدر: تُجمَّع الأرقام الخاصة بكل دولة من مصادر مختلفة، منها التقارير القطرية الصادرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية@CPD١٥ المعدة في عام ٢٠٠٩، وتقديرات مأخوذة من دراسة بشأن وفيات الأمهات أجرتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. وقدمت كل جهة تقديرات إقليمية تستند إلى تعريفها للمنطقة.

## التحديات التي تواجه صحة الأمهات في المنطقة العربية

تواجه الدول العربية تحديات عديدة حالت دون تحقيقها للهدف الخامس للألفية للتنمية وخفض وفيات الأمهات إلى المستويات المرغوبة من خلال تحقيق الغايتين ٥-أ و٥-ب. وتتمثل إحدى التحديات الرئيسية في وضع آليات للتعامل مع الوضع الناجم عن انخفاض المساعدات الأجنبية وخصوصاً بعد ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحول تركيز شركاء التنمية والمانحين إلى مناطق أخرى مثل أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. فعلى سبيل المثال اعتمدت مصر لفترة طويلة على شركاء التنمية والمانحين

لضمان توفير وإتاحة مواد وخدمات الصحة الإنجابية وخصوصاً وسائل تنظيم الأسرة. وفي المرحلة الحالية يقوم بعض الشركاء بالانسحاب التدريجي بينما يقوم القطاع العام بالبحث عن شركاء آخرين لتوفير الموارد المالية ولتغطية الفجوة الناشئة عن هذا الانسحاب. ويمكن أن تؤثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على إمكانات إيجاد شركاء جدد وبالتالي إحداث التأثير السلبي على المكاسب التي حققها برنامج توفير خدمات الصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة في مصر حتى الآن.

وتعتمد اليمن على شركاء التنمية والمانحين وعلى عوائد البترول في برامجها التنموية بما فيها تحسين صحة الأمهات. وقد أثر انخفاض أسعار البترول وتقلبها على المخصصات العامة لتوفير العقاقير حيث تم تخفيض المخصصات بنسبة ٥٠ في المائة. ومن المتوقع ان يطال هذا التخفيض وسائل تنظيم الأسرة والخدمات الأخرى للصحة الإنجابية بما فيها توفير الرعاية لحالات الولادة الطارئة وكذلك القدرة على دعم التدخلات العامة الهادفة لتقليل الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية والقدرة على توظيف مقدمي الخدمات الصحية وتقديم الحوافز لهم للعمل على مستوى المجتمع المحلي في المناطق النائية. ويمكن أن يؤثر انخفاض أسعار البترول أيضاً على العوائد في دول أخرى تعتمد بشكل رئيسي على هذه المادة التصديرية مثل العراق حيث يمثل البترول ٩٢ في المائة من عوائدها. على أن التحدي الرئيسي في العراق يتمثل في قدرة الدولة على الاستفادة من الموارد المالية المتاحة من عوائد البترول في إعداد البرامج التنموية وإدارتها وتنفيذها حيث أبرزت التقييمات التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة (Common Country Assessment، CCA) عدم قدرة الحكومة العراقية على برمجة وتنفيذ ما يزيد على ٦٠ مليار دولار أمريكي.

ويفرض عدم توفر المياه الكافية لأغراض الزراعة والهجرة من القرى إلى المدن تحدياً آخر أمام الاقتصاد والتدهور البيئي في العراق. وتؤثر الصراعات المستمرة في السودان والصومال والصراعات التي نشأت مؤخراً في اليمن بشكل سلبي على الموارد المالية وخصوصاً المساعدات الرسمية للتنمية ODA التي يتم إعادة توجيهها لمواجهة الحالات الإنسانية بدلاً من التنمية.

وفي العديد من الدول العربية تتجاوز المصاريف النثرية والعشوائية ٥٠ في المائة من المخصصات للإنفاق على الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تؤثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مختلف شرائح السكان وستعاني النساء أكثر من غيرهن بسبب بُعدهن عن مراكز اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي وبسبب التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وفي الدول العربية الأقل نمواً تحول التقاليد والفقر دون حصول المرأة على التعليم وفرص العمل المأجور. وثمة قلق من أن تبعد الأزمة المالية والاقتصادية المرأة من المجال العام وتقلل من صلاحياتها في عملية صنع القرار التي هي مقيدة أصلاً في الحصول على الخدمات الصحية في الوقت المناسب للحصول على الرعاية أثناء الحمل والولادة وما بعدها. الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة واستمرار ارتفاع نسب وفيات الأمهات في الدول الأقل نمواً.

وعلاوة على ذلك يمكن أن يؤدي الفقر إلى استدامة ثقافة زواج الفتيات في سن مبكرة والى استمرار أو زيادة انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي بما في ذلك ختان الإناث الأمر الذي يساهم في زيادة تفاقم مشكلة وفيات الأمهات وخاصة في الدول الأقل نمواً. وقد حددت المناقشات التي أجراها مجلس الشعب اليمني مؤخراً الفقر على انه من العوامل التي تسهم في الزواج المبكر للفتيات الأمر الذي يحول دون استمرار الفتيات بالتعليم ودون تحقيق التعليم الأساسي أو حتى عدم التحاقهن بالتعليم أصلاً مما يؤدي إلى زيادة توسيع الفجوة بين الذكور والإناث وزيادة إضعاف المرأة ومزيد من التعرض للمخاطر الصحية وغيرها.

## النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة

الأهداف التنموية للألفية هي أهداف مترابطة ومتآزرة ويتأثر بعضها ببعض. فصحة الأمهات ترتبط مباشرة بالأهداف الأخرى وتؤثر عليها. وتؤدي وفاة الأمهات إلى ارتفاع في وفيات الرضع والأطفال نتيجة للإهمال وتفكك الأسرة. كما أن لها تأثير على المدى الطويل على الأطفال الباقين على قيد الحياة وخصوصاً الفتيات حيث ينخفض الحصول على التعليم والتحصيل الدراسي، الأمر الذي يؤدي إلى الفقر والاعتلال. وعلى الجانب الآخر يسهم خفض الفقر في الحد من وفيات الأمهات عن طريق تحسين قدرة الأسرة على الحصول على الرعاية الصحية المناسبة وتخفيف عبء الفقر الذي يمكن أن ينتج عنه حاجة الأمهات الفقيرات إلى استخدام خدمات صحية ذات تكلفة عالية نسبيا لهن.

ومن شأن تحسين تعليم الفتيات ان يرفع درجة الوعي بين النساء من أجل الانتفاع بالخدمات الصحية علاوة على توفير مجموعة من النساء يمكنهن العمل كأخصائيات متمرسات. كما يسهم تعليم المرأة أيضاً في تمكينها وقدرتها على معرفة حقوقها والمطالبة بها والحصول عليها وخاصة في مجال الرعاية الصحية طوال حياتها. ويلعب الهدف الثالث للألفية دوراً حاسماً في تمكين المرأة لتكون قادرة على اتخاذ قرارات فيما يتعلق باستخدام الخدمات وتحسين فرصها في توليد الدخل والحصول على موارد مالية. ويمكن ان يؤثر الهدف الرابع الخاص بخفض وفيات الأطفال والرضع بشكل مباشر على تكرار حدوث الحمل والولادة الأمر الذي يقلل مخاطر التعرض للوفاة. وعلى الجانب الآخر سيكون لبقاء الأم على قيد الحياة تأثير ايجابي مباشر على فرص بقاء الأطفال على قيد الحياة. ويركز الهدف السادس على خفض العدوى بمتلازمة نقص المناعة المكتسبة/الايدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والملاريا التي تتسبب في وفاة الحوامل.

ولدى الكثير من الدول العربية سياسات موجهة نحو الغايتين في إطار الهدف الخامس. ومع ذلك ففي ضوء الأزمة المالية ينبغي تناول الأولويات التالية على المستوى الوطني والمحلي انطلاقاً من مبادرات إقليمية يقودها مجلس وزراء الصحة العرب من أجل العمل عليها بالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين. ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي:

- مراجعة التمويل المخصص للرعاية الصحية وزيادة المخصصات المالية الحكومية الخاصة ببرامج الصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة ورعاية الحالات الطارئة بهدف استمرار البرامج الموجودة في دول المشرق والمغرب العربي وتعزيز الرعاية وتوسيعها في الدول الأقل نمواً؛
- ينبغي استخدام توقيع العديد من الدول العربية على إعلان باريس بشأن التنسيق بين الجهات المانحة وإعلان دكار بشأن المساعدات الجديدة ووسائل التمويل بصفته أداة لوضع برامج أكثر فاعلية للجهات المانحة وتمويل غايتي الهدف الخامس؛
- حشد الضغوط من أجل إدراج الدول التي تحظى بأولوية مثل السودان والصومال لتستفيد من أساليب التمويل الجديدة وتحويل الأموال لموضوعات التنمية ذات الأولوية وليس للجوانب الإنسانية فقط.

وعلاوة على ذلك ينبغي حشد الضغوط لتوسيع الأساليب الموجودة في أفريقيا مثل اعلاني موباتو وأبوجا لإقامة شراكات مع جامعة الدول العربية وغيرها من الجهات ووضع السياسات التي تمكنها من توصيل هذه الأساليب إلى دول أخرى مثل اليمن؛

- الاستفادة من الفرص الموجودة لزيادة التمويل المخصص لدعم نظام الصحة مثل الأموال التي يوفرها الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا GFATM والتحالف العالمي للقاحات والتحصين GAVI ونقل الموارد إلى أولويات نظام الصحة الخاص بالدولة؛
- إقامة شراكات مع القطاع الخاص الوطني والعربي لدعم وتمويل التدخلات التي تؤدي إلى خفض نسب الوفيات وخاصة البرامج المتكاملة للشباب التي تتناول الممارسات التقليدية والضارة مثل ختان الإناث والبرامج المتكاملة للشباب التي تسهم في توفير المعلومات والخدمات لكافة فئات الشباب المتزوجين وغير المتزوجين لحمايتهم من المخاطر وممارسة حقوقهم الإنجابية، مع التركيز على المبادرات والبرامج التي تتيح العمل على مستوى المجتمعات المحلية مستفيدة من الموارد البشرية المتواجدة فيها والتي يمكن تعبئتها من أجلها؛
- وضع منهجيات جديدة لتقديم خدمات صحية للأمهات تعمل على تخفيض التكاليف وضمان الاستدامة والتأكد من إدراج صحة الأمهات وتنظيم الأسرة في المنهجيات الشاملة لتعزيز نظام الصحة بما فيها تنسيق تامين مواد الصحة الإنجابية؛
- وضع سياسات لتحفيز القدرات البشرية في قطاع الصحة على البقاء في دولهم والتوجه للخدمة في المناطق الصعبة والنائية. وينبغي ان تضع السياسات المحفزات والآليات الجديدة الخاصة بمدفوعات مقدمي الخدمات وتناولها بالإضافة إلى تناول سياسات التوزيع والقدرة على بناء القدرات البشرية. وعلاوة على ذلك ينبغي ان تتناول سياسات القدرات البشرية في قطاع الصحة موضوعات هجرة العقول وان تقدم حلولاً للحفاظ على مقدمي الرعاية الصحية.

# سادساً- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

يتسم التطور في خفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل بتفاوت بدرجات مختلفة بين الدول العربية. وبالرغم من أن انتشار مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال منخفضاً في الدول العربية، فإن مخاطرة وهشاشة السيطرة عليه قد تزداد مع تزايد الوباء. وغالبية الحالات المسجلة في المنطقة العربية هي نتيجة لإقامة اتصال جنسي دون وسائل استخدام الحماية بين الشباب الراشدين. لكن هناك حقيقة حول تزايد انتشار الفيروس بين مستخدمي المخدرات عن طريق الحقن ومع شركائهم الجنسيين. إضافة إلى ذلك، فإن انتشار الوباء في المنطقة غير متجانس بين الدول. وبالرغم من انخفاض المعدل العام للإصابات بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة العربية بشكل عام، فإن الوضع يشير إلى تزايد عدد الإصابات في بعض الدول منذ بداية القرن الحادي والعشرين خصوصاً ضمن مجموعات معينة ومناطق معينة. ففي عام ٢٠٠٦، سجلت الإحصائيات ٦٨ ٠٠٠ ألف إصابة جديدة وبسبب محدودية الحصول على الرعاية والعلاج توفي ٣٦ ٠٠٠ شخص من البالغين والأطفال. وتشير معظم الحالات الواردة عن الدول العربية أن المرض منتشر بين الذكور. كما أن مضادات الفيروسات الرجعية (ART) غير متاحة إلا لعدد قليل جداً من الأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية. إضافة إلى ذلك فإن ترويج استخدام الواقي الجنسي غير مقبول في كل بلد من البلدان العربية والبعض القليل منها يصرح لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز عن الإصابات بالفيروس نتيجة عدم استخدام الواقي. والدراسات التي أجريت في المنطقة تشير إلى انخفاض نسبي لاستخدام الواقي في العلاقات الجنسية الخطرة خاصة بين الشباب والعاملين والعاملات في مجال الجنس والرجال مثليي الجنس ومستخدمي المخدرات بالحقن.

بالنسبة لوباء الملاريا فإن معظم الدول العربية نجح في القضاء على هذا الوباء باستثناء أربع دول أقل نمواً وهي جيبوتي والصومال والسودان واليمن. أما السل فيعتبر السبب الرئيسي وراء الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية في العالم العربي خاصة في مجموعة البلدان العربية الأقل نمواً. ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم جيد من خلال استراتيجية "العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة المباشرة" الدوتس الموصى بها دولياً للحد من السل، إذ انخفضت مستويات انتشار المرض والإصابة به منذ عام ١٩٩٠. وقد حدث تناقص ثابت منذ بداية القرن الحادي والعشرين بنسبة ٣٥,٨ لكل ١٠٠ ألف نسمة في العام ٢٠٠٧. ويعني هذا انخفاض إجمالي بنسبة ٢٤ في المائة في معدلات الإصابة بالسل في دول الجامعة العربية منذ عام ١٩٩٠. وفي منطقة البلدان العربية الأقل نمواً، شهدت كل من جيبوتي وموريتانيا والسودان ارتفاعاً في الإصابات بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠ لذا فإن خفض معدلات الإصابات بالسل يبقى التحدي الأكبر لدول المنطقة العربية، كما أن انتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز يزيد من العدوى بالسل حيث أصبح السبب الرئيسي لوفاة مرض الإيدز.

## لمحة عامة

رغم انخفاض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قيّد نقص البيانات الوبائية والسلوكية الموثوق فيها والمتاحة في حينها القدرة على تكوين صورة واضحة عن الديناميكيات والاتجاهات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. واعتماداً على الأدلة الحالية، وجد أن فيرس نقص المناعة البشرية يتركز بين مجموعات من السكان يرتفع فيها خطر الإصابة، كالعاملين في تجارة الجنس. وهذا الواقع يتيح الفرصة للدول للتعامل مع الموضوع في إطار نهج شامل يستند إلى الحقوق. ولأغراض هذا التقرير، استُخلصت البيانات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من "تقارير التقدم المحرز في الدول المقدمة إلى الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز" UNGASS (UNGASS، ٢٠٠٨)، والتقارير القطرية حول تعميم إتاحة العلاج.

وفيما يتعلق بالملاريا، قضت معظم الدول العربية بنجاح على المرض فيما عدا الدول الأقل نمواً، التي لا تزال تعاني من ارتفاع مستويات انتشار الملاريا والإصابة بها. وعلى الرغم من حدوث تقدم واضح في هذا المجال مؤخراً، لا بد من زيادة الجهود المبذولة لمكافحة المرض في هذه الدول بالتحديد إذا أرادت جامعة الدول العربية ككل أن تنجح في محاربة الملاريا. وقد تم الحصول على البيانات المتصلة بالملاريا الواردة في هذا التقرير من التقارير السنوية لمكافحة الملاريا التي تقدمها الدول إلى منظمة الصحة العالمية، وتقرير الملاريا العالمي(البرنامج العالمي لمكافحة الملاريا الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٩).

ولا يزال السل يشكل تحدياً كبيراً في مجال الصحة العامة في العديد من الدول العربية، لأنه على الأرجح من أهم أسباب الوفاة الناجمة عن الأمراض المعدية في العالم العربي. وقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بالسل من "التقرير العالمي لمكافحة السل لعام ٢٠٠٩" (منظمة الصحة العالمية). ويكبر هذا التحدي في مجموعة الدول الأقل نمواً، حيث ازدادت معدلات الإصابة في الأعوام الأخيرة. ومع ذلك، وبالنسبة إلى دول جامعة الدول العربية ككل، شهدت السنوات السبع عشرة الماضية انخفاضاً بلغ ٢٤,٣ في المائة في معدل الإصابة و٣٧,١ في المائة في معدل الانتشار. ومن المفترض أن تساعد الخطط الموضوعة لمكافحة السل، خاصة من حيث اكتشاف الحالات، على استمرار هذا الاتجاه المشجع.

## الغاية ٦-أ:

## وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ والقضاء عليه

### المؤشر ٦-١: معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاما

غالبية الحالات المسجلة في المنطقة حتى الآن هي نتيجةً لإقامة اتصال جنسي دون استخدام وسائل حماية بين الشباب الراشدين. ومع ذلك، ثمة أدلة متزايدة تشير إلى انتشار هذا الوباء في عدد قليل من دول المنطقة بين مستخدمي المخدرات عن طريق الحقن وشركائهم في الجنس. ومعدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة يختلف بين بلد وآخر: فعلى الرغم من انخفاض معدل انتشار الفيروس بشكل عام، بدأت تظهر علامات منذ مطلع عام ٢٠٠٠ تشير إلى ازدياد عدد الإصابات في بعض الدول، ولا سيما في مجموعات سكانية محددة وفي مواقع معينة. وفي عام ٢٠٠٦، كان عدد المصابين الجدد حوالي ٨٦ ٠٠٠ حالة، ونظراً إلى محدودية الحصول على الرعاية الطبية والعلاج، توفي ٣٦ ٠٠٠ شخص من البالغين والأطفال. وتشير معظم الحالات الواردة عن الدول العربية أن المرض منتشر بين الذكور، وهناك اتجاه في كثير من بلدان المنطقة إلى تسجيل حالات الإصابة لدى المقيمين أو الوافدين (غير حاملي الجنسية) فقط من دون ذكر لحالات مواطني الدولة، مما أدى إلى تسجيل نسب أقل من الأرقام الحقيقية لعدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة في هذه الدول.

وفي الأعوام الأخيرة، اتخذت عدة دول عربية خطوات لتحسين نظم المعلومات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ ومع ذلك، لا يزال من الصعب الوصول إلى تقدير دقيق حول انتشار الفيروس بسبب نقص البيانات الوبائية والسلوكية الموثوق فيها والمتاحة في حينها. وقد شكلت نتائج التحليل السلبية (التي تفيد بعدم الإصابة بالمرض) إحدى الآليات الأساسية للحصول على أدلة حول الاتجاهات الوبائية والسلوكية (شوقي وآخرون، ٢٠٠٩). فيما بدأ مؤخراً عدد أكبر من الدول بإجراء دراسات بيولوجية-سلوكية ضمن المجموعات الرئيسية من السكان التي يرتفع فيها خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وستسهل هذه التحقيقات على إجراء تقييم للبرامج مستند إلى دليل نظامي والتقدم نحو تحقيق الهدف التنموي السادس.

وفي غياب المعلومات الإقليمية الاستراتيجية، ظهرت نظريات متنوعة حول وضع الوباء في المنطقة. فبينما اقترح البعض أن القيم الثقافية في المنطقة العربية توفر نوعاً من "المناعة" ضد فيروس نقص المناعة البشرية، أكد آخرون أن معدل انتقال الفيروس يتزايد بشكل كبير ولكن دون أن يتم تسجيله. وفي عام ٢٠٠١، أشارت التقديرات إلى أن معدل انتشار الفيروس بالمنطقة وصل إلى مستوى منخفض قدره ٠,٢ في المائة، وبقي هذا الرقم دون تغيير في عام ٢٠٠٨ (برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز/منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٩). (الشكل (٦-١)) للاطلاع على التقديرات الإقليمية لفيروس نقص

الشكل (٦-١)- تقديرات فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة العربية، من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨

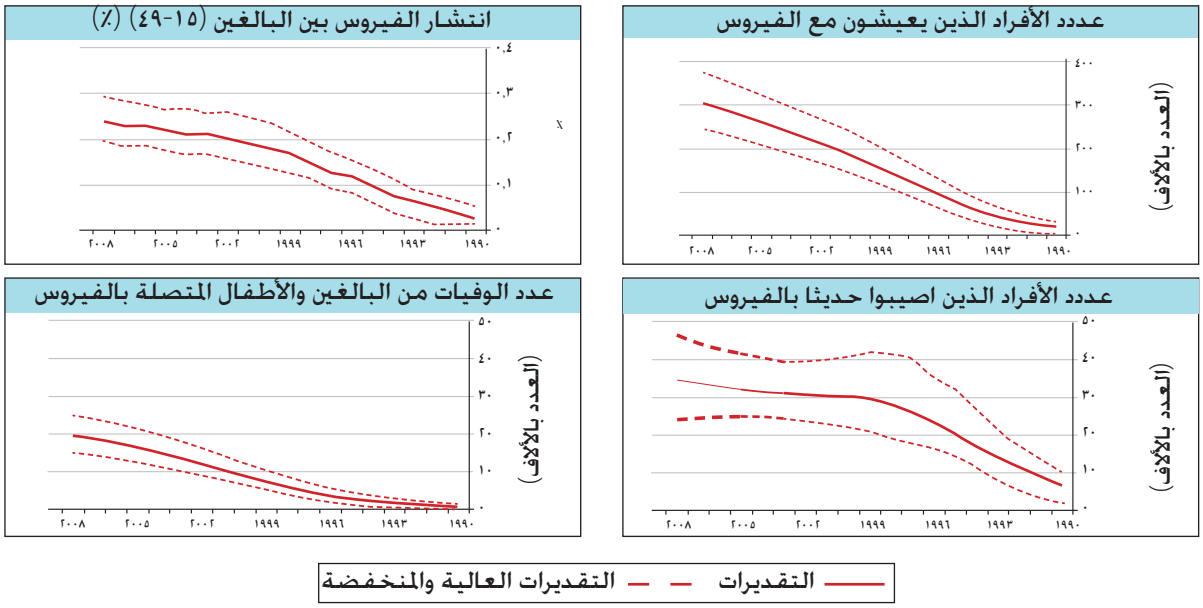


المصدر: برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز/منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٩.

المناعة البشرية). وبينما يعتبر هذا الرقم الذي يشير إلى المعدل العام لانتشار الفيروس منخفضاً، فإن بعض الجيوب الموجودة ضمن المجموعات التي يرتفع فيما بينها خطر الإصابة بالفيروس تشير إلى تزايد معدلات الإصابة (شوقي وآخرون، ٢٠٠٩). وتشير الأدلة إلى أن جيبوتي والسودان هما الدولتان اللتان ارتفعت فيهما مستويات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين عموم السكان، وتبين التقديرات أن معدل انتشار الفيروس بلغ ١ في المائة بين النساء الحوامل (برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز/منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٩)، (الأمم المتحدة/الجامعة العربية، ٢٠٠٧). وقد أصبح الشباب أكثر عرضة بشكل متزايد لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية نظراً إلى زيادة انتشار العلاقات الجنسية قبل الزواج واستخدام المخدرات. ومن الواضح أن خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يرتفع بين الشباب والشابات ممن يعملون في مجال الجنس ويستخدمون المخدرات عن طريق الحقن. والنقص العام في التوعية حول طرق انتشار المرض والإجراءات الوقائية منه هما من أهم أسباب ازدياد الإصابات.

وتتأثر المنطقة العربية كثيراً بالمعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية، وبعض هذه المعتقدات والممارسات الموجودة في المنطقة تدعم إلى حد ما الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وتشمل هذه التقاليد خاصة ختان الذكور، والنسبة المرتفعة من الإخلاص بين الشريكين، ومبدأ القبول والتسامح في العلاقات الزوجية خاصة، والقناعة بالبعد عن الخطر والضرر، فضلاً عن الحاجة إلى دعم المرضى وقيمة المحافظة على حياة الإنسان. ولكن وإن كانت كل هذه المبادئ والمعتقدات الدينية وقائية، لا بد من المزيد من العمل والجهد لمكافحة الفيروس من قبل صناع القرار والمرجعيات الدينية.

## المؤشر ٦-٢: استخدام الرفال في آخر وصال جنسي شديد التعرّض للخطر

الترويج للواقي الذكري غير مقبول في كل دول المنطقة. فلم تقم سوى بضع دول بتقديم تقارير رسمية إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز أو منظمة الصحة العالمية حول استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة. وهذه البيانات المحدودة موجودة في تقارير متابعة الدول المقدمة إلى الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز UNGASS (UNGASS، ٢٠٠٨) وتقارير تعميم إتاحة العلاج (منظمة الصحة العالمية/صندوق الأمم

المتحدة للطفولة/برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ٢٠٠٩). ووفقاً لدراسة أجريت مؤخراً في السودان، تبين أن ٥ في المائة فقط من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع على علم بأن استخدام الواقي الذكري يساعد على منع العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية كما أن أكثر من ثلثي النساء لم يره أو يسمع عنه. وتشير الدراسات التي أجريت في المنطقة إلى النسبة المتدنية في استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة بين الشباب ومجموعات السكان الرئيسية التي يرتفع فيها خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما العاملين والعاملات في مجال الجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين، ومستخدمي المخدرات عن طريق الحقن (شوقي وآخرون، ٢٠٠٩). وعلى الرغم من أن هذه الدراسات لا تعتبر، في مجملها، صالحة للاستخدام في إجراء تقديرات على مستوى الدول، فمن الممكن أن تقدم أفكاراً جديدة حول الأمور المحيطة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتقاله.

ففي المغرب، ذكر ١٣ في المائة من مستخدمي المخدرات عن طريق الحقن أنهم استخدموا واقياً في آخر اتصال جنسي لهم (وزارة الصحة المغربية، ٢٠٠٨). وبالنسبة إلى العاملين والعاملات في مجال الجنس الذين ذكروا أنهم استخدموا الواقي في آخر اتصال جنسي لهم مع زبون، بلغت نسبتهم ٦١ في المائة في اليمن، و٥٤ في المائة في المغرب، و٤٧ في المائة في السودان (الجزء الشمالي). ولم تذكر أي دولة في المنطقة أي معلومات حول استخدام الواقيات بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين. وتشير البيانات الواردة من مصر إلى أن نسبة استخدام الواقي بين المجموعات المختلفة التي يرتفع فيها خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية كانت أقل من ١٥ في المائة في المتوسط. وبلغت نسبة استخدام الواقي حسبما ذكر أطفال الشوارع خلال الشهور الاثنى عشر الماضية ١٢ في المائة (للبنين ) و١٢ في المائة (للبنات)، و١١,٨ في المائة للذكور الذين يستخدمون المخدرات عن طريق الحقن، و٧ في المائة و٩ في المائة على التوالي بالنسبة إلى العاملات في مجال الجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين.

## المؤشر ٦-٣: النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، الذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة شاملة لفيروس الايدز و المؤشر ٦-٤: نسبة مواظبة اليتامى بسبب الايدز على المدارس إلى مواظبة غير المِيتمين من الفئة العمرية ١٠-١٤ عاماً

لا يمكن وقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية عالمياً وإقليمياً دون إحراز نجاح مستمر في الحد من الإصابات الجديدة بالفيروس بين الشباب. وبينما لا تكفي المعرفة وحدها في الغالب لإحداث تغيير سلوكي طويل الأمد، فإن الفهم الدقيق لأخطار فيروس نقص المناعة البشرية وكيفية الوقاية منه يعتبران شرطين أساسيين للحد من أخطار الفيروس. وتستهدف الغاية العالمية المتمثلة في نشر المعرفة الشاملة بفيروس نقص المناعة البشرية نسبة ٩٥ في المائة من الشباب (١٥-٢٤ سنة). ومما يثير الأسى أن كثير من شباب المنطقة يفتقرون إلى المعرفة الأساسية حول كيفية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، كما بينت عدة دراسات أجريت في المنطقة أن المعرفة الشاملة بالفيروس قليلة (أبو راداد وآخرون، ٢٠٠٨). ولا توجد بيانات عن المؤشر ٦-٤.

اتخذ الشركاء القُطريون، فضلا عن المجتمع الدولي، خطوات لرفع الوعي حول الاستشارة والاختبار التطوعي VCT، وتزويد الشباب بالمهارات والأدوات اللازمة لاتخاذ قرار مبني على معلومات أكثر. ومع ذلك، لا تزال زيادة توفر خدمات الاستشارة والاختبار التطوعي وتغطيتها تمثل تحدياً رئيسياً. ففي حين سجلت عدة دول تقدماً، لم تترجم هذه الالتزامات بعد إلى أنظمة عملية. وإجمالاً، تطورت الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية بشكل مستدام. وتم إقرار مبدأ "ثلاثة في واحد" three ones في برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز على نطاق واسع في المنطقة:

- اتفاق واحد على إطار عمل لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز، ويقدم هذا الإطار الأساس لتنسيق عمل جميع الشركاء؛
- هيئة وطنية واحدة منسقة لمكافحة الإيدز، مع تفويض متعدد القطاعات واسع النطاق؛
- نظام واحد على مستوى الدولة متفق عليه للرصد والتقييم.

وباستخدام هذه الأركان الثلاثة الرئيسية كمحور شامل، يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الطرق لجمع الكيانات والشراكات وآليات التمويل ذاتية التنسيق معاً من أجل اتخاذ إجراء متفق عليه.

## الغاية ٦-ب:

## تحقيق في عام ٢٠١٠ الوصول الشامل للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأشخاص المحتاجين

### المؤشر ٦-٥: نسبة السكان الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتقدم والذين يحصلون على العقاقير ضد الفيروس

إن مضادات الفيروسات الرجعية ART غير متاحة إلا لعدد قليل جداً من الأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية (والذين يحتاجون إلى العلاج) في المنطقة العربية، ويختلف عدد المرافق الصحية التي تقدم هذا النوع من العلاج من دولة إلى أخرى. ويتوقف ذلك على عدد الحالات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية التي تحتاج إلى مضادات الفيروسات الرجعية في الدولة، والنظام الذي استقرت عليه الدولة لتقديم هذا العلاج. وقد استخلصت البيانات المتصلة بإتاحة العلاج من "تقرير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط" تحت عنوان "رصد التقدم المحرز في القطاع الصحي نحو تعميم إتاحة الوقاية، والعلاج، والرعاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٨" (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨).

يعيش في السودان أكبر عدد من الأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية ويخضعون للعلاج

**الشكل (٦-٢)- تقدير عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية ومظهر الدول استناداً إلى المراحل المختلفة للوباء**

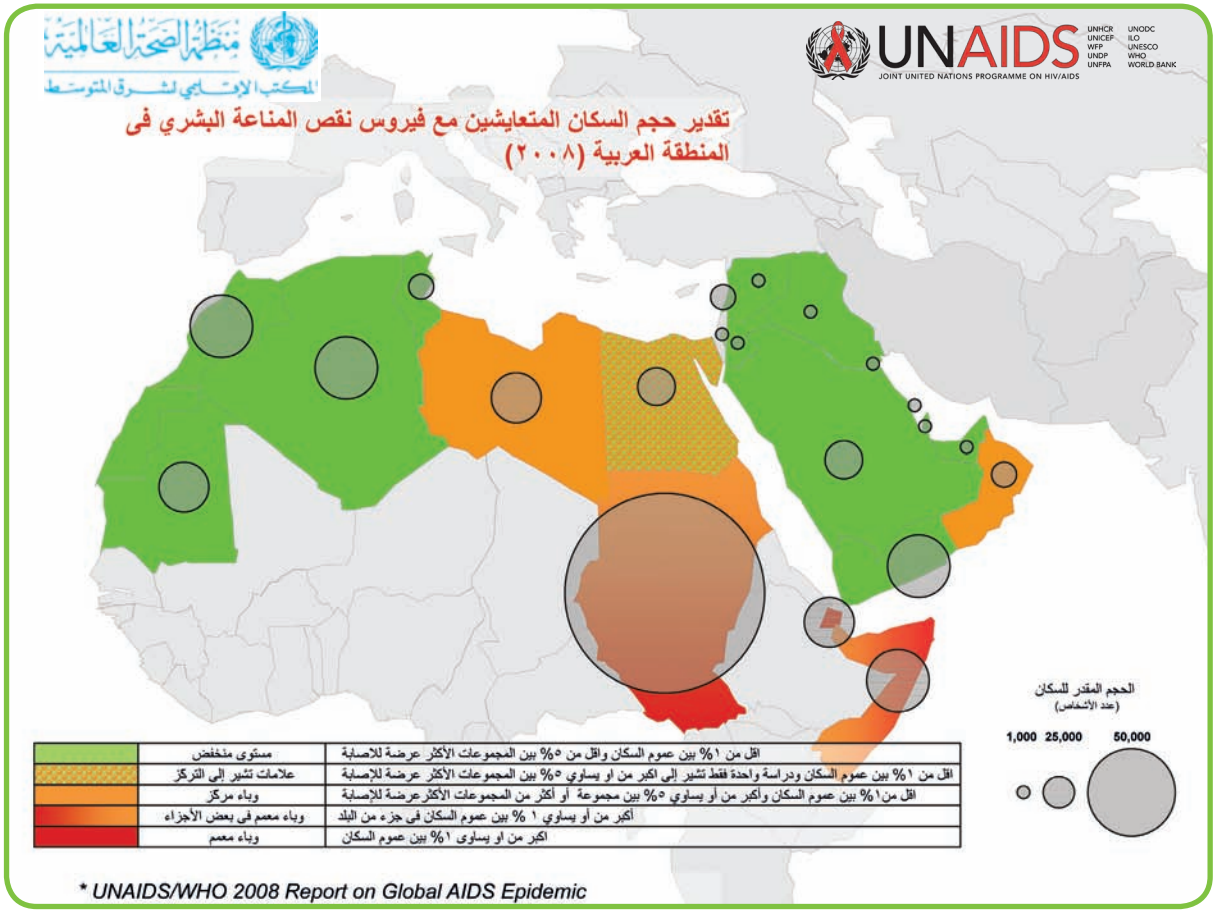

بمضادات الفيروسات الرجعية كما تحتل المغرب المرتبة الثانية. وسجل العراق أقل عدد في هذه الفئة، لأنه بدأ يقدم العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية منذ فترة قريبة جداً. وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، شهدت بعض الدول زيادات طفيفة مثل الأردن والجمهورية العربية السورية. وبلغت الزيادة في عُمان واليمن من ٥٠ في المائة إلى ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. وشهدت بعض الدول زيادة بنسبة وصلت إلى ١٠٠ في المائة أو أكثر، مثل لبنان والصومال والسودان، وهذا مؤشر جيد على زيادة المرافق العلاجية التي توفر مضادات الفيروسات الرجعية. (الشكل (٦-٢)).

على الرغم من أن الثقافة والدين واللغة من العوامل المشتركة بالمنطقة، فإن ثمة مزيجاً من الديناميكيات المتصلة بالنواحي الوبائية، وقابلية التعرض للإصابة، والعوامل الاجتماعية- الاقتصادية مما يجعل من المحبذ أكثر التركيز على مجموعات البلدان. ويختلف واقع الاستجابة لمرض الإيدز في كل إقليم من هذه الأقاليم، مما يوجد تحديات وفرصاً مختلفة. وفي عام ٢٠٠٦، تبنت الدول العربية التوجه نحو تعميم الحصول على الحماية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه والرعاية والدعم. ولعبت المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع دوراً حيوياً في الاستجابات الوطنية لمرض الإيدز. كما ان وصمة العار والتمييز ضد المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية تشكل عقبة رئيسية أمام التقدم في تحقيق هذا الهدف عالمياً. وقد نتج عن ذلك وجود عدد أقل من الناس الذين يتم فحصهم وعدد أقل من الناس الذين يتم الوصول إليهم عن طريق برامج الوقاية. وان الاختبار الإلزامي لفيروس نقص المناعة (قبل الزواج، ما قبل التوظيف، ما قبل الدخول إلى الجامعة، الخ) هو تطبيق شائع في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية الأخرى في المنطقة الأمر الذي يؤدي إلى تحويل الموارد نحو تجارب غير ضرورية لأشخاص أقل عرضة للإصابة ويضع وصمة العار ومزيداً من التمييز ضد هؤلاء الأكثر عرضة للإصابة.

وتسهم الصراعات المدنية، والفقر الشديد، والتحديات التنموية، ونزوح السكان وتنقلهم، وعدم المساواة بين الجنسين، وضعف البنية الأساسية، والصعوبات البيئية في التحديات التي يفرضها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول الأقل نمواً. وتزداد قابلية التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في المراكز العمرانية، والمناطق الحدودية، والطرق الساحلية وطرق عبور الشاحنات، وفي مجتمعات النازحين والمشردين. ولن تستطيع دول القرن الأفريقي أن تمنع تصاعد وتيرة هذا الوباء دون أن تتعامل مع النواحي المتصلة بتنقل السكان وقابلية تعرضهم للإصابة عبر الحدود.

تضع جغرافية وتاريخ منطقة دول المغرب العربي هذه الدول في موقف متميز من حيث التركيبة الاجتماعية، والمؤثرات الثقافية-اللغوية (أي اللغات العربية والبربرية والفرنسية)، وأنماط الهجرة الداخلية-الخارجية بما فيها الروابط القائمة مع منطقة غرب أفريقيا الوسطى. وتوجد في الغالب الركائز الأساسية لزيادة احتمال الاستجابة الفعالة للإيدز، بما فيها وجود التزام سياسي عال، وتنفيذ خطط استراتيجية وطنية NSP، ومشاركة المجتمع المدني، وتحسين أساليب العلاج والرعاية والموارد الخارجية، وإزالة الحواجز السياسية والاجتماعية كتلك التي تواجه الحصول على الاستشارة وإجراء الفحوص الطوعية والترويج للواقيات، والرغبة في التركيز على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين فئات السكان الرئيسية التي يرتفع فيما بينها خطر الإصابة بالفيروس.

تتسم منطقة المشرق العربي في الغالب بانخفاض انتشار الفيروس فيها، فضلاً عن وجود تشابه كبير في الوضع الاجتماعي الاقتصادي والخلفيات الثقافية. وهذا التشابه يجعل هذه الدول تعتمد على الخبرات، والمواد، والطاقات البشرية المتبادلة فيما بينها لأنها تحقق لها فعالية في التكاليف. ومن خلال صياغة تدخلات معينة وتوفير خدمات محددة، وتوفر الانفتاح وقدرات القطاعات الخاصة والأكاديمية والإعلامية في لبنان مقارنة بغيره من دول المنطقة، يمكن أن يشكل هذا البلد قاعدة مؤسسية طويلة الأمد لهذه المجموعة. وتشمل الفرص المستقبلية المباشرة تعزيز نموذج الالتزام الفعال والعمل في المناطق التي يقل بها انتشار الفيروس في الأردن، ووضع أساليب مبتكرة واتجاهات حديثة للعمل مع المجموعات الأكثر عرضة لخطر الإصابة والأشخاص الذين يحملون الفيروس في مصر ولبنان، وإحراز تقدم جوهري في التعامل مع قابلية النساء والشباب للإصابة بالمرض في المجتمع الفلسطيني.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تتميز هذه الدول بارتفاع نسبة دخل الفرد فيها. وهي تتسم بتطبيقها الصارم لمجموعة من السياسات الاجتماعية المحافظة، والبنى الأساسية شديدة التطور، والاعتماد الهائل على العمالة المهاجرة. وما زالت المنطقة بحاجة إلى اختراق كبير في مجال الاستجابة إلى الإيدز، ومن الصعب تحقيق ذلك نتيجة الحساسية الثقافية والسياسية؛ ومحدودية إتاحة البيانات، بل ورما، شفافيتها؛ والسياسات التي تحكم دخول المهاجرين وإقامتهم. ومع ذلك، ثمة فرص متاحة بما فيها وجود المنظمات الحكومية التي تحدد فيما بينها السياسات المشتركة لهذا الإقليم الفرعي، والمراكز الإعلامية التي تصل إلى نطاق إقليمي واسع، واحتمالات حشد الموارد.

لم يتضح بعد أثر الأزمات الاقتصادية العالمية في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية بالمنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الموارد المخصصة للاستجابة للفيروس تأتي من الحكومات الوطنية، ولا توجد أرقام محددة في هذا الشأن. ومع ذلك، ومنذ تأسيس "الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا" GFATM في عام ٢٠٠١، أصبح هذا الصندوق هو المانح الخارجي الرئيسي للمنطقة لتحقيق الأهداف التنموية الثلاثة للألفية المتصلة بالصحة. وخلال هذه الفترة، منح الصندوق أكثر من ٣٣٦ مليون دولار أمريكي إلى الدول المؤهلة بالمنطقة من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وتم تخصيص ٢٦١ مليون دولار أمريكي (٧٧ في المائة) من هذا المبلغ للدول الأقل نمواً في المنطقة. وحصلت دول المشرق والمغرب العربيين على ٦ و١٧ في المائة على التوالي من إجمالي المبلغ المذكور. ونظراً إلى القيود المالية والأزمة العالمية، ثمة سبب إضافي يدعو للشك في استمرار الدعم الخارجي الموجه إلى الدول الأقل نمواً بالمنطقة. وهذه الدول هي الأكثر تأثراً بالفعل بفيروس نقص المناعة البشرية، وستكون أكثر الدول تأثراً بأي انقطاع محتمل في برامج العلاج والوقاية المخصصة لمجموعات رئيسية من السكان يرتفع فيما بينها خطر الإصابة بالفيروس (برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز/البنك الدولي، ٢٠٠٩). وفي هذا الصدد، ينبغي على دول العالم العربي أن تستخدم مواردها المتاحة للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية بطريقة أكثر استراتيجية مع التركيز على برامج الوقاية الموجهة إلى مجموعات السكان الرئيسية التي يرتفع فيما بينها خطر الإصابة بالفيروس؛ وتوفير العلاج والعناية والدعم لمن يحتاجونه. وعلى كل دولة أن تحدد مواقع الوباء وتخصص موارده استناداً إلى المعرفة المحلية بالوباء من خلال التدخلات التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها.

## الغاية ٦-ج:
## وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام ٢٠١٥ وبدء القضاء عليه

تم القضاء على الملاريا بنجاح في غالبية دول الجامعة العربية، غير أنها ما زالت منتشرة بشكل وبائي في أربع دول، هي: جيبوتي، والصومال، والسودان، واليمن (بالإضافة إلى منطقة جغرافية محدودة في العراق والمملكة العربية السعودية[٢٤] على الحدود مع اليمن). ومن ثم، يتوقف تحقيق الغاية (٦-جيم) في دول جامعة الدول العربية بقوة على التقدم المحرز في هذه المجموعة.

ولم تعد الملاريا تشكل خطراً كبيراً في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية، حيث تحدث الإصابات أساساً في الجزء الجنوبي الغربي منها. وقد انخفض عدد حالات انتقال المرض محلياً من ٢٠٤ حالة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦١ حالة فقط في عام ٢٠٠٨ (منظمة الصحة العالمية، برنامج مكافحة الملاريا العالمي، ٢٠٠٩). وفي عُمان، بعد أن انقطع انتقال الملاريا محلياً خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، بدأ انتقاله مرة أخرى (نتيجة ظهور حالات ملاريا قادمة من الخارج) في عام ٢٠٠٧ في ولاية منح بالمنطقة الداخلية (٤ حالات)، وفي عام ٢٠٠٨ ظهرت حالات في ولاية صُحار بمنطقة شمال الباطنة، (٨ حالات). وقد تم اعتماد الإمارات العربية المتحدة منطقة خالية من الملاريا في عام ٢٠٠٧، لكنها لا تزال تستقبل أعداداً ضخمة من الحالات التي تأتيها سنوياً من الدول الأخرى الموبوءة (٢٦٩٦ حالة في عام ٢٠٠٨). وتؤكد هذه الحقيقة على أهمية الإبقاء على برنامج فاعل للتعامل مع الفترة اللاحقة للقضاء على المرض يتضمن عنصراً رقابياً قوياً يمنع إعادة دخول الملاريا إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي.

(٢٤) وتحدث معظم الإصابات بالمملكة العربية السعودية في الجزء الجنوبي الغربي منها وقد انخفض معدل الإصابة بالملاريا في السعودية من ١٢٥ حالة لكل مائة ألف من السكان عام ١٩٩٠م إلى ٠,٤٦ حالة لكل مائة ألف من السكان عام ٢٠٠٨. (التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية حول الأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٩).

بالنسبة إلى المغرب، الواقعة في منطقة المغرب العربي، هي الآن في طور اعتمادها منطقة خالية من الملاريا، إذ أعلنت عن آخر انتقال محلي للمرض في عام ٢٠٠٤. ومن بين دول المشرق العربي، توجد الملاريا في منطقة جغرافية صغيرة جداً بالعراق، تقتصر على المحافظات الشمالية الثلاث. وقد تبنى العراق استراتيجية للقضاء على الملاريا في عام ٢٠٠٥، وحقق انخفاضاً كبيراً في عدد الحالات، إذ أعلن عن ٢٣ حالة فقط في عام ٢٠٠٦ انتقل فيها المرض محلياً و٤ حالات في عام ٢٠٠٨. وتخلو دول المشرق العربي الأخرى من انتقال الملاريا محلياً.

فيما يتعلق بحالات الملاريا المعلن عنها في مجموعة الدول الأقل نمواً، يكون عددها عادة أقل من العدد الفعلي نظراً إلى ضعف الرقابة وانعدامها في بعض المناطق. ويمثل نقص الرعاية الصحية الملائمة والمختبرات والظروف الأمنية السلبية بعض العوامل التي تعوق التقدم في الجهود المبذولة لإجراء المسوح. وعلى الرغم من أن الدول العربية الأربع الأقل نمواً تبنت سياسات فعالة لعلاج الملاريا، بما فيها المركبات العلاجية المبنية على الأرتيميزينين ACT لمعالجة الملاريا الخبيثة، فإن الجهود الرامية إلى زيادة حجم التشخيص والعلاج الفعالين اللذين يمكن التعويل عليهما تشكل تحدياً في حد ذاتها. فقد تعرضت هذه الجهود إلى الإعاقة بسبب العوامل الآتية: محدودية تغطية خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ وضعف جودة خدمات تشخيص الملاريا؛ ونقص آليات تقديم المركبات العلاجية المبنية على الأرتيميزينين على مستوى المجتمع والأشخاص المهمشين الموجودين في الأماكن النائية؛ وضعف نظام اللوجستيات والتوريد الذي لا يوفر العقار في حينه؛ وضعف التزام القطاع الخاص بالإرشادات التوجيهية العلاجية الجديدة؛ ووجود عقاقير مزيفة بالسوق.

في الدول العربية الأقل نمواً، تتزايد تغطية الأماكن المعرضة لخطر الملاريا من خلال التدابير الوقائية والعلاجية الملائمة، ولكنها لا تزال بعيدة جداً عن الغاية المتمثلة في تعميم التغطية بحلول عام ٢٠١٠. فعلى سبيل المثال، وزع برنامج الحد من الملاريا بالسودان (الشمال) أكثر من ٣,٣ مليون ناموسية معالجة بالمبيدات الحشرية طويلة المدى بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. كما توفر نحو ٩٠ في المائة من مرافق الصحة العامة المركبات العلاجية المبنية على الأرتيميزينين بالمجان، وتم أيضاً تقديم نحو ٣ ملايين مجموعة علاجية كاملة تكفي لمعالجة جميع الحالات المسجلة (الأمم المتحدة/الجامعة العربية، ٢٠٠٧).

## المؤشر ٦-٦: معدلات الإصابة والوفاة بالملاريا (للسكان)

نتيجة للقيود المبينة أعلاه، تختلف جودة البيانات المتوفرة حول الملاريا بين دولة وأخرى في مجموعة الدول العربية الأقل نمواً. ولأغراض الاتساق، يقارن هذا التقرير بين إجمالي معدلات الإصابة المسجلة (بما فيها الحالات المؤكدة بالفحوص السريرية والمخبرية)، إذ لم تتمكن جميع الدول الأقل نمواً من توفير بيانات موثوق بها حول الحالات المؤكدة بالفحص الطفيلي أو تحديد فئات السكان المعرضة للخطر لكي يتسنى الوصول إلى تقدير أفضل لمعدلات الإصابة. وبما أن البيانات المتصلة بالملاريا يتم تسجيلها بشكل مستقل في شمال السودان وجنوبه، على درجات مختلفة من الشمول والجودة، فقد قسم هذا التقرير أيضاً البيانات الخاصة بالسودان إلى قسمين. (الجدول (٦-١)).

كما يوضح الجدول (٦-١)، يتحمّل السودان حصة كبيرة من عبء الملاريا. ففي مسح أجري في عام ٢٠٠٥،

**الجدول (٦-١)- الدول الأقل نمواً، حالات التبليغ عن الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠ ألف من السكان**

| الدولة | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جزر القمر | - | - | - | - | ٧,٢٨٧ | ٤,٧٩٤ | ٨,٦٩٣ | - | - |
| جيبوتي | ٦٤٠ | ٥٧٧ | ٦٥٨ | ٦٤٨ | ٢٧١ | ٣٠٧ | ٧٨٨ | ٥٦٣ | ٤١٥ |
| موريتانيا | - | ٩,١١١ | ٨,١٥٩ | ١١,٢٤٠ | ٧,٧٣٢ | ٧,٤٨٦ | ٦,١٤٠ | ٦,١٩٧ | ٦,٢٥٣ |
| الصومال | - | ١٣٧ | ١,٢٤٥ | ٢٩٣ | ٤٥٠ | ٣٤٠ | ٥٧٥ | ٤٢٠ | ٢٦٩ |
| السودان (الشمال) | ١٦,٦١٤ | ١٤,٩٥٦ | ١١,٢٢٨ | ١١,١١٤ | ٧,٣٥٨ | ٨,٧٠٠ | ٧,١٦٧ | ١٠,٠٦٣ | ٩,٩٥٠ |
| السودان (الجنوب) | - | ٣,٣٣٦ | ٦,٣٥٣ | ٨,٧١٥ | ٦,٨١٤ | ٤,٣٦٦ | ١,٤٧٤ | ١,٢٥٠ | ١,٦٥٢ |
| اليمن | - | - | ٩٧١ | ٨٨٠ | ٧٧٦ | ٩٥٤ | ١,٠٠٤ | ١,٠٠٣ | ٦٩٢ |

المصدر: منظمة الصحة العالمية-البرنامج العالمي لمكافحة الملاريا

ملاحظة: (-) يعني لا ينطبق.

بلغت نسبة انتشار طفيل الملاريا ٥ في المائة. وأظهرت نتائج آخر مسوح أجريت في الصومال (كانون الثاني/يناير حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، أن نسبة انتشار طفيل الملاريا تراوحت بين ٥ في المائة و١٥ في المائة. كما سُجلت مستويات مرتفعة من الإصابة أيضاً في موريتانيا وجزر القمر على الرغم من عدم اكتمال البيانات في جميع السنوات. فيما شهدت جيبوتي انخفاضاً في حالات الملاريا المسجلة، وأظهر مسح عام ٢٠٠٨ حول الملاريا مستويات منخفضة جداً من توطن المرض، وبلغت نسبة انتشاره أقل من ٠,٦ في المائة.

## المؤشر ٦-٧: نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة للأسرة

أظهر مسح أجري عام ٢٠٠٥ في السودان أن ما يقرب من ١١ في المائة من السكان يعيشون في مناطق معرضة لخطر الإصابة بالملاريا، وأن ١٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة ينامون تحت ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية. ومع الزيادة الهائلة في الجهود المبذولة على مدى السنوات الأربع الماضية، إلى جانب الدعم المالي المقدم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والبنك الإسلامي للتنمية وجهات أخرى مانحة، من المتوقع أن تزداد التغطية الحالية بنسبة كبيرة كما سيؤكد مسح عام ٢٠٠٩. ووفقاً للأرقام الواردة في المسوح التي أجرتها "وحدات تحليل الأمن الغذائي والتغذية" في الصومال، يوجد لدى ٤٠ في المائة من الأسر ناموسية واحدة على الأقل معالجة بالمبيدات الحشرية، وينام ٣٥ في المائة من الأطفال تحت ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية. وكشف مسح أجري في جيبوتي في عام ٢٠٠٨ أن ٣٢ في المائة من الأسر لديها ناموسية واحدة على الأقل معالجة بالمبيدات الحشرية، وأن ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات حشرية.

## المؤشر ٦-٨: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الحمى ويعالجون بعقاقير ملائمة ضد الملاريا

أظهر مسح أجري عام ٢٠٠٥ في شمال السودان أن ١٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة تناولوا عقاقير مضادة للملاريا بعد إصابتهم بالحمى (وزارة الصحة الاتحادية/منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٦). ووفقاً لمسح أجري حول صحة الأسرة السودانية في عام ٢٠٠٦، تلقى ٤٧ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في الجنوب و٥٤ في المائة في الشمال علاجاً مضاداً للملاريا (وزارة الصحة الاتحادية، ٢٠٠٧). ومن المتوقع أن توفر مسوح عام ٢٠٠٩ في جنوب السودان وشماله مؤشرات معيارية موثوق بها أكثر.

## المؤشر ٦-٩: معدلات الإصابة والانتشار والوفيات بالسل

تظل مكافحة انتشار السل أحد أهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في مجال الصحة العامة. ويعتبر السل السبب الرئيسي وراء الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية في العالم العربي، خاصة في مجموعة البلدان العربية الأقل نمواً. ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم جيد من خلال استراتيجية "العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة المباشرة" (الدوتس) DOTS الموصى بها دولياً للحد من السل، إذ انخفضت مستويات انتشار المرض والإصابة به منذ عام ١٩٩٠. وتقيِّم جامعة الدول العربية عبء مرض السل من خلال ثلاثة مؤشرات: الإصابة (خطر التقاط السل)، والانتشار (شيوع السل بين السكان)، ومعدل الوفيات، ويقاس كل منها لكل ١٠٠ ألف شخص. وتشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠٠٥، ظهرت أعراض المرض على ٢٤٠ ٠٠٠ شخص في دول الجامعة العربية، توفي منهم ٤٣ ٠٠٠ شخص (الأمم المتحدة/جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧).

منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠، ظلت معدلات الإصابة، أي عدد الحالات الجديدة لكل ١٠٠ ألف شخص، مستقرة في العالم العربي عند نحو ٤٥ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص. ثم حدث تناقص مطّرد في معدلات الإصابة خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين لتصل إلى ٣٥,٨ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص بحلول عام ٢٠٠٧. ويعني هذا حدوث انخفاض إجمالي بنسبة ٢٤ في المائة في معدلات الإصابة بالسل في دول الجامعة العربية منذ عام ١٩٩٠ (الجدول (٦-٢)). ولم تتوفر بيانات موثوق فيها حول معدلات الإصابة في العراق أو الصومال.

**الجدول (٦-٢)- معدلات الإصابة بالسل وانتشاره على مستوى مجموعات البلدان**

| مجموعات البلدان | معدل الإصابة المتوسط (١٩٩٠) | معدل الإصابة المتوسط (٢٠٠٧) | التغيير (بالنسبة المئوية) | معدل الانتشار المتوسط (١٩٩٠) | معدل الانتشار المتوسط (٢٠٠٧) | التغيير (بالنسبة المئوية) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **دول المشرق العربي** | ٣٣,٠ | ٢٠,٠ | ٣٩,٤- | ٥٩,٥ | ٢٧,٠ | ٥٤,٦- |
| **دول المغرب العربي** | ٣٤,٥ | ٤١,٥ | ٢٠,٣ | ٤٧,٥ | ٤٢,٠ | ١١,٦- |
| **دول مجلس التعاون الخليجي** | ٤٤,٠ | ٣٢,٠ | ٢٧,٣- | ٦٩,٥ | ٤٢,٥ | ٣٨,٨- |
| **الدول الأقل نمواً** | ١٧٤,٠ | ٢٤٣,٠ | ٣٩,٧ | ٤٩٧,٠ | ٣٧٧,٠ | ٢٤,١- |
| **متوسط دول الجامعة العربية** | ٤٧,٣ | ٣٥,٨ | ٢٤,٣- | ٧٩,٥ | ٥٨ | ٣٧,١- |

المصدر: منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٩).

في إطار المجموعات الأربع، لوحظ أن قدراً كبيراً من المكاسب قد تحقق في دول المشرق العربي، حيث انخفضت معدلات الإصابة في العموم بنحو ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠ في حين تمكنت ثلاث دول (الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية) من أصل خمس ضمن المجموعة من خفض معدلات الإصابة إلى أكثر من النصف. وشهدت مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً انخفاضاً في المعدلات تجاوز نسبة ٣٥ في المائة. ويبلغ متوسط معدل الإصابة الآن في دول المشرق العربي ٢٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص.

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي كذلك انخفاضاً عاماً في معدلات الإصابة بنسبة ٢٧ في المائة حتى وصلت المعدلات الحالية إلى ٣٢ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص. وخفضت كل من البحرين، والكويت، وعُمان، والإمارات العربية المتحدة معدلات الإصابة فيها إلى النصف، وبلغت المعدلات الحالية في هذه الدول أقل من ٤٠ إصابة لكل١٠٠ ألف شخص. وقد شهدت قطر والمملكة العربية السعودية[٢٥] زيادة في معدلات الإصابة على مدى السنين (من ٦٠ إلى ٧٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص ومن ٤٣ إلى ٤٦ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص على التوالي). وزادت معدلات الإصابة في المغرب العربي والدول الأقل نمواً بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٧. وفي مجموعة بلدان المغرب العربي، شهدت ليبيا والمغرب وتونس انخفاضاً في معدلات الإصابة، ولكن نظراً إلى ازدياد هذا المعدل بنسبة ٥٠ في المائة في الجزائر، ارتفع متوسط معدلات الإصابة في هذه المجموعة بنسبة ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٧. ومع أن المغرب قد شهد انخفاضاً في معدل الإصابة بنسبة ٢٥ في المائة، ظل معدل الإصابة فيها، البالغ ٩٢ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص، هو الأعلى ضمن المجموعة في عام ٢٠٠٧.

في مجموعة البلدان العربية الأقل نمواً، شهدت جيبوتي وموريتانيا والسودان زيادة في معدلات الإصابة بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠، مما يشكل التحدي الأكبر بالنسبة إلى جامعة الدول العربية فيما يتصل بخفض معدلات الإصابة بالسل. ونتيجة للزيادة التي طرأت على معدلات الإصابة التي كانت عالية في الأصل، ارتفع متوسط معدل الإصابة بالإقليم الفرعي من ١٧٤ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٣ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٠٧، مما يشير إلى أن خطر التقاط المرض قد زاد بنسبة ٤٠ في المائة. ولم تتوفر بيانات موثوق فيها بالنسبة إلى الصومال. وبشكل عام، وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧، زاد معدل الإصابة بالسل في المغرب العربي والدول الأقل نمواً، وانخفض في المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي.

انخفض متوسط انتشار السل بدول الجامعة العربية بنسبة ٥٠ في المائة من ٧٩,٥ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٤٩ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، شهد العامان ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ زيادة أخيرة في انتشار المرض مما رفع معدل الإصابة به إلى ٥٨ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في دول الجامعة. ومع ذلك، يشير الوضع العام إلى حدوث انخفاض قدره ٣٧ في المائة في متوسط انتشار السل بدول الجامعة العربية منذ عام ١٩٩٠.

(٢٥) معدل انتشار مرض السل في المملكة العربية السعودية كان منخفضاً وبلغ ١٠,٠٦ لكل مائة ألف حالة. (التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية حول الأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٩).

مرة أخرى، سجلت مجموعة دول المشرق العربي مكاسب عظيمة من حيث انخفاض انتشار المرض. فقط هبطت المعدلات من ٥٩,٥ إلى ٢٧ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٧، مما يدل على حدوث انخفاض بنسبة ٥٥ في المائة. وشهدت الجمهورية العربية السورية أكبر انخفاض، إذ هبط معدل الانتشار من ٩٤ إلى ٢٧ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص (انخفاض بنسبة ٧١ في المائة). وعلى الرغم من انخفاض المعدلات في العراق بنسبة ١٠ في المائة، يظل معدل الانتشار مرتفعاً عند مستوى ٧٩ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٠٧. كما انخفض معدل الانتشار في كل من لبنان والأردن إلى النصف على الأقل ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٧.

شهدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً انخفاضاً في معدل الانتشار بنسبة ٣٩ في المائة منذ عام ١٩٩٠ باستثناء قطر التي زاد فيها المعدل بنسبة ١٤ في المائة، مما أدى إلى ارتفاع معدل الانتشار ليصل إلى ٨١ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص بحلول عام ٢٠٠٧. وشهدت الكويت أكبر قدر من الانخفاض، بلغ ٧٢ في المائة، مما أدى إلى هبوط المعدل إلى ٢٥ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص بحلول عام ٢٠٠٧. وانخفضت المعدلات في كل من البحرين وعُمان بمقدار النصف على الأقل (بنسبة ٥٠ في المائة و٦٥ في المائة على التوالي)، كما سجلت عُمان أقل معدل انتشار في هذا الإقليم الفرعي خلال عام ٢٠٠٧ (١٤ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص).

لوحظ أيضاً أن مجموعة دول المغرب العربي شهدت انخفاضاً عاماً في معدلات الانتشار من ٤٧,٥ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٤٢ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٠٧ (بنسبة ١٢ في المائة). وعلى الرغم من أن معدل الانتشار في المغرب هبط بنسبة ٤٠ في المائة، ظل المعدل في عام ٢٠٠٧ عالياً نسبياً عند مستوى ٨٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص. وشهدت ليبيا وتونس أيضاً انخفاض بلغ ٦٣ في المائة و٤٣ في المائة على التوالي، إذ بلغ معدل الانتشار في ليبيا خلال عام ٢٠٠٧ مستوى منخفضاً قدره ١٨ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص فيما بلغ المعدل في تونس ٢٨ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص.

يظل معدل انتشار السل في مجموعة البلدان العربية الأقل نمواً عالياً، على الرغم من بعض المكاسب التي تحققت منذ عام ١٩٩٠. فقد شهدت جزر القمر أعلى نسبة انخفاض، إذ هبط معدل الانتشار بنسبة ٥٦ في المائة حتى وصل إلى مستوى ٨٣ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص بحلول عام ٢٠٠٧. ولا يزال معدل الانتشار في جيبوتي هو الأعلى بالإقليم الفرعي (والأعلى في الواقع بين بدول الجامعة العربية) عند مستوى ١١٠٤ إصابات لكل ١٠٠ ألف شخص، على الرغم من أن هذا الرقم قد انخفض بمقدار الربع منذ عام ١٩٩٠. وتشترك موريتانيا والصومال والسودان كذلك في ارتفاع معدلات الانتشار خلال عام ٢٠٠٧ التي بلغت ٥٥٩، و٣٥٢، و٤٠٢ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص على التوالي، على الرغم من أن كل دولة من هذه الدول شهدت انخفاضاً منذ عام ١٩٩٠. وانخفض معدل الانتشار في اليمن إلى النصف منذ عام ١٩٩٠ ووصل حالياً إلى مستوى ١٣٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص. ونتيجة لمعدلات الانتشار المرتفعة في كل دولة من مجموعة الدول العربية الأقل نمواً، وصل معدل الانتشار الكلي بالإقليم إلى ٣٧٧ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص، على الرغم من أن هذا المعدل قد انخفض بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً منذ عام ١٩٩٠.

لقد حققت دول الجامعة العربية مكاسب إيجابية في العموم. فقد انخفض معدل الإصابة بالسل بنسبة ٢٤ في المائة ومعدل الانتشار بنسبة ٣٧ في المائة. وبينما حقق المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً في كل من معدلي الإصابة والانتشار، لم يظهر في المغرب العربي والدول الأقل نمواً حتى الآن الانخفاض المرغوب في معدل الإصابة، الذي يعكس السيطرة الكافية على السل والحد من انتقال المرض. وإذا كانت هناك رغبة في تحقيق المزيد من الإنجازات بدول الجامعة العربية، ينبغي أن تتركز الجهود على معدلي الانتشار والإصابة في المغرب العربي، وبشكل خاص في الجزائر، ومجموعة الدول الأقل نمواً.

شهدت منطقة جامعة الدول العربية ككل انخفاضاً في متوسط معدل الوفيات الناجمة عن السل من ٥,٥ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص إلى ٣ حالات لكل ١٠٠ ألف شخص من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧، وتعادل نسبة هذا الانخفاض ٤٦ في المائة. وكانت معدلات الوفيات في المشرق العربي، والمغرب العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي تدور حول حالتين لكل ١٠٠ ألف شخص بحلول عام ٢٠٠٧، مما يشير إلى حدوث انخفاض يقدر بنسبة ٥٠

الجدول (٦-٣)- معدل الوفيات الناجمة عن السل في مجموعات البلدان

| مجموعات البلدان العربية | ١٩٩٠ | ٢٠٠٧ | التغيير (بالنسبة المئوية) |
|---|---|---|---|
| دول المشرق | ٥,٥ | ٢,٠ | -٦٣,٦ |
| دول المغرب | ٤,٠ | ٢,٥ | -٣٧,٥ |
| دول مجلس التعاون الخليجي | ٤,٠ | ٢,٥* | -٣٧,٥ |
| الدول الأقل نمواً | ٦٢,٥ | ٦٧,٠ | ٧,٢ |
| منطقة جامعة الدول العربية | ٥,٥ | ٣ | -٤٥,٥ |

المصدر: منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٩).

(*) لم تسجل أي حالة وفاة بالسل في المملكة العربية السعودية للأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨. (التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية حول الأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٩).

في المائة. ومع ذلك، يبلغ معدل الوفيات في مجموعة الدول الأقل نمواً ١٠ أضعاف المعدل المسجل في أي مجموعة أخرى، بل ارتفع هذا المعدل في الواقع بنسبة ٧ في المائة منذ عام ١٩٩٠. انظر الجدول (٦-٣).

في مجموعة دول المشرق العربي، سجل العراق أعلى معدل للوفيات بلغ ١١ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص. وتدور معدلات الوفيات في الدول الأخرى حول حالتين لكل ١٠٠ ألف من السكان. وفي مجموعة دول المغرب العربي، سجلت تونس وليبيا معدلات منخفضة للغاية بحلول عام ٢٠٠٧ بلغت حالة واحدة و٣ حالات على التوالي لكل ١٠٠ ألف من السكان. وحققت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات مشابهة بحلول عام ٢٠٠٧، على الرغم من ارتفاع معدل الوفيات في قطر بنسبة ١٦,٧ في المائة ليصل إلى ٧ حالات لكل ١٠٠ ألف شخص.

في مجموعة الدول الأقل نمواً، حققت جزر القمر انخفاضاً قدره ٦٠ في المائة في معدل الوفيات الناجمة عن السل، إذ انخفض المعدل في عام ٢٠٠٧ إلى ٦ حالات لكل ١٠٠ ألف شخص. كما شهد اليمن والصومال أيضاً انخفاضاً في معدل الوفيات التي استقرت في عام ٢٠٠٧ عند ١٠ حالات و٦٣ حالة على التوالي لكل ١٠٠ ألف شخص. وشهدت جيبوتي وموريتانيا والسودان ارتفاعاً في معدل الوفيات منذ عام ١٩٩٠، مسجلة أعلى المعدلات في هذه المجموعة بمقدار ١٥٧، و٧٥، و٧١ حالة على التوالي لكل ١٠٠ ألف شخص.

## المؤشر ٦-١٠: نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم علاجها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (استراتيجية مكافحة السل الموصى بها دولياً)

توفر نسبة الحالات الجديدة التقديرية التي تم فيها اكتشاف السل من خلال الحالات إيجابية المسحة (التي تم تشخيصها وإبلاغ منظمة الصحة العالمية بها عن طريق برامج الدوتس) مؤشراً على فعالية البرامج الوطنية لمكافحة السل في العثور على المصابين بالسل وتشخيص حالاتهم. ويتم حساب معدل اكتشاف حالات السل من خلال قسمة عدد الحالات الجديدة إيجابية المسحة المعلن عنها على عدد الحالات الجديدة إيجابية المسحة المقدرة لتلك السنة، ويعبر عن ذلك في شكل نسبة مئوية.

وقد أقرت "الشراكة من أجل مكافحة مرض السل" الغايات المرتبطة بالأهداف التنموية للألفية والمتمثلة في تشخيص ٧٠ في المائة على الأقل من الأشخاص ذوي البصاق إيجابي المسحة للسل (أي في إطار استراتيجية الدوتس)، ومعالجة ٨٥ في المائة على الأقل من المرضى بنجاح على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٠٥. كما بدأت الدول أيضاً في زيادة السيطرة على السل من خلال تبني الإستراتيجية الجديدة من أجل وقف مرض السل منذ عام ٢٠٠٦. وشهدت عدة دول إدخال مناهج جديدة مبتكرة مثل المزج بين القطاعين العام والخاص، و"المنهج العملي لصحة الرئة"، ونظم المراقبة باستخدام الكمبيوتر.

لا توجد بيانات كاملة حول جميع دول الجامعة العربية قبل عام ١٩٩٩؛ لذا، سيركز هذا التحليل على

النتائج من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٧. إذ بلغ المعدل الإقليمي لاكتشاف الحالات الجديدة باستخدام الدوتس ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٩، وارتفع إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو أقل بنسبة ١٠ في المائة عن الغاية المنشودة المتمثلة في رفع معدل اكتشاف الحالات الجديدة إلى نسبة ٧٠ في المائة. ويوحي ذلك بأن ٤٠ في المائة من مرضى السل في دول الجامعة العربية لا يحصلون على رعاية جيدة.

سجلت بلدان المغرب العربي أعلى معدل لاكتشاف الحالات الجديدة من بين مجموعات البلدان العربية، إذ ارتفع متوسط الحالات المكتشفة من ٩٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٠٦ في المائة في عام ٢٠٠١، مما يشير إلى أن حالات مرض السل المكتشفة في عام ٢٠٠١ فاقت التقديرات. وانخفض هذا المعدل بقدر طفيف طوال بدايات القرن الحادي والعشرين ليصل إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، ولكن يظل هذا المعدل جديراً بالثناء لأنه أعلى من المعدل المستهدف البالغ ٧٠ في المائة. وهكذا تكون مجموعة بلدان المغرب العربي الوحيدة التي حققت جميع دولها هذه الغاية.

وبلغ معدل اكتشاف الحالات الجديدة في مجموعة دول المشرق العربي ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٩، وارتفع إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠٠٤، لينخفض إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٧. ولم تصل إلى النسبة المستهدفة (٧٠ في المائة) سوى مصر والأردن. وبقيت المعدلات منخفضة جداً في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق (٥ في المائة و٣١ في المائة على التوالي).

وارتفعت المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي طوال نهاية التسعينيات من القرن الماضي من ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، لكنها انخفضت إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٧[٢٦]. وقد لوحظ حدوث زيادات في معدل اكتشاف الحالات الجديدة في الدول الأقل نمواً في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكنها شهدت انخفاضاً عاماً منذ سنة ١٩٩٩، إذ هبطت المعدلات من ٤٨ في المائة إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٧.

يبين هذا المؤشر نسبة الحالات الجديدة إيجابية المسحة المسجلة التي عولجت من السل بالدوتس التي أكملت العلاج خلال سنة من السنوات بنجاح، سواء توفر دليل جرثومي على نجاح العلاج ("الشفاء") أو لم يتوفر ("اكتمال العلاج").

بحلول عام ١٩٩٩، بلغ متوسط معدل نجاح العلاج في منطقة جامعة الدول العربية ٨٥ في المائة، وهو المعدل المنشود لسنة ٢٠٠٥. واستمرت المعدلات في الواقع عند هذا المستوى مع حدوث تفاوت بالزيادة أو النقصان طوال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وبحلول عام ٢٠٠٧، انخفض المعدل قليلاً ليصل إلى ٨٤ في المائة. وشهدت دول المشرق والمغرب العربيين أنماطاً مماثلة للغاية فيما يتصل بمعدلات العلاج، إذ سجلت دول الإقليمين ٨٧ في المائة و٨٨ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٩. وارتفعت المعدلات قليلاً في دول المنطقتين شبه الإقليميتين طوال السنوات التالية لتنخفض قليلاً إلى ٨٧ في المائة في كل منطقة فرعية بحلول عام ٢٠٠٧.

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي أقل معدلات لاكتشاف الحالات الجديدة في عام ١٩٩٩ من بين مجموعات البلدان العربية الأخرى (٧٠ في المائة)، لكن المستويات ارتفعت على نحو ثابت في مطلع القرن الحادي والعشرين، لتصل إلى ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. كما سجلت الدول الأقل نمواً ارتفاعاً في معدلات الاكتشاف منذ عام ١٩٩٩ لتصل إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٧.

لكي تعجّل دول الجامعة العربية بالتخفيف من عبء مرض السل فيها، وضعت هذه الدول خططاً استراتيجية تتماشى مع "الخطة العالمية لوقف مرض السل خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥" Global Plan to Stop TB ٢٠٠٦–٢٠١٥. وتهدف هذه الخطط إلى تحقيق زيادة سريعة في رعاية مرضى السل، ولا سيما من خلال تحسين قدرات اكتشاف الحالات، تتماشى مع استراتيجية وقف مرض السل. كما تشير الخطط إلى المتطلبات المالية اللازمة للنشاطات المقرر تنفيذها في مواعيد محددة. فعلى سبيل المثال، تحتاج الدول التابعة لمنظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، التي تشمل

(٢٦) معدل انتشار مرض السل في المملكة العربية السعودية كان منخفضاً وبلغ ١٠،٠٦ لكل مائة ألف حالة. (التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية حول الأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٩).

أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان فضلاً عن جميع الدول العربية (باستثناء الجزائر وجزر القمر وموريتانيا)، إلى مبلغ إجمالي يقدر بنحو ٣,١ مليار دولار أمريكي لتحقيق الغاية ٨. وقد تلقت جميع الدول تقريباً المؤهلة للحصول على دعم مالي من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الدعم اللازم في شكل منح. ومع ذلك، تظل الفجوات المالية واسعة في كثير من الدول، وبالتالي، يصبح الاستمرار في نشاطات جمع الأموال، خاصة من خلال الشراكات الوطنية والإقليمية، أمراً في غاية الأهمية.

يوجد بالفعل رابط بين السل وفيروس نقص المناعة. فيدعم فيروس نقص المناعة حدوث السل وانتشاره، الذي يعتبر في هذه الأيام السبب العام لموت مرضى الإيدز. وحيث أن وباء فيروس نقص المناعة يزداد في بعض الدول العربية، وخصوصاً في الدول الأقل نمواً، من المهم جداً رصد انتشار كلا المرضين في نفس المرضى. وحدث ما يزيد على ٧٠ في المائة من حالات الوفاة في الفئة العمرية ما بين ٢٥-٥٤، وهم غالباً ممن يعولون أسرهم؛ ومن ثم، تؤثر إصابتهم بالمرض على دخل الأسرة. لذلك، يمثل السل تحدياً تنموياً فضلاً عن كونه تحديا أمام الصحة العامة. ومع ذلك، من الناحية الوبائية، يعتبر الشباب فئة مهمة، إذ أنهم سيدخلون عاجلاً أم أجلاً في الفئة العمرية التي تواجه أكبر خطر. ولذلك، يعتبر تحسين الوعي بين الشباب، مهم جداً، وخصوصاً في الدول التي أصبح فيها فيروس نقص المناعة/الإيدز عاملاً محدداً رئيسياً. ومن المهم أيضاً ذكر أن الشباب يعتبر القوة المحركة للمجتمع. ولا يزال السل مرضاً عالي الوصمة، وغالباً ما يعاني المرضى وعائلاتهم بشكل غير ضروري. ومن الضروري جداً إجراء اتصالات وحشد اجتماعي لدعم المرضى.

## النتائج والتوصيات على صعيد السياسة العامة

الصحة هي حق أساسي للجميع. وفيما يلي بعض التوصيات من أجل إسراع التقدم نحو تحقيق الهدف التنموي السادس المعني بالصحة:

- تعزيز نظام الصحة بما في ذلك الإدارة الرشيدة والإشراف من خلال القيام بدور أكبر في أنظمة اللامركزية الرسمية وغير الرسمية لحماية الصحة؛
- الحفاظ على التقدم والعمل على إسراع وتيرة الاستثمارات على المستويين المحلي والدولي، والتضامن عالميا من أجل تقدُّم الصحة؛
- إعطاء أولوية للمناطق والمجموعات الضعيفة (مع إعطاء اهتمام خاص للفقراء، وسكان المناطق الريفية، والمرأة، والشباب) فيما يتعلق بتوسيع الحماية الصحية للمحتاجين إليها والمستبعدين؛
- توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية، يتيح الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتحول الاجتماعي، على المستوى القطري؛
- تعزيز قدرة جميع المنتفعين لتناول موضوعات المساواة بين الجنسين وتقديم الخدمات الصحية فضلاً عن تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها مجموعات النساء، والمنظمات غير الحكومية، ومع القطاع الخاص.

يمكن أن يكون للتدخلات دور أكبر من خلال استخدام برنامج عام، على سبيل المثال، نفس مركز الصحة أو عمال الصحة. وفي نفس الوقت، يمكن أن تحسن المناهج المتكاملة لتقديم الخدمات الصحية النتائج في مجالات مثل رعاية الأمهات والمواليد حديثي الولادة، وفيروس نقص المناعة، والملاريا، والسل. ويلزم أن يكون هناك إجراءات فعالة لضمان أن لا تمثل الخدمات عبئاً زائدا (للحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها بالفعل)؛ وأن طاقم العمل تم تدريبه بشكل كاف لتنفيذ التكامل؛ وأن حجم الأعمال نجحت بشكل مناسب في السماح لطاقم العمل أن يتولى المسؤولية. وحيث أن المراكز الصحية غالباً ما تكون الميناء الأول لحل معظم المشاكل المتعلقة بالصحة، فينبغي الاعتراف بها بصفتها مدخلاً رئيسياً لتقديم دعم متكامل للأسر المتضررة، ولتكامل الخدمات ذات الصلة في القطاعات الأخرى، ولتعزيز مفهوم بديل لرعاية الأسر ودعمها.

- تحسين المعلومات الكمية والنوعية عن طبيعة ومدى تأثير الاستراتيجيات والتدخلات المتنوعة، بما فيها المحددات الاجتماعية الرئيسية.

في عام ٢٠٠٤، أعربت لجنة الاقتصاد الكلي والصحة عن حاجة إلى وجود "نظام صحي قريب للمنتفعين"، أو

خدمات ممتدة، ومراكز صحية ومستشفيات محلية يمكن للفقـــراء الوصول إليها. وثمة العديـــد من استراتيجيات وقائية لبقـــاء الأطفال على قيد الحيـــاة، وتعزيز الصحة، وتدخلات ذات أولوية لمنع الأمراض ثبت أنها تتسم بفاعلية التكلفة لتنفيذها على المستوى المجتمعي. وفي استجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، ظهرت الرعاية المنزلية وتقديم الرعاية في الأســـر بصفتها استجابة أساسية في العديد من الدول، نظرا لنقـــص عمال الرعاية الصحية، وعدم كفاية المرافق الصحيـــة لتقديم الرعاية. وتقع هذه المهام علـــى عاتق النســـاء والفتيات. ومـــن المهم إدراك التزامات الدولة حيال تقديم الخدمات في إطار نهج الحماية الاجتماعيـــة الشاملة خاصة عند دعم الأسر التي تتلقى حصة غـــير متناسبة من الرعاية الصحية لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- إعطاء اهتمام خاص بتناغم الأدوات والمنهجيات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لإنشاء نظام معلومات متكامل يجمع المعلومات الصحية مع معلومات القطاعات الأخرى لتنسيقها.

## سابعاً- كفالة الاستدامة البيئية

تم إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات الأربعة للهدف التنموي السابع الذي يسعى إلى انحسار فقدان الموارد البيئية والحد من فقدان التنوع البيولوجي وتحسين فرص الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة. ورغم أن الغابات لا تعد من بين الموجودات الطبيعية الرئيسية في المنطقة العربية، إلا أن الدول العربية التي تحتوي على مناطق هامة من الغابات تسعى لحماية هذه المناطق. وقد ظلت نسبة الأراضي المغطاة بالغابات ثابتة أو شهدت زيادة طفيفة منذ عام ١٩٩٠.

لا تتجاوز مساهمة المنطقة العربية في الإجمالي العالمي لانبعاثات الغازات الدفيئة نسبة ٥ في المائة تقريباً، ولكن هناك تفاوتات كبيرة في إجمالي الانبعاثات ونصيب الفرد منها بين الدول العربية والمجموعات الأربع (مجلس التعاون الخليجي، والمشرق العربي، والمغرب العربي، والدول الأقل نمواً)، مما يدل على اختلاف مستويات إتاحة الطاقة واستخدامها. كما إن استهلاك المواد التي تبعث ثاني أكسيد الكربون يشهد تفاوتاً بين الدول العربية إذ يصل إلى ١ ٨٠٠ أطنان مترية في العراق ولكنه لا يتجاوز ٢٠ في المائة في جميع الدول العربية ما عدا خمس دول.

من جهة أخرى فإن خمسة عشر دولة عربية على الأقل تواجه خطر استنفاذ مواردها المائية المتجددة وغير المتجددة. فبعض البلدان، كالبحرين والأردن والكويت وليبيا وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، تقع تحت مستوى الـ ١ ٠٠٠ متر مكعب للفرد في السنة بكثير. بالإضافة إلى ذلك، هنالك نقص خطير في المياه العذبة في دول عربية أخرى مثل مصر والمغرب وتونس. كما تواجه المنطقة العربية تحدياً آخر يتمثل في إدارة موارد المياه المشتركة بين دول المنطقة والدول المجاورة. وبما أن أكثر من ستة وستين في المائة من موارد المسطحات المائية تنبع من خارج المنطقة العربية، فإن هذا يشكل قلقاً كبيراً يهدد الاستقرار والأمن الغذائي وبرامج الموارد المائية في المنطقة. ومن المتوقع للوضع الدقيق لواقع المياه في المنطقة العربية أن يزداد سوءاً نتيجة لآثار تغير المناخ. كما أدى استنفاد إمدادات المياه الجوفية في العديد من الدول العربية إلى نضوب ينابيع المياه، وجفاف الأراضي الرطبة، وفقدان الكائنات الحية المرتبطة بهما. وقد زادت وتيرة خسارة الكائنات الحية نتيجة لتدهور مواطنها وارتفاع وتيرة نشاطات التنمية الاقتصادية بشكل غير مسبوق فضلاً عن الزيادة السكانية في معظم دول المنطقة العربية. وتسجل البيانات الحالية نسبة ثمانية من بين عشرة أشخاص يستطيعون الحصول على مصادر مياه محسنة في كل الدول العربية، ولكن لا يزال العجز ظاهراً في كثير من الأماكن. إضافة إلى ذلك، فإن هناك فجوة بين سكان المناطق العمرانية والريفية فيما يتعلق بالحصول على المياه الصالحة للشرب.

### لمحة عامة

في حين لم يتم تعريف مصطلح "الاستدامة البيئية" بشكل واضح في إعلان الألفية، تتفق الدول على أنه "يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل كل شيء آخر، تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم. وجدد قادة العالم دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، ودعوا إلى تبني أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة وحمايتها في الألفية الجديدة. ولتحقيق هذا، يسعى الهدف التنموي السابع إلى ضمان الاستدامة البيئية من خلال أربعة غايات ترمي إلى عكس فقدان الموارد البيئية، والحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتحسين فرص الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة التي بدورها مدعومة من عشر مؤشرات للأهداف التنموية للألفية. وبالتالي فان الهدف السابع يركز على الرابطة الهامة بين البيئة والتنمية والصحة العامة، وضرورة مواصلة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتحسين رفاهية الإنسان.

تعتبر الاستدامة البيئية إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وهي ذات طبيعة متداخلة تؤثر على القدرة على تحقيق الأهداف التنموية للألفية الأخرى. ويرتبط تقديم الاحتياجات الإنسانية الأساسية المتعلقة بتوفير المياه والصرف الصحي والغذاء والمأوى

ارتباطاً أساسياً بتحقيق الهدف السابع من الأهداف التنموية للألفية وبتقديم الخدمات البيئية المستمدة من نظم الموارد الطبيعية، بما في ذلك مصادر المياه العذبة، والنظم الإيكولوجية البحرية والموارد الجوفية للأرض والغلاف الجوي. وتعزى الضغوط على هذه الموارد إلى الطبيعة الجغرافية، وبرامج التشغيل الطبيعية، فضلاً عن الضغوط التي يتسبب لها الإنسان. على سبيل المثال، بينما تحتوي المنطقة على ٥ في المائة من سكان العالم، إلا أنها تعد مصدراً لأقل من ١ في المائة من مياه العالم العذبة المتجددة. ويتسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في تزايد ندرة المياه في المنطقة العربية، حيث أن العديد من الدول العربية تعاني من الندرة الحادة للمياه على أساس نصيب الفرد. وقد انخفض توفر الأراضي الصالحة للزراعة بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، مما يهدد الإنتاج الزراعي، وسبل المعيشة في الريف، والأمن الغذائي في المنطقة. بالإضافة إلى العوامل الديمغرافية والزراعية، فإن النزاعات الإقليمية الجارية، والاحتلال والحرب وعدم الاستقرار، فضلاً عن الكوارث الطبيعية التي ضربت المنطقة في السنوات الأخيرة، أدت إلى زيادة تركيز السكان في المراكز الحضرية وضواحيها. ويعد الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنين، من بين الأكثر تضرراً. وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة الطلب على الخدمات الحكومية والاستثمارات في إيصال المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والطاقة والكهرباء. وحيث أن معظم سكان المناطق الحضرية وما يرتبط بها من القطاعات التجارية في المنطقة تتركز على طول الساحل، نشهد آثار سلبية في البيئات البحرية والساحلية وقطاع صيد الأسماك. في الوقت عينه، فان الإفراج عن مياه الصرف غير المعالجة من المدن والمصانع إضافة إلى تسرب المياه الزراعية والمحتوية على المبيدات والكيماويات الزراعية قد ساهمت في تدهور المياه السطحية وموارد المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة، والأراضي والنظم البيئية الساحلية، وكذلك أنواع الكائنات الحية التي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة في هذه البيئة المهددة. وان النمو السكاني، وحالات الصراع والكوارث الطبيعية وضغوط التلوث بشكل عام لا تساعد على الحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتتعاظم لاحقا هذه الأسباب المؤدية إلى تلوث البيئة ونضوب الموارد الطبيعية من جراء آثار الأزمة الثلاثية المرتبطة بالأزمة المالية وأزمة الغذاء وتغير المناخ. وينظر جزئياً لهذه الأزمات كمظهر من مظاهر الضغوط المتنافسة على الموارد الطبيعية في المنطقة وسببا للمزيد من الخسائر في الموارد البيئية. على سبيل المثال، فان تغير أنماط المناخ وارتفاع درجات الحرارة تسببا في زيادة الجفاف في المنطقة العربية، مما زاد على ما يبدو من حدوث الظواهر الجوية المتطرفة في المنطقة، مثل الجفاف والفيضانات. وان خطر ارتفاع مستوى سطح البحر جراء تغيّر المناخ يهدد المجتمعات الساحلية من الرباط إلى دبي إضافة إلى الأراضي الزراعية الخصبة الموجودة في دلتا النيل والمناطق الساحلية من بلاد الشام. وقد دفعت أزمة الغذاء، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ، الحكومات في المنطقة لإعادة النظر في سياسات الأمن الغذائي من خلال النظر في قيود الموارد الطبيعية[٢٧]. وقد أجبرت الأزمة المالية بعض الحكومات على إعادة النظر في القرارات الاستثمارية المخططة والمتعلقة بتوفير المياه من المصادر التقليدية وغير التقليدية. وفقاً لذلك، فإن هذه الأزمة الثلاثية أدت إلى زيادة الضغط على منطقة تسعى من قبل لتلبية الطلب المتزايد على المياه والأراضي وخدمات الطاقة المكثفة في الأجل القصير. وأدى هذا الوضع إلى تعاظم التحدي المتمثل في حماية التنوع البيولوجي، وتعزيز التنمية المستدامة وضمان الاستدامة البيئية، والتي تتطلب رؤية مشتركة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

وعلى الرغم من هذا العدد الوافر من التحديات التي تواجه المنطقة العربية، فقد تم تحقيق تقدما هاما على مدى السنوات العديدة الماضية في جميع غايات الهدف السابع ومعظم المؤشرات المرتبطة بها. وهذا يدل على وعي الدول العربية والتزامها اعتماد السياسات والخطط والبرامج لضمان الاستدامة البيئية والتغلب على التحديات التي تواجهها.

### الغاية ٧-أ:

## دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية

أسفر مؤتمر القمة للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عن مجموعة من الالتزامات السياسية ومؤشرات متلاحقة تهدف إلى معالجة قضايا التنمية الرئيسية. وقد أعادت

(٢٧) إعلان الرياض: تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمي، الدورة ٣٠ للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية)، الرياض، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل.

الحكومات ورؤساء الدول النظر في هذه القضايا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢. واستعداداً لهذا الحدث العالمي، نشطت الدول العربية جهودها لإعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة التي يمكن أن تساعد على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، كما يمكنها أن تبني على خطط العمل البيئية التي بدأتها معظم البلدان العربية خلال فترة التسعينات[٢٨]. وأسفرت خطة العمل المنبثقة عن القمة العالمية في جوهانسبرغ الى الاتفاق على تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية (IWRM) وخطط كفاءة استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥، الذي من شأنه أن يسهم أيضاً في تحقيق الهدف السابع. وقد سعى عدد من الدول العربية لإعداد خطط إدارة موارد المياه بغية إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات المائية واستراتيجيات التنمية الوطنية. وقد أكملت كل من مصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للموارد المائية بحلول الموعد المحدد، في حين أن دول عربية أخرى كالبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدأت العمل خلال الفترة نفسها[٢٩].

وعلى المستوى الإقليمي، أنشأت حكومات الدول العربية "مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة" (CAMRE) في عام ١٩٨٧، كما أنشأت بعد ذلك اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية (JCEDAR) عام ١٩٩٣ كهيئة استشارية[٣٠]. وتتيح هذه اللجنة المجال للمناقشة والتنسيق حول القضايا البيئية الإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وبالنظر إلى دورها كهيئة استشارية حكومية تتضمن أيضاً ممثلين عن المؤسسات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فإنها تقترح على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة توصيات تتعلق بالتنمية المستدامة وتغير المناخ وإدارة المواد الكيميائية، والتنوع البيولوجي والبيئة وغيرها من أولويات التنمية التي تواجه المنطقة من أجل النظر فيها. وتشكل الأمانة الفنية العامة لجامعة الدول العربية إضافة إلى الإسكوا والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنطقة العربية (ROWA)، الأمانة المشتركة التي تسهل عمل هذه اللجنة.

## المؤشر ٧-١: نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات

لا تعتبر الغابات من بين الموجودات الطبيعية الرئيسية في المنطقة العربية. ومع ذلك، سعت الدول العربية التي تتمتع بمناطق هامة من الغابات لحماية هذه المناطق التي تغطيها الغابات والتي تعد محدودة في المنطقة. ويمكن ملاحظة ذلك في البيانات التي جمعتها شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، والتي تفيد أن المناطق التي تغطيها الغابات ظلت ثابتة أو شهدت زيادة معتدلة في المنطقة منذ عام ١٩٩٠. وقد شهدت تونس زيادة في تلك الفترة من ٤ في المائة إلى ٧ في المائة في أرضها المغطاة بالغابات. كما زادت مساحات الأراضي التي تغطيها الغابات في لبنان من ١٢ في المائة إلى ١٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥.

كما يمكن العثور على أجزاء من الأراضي المغطاة بالغابات في لبنان، وعمان، وأجزاء من شمال أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن ٨٣ في المائة من الغابات في المنطقة العربية توجد في شمال أفريقيا والسودان والصومال، ويتوزع ما تبقى في بلدان المشرق وشبه الجزيرة العربية. وتغطي الغابات أيضا أجزاء واسعة من الجبال الخضراء في ليبيا وجبال الأطلس التي تمتد من الجزائر إلى المغرب[٣١]. ومع ذلك، يجري استنزاف هذه الموارد لجمع الحطب وتوسيع المستوطنات البشرية، ولهذا فقد بدأت الحكومات والمجتمع المدني بحمايتها والحفاظ عليها. على سبيل المثال، تم في لبنان إنشاء العديد من المحميات الطبيعية لحماية الغابات وحماية شجرة الأرز والمناطق الحرجية المجاورة للمجتمعات العمرانية خارج بيروت. وتوفر الغابات أيضاً ملاذاً للكائنات المحلية، وتساهم في وقاية النباتات والتنوع البيولوجي الحيواني. توفر الغابات أيضاً ملاذاً للأنواع المحلية، والمساهمة في وقاية النباتات والتنوع البيولوجي الحيواني. وهي تساعد أيضاً على الحد من تدهور الأراضي، وتآكل التربة وخطر الانهيارات

(٢٨) الإسكوا، الأحكام من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: المؤسسات والأدوات اللازمة للمضي قدماً وإدارة الثقافة البيئية، E/ESCWA/SDPD/٢٠٠٣/٨، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٢٨-٢٩.

(٢٩) الإسكوا، تطوير أطر لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا (صدر باللغة العربية/الترجمة غير الرسمية: وضع أطر لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا، E/ESCWA/SDPD/٢٠٠٥/١٠، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١.

(٣٠) الإسكوا، الأحكام من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: المؤسسات والأدوات اللازمة للمضي قدماً وإدارة الثقافة البيئية، E/ESCWA/SDPD/٢٠٠٣/٨، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١٩.

(٣١) الأطر العربية لخطة العمل العربية بشأن تغير المناخ (٢٠١٠-٢٠٢٠)، التي أعدت تحت رعاية جامعة الدول العربية وتنتظر الموافقة من قبل الدول الأعضاء.

الأرضية والانهيارات الصخرية بسبب التسربات الناتجة عن حماية الموارد من الأراضي ومستجمعات المياه. وتعد الغابات أيضاً بمثابة أداة لامتصاص الكربون والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتعتبر حرائق الغابات من بين التهديدات الرئيسية لموارد الغابات في المنطقة. وعادة ما تنتج هذه الحرائق عن ارتفاع في درجات الحرارة وهبوط نسب الرطوبة، ويتوقع لهذه الحرائق أن تتزايد نتيجة للتغير المناخي.

وقد وضعت فرق الإطفاء لمكافحة حرائق الغابات في المناطق النائية والجبلية التي يصعب الوصول إليها. كما أن الصراعات والاحتلال يتسببان أيضاً بإلحاق أضرار جسيمة وتدمير الغابات وأشجار الفاكهة وأشجار الزيتون. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن البيانات المتوفرة من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تبين ارتفاع هذه النسبة من ١,٥١ في المائة في العام ١٩٩٩ إلى ١,٥٧ في المائة عام ٢٠٠٧ في المناطق المغطاة بالغابات بالرغم من المصادرات الواسعة لأراضي الضفة الغربية واقتلاع الأشجار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد كان لهذا آثار مباشرة على سبل العيش الريفية والاستدامة البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على الرغم من عدم وجود أرقام تربط بشكل مباشر بين الأزمة المالية العالمية والجهود المبذولة للمحافظة على مناطق الغابات المزروعة وتوسيع رقعتها في المنطقة العربية ، فمن المتوقع أن تحول الأزمة الاستثمارات بعيدا عن برامج إعادة التحريج. ويمكن أن تكون الأزمة أدت أيضاً إلى تجميد الجهود الرامية إلى منع زحف المشاريع العقارية على الأراضي الحرجية بغية دعم فرص جديدة للتنمية على المستوى المحلي. على الرغم من ذلك، فان مبادرات إعادة التحريج ما زالت مستمرة في بعض أجزاء المنطقة. على سبيل المثال، بدأت شركة لاند روفر برامج موازنة الكربون الطوعية من خلال زرع النباتات الأشجار لتعويض الانبعاثات المناخية الناتجة من بيع سياراتها في الشرق الأوسط. وقد أطلقت عدة مبادرات غرس أشجار لمساعدة الشعب الفلسطيني. أما في لبنان، ما تزال الحكومة والباحثين يبحثون عن سبل لحماية أشجار الأرز في لبنان.

## المؤشر ٧-٢: انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، المجموع ونصيب الفرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي، بتعادل القوة الشرائية)

لا تتجاوز مساهمة المنطقة العربية في الإجمالي العالمي لانبعاثات غازات الدفيئة نسبة ٥ في المائة تقريباً، ولكن هناك تفاوتات كبيرة في إجمالي الانبعاثات ونصيب الفرد منها بين الدول العربية والمجموعات الأربع (مجلس التعاون الخليجي، والمشرق العربي، والمغرب العربي، والدول الأقل نمواً)، مما يدل على اختلاف مستويات إتاحة الطاقة واستخدامها. فعلى سبيل المثال، بلغ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ٢٥ طناً متريا في السنة، وقد زاد هذا الرقم خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٦، فيما بلغ نصيب الفرد من الانبعاثات أقل من طن متري في الدول الأقل نمواً، وتراوحت الأرقام في المشرق والمغرب العربيين عموماً ما بين ١,٥ إلى ٣ أطنان متريا، وظلت هذه الأرقام مستقرة خلال الفترة ذاتها.

ان مستويات الانبعاثات من دول مجلس التعاون الخليجي تعود في جزء كبير منها إلى حقيقة أن هذه الدول غنية بموارد الطاقة واقتصاداتها تعتمد على استخراج ومعالجة هذه الموارد مما يسهل استخدام هذه الأنواع من الوقود للاستخدامات الاستهلاكية المحلية. وترتبط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أيضاً إلى حد ما في الإنتاج العالمي والاستهلاك والطلب على النفط. وشهدت الأزمة المالية العالمية انخفاضاً في الطلب على النفط خلال عام ٢٠٠٩ (الوكالة الدولية للطاقة ٢٠٠٩). ومع ذلك، لا يزال استهلاك الطاقة عال على المستوى العالمي والإقليمي. وتعتبر أنماط الاستهلاك بصورة عامة أعلى في دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع غيرها من المناطق دون الإقليمية نتيجة لاستخدام الطاقة للاستهلاك المنزلي والنقل حيث أن تكييف الهواء ضروري في معظم المباني كما أن نصيب الفرد من معدلات ملكية السيارات (خاصة السيارات الكبيرة) هي أعلى في دول مجلس التعاون الخليجي من أي مكان آخر في المنطقة العربية.

وفي حين تعد مساهمة المنطقة العربية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون صغيرة على الصعيد العالمي فان انبعاثات الكربون في العالم هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ، كما تشير الأدلة إلى أنه من المرجح أن تتأثر المنطقة العربية سلباً من جراء تغير المناخ. وأشار "تقرير المراجعة الرابعة على أعمال الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة" IPCC إلى أن جزءاً من المنطقة

الشكل (٧-١)- الاختلافات في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (بالطن المتري) في كل دولة، ٢٠٠٦

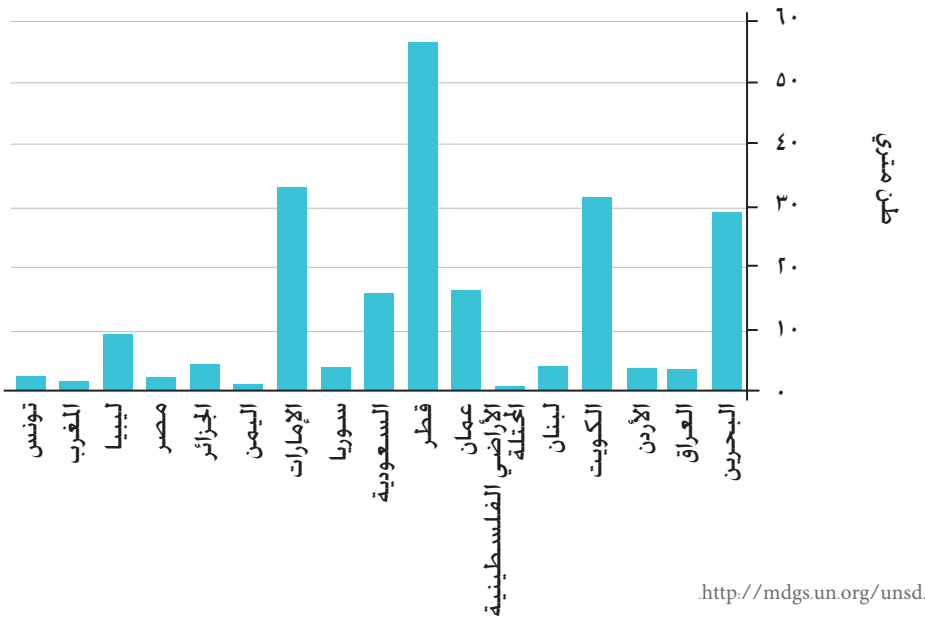


المصدر: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/.

العربية سوف يتعرض إلى موجات حادة من الضغط على المياه والجفاف نتيجة انخفاض كمية الأمطار من جراء تغير المناخ. وفي دراسة أخيرة أجراها داسجوبتا وآخرون (٢٠٠٧) Dasgupta et al تبين أن ما يتراوح بين إلى ١٢ في المائة من المناطق الساحلية الموجودة بعدد من دول المنطقة العربية من الممكن أن تتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ١-٥ أمتار وفقاً للسيناريوهات التي وضعتها الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ. ومن المرجح بدرجة كبيرة أن تتعرض منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى الجفاف خلال العقود القادمة، إذا ارتفعت درجة الحرارة إلى أكثر من ٤ درجات مئوية مما يؤدي إلى انخفاض كمية الأمطار بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة في بعض أجزاء المغرب العربي. ومن الممكن أن ينخفض نصيب الفرد من موارد المياه العذبة بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢١٠٠. وتشكل آثار تغيّر المناخ على المنطقة مصدر قلق كبير لصانعي السياسات.

وسيؤدي الأثر المشترك الناتج عن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدل هطول الأمطار إلى ازدياد حدوث موجات الجفاف، وقد بدأ هذا الأثر يتجسد فعلياً في الأجزاء الشمالية من أفريقيا، إذ زاد معدل تكرار الجفاف من مرة كل ٢٠ سنة في بداية القرن العشرين إلى خمس أو ست مرات كل ١٠ سنوات خلال الآونة الأخيرة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠). من المتوقع أن ينخفض جريان المياه السطحي water run-off بنسبة من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة في معظم دول المنطقة بحلول عام ٢٠٥٠، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدل هطول الأمطار (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠). ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع مستويات سطح المحيطات والبحار إلى إغراق المناطق الساحلية الطويلة بالمنطقة العربية مما قد يتسبب في تداخل المياه المالحة والعذبة بالخزانات الجوفية الساحلية، وخسارة التنوع البيولوجي القيم في الأراضي الرطبة، وتملح طبقات المياه الجوفية في المناطق الساحلية، وهجرة السكان. وتحظى تأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر بأولوية عالية في بعض الجزر مثل البحرين وجزر القمر. وفي المناطق العمرانية بشمال إفريقيا، تشير التقديرات إلى أن ما بين ٦ إلى ٢٥ مليون شخص معرضون للفيضانات الساحلية إذا زادت درجات الحرارة بمقدار ١-٣ درجات مئوية.

وتتفاقم قابلية المنطقة للتأثر بتغير المناخ نتيجة اعتمادها الكبير على الزراعات الشديدة التأثر بالمناخ، وتركز السكان والنشاط الاقتصادي في المناطق الساحلية العمرانية المعرضة للفيضانات، ووجود مناطق تسودها

الصراعات حيث من الممكن أن تؤدي زيادة ندرة الموارد نتيجة تغير المناخ فيها إلى تصاعد وتيرة العنف وعدم الاستقرار السياسي على نحو قد يتخطى حدود المنطقة. إضافة إلى ذلك، إذا ارتفعت درجات الحرارة العالية أصلاً في الشرق الأوسط، ولو بقدر طفيف جداً، فمن الممكن أن يكون لهذا الارتفاع تأثيرات قوية أرزاق البشر وصحتهم. ومن المتوقع أيضاً أن تزيد الوفيات الناجمة عن ارتفاع درجة الحرارة. ويمكن أن يزيد دفء الجو في أفريقيا من الحشرات الناقلة للملاريا، والحمى الصفراء، وحمى الدنك dengue fever، وغيرها من الأمراض التي تنتقل عن طريق الحشرات في المنطقة العربية (تقرير المراجعة الرابعة IPCC).

ونتيجة لذلك ، وضعت الدول العربية لجان وطنية لتغير المناخ كما أنها قررت السعي إلى تلبية المتطلبات الخاصة "باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي" UNFCCC. وقد اعتمدت بعض البلدان أيضاً سياسات الطاقة المتجددة وأهدافا لخفض انبعاثاتها من الكربون (مثل مصر والأردن والمغرب والإمارات)، ويتطلعون إلى تعزيز واسع النطاق لتطبيقات الطاقة المتجددة في المناطق النائية والمناطق المحرومة (على سبيل المثال ، اليمن).

## المؤشر ٧-٣: استهلاك المواد المستنفذة للأوزون

يختلف استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (الشكل (٧-٢)) اختلافاً واسعاً بين دول المنطقة العربية.

وقعت جميع بلدان المنطقة العربية، فيما عدا الأراضي الفلسطينية المحتلة نظراً إلى وضعها، وصدّقت على "اتفاقية فيينا" لحماية طبقة الأوزون و"بروتوكول مونتريال" لعام ١٩٨٧ الملحق بها حول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتتلقى هذه الدول دعماً من "برنامج المساعدة على الامتثال لبروتوكول مونتريال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" تحت رعاية "الصندوق متعدد الأطراف" Multilateral Fund للوفاء بالتزاماتها التي تقتضي منها التخلص تدريجياً من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وتراعي معظم الدول هذه الالتزامات، وثمة تركيز حالي في عموم المنطقة للتخفيف والحد من الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

**الشكل (٧-٢)- الاستهلاك من حيث احتمال استنفاد طبقة الأوزون مقدراً بالطن المتري في عام ٢٠٠٧**

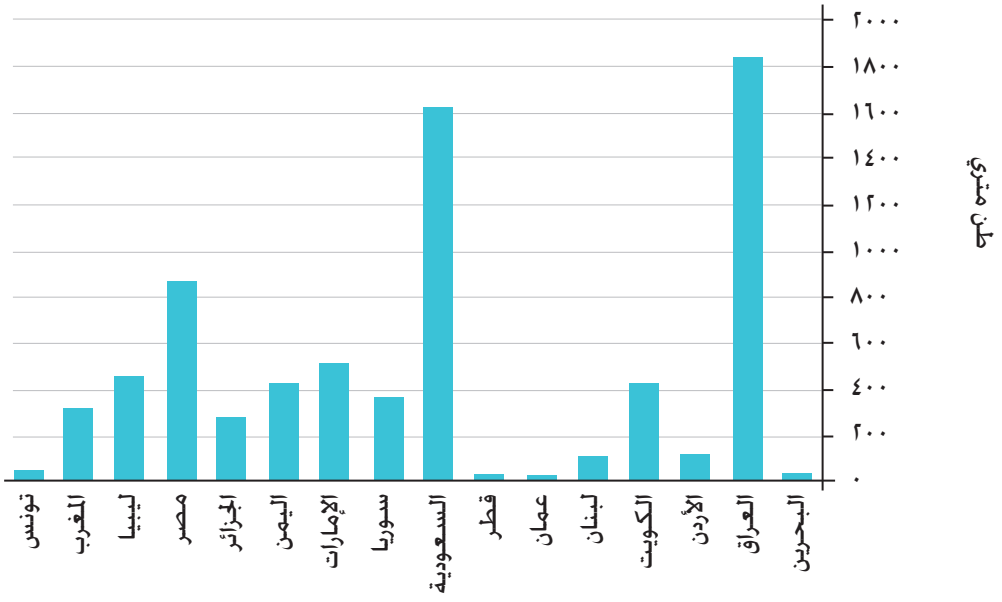


المصدر: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/.

## المؤشر ٧-٤: نسبة مخزون السمك ضمن الحدود البيولوجية الآمنة

يعوق التلوث البحري والصيد الجائر من قدرة البلدان على حماية المخزون السمكي والمحافظة عليه ضمن حدود بيولوجية آمنة في المنطقة العربية. ويعد الجريان الساحلي من الصناعة والمراكز الحضرية مشكلة شائعة في المنطقة العربية، ويؤثر سلباً على المياه البحرية. وقد أدى ذلك إلى وجود الزئبق والكادميوم في أنواع الأسماك الحساسة. ومن أجل ضمان استدامة قطاع صيد الأسماك، تقيم معظم الدول العربية نوعاً من نظام الرقابة على الصيد لإدارة المخزون السمكي[٣٢]. ولكن، لا تزال هناك صعوبات في رصد أساطيل صيد الأسماك المحلية وكذلك سفن الصيد الكبيرة من الشركات العالمية التي تسمح بتأمين الأسماك داخل المياه الإقليمية للدول العربية.

ويعد قطاع صيد الأسماك أيضاً مصدراً هاماً للعمالة وتوليد الدخل للمجتمعات الساحلية الفقيرة في العديد من البلدان العربية مثل لبنان وعُمان واليمن. كما يعتبر قطاع التصدير الرئيسي بالنسبة لبلدان عدة في منطقة المغرب العربي[٣٣]. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الأسماك مصدرا هاما من مصادر التغذية. وهذا يكشف عن أهمية ضمان استدامة المخزون السمكي لأسباب اقتصادية-اجتماعية وبيئية مرتبطة بتحقيق الأهداف التنموية للألفية.

## المؤشر ٧-٥: نسبة مجموع كمية المياه المستخدمة

أدركت جميع الدول العربية أن تنمية الموارد المائية وإدارتها بكفاءة تتطلب إصلاح السياسات المائية، مع التركيز على تبني تدابير إدارة العرض والطلب، وتحسين الأنظمة القانونية والمؤسسية، وتعزيز مشاركة المعنيين والشراكات القائمة مع القطاع الخاص.

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، أدت الزيادة السكانية والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية السريعتان في الدول العربية إلى حدوث زيادة هائلة في الطلب على المياه. ونتجت هذه الزيادة في الأساس عن تنفيذ سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي الوطني في الدول العربية، بدلاً من السياسات الزراعية الهادفة إلى ضمان الأمن الغذائي من خلال التجارة والتكامل الإقليمي.

كما تفاقمت حدة أزمة ندرة المياه في المنطقة مما يؤثر على صحة الإنسان والنظم البيئية. إذ يوجد ١٥ دولة على الأقل تواجه خطر استنفاذ مواردها المائية المتجددة وغير المتجددة. فبعض البلدان، كالبحرين والأردن والكويت وليبيا وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، تقع تحت مستوى الـ ١٠٠٠ متر مكعب بكثير في ما يتعلق بنصيب الفرد. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص خطير في المياه العذبة في العديد من الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس. وهذا الوضع هو نتيجة لتزايد الطلب المحلي المرتبط بالنمو السكاني وتغير أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك غير المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية وتدهور جودة موارد المياه السطحية والجوفية المحدودة نتيجة تدفق مياه الصرف الصناعية والمنزلية والزراعية. وعلاوة على ذلك، تتعرض موارد المياه الجوفية غير المتجددة إلى إفراط في الاستغلال لمواجهة الطلب المتزايد على المياه من قبل القطاعات المنزلية والزراعية والصناعية. ويمثل نقص المياه المخصصة للاستخدام المنزلي مشكلة خطيرة في مدن رئيسة بالمنطقة العربية. ففي اليمن، تتجاوز المعدلات السنوية لسحب المياه الجوفية معدلات إعادة التغذية الطبيعية بنحو مرة ونصف، بل ويزيد المعدل عن ذلك في حوض صنعاء. وفي مدينة عمّان بالأردن، وصل نقص المياه إلى حد أن كثيراً من السكان لا تصلهم المياه إلا مرة واحدة في الأسبوع. وفي المجمل، تستخدم المنطقة مياهاً أكثر مما هو متاح لديها، ولا سيما في الأراضي شديدة الجفاف الواقعة في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتمد الآن بكثرة على تحلية مياه البحر والمياه قليلة الملوحة للتغلب على العجز في المياه العذبة.

وثمة تحد آخر كبير يواجه المنطقة العربية يتمثل في إدارة الموارد المائية المشتركة مع الدول التي تقع داخل الإقليم وخارجه. وبما أن أكثر من ٦١ في المائة من موارد

(٣٢) الإسكوا، التجارة والأبعاد البيئية لقطاع الثروة السمكية في الدول العربية: حالة اليمن وسلطنة عُمان، E/ESCWA/SDPD/٢٠٠٧/WP.٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١-٢.

(٣٣) الإسكوا، التجارة والأبعاد البيئية لقطاع الثروة السمكية في الدول العربية: حالة اليمن وسلطنة عُمان، E/ESCWA/SDPD/٢٠٠٧/WP.٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

المياه السطحية تنبع من خارج المنطقة العربية، يظل هذا الواقع عامل عدم استقرار على المنطقة، والأمن الغذائي، وخطط الموارد المائية. ولم توقع الدول الواقعة على ضفاف الأنهار المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالمساواة في اقتسام الموارد المائية وإدارتها. وعلاوة على ذلك، بعض الدول العربية محرومة من مواردها المائية بسبب سلطات الاحتلال، وهو ما يمثل موضوعاً آخر مهماً في المنطقة يقيد التنمية بالنسبة إلى سكان معينين. وفيما أحرز بعض التقدم في إنشاء الأطر القانونية والمؤسسية لإدارة الموارد المائية المشتركة بين الدول العربية فيما بينها وبين الدول العربية والدول الأخرى المجاورة، يجري تنسيق جهود إضافية من خلال المجلس العربي للمياه الوزاري الذي أنشئ حديثاً، والذي عقد دورته الوزارية الأولى تحت رعاية جامعة الدول العربية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

من المتوقع أن تتفاقم الطبيعة الحرجة للوضع الحالي للمياه في المنطقة العربية نتيجة تأثيرات تغير المناخ، إذ يُتوقع أن تزداد ندرة المياه وتدهور جودتها في المنطقة بسبب انخفاض معدل هطول الأمطار مما سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات التغذية المائية وارتفاع درجات الحرارة الأمر الذي سيزيد معدلات التبخر كما سيزداد الطلب على المياه الزراعية ومياه الاستهلاك المنزلي والتبريد الصناعي إضافة إلى أن مياه البحر ستتداخل مع خزانات المياه الجوفية الساحلية نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر.

واستجابة لهذه التحديات وتزايد ندرة المياه، سعت معظم الدول العربية لزيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة، والحد من فقدان المياه المفقودة وغير المقاسة في شبكات الإمداد، وتوسيع نطاق الاستثمار والبحث في الموارد المائية غير التقليدية، بما في ذلك تحلية مياه البحر، إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، وحصاد المياه.

### الصراعات والبيئة

بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي تفرضه الكوارث وجميع حالات الصراع على البيئة الطبيعية، فإن لها تأثيرات بيئية سلبية محتملة، مثل: التلوث الناتج عن تدمير المباني، وإطلاق المواد الخطرة وما يصاحبه من تلوث للهواء والماء والتربة، وخسارة مواطن الكائنات الحية والتنوع البيولوجي والأراضي الزراعية بسبب الدمار المادي.

وقد عانت المنطقة على مدى العقد الماضي لأنها كانت مسرحاً لعدد من الصراعات. إذ عانى السودان من العنف المستمر في دارفور والصراع على الموارد الطبيعية النادرة والأراضي الخصبة، ولا تزال الأشجار والمياه تؤثران سلباً على الاستقرار في عدة أجزاء من البلاد. وفي عام ٢٠٠٦، أدى تدمير خزانات الوقود بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان إلى إطلاق ١٥ ٠٠٠ طن من النفط داخل البيئة البحرية المحلية، وقتل النباتات والحيوانات بهذه المنطقة، وتلويث الشواطئ. كما تأثرت البيئة في فلسطين بشدة نتيجة الوضع القائم هناك. ومنذ فترة قريبة جداً، عانى قطاع غزة من خسارة الأراضي الزراعية، إذ بلغت نسبة الخسارة ١٧ في المائة من إجمالي المساحة المزروعة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩)، وتدمير مرافق معالجة مياه الصرف بسبب الصراع الذي دار في ديسمبر ٢٠٠٨. وفي حادثة معينة، قصفت محطة الزيتون لمعالجة مياه الصرف الصحي وتسرب ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ متر مكعب من مياه الصرف والوحل إلى المناطق الزراعية المجاورة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩).

**الغاية ٧-ب:**

## الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق خفض كبير في معدل الخسارة بحلول عام ٢٠١٠

### المؤشر ٧-٦: نسبة المساحات البرية والبحرية المحمية

لا تزال خسارة التنوع البيولوجي مستمرة بالمنطقة العربية نتيجة للضغط الناتج عن عملية التنمية. وزادت وتيرة هذه الخسارة نتيجة لتدهور مواطن الكائنات الحية وخسارتها التي حدثت في أثناء العقود الثلاثة الماضية نتيجة ارتفاع وتيرة نشاطات التنمية الاقتصادية بشكل غير مسبوق فضلاً عن الزيادة السكانية في معظم دول المنطقة العربية. تشمل الحدود السياسية للدول العربية

على خمس مناطق ساخنة من بين ٣٤ منطقة المعترف بها دولياً. كما تشمل الحدود العربية أيضاً واحدة من بين الإحدى عشرة منطقة المصنفة بوصفها مناطق ساخنة من حيث التنوع البيولوجي البحري. ونظراً إلى ارتفاع درجة التدهور الذي أصاب البيئة والنظم الأيكلوجية، فإن هذه النظم بحاجة إلى بذل جهود فورية للإصلاح والحماية. وعلى المستوى العالمي، يتراجع التنوع البيولوجي الآن بمعدل أسرع من أي وقت مضى (تقييم النظام البيئي للألفية MA، ٢٠٠٥)، ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع في المنطقة العربية ما لم تتخذ تدابير صارمة وخطوات ملموسة لتقليل خسارة التنوع البيولوجي وحماية الأنواع ومواطنها، بخلاف المملكة العربية السعودية التي تحسنت نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي فيها قياساً بالمساحة الكلية من ٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٨.

لقد أدى استنفاد إمدادات المياه الجوفية في العديد من الدول العربية إلى نضوب ينابيع المياه، وجفاف الأراضي الرطبة، وفقدان الكائنات الحية المرتبطة بهما. ففي العراق، تسببت مشروعات الصرف في خسارة ٩٠ في المائة من أراضي المستنقعات. وفي نهر الأردن، أدى إنشاء مشروع ناقل المياه الإسرائيلي إلى تقليل تدفق المياه من بحيرة طبرية إلى نهر الأردن، مما أثر سلباً في النظام البيئي. وتدهورت نظم الواحات أيضاً واختفت كثير من بساتين النخيل والينابيع والمياه العذبة الطبيعية بسبب ضخ المياه وتحويل مجراها لاستخدامها في المناطق العمرانية. وقلت مساحة الغابات بسبب إزالة الأشجار والنباتات لاستخدام الأرض في الزراعة، والتوسع السكاني، وحرائق الغابات الكبيرة (الفاو، ٢٠٠٥). فعلى سبيل المثال، قل غطاء الغابات في شمال إفريقيا والسودان بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٠,٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ مقارنة بمتوسط نسبة الانخفاض العالمي السنوي البالغ ٠,٢ في المائة، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض دول المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية باشرت العمل في نشاطات لإعادة زراعة الغابات (الفاو، ٢٠٠٧).

وقد تفاقمت التهديدات الحالية المحيطة بالتنوع البيولوجي بسبب تغيرها الدائم واختلافها من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. ومع ذلك، ثمة بعض التهديدات المستمرة مثل تدهور التنوع البيولوجي نتيجة التوسع العمراني والتنمية الزراعية والصناعية التي تمثل أحدى أبرز الأسباب وراء هذا التدهور في جميع دول المنطقة. وتتمثل المصادر السائدة لخسارة التنوع البيولوجي بجميع أجزاء الدول العربية في الرعي الجائر، وفرط استخدام الموارد المائية والأرض، فضلاً عن الاستخدام التجاري لموارد التنوع البيولوجي، والتضخم السكاني. ويعتبر التلوث، ومياه الصرف والمخلفات الصناعية، والمبيدات الحشرية، والأسمدة عوامل إضافية تضغط على التنوع البيولوجي في العديد من الدول.

تظهر آثار الضغط على التنوع البيولوجي البحري والساحلي بسبب المشروعات التنموية الساحلية التي تمثل أحدى أكبر التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي الساحلي. ومن المتوقع أن يساهم التخطيط لإقامة مزيد من المشروعات في استمرار هذا الضغط، ولكن التباطؤ الناتج عن الأزمة المالية العالمية قد يعطي التنوع البيولوجي الساحلي والبحري مهلة من الوقت. ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تدهور التنوع البيولوجي البحري التلوث الناجم عن نظم الصرف والإفراط في استغلال مخزون الأسماك (غير المستدام على نحو غير القانوني)، والتلوث البحري والساحلي الناتج عن التنقيب عن النفط والتلوث الصناعي، الذي يمكن أن تتسبب فيه ناقلات النفط، والحمولات العضوية، وتسرب الغاز والنفط. ويمثل تغير المناخ مسألة جوهرية، لأن ارتفاع درجة حرارة المياه أدى إلى ابيضاض الشعب المرجانية في بعض المواقع بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً.

## المؤشر ٧-٧: نسبة الكائنات المهددة بالانقراض

يبلغ إجمالي عدد الأنواع الحيوانية المعروفة في الدول العربية ١٣١٦ كائناً، خمسة منها مهددة بالانقراض (البنك الدولي، ٢٠٠٧). وقد تضاعف عدد أنواع الطيور والزواحف المعرضة لخطر الانقراض بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، كما زاد عدد أنواع الأسماك المعرضة لخطر الانقراض بمقدار ١٤ ضعفاً (البنك الدولي، ٢٠٠٧). وفي عام ٢٠٠٨، أدار اليمن بالتعاون مع منظمات دولية عدداً من المشروعات، من أبرزها مشروع المحافظة على التنوع البيولوجي في الجزيرة التي تحتوي على ٢٥٠ نوعاً من النباتات المستوطنة، التي تشرف ٣٤ في المائة منها على الانقراض. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد الكائنات المهددة بالانقراض في الدول العربية بلغ ١٠٨٤ نوعاً. (الشكل ٧-٣).

## الجهود المبذولة للمحافظة على التنوع البيولوجي

على الرغم من التحديات القائمة، تسعى الدول العربية إلى تحقيق غاية الهدف التنموي للألفية المرتبطة بالتنوع البيولوجي. وقد انضمت غالبية الدول العربية إلى "اتفاقية التنوع البيولوجي" CBD والاتفاقيات ذات الصلة مثل: "المعاهدة الدولية حول الموارد الوراثية النباتية للغذاء والزراعة"، و"اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع النباتية والحيوانية البرية المعرضة لخطر الانقراض (سايتس)CITES" ، واتفاقية الأنواع المهاجرةCMS ، و"اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة" (اتفاقية رامسار)RAMSAR ، فضلاً عن عدة اتفاقيات إقليمية. وفي إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، أعدت الدول استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتحافظ على التنوع البيولوجي، ووضعت برامج لإنشاء محميات للمساهمة في حماية النظم البيئية. وقد زاد إجمالي عدد المحميات الأرضية والبحرية في المنطقة من ١٧٤ محمية في عام ١٩٧٠ إلى ٣٦٠ محمية في ٢٠٠٧ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧)، لكن على الرغم من ذلك، فإن إجمالي مساحة محميات المنطقة العربية المسجلة على المستوى العالمي يبلغ ٥ في المائة، وهو ما يعادل نصف المتوسط العالمي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٨).

بالنسبة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، يمثل عام ٢٠١٠ سنة مهمة، فقد تم الإعلان عنها بوصفها السنة الدولية للتنوع البيئي. وتبذل الدول العربية جهوداً لتنفيذ الغاية المنشودة من عام ٢٠١٠ والمنصوص عليها في الاتفاقية من خلال اتباع منهج متكامل يمكن أن يحدث توازناً بين المحافظة على التنوع البيولوجي والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تشكل عدم القدرة على تحقيق السلام والأمن في مناطق كثيرة بالمنطقة العربية عائقاً كبيراً. ويرجع ذلك إلى حد ما إلى نقل الموارد إلى قطاعات أخرى تحظى بأولوية في الظروف الحالية، مما يضر بشكل مباشر بالجهود المبذولة للمحافظة على الطبيعة.

### الغاية ٧-ج:

### خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

المؤشر ٧-٨: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف

المؤشر ٧-٩: النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية السليمة

الشكل (٧-٣)- الأنواع المعرضة لخطر الانقراض في المنطقة العربية

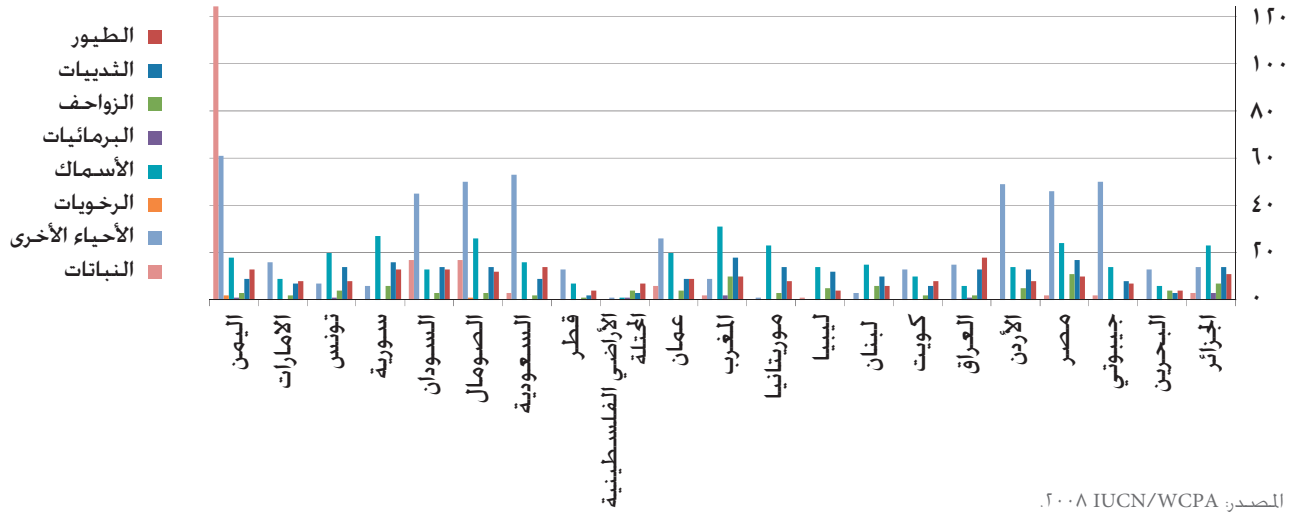


المصدر: IUCN/WCPA ٢٠٠٨.

تمثل فعالية إدارة المياه والصرف الصحي المحفز الأساسي لتحقيق الغاية (جيم) من الهدف التنموي السابع والمتمثلة في خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. والخطوات المطلوبة للمحافظة على المياه والبيئة من أجل الأجيال المستقبلية معروفة، بدءاً من وضع استراتيجيات وطنية طويلة الأمد للمياه والصرف الصحي، تراعي بقاء الأجيال المستقبلية، وتطورها، وسلامتها، ترافقها سياسات حاسمة وواقعية وقابلة للإنفاذ، وخطط وبرامج استثمارية تشمل الحد الأدنى من جودة الخدمة، وتكون في متناول الفقراء. وتعتبر تونس مثالاً جيداً على حسن الإدارة، لأنها حققت أعلى مستوى من كفاءة الإدارة بالمنطقة (البنك الدولي، ٢٠٠٧) كما أنها تنفذ استراتيجيات متكاملة لموارد المياه تتعامل مع جميع الموارد بفعالية وعلى نحو مستدام.

فيما يلي تقييم لدول المنطقة، التي تم تقسيمها إلى أربع فئات فيما يتعلق بتحقيق غاية الأهداف التنموية للألفية والمتمثلة في توفير إمدادات المياه والصرف الصحي:

- تتضمن الفئة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي: البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وتتميز هذه الدول بارتفاع نسبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التوسع العمراني. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه تبلغ ٩٣ في المائة فيما تبلغ نسبة تغطية الصرف الصحي ٩٨ في المائة. وبالتالي، تكاد تكون دول هذه المجموعة قد حققت الغاية المتمثلة في توفير إمدادات المياه والصرف الصحي كاملة، باستثناء عُمان، التي تخلفت بشكل كبير عن بقية الدول. ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع نسبة سكان الريف فيها. أما في المملكة العربية السعودية، فقد زادت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة من ٧٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكذلك زادت نسبة الحاصلين على خدمات الصرف الصحي من ٢٠ في المائة إلى ٤٦ في المائة، مع انخفاض الاعتماد على شبكات التصريف المنزلي من ٧٦ في المائة إلى ٥٢ في المائة، وبالتالي ارتفعت نسبة السكان الحاصلين على خدمات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية من ٩٦ في المائة إلى ٩٨ في المائة. كما ارتفعت نسبة الأسر الحاصلة على حيازة آمنة من ٨٨ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٩٩ في المائة عام ٢٠٠٧؛
- تشمل الفئة الثانية دولاً تتبع المسار الصحيح لتحقيق الغاية المتمثلة في توفير إمدادات المياه والصرف الصحي. وتتضمن الدول المدرجة تحت هذه الفئة دول المشرق العربي، أي مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، ومن المرجح أيضاً دول المغرب العربي، أي الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وتونس، على الرغم من أن هذه الدول لم تكن جزءاً من التقييم. وبشكل عام، تتراوح نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي WSS بين ٩٦ في المائة و٨٩ في المائة على التوالي في دول المشرق العربي و٨٧ في المائة إمدادات المياه والصرف الصحي في دول المغرب العربي. ويبلغ التوسع العمراني نسبة متوسطة في هذه الدول، التي يتم تصنيفها عموماً بوصفها دولاً متوسطة الدخل. وبقدر ملائم من المساعدة، تمكنت هذه الدول من توسيع نطاق خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي لتصل إلى نسبة كبيرة من سكانها، ولا سيما في المناطق الريفية؛
- تشمل الفئة الثالثة الدول الأقل نمواً التي تتضمن اليمن، الدولة الوحيدة في المجموعة التي تم إجراء التقييم فيها، وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي بلغت ٦٦ و٤٦ في المائة على التوالي في اليمن فيما تتراوح نسبة التغطية في مجموعة الدول الأقل نمواً بين ٦٧ و٣٨ في المائة على التوالي. ومن الواضح أن كل هذه الدول لا تسير حالياً على المسار الصحيح لبلوغ الغاية المتمثلة في توفير إمدادات المياه والصرف الصحي على الرغم من إمكانية إجراء تحسينات كبيرة في حال مضاعفة الجهود الوطنية والدولية؛
- تشمل الفئة الرابعة والأخيرة دولاً تعاني حالياً من عدم استقرار سياسي، أو أعمال عدائية، أو احتلال، أو نزاعات داخلية، أو كل ما سبق. ومن ثم تواجه هذه الدول احتمالات غير مؤكدة في تحقيق التقدم المرجو. وتتمثل هذه الدول في العراق، والأراضي

الفلسطينية المحتلة، والصومال. وكل هذه الدول لا تسير على المسار الصحيح لتحقيق غاية الأهداف التنموية للألفية المتمثلة في توفير إمدادات المياه والصرف الصحي. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي تبلغ ٧٨ في المائة في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة وأقل من ٣٠ في المائة في الصومال. وقد تدهورت البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي في هذه الدول كنتيجة مباشرة للصراعات أو النزاعات الداخلية أو كليهما معاً.

مع ذلك، ثمة عوامل رئيسة تضغط على المنطقة العربية وتقيدها وتؤثر سلباً في تحقيق الغاية (جيم) من الهدف التنموي السابع للألفية. وبعض هذه العوامل تشترك فيها كل دول المنطقة تقريباً، مثل: ارتفاع معدلات النمو السكاني ولا سيما منذ سبعينيات القرن العشرين، والإدارة غير المستدامة للموارد المائية السطحية والجوفية، التي تستخدم في قطاع الزراعة والمراكز العمرانية المتنامية، ودورة الجفاف التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، والتدهور العام في جودة نظم المياه الطبيعية.

وبينما اتبعت الدول العربية المسار الصحيح لتحقيق الغاية المتمثلة في إتاحة مياه الشرب الآمنة للجميع، فإن المحافظة على التقدم اللازم لتحقيق هذه الغاية سوف يشكل تحدياً في ضوء زيادة الضغوط الديمغرافية، والتحضر، وزيادة الطلب على بضائع القطاعات الزراعية والصناعية وعلى الخدمات. ويستطيع الآن ثمانية من بين عشرة أشخاص في كل الدول العربية أن يحصلوا على مصادر مياه محسنة، لكن لا يزال العجز باقياً في كثير من الأماكن.

علاوة على ذلك، هناك فجوة بين سكان المناطق العمرانية والريفية فيما يتعلق بالحصول على المياه الصالحة للشرب (الشكل (٧-٤) والشكل (٧-٥)). فقد زادت بعض الدول مثل: مصر، وسوريا والسودان، نسبة سكان الريف الذين يستطيعون الحصول على موارد مياه محسنة. ومع ذلك، واجه سكان الريف في دول عربية أخرى، مثل: جزر القمر، والجزائر، واليمن، والسودان، في الفترة من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ٢٠٠٠، انتكاسات فيما يتعلق بالحصول على مصادر مياه محسنة، ويعزى ذلك إلى حد ما إلى الصراعات والاضطرابات الداخلية. وتزداد المسألة تعقيداً من خلال حقيقة أن مصادر إمدادات المياه لبعض أكبر البلدان في المنطقة هي من الأنهار الرئيسية، أي النيل والسنغال ونهري دجلة والفرات، التي تتدفق جميعها من خارج المنطقة.

**الشكل (٧-٤)- نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة، المناطق الريفية في مقابل المدن (بالنسبة المئوية)**

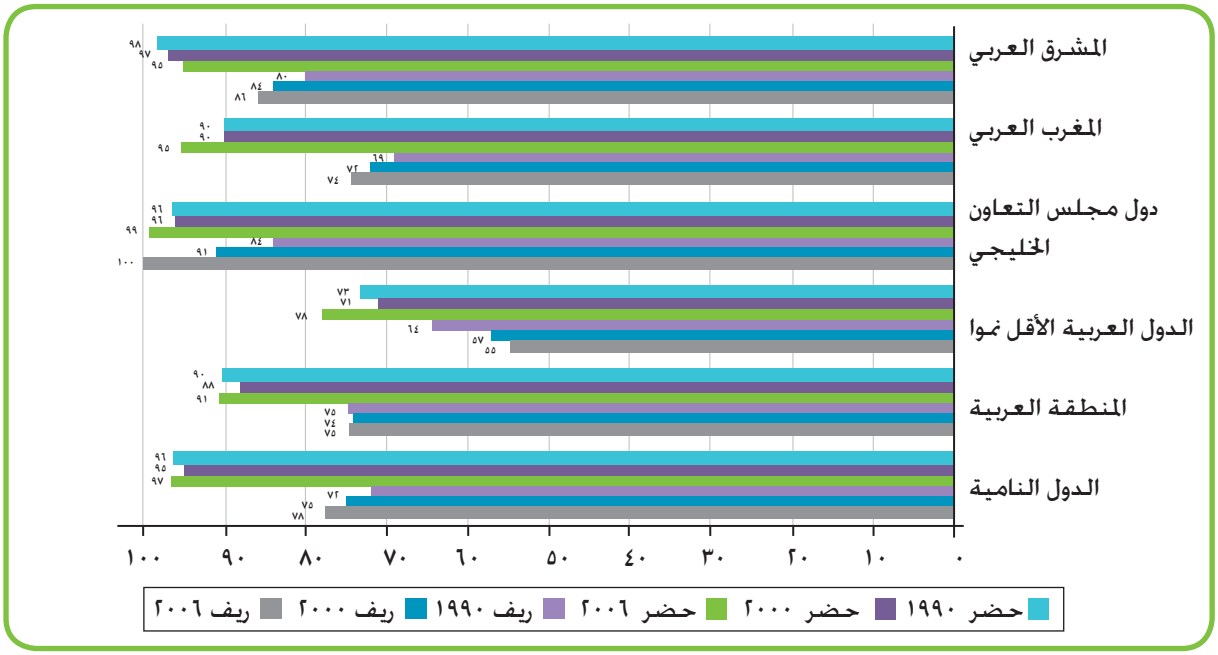

**الشكل (٧-٥)- نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة، المناطق الريفية في مقابل المدن (بالنسبة المئوية)**

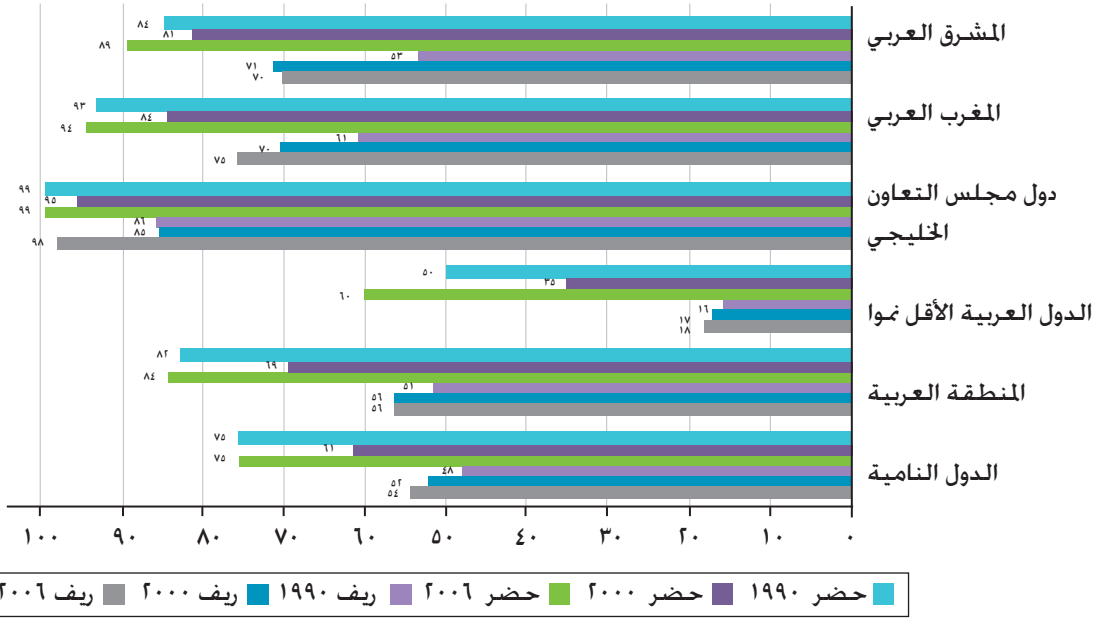


المصدر:

ESCWA. 2009. Sustainable water supply and sanitation for all: Regional assessment report on the status and achievements of ESCWA member countries towards improved supply and sanitation. Economic and Social Commission for Western Asia (E/ESCWA/SDPD/20091/). United Nations. New York. The data in the two graphs are based on the Survey of the Joint Monitoring Programme (JMP) carried out in 2006.

واتخذت معظم الدول خطوات لإصلاح مؤسسات إمدادات المياه والصرف الصحي فيها. وأدت اللامركزية إلى تفويض المسؤوليات إلى المستويات الوطنية ودون الإقليمية في عدة دول عربية. إلا أن الموارد البشرية والمالية تصعب من عملية اجتذاب استثمارات جديدة مما يجعل إنشاء مشاريع المياه تعتمد على التمويل الحكومي. وما زالت هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين المنتفعين من قطاع المياه من خلال التعاون في مجال استخدام المياه ويساعد تفعيل دور مجالس ولجان الموارد المائية على تعزيز تنمية الأنشطة المشتركة، وتحسين تقديم الخدمات إلى جانب توفير الموارد المالية على المستويين الوطني والمحلي.

بالنسبة إلى التشريعات، فبالإضافة إلى قوانين المياه، تعتبر الأدوات التنظيمية عناصر مهمة وقوية عند صياغة خطط إمدادات المياه والصرف الصحي وتنفيذها بشكل فعال. وفيما يتعلق بإمدادات المياه والصرف الصحي، ثمة حاجة في المنطقة إلى تشكيل آليات قانونية فعالة تراقب الالتزام بالقوانين واللوائح وإنفاذها، وتوفر الدعم المالي والفني اللازم لمؤسسات المياه.

يشهد الدور الذي يقوم به المعنيون في تخطيط الموارد المائية وتوزيعها تحسناً في معظم الدول، لكنه ما زال بحاجة إلى دعم للوصول إلى إدارة أكثر فعالية للموارد المائية وتعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية. وثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر لتشجيع المستخدمين على المشاركة من خلال المجالس المحلية، ورفع الوعي العام بالحاجة إلى المحافظة على المياه ومنع التلوث، وتنمية العادات المدنية المرتبطة بالالتزام بالقواعد واللوائح والتشريعات.

ثمة توجه، في معظم الدول، نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشروعات المياه والصرف الصحي. ومن السمات الأساسية للإصلاح إشراك القطاع الخاص في بناء وتشغيل مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص PPPs. وفي

السنوات الأخيرة، اختار واضعو السياسات في عدد من دول المنطقة العمل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها خياراً استراتيجياً يشمل إجراء إصلاحات في عموم قطاع المياه، بما يتماشى مع برامج التعديل الهيكلي بوجه عام. وبدأت هذه الشراكات تدخل آفاقاً جديدة، وتعزز الابتكار في مجالات تتسم بندرة الخبرات السابقة فيها أو عدم وجودها. وعلى الرغم من أن الخبرات المكتسبة والنتائج المتحققة في كثير من الدول لا تزال حتى الآن في مراحلها الأولية، فإنها من الممكن أن توفر دروساً قيمة لمجموعة من المشروعات سريعة النمو التي تدعم الشراكات مع القطاع الخاص. لذلك، تجدر مراقبة هذه النشاطات لإجراء تقييمات مستقبلية يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى مفاهيم جديدة تستند إلى الاستراتيجيات والخطط المعدلة.

تؤثر ندرة المياه على جميع شرائح المجتمع غير أنها تؤثر على الفقراء على نحو أكبر ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على المياه في الزراعة. وعلى المستوى الوطني، بينما تعوض الدول الغنية عجز المياه باللجوء إلى حلول تعتمد على توفر الموارد المالية، مثل إنشاء محطات لتحلية المياه، نجد أن الدول الفقيرة تعاني بدرجة أكبر في توفير الموارد المائية البديلة في ضوء محدودية مواردها المالية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣). ويقدَّر إجمالي التكلفة المالية اللازمة لتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي والخدمات المطلوبة لتقليل نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه شرب آمنة وصرف صحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وبموجب الهدف التنموي السابع للألفية، تقدَّر بمبلغ ٩٩,٨٧٠ مليون دولار أمريكي و٦٢,٠٠٠ مليون دولار أمريكي على التوالي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠). لذلك من الضروري أن يتم الاستمرار في دعم الدول العربية الأقل نمواً. وان المبادرة الحديثة التي يرعاها البنك الإسلامي للتنمية ويدعمها "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" ISFD تهدف إلى "خفض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على المياه والصرف الصحي بمقدار الثلثين"، من خلال الالتزام باستثمار ١٠ مليارات دولار أمريكي في قطاع المياه والصرف الصحي خلال السنوات العشر القادمة. كما التزمت جهات دولية أخرى مانحة، مثل: الاتحاد الأوروبي، وجهات أوروبية ثنائية، بتقديم منح كبيرة إلى الدول العربية الأقل نمواً لدعم قطاع المياه.

وفقاً لذلك، إذا تم دمج الأهداف التنموية للألفية في خطط التنمية الوطنية، ينبغي أن يتم توسيع نطاق الشراكات لتشمل المجتمعات المختلفة، ومؤسسات التمويل، وجمعيات المستهلكين، والأعمال التجارية، وصانعي القرارات لتشجيع الثقة وضمان التعاون الفعال بين المنتفعين. وعلى دول المنطقة بوجه خاص أن تفكر في تبني مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، ولا سيما استراتيجيات إدارة الطلب على المياه بوصفها منهجاً أساسياً لتنفيذ خطط إمدادات المياه والصرف الصحي.

### الغاية ٧-د:

## أن يكون قد تحقق، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسن ملموس في حياة ١٠٠ مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

### المؤشر ٧-١٠: نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة

بالإضافة إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية والنمو السكاني في المناطق الحضرية، تمثل الصراعات، وفي بعض الأحيان، الكوارث الطبيعية عوامل رئيسة تؤدي إلى نزوح السكان على المستويين الداخلي والدولي. وقد فقد معظم النازحين منازلهم وموجوداتهم، وفُرض عليهم العيش في مساكن إيواء مؤقتة تتسم بانخفاض المستوى الصحي والخدمات فيها. كما تعرضت الدول المضيفة أيضاً إلى ضغط على مواردها الطبيعية، مع الارتفاع المفاجئ في الطلب على موارد المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية، وغيرها من خدمات البنية الأساسية. وعلى الدول المضيفة، بدعم من المجتمع الدولي، أن توفر خدمات ملائمة لتقلل من تأثير النزوح في الموارد البيئية والخدمات. وتشمل هذه الخدمات وضع برامج للإسكان العام، وتبنّي منهج متعدد القطاعات لتقديم الخدمات وتوسيع نطاق البنية الأساسية، بما فيها نظم الطرق، والمياه والكهرباء، والمراحيض بالقدر الذي يغطي احتياجات مساكن الإيواء المؤقتة أو مخيمات اللاجئين.

وتشارك بعض الدول في إنشاء مساكن منخفضة التكلفة بوصفها استراتيجية توفر ظروف معيشية كريمة

للفقـــراء. ففي المغرب، على سبيل المثال، يهدف البرنامج الحكومي المعروف باسم "مدن بلا أحياء فقيرة" إلى تحسين حالة ٢٩٨ ٠٠٠ منزل. وانتقل ١٣٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن من مساكن غير رسمية إلى مساكن رسمية. وبالإضافة إلى الحكومـــة، يشارك في المشروع بنـــوك وشركات تطوير عقاري من القطاع الخاص (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠). ويوفر هذا النوع مـــن الشراكات ثلاثة مكاسب: للفقراء، والحكومة، وشركات التطويـــر العقاري العاملة بالقطاع الخاص.

توجد خمسة مؤشرات تُستخدم لتقييم ما إذا كانت المستوطنـــة أو المسكن غير رسمـــي أم لا، وإلى أي درجة هو كذلك. هذه المؤشرات هي: المتانة، والازدحام، وملائمة منطقـــة العيش، وعدد المثقفين، وإمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

ويعـــد الازدحام مؤشراً آخر على المسكن غير الرسمي، ويستخـــدم في تحديد مـــا إذا كان المنـــزل مقاماً في حي فقـــير أم لا. ويُقيَّـــم الازدحام من خلال عـــدد الأشخاص الذيـــن يعيشون في مساحة معينـــة يقيم بها أكثر من ثلاثة أشخاص في غرفة واحدة صالحة للسكن. وكما هو الحال في العديد من الـــدول النامية، تواجه المستوطنات العمرانيـــة العربيـــة توسعاً سريعاً في قطـــاع الإسكان غـــير الرسمي. وفي الوقت الحـــالي، توجد أعلى نسبة من الإسكان غير الرسمي بالمنطقة في موريتانيا، بينما يوجد في مصر أكبر عدد من ساكني المستوطنات غير الرسمية بسبب ضخامة عدد سكانها.

ثمة أيضاً خمسة موضوعات مترابطة تشكل تحدياً بالنسبة إلى التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية العربيـــة. ويأتي في مقدمتها تناقص الموارد المائية المتاحة الصالحة للشرب، والحاجـــة إلى حماية الموارد المتبقية من الهدر والاستخدام غير الرشيد. ويتمثل التحدي الثاني في الحاجة إلى نظم فعالة وكفـــؤة لجمع المخلفات الصلبة، بمـــا فيها على سبيل المثال لا الحصـــر، المخلفات الصلبة الناتجة عن النشاطات القطريـــة والصناعية، ومخلفات الرعايـــة الصحية، والمخلفات الخطـــيرة. ويكمن التحدي الثالـــث بالنسبـــة إلى كثير مـــن المستوطنـــات البشرية العربيـــة في تلوث الغلاف الجوي، وتغير المناخ والآثار المترتبة عليه. ويتمثل التحدي الرابع في تأثر المستوطنات البشرية بالكـــوارث الطبيعيـــة، وتزايـــد احتمالات وقـــوع أحداث مناخية قوية، يرجع السبب فيها، إلى حد ما، إلى العوامل المرتبطة بتغير المنـــاخ، ولذلك فمن الضروري تناول الجانب المتصل بإدارة المستوطنات البشرية، بما في ذلك التخطيط العمراني وتخصيص الموارد.

يتسبـــب الافتقار إلى مياه الشـــرب النظيفة الآمنة والوسائـــل الملائمة لجمـــع مياه الصـــرف ومعالجتها، إلى حد ما، في انتشار الأمراض الوبائية بين قاطني الأحياء الفقيرة. وقد نجحـــت العديد من الدول العربية في توفير مياه شرب آمنة لسكانها. ومع ذلك، لا تزال ثمة فجوة بين سكان المناطق العمرانية والريفية فيما يتعلق بإمكانية الحصول على موارد مياه آمنة. وعلى الصعيد الإقليمي، سجلت المناطق العمرانية نسبـــة مرتفعة نسبياً فيما يتعلق بإمكانية حصـــول سكانها على خدمات الصرف الصحـــي بمتوسط تغطية بلغ نحو ٩٠ في المائة. بيد أن سكان بعض الدول العربية يحصلون على خدمات صرف صحي ضعيفة، مما قد يؤدي إلى تفشي الأمراض وظهور مشكلات أخرى متصلة بالصحة العامة.

تنمـــو كثير من المـــدن الكبيرة في المنطقـــة العربية بمعدلات سريعـــة للغاية، نتيجة ارتفـــاع النمو السكاني والهجـــرة من المناطـــق الريفيـــة إلى العمرانية بحثاً عن فرص عمل وخدمـــات عامة أفضـــل. ويحدث معظم التوسع والنمو العمرانيين بشكل غير قانوني. ويعيش ما يزيد على ثلث إجمالي سكان المناطق العمرانية بالمنطقة العربية في مستوطنات غير رسمية وأحياء فقيرة وظروف بيئية محفوفة بالأخطار. ويبـــدو الموقف خطيراً وخاصة في المشـــرق العربي والدول العربية الأقل نمواً، حيث يواجه ســـكان المدن الازدحام الشديد، وعـــدم ملاءمة المساكن، ونقص المياه والصرف الصحي. أضف إلى ذلك، ما يعانيه سكان هذه المدن مـــن نقص شديد في خدمات الصحة والاتصالات والمواصلات. ويؤدي التوسع السريع في المناطق العمرانية بالمنطقتـــين شبه الإقليميتين سابقتي الذكر إلى إيجـــاد مدن بأحجام وتعقيد غـــير مسبوقين، فضلاً عن التحديات المرتبطة بتوفير بيئة كريمة للفقراء وضمان الوفاء بحقوقهم.

## النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسات

هناك تحد يواجه الجهود الرامية إلى ضمان الاستدامة البيئيـــة في المنطقـــة العربية عن طريق زيـــادة الطلب

والضغوط على المياه الهشة أساساً وعلى الأراضي والموارد البحرية، وهذا إضافة إلى ضغوط من جراء آثار الأزمة الثلاثية المرتبطة بالأزمة المالية وأزمة الغذاء وتغير المناخ.

إن اعتماد خطط عمل على المستويين الوطني والإقليمي لمواجهة هذه التحديات يعد أمر أساسي لتحقيق الهدف السابع من الأهداف التنموية للألفية. وان دمج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية، وتنفيذ التدابير الرامية إلى انحسار فقدان الموارد البيئية لا يمكن أن تنفذ إلا على المستوى الوطني. ومع ذلك، فإن التعاون الإقليمي هو أمر ضروري لإيجاد حلول شاملة واستجابات مشتركة للتصدي للتحديات العالمية. وهذا الأمر مهم جداً في المنطقة العربية بالنظر إلى الاهتمامات المشتركة المتعلقة بندرة المياه والتصحر والجفاف وتغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان العربية تشترك بالمياه البحرية ومصايد الأسماك والموارد البيولوجية التي تعبر الحدود الوطنية وتتطلب خطط إدارة موحدة لضمان استدامتها.

وقد تم إطلاق مجموعة من العمليات والمبادرات الإقليمية وما بين الحكومات الرامية إلى معالجة العديد من القضايا التي يتم قياسها من خلال المؤشرات المتعلقة بالهدف السابع. على سبيل المثال:

- يضع المجلس الوزاري العربي للمياه أن الأمن المائي والإدارة السليمة لموارد المياه ضمن أولوياته الرئيسية. ولذلك فقد اتخذت قرارا في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ بتكليف الإسكوا بإنشاء آلية إقليمية بالتنسيق مع شركاء إقليميين آخرين لرصد غايات الهدف التنموي السابع المتعلقة بتوفير المياه والصرف الصحي، وتحديد مؤشرات إقليمية إضافية معينة لتحسين عملية الرصد والإبلاغ عن نوعية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي الموجودة في المنطقة العربية؛
- إدراكاً للخطر الكبير الذي يشكله تغير المناخ على التنمية المستدامة والاستدامة البيئية، أصدر "مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة" إعلاناً وزارياً حول تغيّر المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد نبه الوزراء المجتمع الدولي إلى أنه على الرغم من أن الدول العربية ليست سبباً رئيسياً في قضية تغير المناخ، إلا أن المنطقة العربية تعد من بين المناطق الأكثر تضرراً من الآثار السلبية لتغير المناخ. كما تعهد الوزراء بتعزيز إنتاج واستخدام أنواع نظيفة من الوقود، وتحسين كفاءة الطاقة في جميع القطاعات وتنويع مصادرها، والتوسع في استخدام أساليب إنتاجية نظيفة وتقنيات صديقة للبيئة، إلى جانب إدراج تغير المناخ ضمن خطط التنمية الوطنية؛
- إن تقديم التقارير إلى الاتفاقات البيئية العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية تغير المناخ، واتفاقية فيينا، والاتفاقية الإقليمية للمحافظة على البحر الأحمر وخليج عدن للبيئة (ويعرف أيضاً باسم اتفاقية جدة) وغيرها من الاتفاقيات المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتطلب من الحكومات جمع بيانات عن المؤشرات التي ترتبط بشكل وثيق مع تلك الواردة في الهدف التنموي السابع والتأكد من صحة هذه البيانات التي تعتمد في تحليل مدى تحقق غايات الهدف السابع.

في حين أن العمليات الحكومية الدولية هي عنصر رئيسي لتحقيق غايات الهدف التنموي السابع، فان إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص أمر ضروري أيضاً. ولهذا الغرض، فقد تشاركت حكومة لبنان مع إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية لحماية الغابات في المناطق الحضرية، في حين أن الحكومة الأردنية تتعاون بصورة منتظمة مع الجمعية العلمية الملكية والمنظمات الوطنية لضمان إدارة المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي المرتبط به. كما تم أيضاً إطلاق منظمة إقليمية جديدة تسمى رابطة الدول العربية لمرافق المياه (ACWUA) لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة لتحسين تقديم خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي تحت إدارة القطاعين العام والخاص ومؤسسات المياه.

وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لا يرفع الكفاءة الاقتصادية فحسب، بل يزيد أيضاً من سرعة تحسين البنية التحتية للمياه ويزيد من انجاز وحدات سكنية جديدة للسكان. ولقد تم بالفعل مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه في الأردن والمغرب وتونس، في حين أن المملكة العربية السعودية قد بدأت

النظر في إشراك القطاع الخاص في بناء وحدات تحلية المياه (UNEP ٢٠١٠). وتشهد المشاريع العقارية انتشاراً واسعا في جميع أنحاء المنطقة ولكن يجب على هذه المشاريع أن تكون أيضاً موجهة لخدمة الفئات المستضعفة، بما في ذلك سكان الأحياء الفقيرة. وهكذا ينبغي أن لا تعتبر مشاركة القطاع الخاص هدفا بمفرده، ولكن كجزء من استراتيجية شاملة لزيادة الكفاءة وتحسين تقديم الخدمات من أجل الوصول للأهداف الوطنية للتنمية المستدامة والأهداف التنموية للألفية.

لذلك تقترح التوصيات التالية لتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف التنموي السابع:

- زيادة قواعد المعرفة وسبل الحصول على المعلومات التي تساعد في صنع القرار – هناك حاجة لتعزيز كمية ونوعية المعلومات التي يجري إنشاؤها في المنطقة العربية في ما يتعلق بمؤشرات الهدف التنموي السابع، والى تحسين فرص الحصول على هذه المعلومات من أجل صنع قرارات أكثر دقة. على سبيل المثال، فإن معظم المعلومات عن المستوطنات البشرية في المنطقة العربية هي من المصادر الدولية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية والوطنية. وبالتالي تحتاج الدول العربية إلى تطوير المراصد الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي لرصد أنماط الهجرة من المناطق الريفية والحضرية، والتفاعلات بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل وضع خطط متكاملة لإدارة المناطق الحضرية؛
- زيادة فهم الروابط المشتركة بين الأهداف التنموية للألفية – ان التحليل الأكثر دقة والوعي بالعلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والجفاف والفقر والصحة البشرية يمكن أن يسهما في صياغة سياسات أكثر استهدافا تستجيب لاحتياجات الفئات الضعيفة. وهذا يشمل النظر إلى الأهداف التنموية للألفية بطريقة أكثر تكاملاً لوضع سياسات متجانسة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد خطط مبتكرة لتقييم الاستدامة البيئية نتيجة للأزمة المالية وصعوبة تأمين الأموال اللازمة لتلبية الأهداف البيئية على المدى الطويل، ينبغي اعتماد وسائل مبتكرة لمساعدة صانعي القرار بتقدير فوائد العائدات طويلة الأمد نسبة إلى رأس المال الطبيعي. ويعد تطوير النظم الوطنية للمحاسبة البيئية لبعض موارد المياه والأراضي في بعض الدول العربية بداية جيدة، ولكن ينبغي أن تصاحبها وتكملها أدوات إضافية، مثل المياه المستهلكة في إنتاج وحدة المنتج (water foot-printing) وتجارة المياه الافتراضية (water trade assessment). وينبغي لهذه المبادرات أن تتم بالتوازي مع برامج التمويل القائمة على المشاريع مثل صندوق البيئة العالمية وآلية التنمية النظيفة؛
- تعزيز اقتصاد أكثر إخضراراً – من خلال تشجيع الاستثمارات والعمليات في التكنولوجيات السليمة بيئياً، فضلاً عن تشجيع إنتاج واستهلاك المزيد من السلع والخدمات الصديقة للبيئة، ويمكن للحكومات فتح أسواق جديدة وخلق فرص عمل ودخل جديدة يمكن أن تساعد في إعادة توجيه سياسات وطنية للتنمية نحو مسار أكثر استدامة من الناحية البيئية.

# ثامناً- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

انخفضت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية من حيث نصيب الفرد، الموجهة إلى المنطقة انخفاضاً حاداً في نهاية السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين مقارنة ببداية التسعينات. كما أن هذه المساعدات لا تفي بشكل كامل بمتطلبات الدول العربية الأقل نمواً. بينما وصلت المساعدات الرسمية من الدول العربية المانحة (محققة هدف لجنة المساعدة للتنمية المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي) لحوالى ٧ مليارات دولار أمريكي لعام ٢٠٠٨. وبالرغم من أن المساعدات العربية جاءت بشكل غير مشروط ولكنها تمثل فقط الثلث من الـ ٢٢ مليار دولار المتوفرة من لجنة المساعدة للتنمية حيث أن معظم الدول المانحة تقدم منحاً أدنى من الهدف الذي حددته اللجنة.

وفي عام ٢٠٠٧، استطاعت الدول العربية إيصال ٩٣ في المائة من صادراتها غير النفطية بدون رسوم جمركية إلى أسواق الدول المتقدمة. مما يعتبر تحسناً ملحوظاً نسبة لمعدل الـ ٣٥ في المائة في العام ١٩٩٦. ومن جهتها فإن الدول العربية اتخذت تدابير جدية لتحرير التجارة خلال السنوات العشر الماضية مع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد دول المغرب العربي. وأصبحت إحدى عشرة دولة أعضاء في منظمة التجارة العالمية بينما تجري ثمان دول أخرى مفاوضات مع المنظمة بغية الانضمام إليها.

وقد حققت دولة واحدة فقط من أصل الدول العربية الأربع الفقيرة المثقلة بالديون نقطة اكتمال مؤشر الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

كما حققت المنطقة العربية تقدماً ملحوظاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة لجهة ارتفاع نسبة مستخدمي الإنترنت والهاتف النقال ولكن لا تزال الدول العربية الأقل نمواً متأخرة عن باقي الدول العربية في هذين المجالين.

## لمحة عامة

يتطلب إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية تعاونا مشتركا من الطرفين. وتعد هذه الشراكة أساسية من أجل تحقيق الأهداف التنموية السبعة الأولى. ولذلك، من الضروري أن تدعم الدول المتقدمة الدول الفقيرة من خلال تقديم المساعدات الرسمية للتنمية ODA، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق وقواعد التجارة العادلة، بالإضافة إلى تخفيف الديون والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT. لذلك، أثناء قياس مدى التقدم (والقصور) في تحقيق الهدف الثامن من الأهداف التنموية، ينبغي علينا أن نستعرض المؤشرات التي توضح لنا ما إذا كانت هذه الشراكة العالمية تصب في صالح الفقراء في الدول العربية وإلى أي مدى.

## الغاية ٨-أ:

### المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

تواجه الدول العربية حواجز تجارية أقل من التي كانت تواجهها في عام ١٩٩٠، حيث زادت، بشكل كبير، حصة صادرات الدول العربية غير النفطية المعفاة من الرسوم الجمركية إلى الأسواق المتقدمة. وعلى نحو معاكس، لم تنخفض التعريفات المفروضة على البضائع الزراعية العربية والمنسوجات والملابس إلا بشكل هامشي. وتعتمد دول عربية عديدة على الزراعة والتصنيع كمصدر دخل أساسي لها (مثل جزر القمر، والصومال، ومصر). لذلك يمكن لزيادة خفض التعريفة أن تفيد هذه الدول بشكل كبير خاصة أنها لا تملك مصادر تجارية أخرى كغيرها من الدول التي تتاجر في النفط. ولا يزال الدعم الزراعي

الموجه للمزارعين في الدول الأجنبية المتقدمة الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية DAC مرتفعاً إلى حد ما، خصوصاً عند مقارنته بمصروفات المساعدة الرسمية للتنمية. وهذا الدعم داخل الدول المتقدمة يشوه التجارة والإنتاج داخل الدول النامية. ومع ذلك، بدأت الدول العربية من جهتها باتخاذ إجراءات ملحوظة لتحرير التجارة خلال العقد الماضي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، ودول مجلس التعاون الخليجي GCC، واتحاد المغرب العربي AMU.

فقد اتخذت الدول العربية، بالفعل، خطوات جادة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويبلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أحدى عشرة دولة، في حين تجري ثماني دول مفاوضات بشأن الانضمام لهذه المنظمة[٣٤]. وفي نفس الوقت، تحرص معظم الدول العربية على توقيع اتفاقيات التجارة الحرة FTA متعددة الأطراف وثنائية الأطراف، وخصوصاً مع الدول المتقدمة مثل دول الاتحاد الأوروبي EU، والولايات المتحدة US، والدول الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية EFTA. بالإضافة إلى ذلك، فتحت الدول العربية بشكل كبير اقتصاداتها على التجارة، والاستثمار، وتدفق رأس المال. وفيما يتعلق بمجال سياسة التجارة، تم تخفيض التعريفات بشكل ملحوظ في جميع دول المنطقة تقريباً، بالإضافة إلى إزالة الحواجز غير الجمركية NTBs أو تقليلها[٣٥]. وكان لدى عشر دول في المنطقة العربية، بالفعل، متوسط بسيط للتعريفات وصل إلى أقل من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ فالدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي تتمتع الآن بمتوسط بسيط للتعريفة الجمركية يصل إلى ٥ في المائة تقريباً. وقامت بعض الدول العربية الأخرى بتخفيض مستويات الحماية بشكل كبير. ويصل المتوسط البسيط للتعريفات إلى ٥ في المائة في لبنان، و٧ في المائة في اليمن، و٩ في المائة في مصر، و١٢ في المائة في الأردن. وفي مصر، عمل إصلاح التعريفة على تخفيض المتوسط المرّجح للتعريفة ليصل إلى ٧ في المائة في ٢٠٠٧ ثم إلى ٥ في المائة في ٢٠٠٨ نتيجة لإصلاحات تعرفية جديدة. وفي حالة الأردن، يصل المتوسط المرّجح للتعريفة إلى ١٠ في المائة، وإلى ٦ في المائة في اليمن[٣٦].

وقامت دول أخرى في المنطقة بإصلاح سياسات التجارة الخاصة بها، فقللت التعريفات بشكل كبير، ومع ذلك حافظت على مستويات أعلى من التعريفة البسيطة. وهذا هو الحال في الجزائر (١٩ في المائة)، وجيبوتي (٣١ في المائة)، وليبيا (١٧ في المائة)، والسودان (٢٤ في المائة)، والمغرب (٢٧ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (٢٧ في المائة)، وتونس (٢٧ في المائة). والمستوى الأعلى لمتوسط التعريفات في هذه الدول، يعكس إلى حد كبير، ارتفاع التعريفات الأمر الذي يؤثر على واردات المنتجات الزراعية.

في عام ٢٠٠٧، كانت الدول العربية قادرة على السماح بدخول ٩٣ في المائة من صادراتها النفطية المعفاة من الرسوم الجمركية إلى الأسواق المتقدمة، الأمر الذي يعد تحسناً ملحوظاً مقارنة بنسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وكان معدل التحسن في دول المغرب مذهلاً (أظهرت الجزائر، وتونس أكبر معدل زيادة حيث ارتفع من ١٦ في المائة و٩ في المائة إلى ١٠٠ في المائة و٩٦ في المائة على التوالي في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧). وأظهرت دول المشرق ودول مجلس التعاون الخليجي تحسناً كبيراً (باستثناء الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تذبذبت حصة الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية من ٨١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١ في المائة في عام ٢٠٠١، ثم إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٧). وأخيرا، أظهرت الدول العربية الأقل نمواً نسبة عالية من الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية (أعلى من ٩٠ في المائة) طوال هذه الفترة مما جعل نسبة الارتفاع في الصادرات المعفاة محدودة (من ٨٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٩٩ في المائة في عام ٢٠٠٧). باختصار، تسمح الدول المتقدمة بدخول حصة أكبر من الصادرات العربية معفاة من الرسوم الجمركية، ولكن الدول العربية لا تزال غير قادرة على الاستفادة بشكل كامل من نطاق المنافع المتوفرة في اتفاقيات التجارة نتيجة عوامل عديدة كأسعار الصرف المبالغ في قيمتها، وعوائق الإمداد، ووجود ضعف عام في استراتيجية ترويج الصادرات غير النفطية. ونتيجة لذلك، لا تزال صادرات السلع غير النفطية لا تمثل سوى جزء صغير جدا من إجمالي الصادرات العربية إلى الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، كما لا تزال حصة صادرات البضائع المصنعة في الصادرات غير النفطية منخفضة.

---

(٣٤) الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي: البحرين، وجيبوتي، ومصر، والأردن، والكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، وتونس، وقطر، والإمارات؛ والدول التي تتفاوض بشأن الانضمام هي: الجزائر، والعراق، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، والسودان، واليمن، وليبيا، فلسطين.

(٣٥) للإطلاع على تحليل سياسة التجارة في دول المنطقة ارجع إلى البنك الدولي (٢٠٠٨)، مؤشرات التجارة العالمية ٢٠٠٨، واشنطن دي سي.

(٣٦) أحمد مصطفى ولويس أبوجاتس (٢٠٠٨) "التأثيرات التنموية على سياسات واتفاقيات التجارة في المنطقة العربية"، البرنامج الإنمائي، التجارة العربية والتنمية.

**الشكل (٨-١)- نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة والنفط)من البلدان العربية، المعفاة من الرسوم الجمركية (١٩٩٠-٢٠٠٧)**

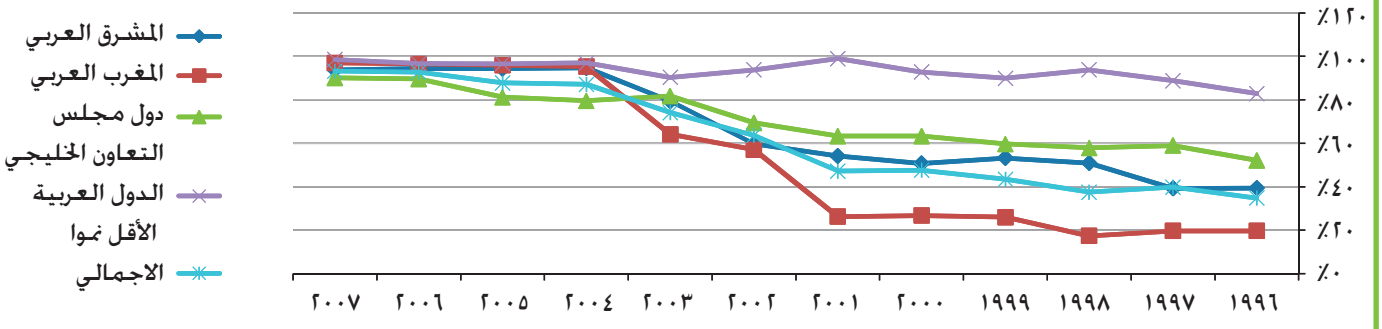


المصدر: حساب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (http://www.mdg-trade.org/38.Table.aspx).

**الشكل (٨-٢)- تعريفات الدول الأولى بالرعاية التي تفرضها الدول المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من الدول العربية (١٩٩٠-٢٠٠٧)**

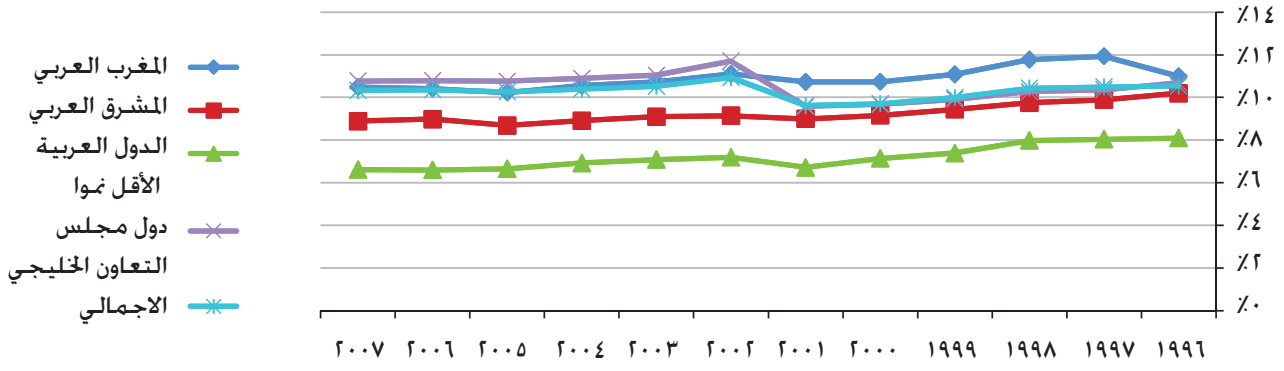


المصدر: حساب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (http://www.mdg-trade.org/38.Table.aspx).

ملاحظة: لا تشمل البيانات المتوفرة عن منطقة المشرق العربي: بيانات عن العراق خلال الفترة بأكملها، وبيانات عن فلسطين خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ولا تشمل البيانات المتوفرة عن منطقة المغرب العربي بيانات عن ليبيا خلال الفترة. ولا تشمل البيانات المتوفرة عن مجموعة الدول الأقل نمو بيانات عن الصومال خلال الفترة بأكملها وبيانات عن السودان خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧.

لم يشهد متوسط التعريفة الجمركية، في إطار التعامل مع الدول الأولى بالرعاية MFN، التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والملابس APT&C القادمة من الدول العربية بأسرها أي تغيير ملموس خلال العقد الماضي (١١ في المائة في عام ١٩٩٦، و١٠ في المائة في عام ٢٠٠٧؛ الشكل (٨-٢)). ويعتبر متوسط تعريفات الدول الأولى بالرعاية المفروضة على الدول العربية الأقل نمواً هو الأدنى مقارنة بالمجموعات الأخرى، حيث وصل إلى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. وأظهرت الدول العربية الأقل نمواً أعلى انخفاض خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٧، حيث وصل المتوسط إلى ٢١ في المائة في تعريفات الدول الأولى بالرعاية مقارنة بالمجموعات الأخرى. وشهدت دول المشرق انخفاضاً معتدلاً يصل إلى ١٣ في المائة تقريباً، في حين شهدت منطقة المغرب العربي انخفاضا غير ملموس يصل إلى ٤ في المائة تقريبا خلال نفس الفترة. وفي نفس الوقت، واجهت دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً نفس المتوسط من تعريفات الدول الأولى بالرعاية على المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والملابس.

**الشكل (٨-٣)- التعريفات التفضيلية التي تفرضها الدول المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من الدول العربية (١٩٩٠-٢٠٠٧)**

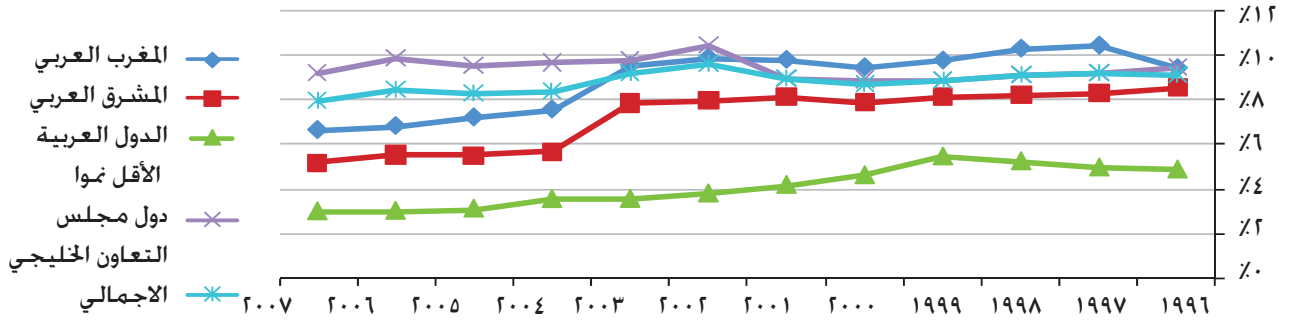


المصدر: حساب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (http://www.mdg-trade.org/Table.aspx.٣٨).

انخفض متوسط التعريفات التفضيلية المطبق على صادرات المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والملابس القادمة من الدول العربية من ٩ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ (الشكل (٨-٣)). وأظهرت دول المشرق والدول الأقل نمواً انخفاض ملموس وصل إلى ٣٩ في المائة تقريباً. واستمر تعرض الدول الأقل نمواً لأقل مستويات التعريفات التفضيلية التي وصلت إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويرجع هذا إلى المعاملة التفضيلية التي تستفيد منها الدول الأقل نمواً مقارنة بالدول العربية الأخرى. وفي نفس الوقت، كانت التعريفات التفضيلية هي الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي بين المجموعات الأخرى، حيث وصلت إلى ٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهي نسبة لا تمثل سوى انخفاض نسبته ٣ في المائة فقط عن مستوى عام ١٩٩٦.

في الأشكال الموضحة أعلاه، تم أخذ مستويات متوسط التعريفة المطبقة على صادرات المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والملابس في الاعتبار. ومع ذلك، تخفي هذه المتوسطات تأثيرات أشكال الحماية الجمركية كالحد الأقصى للتعريفات (Tariff peaks) وتصاعد التعريفات (Tariff Escalation). وتشير التعريفات القصوى إلى تطبيق أعلى تعريفات على منتجات مختارة، في حين يفرض تصاعد التعريفات تعريفات منخفضة على بضائع المواد الخام، وتزيد مستويات التعريفات للبضائع شبه المصنعة بشكل تدريجي حتى تصل إلى مستويات عالية على البضائع المصنعة بالكامل.

وتظهر التعريفات القصوى بشكل كبير في المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية، في حين ينتشر تصاعد التعريفات في المنتجات الزراعية الصناعية، والمنسوجات. ورغم أن التعريفات القصوى تظهر انخفاضا منذ فترة التسعينيات، خضعت المنتجات الزراعية لزيادة في التعريفات القصوى منذ عام ٢٠٠٥. وبالنسبة لتصاعد التعريفات، ظلت مستقرة بشكل نسبي فيما يتعلق بالمنتجات غير الزراعية منذ عام ٢٠٠٠. وفي نفس الوقت، شهد تصاعد التعريفات على المنتجات الزراعية زيادة جوهرية من ٥ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٨[٣٧]. وحيث تتركز التعريفات القصوى وتصاعد التعريفات في قطاعات الصادرات التقليدية كالمنسوجات، والملابس، والزراعة، فإنها تؤثر بشكل كبير، على الدول النامية، وتحرمها من تحصيل مكاسب أكثر من التجارة.

أخيراً، انخفض مقدار الدعم الزراعي الموجه للمزارعين بالنسبة إلى الدخل الوطني للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية. وفي عام ٢٠٠٨، وصل إجمالي الدعم الزراعي إلى الاجمالي الناتج المحلي إلى أقل مستوى له منذ عام ١٩٩٠، حيث وصل إلى ٠,٨ في المائة بعد أن كان ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٠. ويتمثل أحد أسباب هذا الانخفاض في أن الحكومات المانحة خطت خطوات ملموسة في الحد من سياسات دعمها الموجه للزراعة. وثمة عامل آخر يتمثل في تقلص الفجوة بين أسعار المنتجات الزراعية المحلية والعالمية، حيث زادت الأسعار

(٣٧) تقرير حساب فجوة الأهداف للألفية، ٢٠٠٩، ص ٣٢.

العالمية على مدار السنوات الماضية. ورغم هذا الانخفاض، وصل الدعم الزراعي في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٥٣ ٣٧٥ مليون دولار[٣٨]، مما يشكل، تقريباً، ثلاثة أضعاف صافي المساعدة الرسمية للتنمية لذلك العام.

## الغاية ٨-ب:
## معالجة الاحتياجات الخاصة بالدول الأقل نمواً

### المؤشر ٨-١: صافي ومجموع المساعدة الرسمية للتنمية وما يقدم منها إلى الدول الأقل نمواً، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

### المؤشر ٨-٢: نسبة المساعدة الرسمية للتنمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

### المؤشر ٨-٣: نسبة المساعدة الرسمية للتنمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

قامت الدول العربية المانحة بدور كبير في توفير المساعدات للعديد من الدول المتلقية للمساعدات. فمنذ العام ١٩٩٠ لغاية عام ٢٠٠٨ بلغ مجموع المساعدة العربية للتنمية ما يقارب ٥١ مليار دولار. وتشمل الدول العربية المانحة للمساعدات التنموية كلاً من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت. وكانت المملكة العربية السعودية، إلى حد بعيد أكبر دولة عربية مانحة طوال هذه الفترة. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كانت نسبة المساعدة الرسمية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المانحة مرتفعة جدا، حيث وصلت إلى ١,٣ في المائة (الجدول ٨-١). وانخفضت هذه النسبة إلى حد كبير في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ قبل زيادتها مرة أخرى لتصل إلى ٠,٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. ورغم أن نسبة المساعدة للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ٠,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، كانت نسبة المساعدة الرسمية للتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ للدول العربية المانحة مجتمعة ٠,٧ في المائة، وهي نسبة عالية وخصوصاً عند مقارنتها بنظرائها المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية التي بلغت ٠,٣ في المائة (الشكل ٨-٤). وأظهرت المملكة العربية السعودية نسبة عالية من المساعدة للتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي وصلت إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وتوجهت المساعدات الخارجية السعودية إلى المشاريع ذات الاستثمارات الكبيرة والتي تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادة تكاليفها مما يقلل من إقبال المستثمرين عليها. وقد نال أعلى حصة من تلك المساعدات قطاع النقل والاتصالات(٣٢ في المائة) يليه قطاع التنمية الاجتماعية (٢٣ في المائة) ومن ثم قطاع الطاقة (١٩ في المائة) فقطاع الزراعة (١٦ في المائة) والتعدين (٦ في المائة) والقطاعات الأخرى (٣ في المائة)[٣٩].

زادت المساعدات التي تقدمها صناديق ومنظمات التنمية العربية إلى الدول العربية المستفيدة من ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٨[٤٠]. ويجب الحفاظ في السنوات القادمة على هذه الزيادة الكبيرة في تدفق المعونات غير المقيدة بين الدول العربية التي حدثت في سنة ٢٠٠٨ خاصة وأن حجم هذه المساعدة للتنمية من الدول العربية المانحة في عام ٢٠٠٨ (قرابة ٧ مليارات دولار) وإن جاءت بشكل غير ملزم وتلقائي من جانب الدول العربية، لكنه لا يشكل دعماً كافياً مقارنة بحجم المساعدات الواردة إلى المنطقة العربية من الدول الأجنبية المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية (قرابة ٢٢ مليار دولار)[٤١]. ولكن، لا بد من الإشارة إلى أن

(٣٨) السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): الرصد والتقييم ص ٤١.
(٣٩) التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية حول الأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٩.
(٤٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، ص ٢٠١.
(٤١) بيانات معالج استعلامات إحصاءات التنمية الدولية الصادرة (QWIDS) عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المعونات المقدمة من الدول العربية المانحة تتسم بأنها غير مشروطة، فيما لا تزال نسبة كبيرة من المساعدة للتنمية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة للتنمية إما مقيدة أو مقيدة جزئياً.

في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ الذي عقد في مونتيري، شدد المجتمع الدولي على أهمية المساعدة الرسمية للتنمية في مساعدة الدول النامية على تحقيق الأهداف التنموية للألفية. وتعهدت الدول المانحة ببذل "جهود ملموسة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة" من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات. وتم التأكيد على هذه الالتزامات في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. ولكن في عام ٢٠٠٨، لم تف بهذه الالتزامات سوى خمس دول فقط من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات للتنمية، (وهي السويد، ولوكسمبورغ، والنرويج، والدنمارك، وهولندا). ومن الجدير بالذكر أن نسبة المساعدة الرسمية للتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي في أكبر الدول المتقدمة، أي اليابان والولايات المتحدة، منخفضة جدا (٠,٢ في المائة). وأكدت قمة العشرين التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالهدف التنموي الثامن لمنع تصعيد الأزمة المالية فتصبح أزمة تنموية. وحيث أن الأزمة المالية أثرت على عدة دول متقدمة وأحدثت انخفاضاً ملحوظاً في الدخل القومي الإجمالي، من المتوقع أن تقل كمية المساعدة الرسمية للتنمية القادمة من هذه الدول. المساعدة الإنمائية الرسمية وصلت في الواقع إلى أعلى مستوى عالمي في عام ٢٠٠٨.

**الجدول (٨-١)- المساعدات الإنمائية الرسمية حسب الجهات العربية المانحة، ١٩٩٠-٢٠٠٨، النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي)**

| الجهات المانحة العربية | ١٩٩٠-١٩٩٤ | ١٩٩٥-١٩٩٩ | ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | ٢٠٠٥-٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | ١,١١ | ٠,٢٠ | ٠,٢٠ | ٠,١٩ |
| السعودية | ١,٣٤ | ٠,٥٦ | ١,٢٠ | ٠,٧٣ |
| عمان | ٠,٣١ | ٠,١٠ | ٠,١١ | ٠,٠٥ |
| قطر | ٠,١٢ | ٠,٣٧ | ٠,٣٧ | ٠,٤٧ |
| الكويت | ٢,٣٥ | ١,١٨ | ٠,٦٩ | ٠,٣٩ |
| الإجمالي | ١,٢٩ | ٠,٥٣ | ٠,٨١ | ٠,٥٠ |

المصدر: المساعدة الإنمائية الرسمية من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، صفحة ٣٧٧، والناتج المحلي الإجمالي من صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

منذ عام ١٩٩٠، انخفض إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية الموجهة إلى المنطقة العربية، من حيث نصيب الفرد وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية التي تتلقى المساعدات، وتزداد حدة الانخفاض عند استبعاد العراق وفلسطين من حسابات المجموعة. كما أن المساعدة الرسمية للتنمية أقل بكثير من المستويات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول

**الشكل (٨-٤)- نسبة صافي المساعدات الرسمية للتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمانحي لجنة المساعدة التنموية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨**

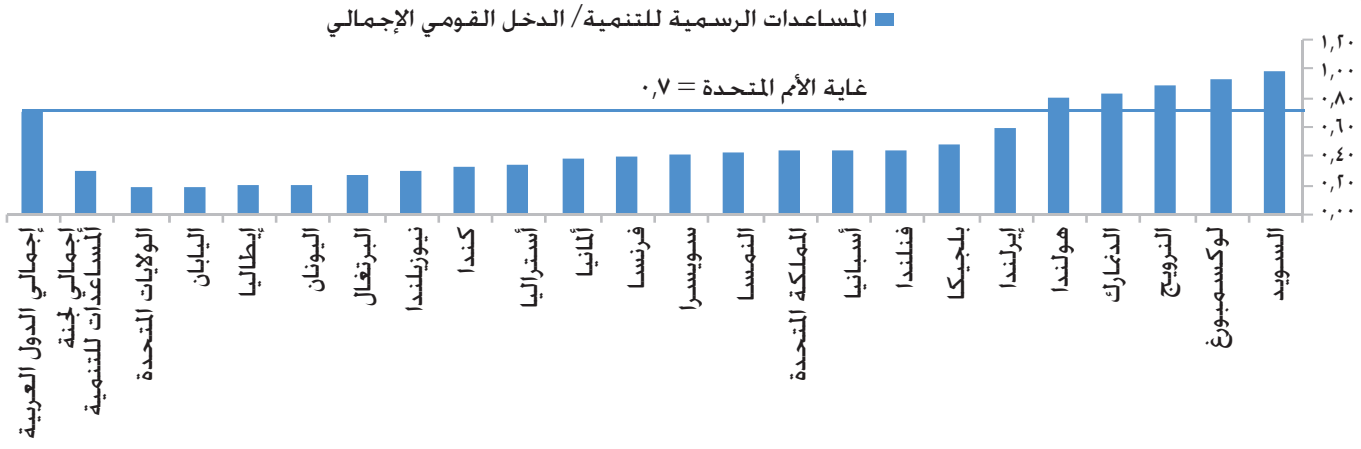


المصدر: مقال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المساعدة للتنمية على أعلى المستويات في عام ٢٠٠٨، المخطط رقم ١.

العربية الأقل نمواً (وخصوصاً اليمن) وتوجه هذه المساعدات في غالبيتها نحو قطاعات الخدمات الاجتماعية.

انخفض إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية الثنائية الأطراف بالقيم الاسمية الموجهة إلى المنطقة العربية بشكل كبير من ١١,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. ثم ارتفع بشكل هائل ليصل إلى ٢٩,٢مليار دولار في عام ٢٠٠٥ (بسبب تخفيف عبء الديون الممنوحة للعراق) قبل أن يستقر أخيراً بالقرب من مستوى عام ١٩٩٠ (١١,٩مليار دولار). ومع ذلك، ما يهم حقاً هو المساعدة الرسمية للتنمية بالقيم الحقيقية وليس الاسمية. وهذا الأمر موضح في الجدول (٨-٢)، الذي يبين المساعدة الرسمية للتنمية اعتمادا على الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧. كما يعتبر الصعود والهبوط المتكرر للمساعدات الرسمية للتنمية أكثر سلاسة بشكل واضح بسبب استخدام أسعار ثابتة، ولكن يوضح الجدول صورة مشابهة إلى حد كبير. لذلك، تتمثل أول سمة مميزة للمساعدات العربية الرسمية للتنمية في تقلبها الكبير. ودائماً ما تحدث الزيادات المفاجئة بسبب الصراع ذي الصلة أو المواقف السياسية للجهات المانحة (على سبيل المثال مصر في عام ١٩٩٠، والعراق بعد عام ٢٠٠٢، والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان بعد عام ٢٠٠٧، وغيرهم). ومع ذلك، من الجدير ملاحظته أن هذا التقلب لا ينطبق على دول المغرب العربي. وتتمثل السمة الثانية الواضحة في الحصة الكبيرة للمساعدات التنموية الرسمية الموجهة للعراق. لذلك، عندما تم استبعاد العراق وفلسطين، انخفضت المساعدة للتنمية الرسمية الحقيقية للمنطقة بمقدار النصف تقريباً منذ عام ١٩٩٠.

**الجدول (٨-٢)- المساعدات الرسمية للتنمية (١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٨) بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٧ ونسبة المساعدات الرسمية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية في عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٨) للدول العربية ومجموعات البلدان**

| | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٨ | المساعدات الرسمية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية) (١٩٩٠) | المساعدات الرسمية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية) (٢٠٠٨) |
|---|---|---|---|---|---|
| **الجزائر** | ٢٠١ | ٣٢١ | ٢٩٤ | ٠,٢ | ٠,٢ |
| **ليبيا** | ١٢ | - | ٥٧ | ٠,٠ | ٠,١ |
| **موريتانيا** | ٣٥٢ | ٣٢١ | ٢٩١ | ٣,٦ | ١,٤ |
| **تونس** | ٥٦٧ | ٣٢٧ | ٤٤٢ | ٣,٢ | ١,٢ |
| **دول المغرب** | ١,١٣٢ | ٩٦٩ | ١,٠٨٤ | ١,٢ | ٠,٥ |
| **مصر** | ٧,٩١٧ | ١,٨٢٧ | ١,٢٨٢ | ١٣,٨ | ٠,٨ |
| **العراق** | ٩٧ | ١٦٤ | ٩,٣٢٦ | ٠,٤ | ٤١,٦ |
| **الأردن** | ١,٢٤٦ | ٧٢٦ | ٧١٧ | ٢٢,٠ | ٣,٥ |
| **لبنان** | ٣٧٣ | ٣٠٢ | ١,٠١٢ | ٩,٠ | ٣,٨ |
| **الأراضي الفلسطينية المحتلة** | - | ٩٢٣ | ٢,٤٥٧ | ٠,٠ | ٥٥,٩ |
| **سوريا** | ٩٩٢ | ١٩٥ | ١٣٠ | ٦,١ | ٠,٢ |
| **دول المشرق** | ١٠,٦٢٥ | ٤,١٣٦ | ١٤,٩٢٤ | ٩,٨ | ٥,٣ |
| **جزر القمر** | ٦٦ | ٣١ | ٣٥ | ١٨,٤ | ٧,٠ |
| **جيبوتي** | ٢٨٤ | ١٠١ | ١١٣ | ٤٢,٤ | ١٢,٣ |
| **موريتانيا** | ٣٥٢ | ٣٢١ | ٢٩١ | ٢٢,٥ | ٩,٥ |
| **الصومال** | ٧١٨ | ١٦٥ | ٧٢٧ | ٤٩,٤ | ٢٨,٥ |
| **السودان** | ١,٢١٥ | ٣٣٦ | ٢,٢٨٩ | ٥,١ | ٣,٤ |
| **اليمن** | ٥٨٩ | ٣٧٤ | ٢٩١ | ١٠,٧ | ١,٠ |
| **الدول الأقل نمواً** | ٣,٢٢٥ | ١,٣٢٧ | ٣,٧٤٦ | ٩,٧ | ٣,٦ |
| **المنطقة العربية** | ١٥,١٨١ | ٦,٥٠١ | ١٩,٧٥٤ | ٤,٧ | ٢,٧ |
| **بدون العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة** | ١٥,٠٨٣ | ٥,٤١٤ | ٧,٩٧٢ | ٥,٠ | ١,٢ |

المصدر: حسابات برنامج الأمم المتحدة للتنمية للمساعدات التنموية الرسمية استنادا إلى بيانات معالج استعلامات إحصاءات التنمية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وحساب الإسكوا لنسبة المساعدة للتنمية الرسمية إلى إجمالي الناتج المحلي استناداً إلى بيانات معالج استعلامات إحصاءات التنمية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبيانات إجمالي الناتج المحلي الصادرة عن شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

ملاحظة: تستند نسبة المساعدة الرسمية للتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الأسعار الحالية.

ثمة سمة أخرى مميزة للمساعدات الرسمية للتنمية الموجهة إلى الدول العربية تتمثل في أنها لا يمكنها مواكبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مما قلل كثيراً من أهمية الدور التي تلعبه المساعدات الرسمية للتنمية في عملية التنمية. ويتضح هذا الأمر خصوصاً في حالة الدول الأقل نمواً، حيث انخفضت نسبة المساعدات التنموية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠ في المائة إلى ٤ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨. وعلى الصعيد الإقليمي، كان الانخفاض واضحا جدا (من ٥ في المائة إلى ٣ في المائة خلال نفس الفترة). وحتى في منطقة المشرق العربي، التي ارتفع مستوى المساعدات الرسمية للتنمية الواردة إليها منذ عام ١٩٩٠، انخفضت هذه النسبة إلى النصف تقريبا بحلول عام ٢٠٠٨.

**الشكل (٨-٥)- نصيب الفرد من المساعدات الرسمية للتنمية على مستوى مجموعات البلدان (أ)، والإقليمية (ب)، وأكبر الخاسرين للمساعدات التنموية الرسمية (ج)، والمستفيدين منها (د) على المستوى القطري، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٧**

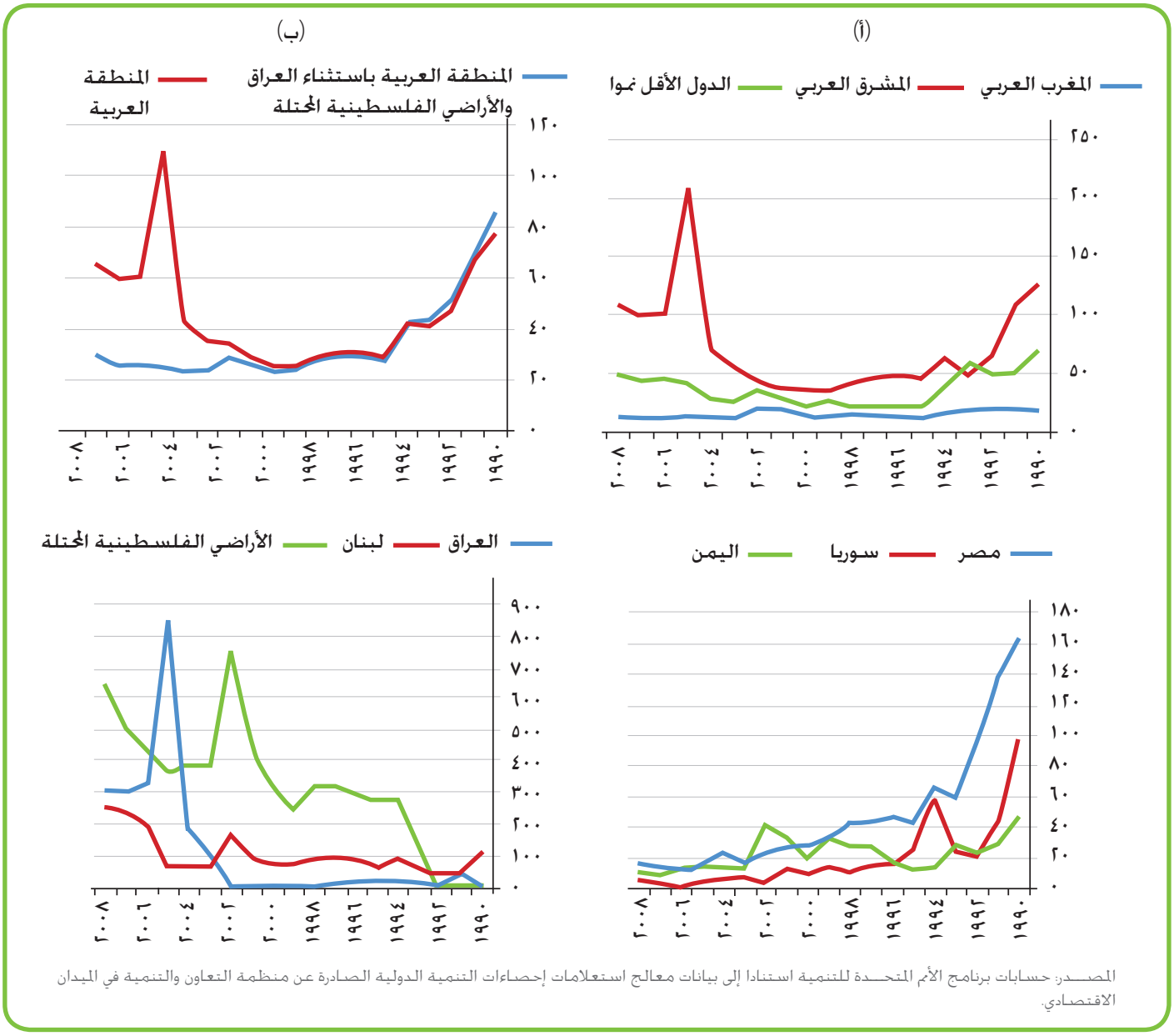


المصدر: حسابات برنامج الأمم المتحدة للتنمية استنادا إلى بيانات معالج استعلامات إحصاءات التنمية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

لم يكن بمقدور المساعدات الرسمية للتنمية مواكبة نمو السكان، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في مستويات نصيب الفرد من المساعدات التنموية الحقيقية في العقد الأول من الألفية الجديدة مقارنة بمستويات فترة التسعينيات في معظم الدول العربية (الشكل ٨-٥-أ). وهذا التوجه واضح بشكل كبير في (الشكل ٨-٥-ب) أدناه، الذي يبين نصيب الفرد من المساعدات الرسمية للتنمية الحقيقية في المنطقة. وباستثناء العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن هذا التوجه يتجه نحو الانخفاض بشكل واضح. وحقيقة أن نصيب الفرد من المساعدات الرسمية للتنمية الحقيقية في الدول الأقل نمواً في عام ٢٠٠٨ أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٠ ينذر بالخطر بشكل كبير، ويتضح، بشكل صارخ، انخفاض نصيب الفرد من المساعدات الرسمية للتنمية في اليمن (١٢ دولاراً) من بين مجموعة الدول الأقل نمواً، وخصوصاً عند مقارنتها بموريتانيا والسودان. وأخيراً، يوضح (الشكل ٨-٥-ج) توجه نصيب الفرد من المساعدات الرسمية للتنمية في مصر، والجمهورية العربية السورية، واليمن التي شهدت أعلى معدل انخفاض. وعلى العكس، يوضح (الشكل ٨-٥-د) أنه تم تسجيل توجهات لبنان، والعراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث يوجد أعلى معدل نمو (مقارنة بسنة الأساس).

**الجدول (٨-٣)- توزيع المساعدات الرسمية للتنمية على الدول العربية فيما بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٥-٢٠٠٧**

| الدولة | البنية التحتية الاقتصادية | الإنتاج | الديون ذات الصلة | التعليم | الصحة والسكان | المساعدات الإنسانية | مساعدة البرامج | القطاعات الاجتماعية الأخرى | القطاعات المتعددة | أخرى وغير محددة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ٤٣,٥ | ٢,٦ | ٦,٠ | ٣٣,٥ | ٠,٤ | ٢,٦ | ٧,٠ | ٠,٠ | ٣,٠ | ١,٣ |
| المغرب | ٣٤,٣ | ٤,٣ | ٠,٠ | ٢٣,٥ | ٢,٢ | ٠,٩ | ٠,٠ | ٢٧,٤ | ٥,٢ | ٢,٢ |
| تونس | ١٢,٢ | ٢٢,٦ | ٠,٤ | ١٧,٠ | ٠,٤ | ٠,٠ | ١٥,٢ | ٢٢,٦ | ٨,٣ | ١,٣ |
| ليبيا | ٧,٠ | ٧,٨ | ٠,٠ | ٢٠,٩ | ٠,٩ | ١,٣ | ٠,٠ | ٥٧,٤ | ٤,٣ | ٢,٢ |
| المغرب العربي | ٣٠,٦ | ٨,٢ | ١,٢ | ٢٣,٩ | ١,٤ | ١,٠ | ٤,٨ | ٢١,٦ | ٥,٥ | ١,٨ |
| مصر | ٢٠,٩ | ٢١,٣ | ١٠,٠ | ٩,٦ | ٣,٩ | ٠,٤ | ١٧,٠ | ١١,٣ | ٥,٢ | ٠,٩ |
| العراق | ١٣,٩ | ٣,٥ | ٤٧,٨ | ١,٣ | ٢,٢ | ٣,٠ | ٠,٠ | ٢٥,٢ | ٣,٥ | ٠,٠ |
| الأردن | ٣,٠ | ٢,٢ | ٨,٧ | ٧,٨ | ٥,٢ | ١,٧ | ٢٨,٧ | ٣١,٣ | ١٠,٩ | ٠,٩ |
| لبنان | ١٢,٢ | ٠,٩ | ١,٣ | ١٠,٤ | ١,٧ | ٤١,٣ | ١,٣ | ٢٤,٨ | ٤,٣ | ١,٣ |
| الأراضي الفلسطينية المحتلة | ١,٧ | ٤,٣ | ٠,٠ | ٥,٧ | ١٠,٠ | ٣١,٣ | ٦,٥ | ٣١,٧ | ٧,٠ | ١,٧ |
| سوريا | ٠,٩ | ٤,٣ | ٠,٠ | ٣٩,١ | ٩,٦ | ٦,١ | ٠,٠ | ٢٤,٨ | ١١,٧ | ٣,٩ |
| المشرق العربي | ١٢,٨ | ٤,٤ | ٣٨,٣ | ٢,٩ | ٣,١ | ٦,٧ | ٢,٦ | ٢٥,٢ | ٤,٢ | ٠,٣ |
| جزر القمر | ٨,٣ | ١٠,٤ | ٦,٥ | ٢١,٧ | ٢٧,٨ | ٠,٠ | ٣,٩ | ٩,١ | ٥,٧ | ٧,٤ |
| جيبوتي | ١,٩ | ٠,٦ | ٦,٣ | ٣١,٩ | ٧,٥ | ١٠,٠ | ٢٦,٣ | ٨,٨ | ٣,٨ | ٣,١ |
| موريتانيا | ٥,٧ | ٧,٠ | ٤,٣ | ٢٢,٦ | ٣,٥ | ٦,٥ | ١٢,٦ | ٢٠,٠ | ١٥,٢ | ٣,٠ |
| السودان | ١,٧ | ٠,٩ | ٠,٠ | ٣,٠ | ٣,٩ | ٦٨,٣ | ١,٧ | ١٧,٨ | ٢,٢ | ٠,٩ |
| الصومال | ٠,٠ | ١,٣ | ٠,٠ | ٤,٣ | ٦,٥ | ٦٨,٧ | ٢,٢ | ١٣,٩ | ١,٣ | ٢,٦ |
| اليمن | ٩,٦ | ١,٣ | ٢,٦ | ٢٤,٣ | ١٤,٣ | ١,٣ | ٤,٨ | ٣٨,٣ | ١,٣ | ٢,٢ |
| الدول الأقل نمواً | ٢,٦ | ١,٥ | ٠,٩ | ٧,٩ | ٥,٥ | ٥٤,٥ | ٣,٨ | ١٩,٠ | ٣,١ | ١,٥ |
| المتوسط | ٣٣ القطاع الاقتصادي | | | ٦٧ القطاع الاجتماعي | | | | | | |

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى البيانات التي تم الحصول عليها من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإحصاءات المعونات، وخرائط المساعدات المقدمة إلى الدول المتلقية لها.

أخـــيراً، يُظهر تخصيص المساعدات الرسمية للتنمية حســـب القطاعات انحياز واضـــح نحو قطاعات الخدمات الاجتماعية بدلاً من الانحياز إلى زيادة الطاقات الإنتاجية. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وجهت الدول المانحة ٦٧ في المائة من المساعدات الرسمية للتنمية المقدمة إلى الدول العربية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وأبقت ٣٣ في المائة للقطاعات الاقتصاديـــة (الجدول (٨-٣)). وفي الفترة المذكـــورة سابقا، حظي قطاع التعليـــم بأولوية واضحة، حيـــث وصلت المساعـــدات إلى ٣٩ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٣٣ في المائة في الجزائر، و٢٣ في المائة في المغرب وبين الدول العربية الأقـــل نمواً (باستثناء السودان، والصومال، حيث تم تخصيـــص ما يزيد على ٦٨ في المائة من المساعدات الرسمية للتنمية للمساعدات الإنسانية). وكما أشير أعلاه، في منطقة المشرق العربي، كان تخفيف عبء الديـــون هو السبب وراء تخصيـــص مبلغ كبير من المساعدات الرسمية للتنمية للقطاعات الاقتصادية.

في اجتماع أكرا بشـــأن فاعلية المساعدات، الذي عقد في أيلول/سبتمـــبر ٢٠٠٨، قدمت الجهات المانحة التزامات قوية برفـــع القيود عن المساعـــدات. وحالياً، رفعت ثماني دول مـــن الدول الأعضـــاء في لجنة المساعـــدات التنموية القيود، بشكل كامل، عن المساعدات الثنائية، وهذه الدول هـــي أستراليا، وبلجيكا، وآيرلنـــدا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكـــة المتحدة. ودعا جدول أعمال أكرا الجهـــات المانحة الأخرى إلى زيادة المساعدات الرسمية للتنمية غير المقيـــدة التي تقدمها. وعلى وجه الخصوص، حـــث الاجتماع النمسا، وكندا، واليونان، وإيطاليا، واليابان، والبرتغال، واسبانيا، والولايـــات المتحدة على أخذ خطوات نحـــو تقديم المزيد من المساعدات غـــير المقيدة. ورغم زيادة حصة المساعدات التنموية غير المقيدة الموجهة إلى الدول العربيـــة منذ عام ٢٠٠٠، زادت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية المقيـــدة والمقيدة جزئيا إلى حد ما في العديد من الدول العربية (الشكل (٨-٦)).

**الشكل (٨-٦)- نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الموجهة إلى الدول العربية (أ) ومجموعات البلدان (ب) في ٢٠٠٠ و٢٠٠٨**

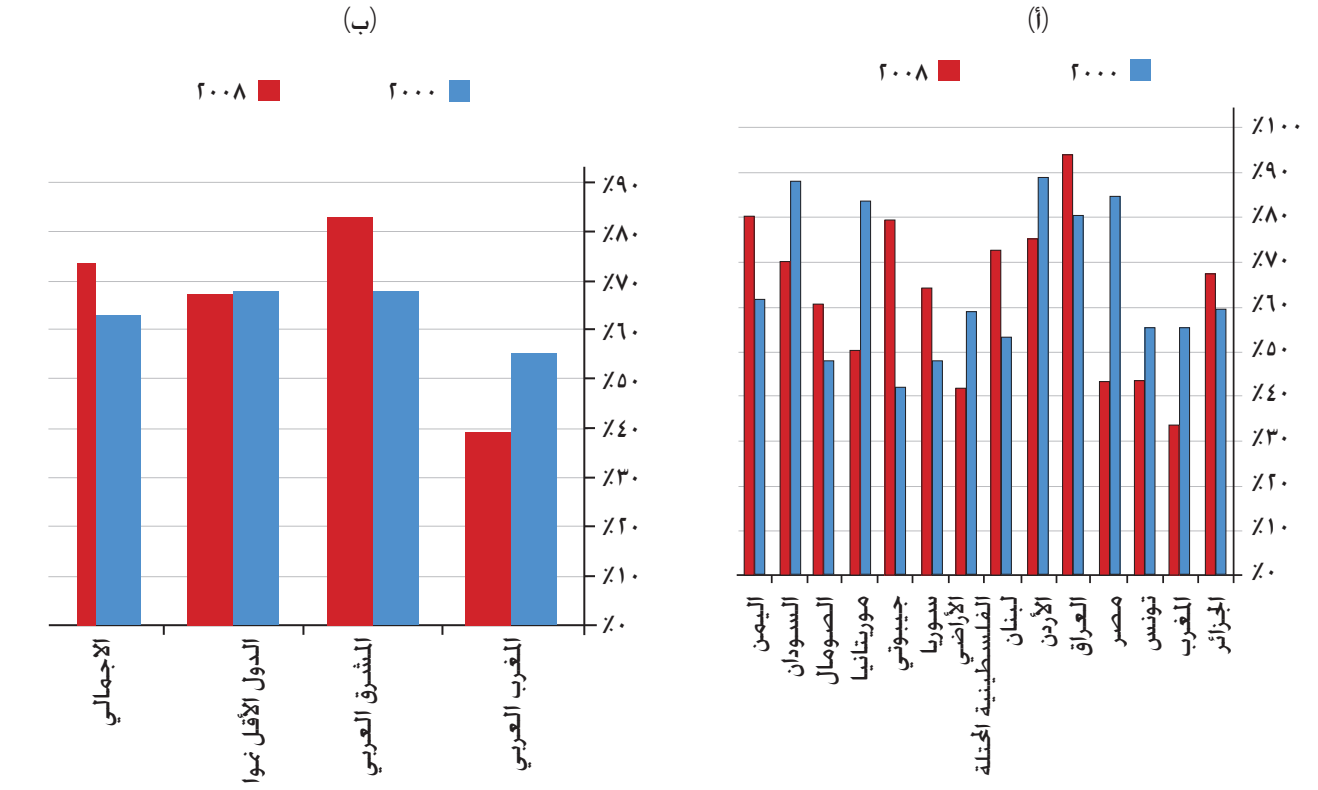


المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظام تبليغ الدائنين (CRS).

ملاحظة: لم تشمل البيانات المتوفرة عن منطقة المشرق العربي/ليبيا، ولم تشمل البيانات المتوفرة عن مجموعة الدول الأقل نمواً جزر القمر.

على المستوى الإقليمي، زادت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية غير المقيدة من ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤ في المائة في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، لم يكن النمط موحداً على المستوى دون الإقليمي. فقد زادت الحصة في دول المشرق العربي، وظلت ثابتة في الدول الأقل نمواً، وانخفضت بشكل كبير في دول المغرب العربي (الشكل ٨-٦-ب). وعلى مستوى الدول، شهدت مصر أكبر انخفاض في المساعدات الرسمية للتنمية غير المقيدة (من ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٨). وشهدت الأردن، وتونس، والمغرب أيضاً انخفاضاً (من ٨٩ في المائة إلى ٧٥ في المائة، ومن ٥٥ في المائة إلى ٤٤ في المائة، ومن ٥٥ في المائة إلى ٣٤ في المائة، في نفس الفترة، على التوالي). وشهدت أيضاً الأراضي الفلسطينية المحتلة انخفاضاً في المساعدات الرسمية للتنمية غير المقيدة من ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. ورغم أن الاجتماع رفيع المستوى، الذي عقدته لجنة المساعدات التنموية في نيسان/أبريل ٢٠٠١، قدم توصية بشأن زيادة المساعدات الرسمية للتنمية غير المقيدة الموجهة إلى الدول الأقل نمواً، انخفضت المساعدات الرسمية للتنمية غير المقيدة الموجهة إلى السودان من ٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ وإلى موريتانيا التي شهدت انخفاضاً كبيراً من ٨٤ في المائة إلى ٥٠ في المائة.

تتغير هذه الصورة الإقليمية تماماً عندما يُستبعد العراق من التحليل. ويوضح الشكل (٨-٧) نسبة المساعدات الرسمية للتنمية المقيدة، وغير المقيدة، والمقيدة جزئياً الموجهة إلى المنطقة مع العراق وبدون العراق. وتبدو الرسوم البيانية واضحة. فعند إدراج العراق تكون حصة المساعدات الرسمية للتنمية المقيدة والمقيدة جزئياً ٢٦ في المائة فقط في عام ٢٠٠٨. وعند استبعاد العراق تزيد هذه الحصة إلى ٤٦ في المائة. وحيث أن حصة المساعدات الرسمية للتنمية المقيدة والمقيدة جزئيا الموجهة إلى المنطقة وصلت في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧ في المائة، فهذا يشير ضمناً إلى أن القيود المفروضة على صرف المساعدات الرسمية للتنمية زادت بشكل كبير في العديد من الدول العربية.

**الشكل (٨-٧)- نسبة المساعدات التنموية المقيدة وغير المقيدة والمقيدة جزئياً إلى حد ما الموجهة إلى الدول العربية مع العراق (أ)، وبدون العراق (ب) في عام ٢٠٠٨**

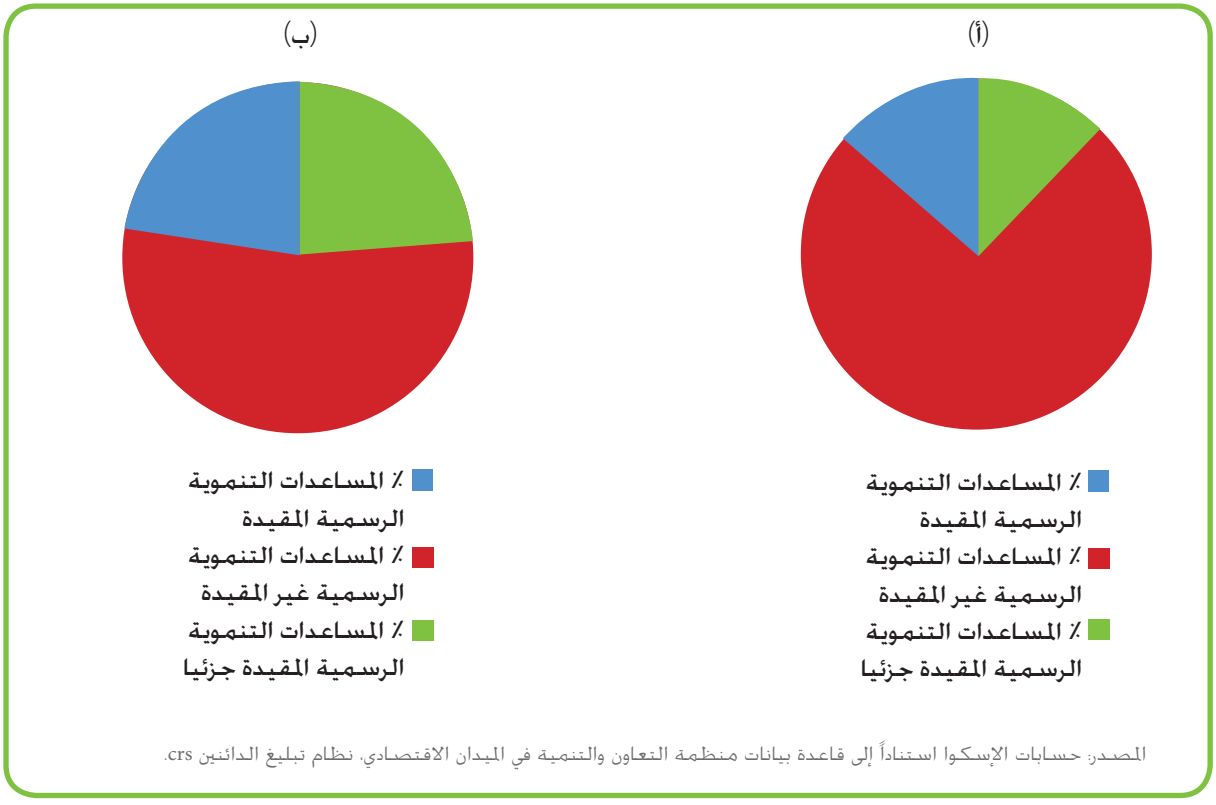


المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظام تبليغ الدائنين crs.

**الغاية ٨-د:**

## المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل

تحقق تطور ملحوظ في خفض الديون الخارجية والتزامات الديون الخارجية في كل الدول العربية ومجموعات البلدان. واستفادت دولة عربية واحدة من الدول العربية الأقل نمواً من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

تركز النماذج التقليدية لاستدامة الديون على قدرة الدولة على سداد ديونها. ومع ذلك، من منظور الهدف التنموي للألفية، يقصد باستدامة الديون ما إذا كانت التزامات الديون تعوق التنمية الاقتصادية والبشرية أم لا. ووفقا لما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وصل الدين العام الخارجي الذي تدين به مجموعة الدول العربية المقترضة إلى ١٥٦,٥مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وهو ما يعد أعلى من معدل عام ٢٠٠٥ بمقدار ٨ مليارات دولار تقريباً ٢٠٠٥[٤٢]، وأعلى من معدل عام ١٩٩٠ بمقدار ١٢ مليار دولار. ومع ذلك، كما هو الحال في المساعدات الرسمية للتنمية، قد تكون توجهات الإقتصاد الكلي الإسمي الإجمالي مضللة إلى حد ما. ويتضح هذا في الشكل (٨-٨) الذي يعرض الدين الخارجي مقارنة بنسب الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ومجموعات البلدان. ومن الواضح أن النسبة انخفضت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٠ في جميع الدول العربية (انخفضت من ٠,٧٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٢٢ في عام ٢٠٠٨)، ولكن لا تزال عالية في عام ٢٠٠٨ بالنسبة للدول الأقل نمواً حيث وصلت إلى ٠,٥ تقريباً.

تقيس نسبة خدمة الديون إلى الصادرات مقدار عبء الدين الخارجي من حيث قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة الديون من عائدات الصادرات إلى الدول الأجنبية. وباستثناء الأردن، وجيبوتي، أظهرت جميع الدول ومجموعات البلدان انخفاضاً كبيراً في خدمة الديون على نسبة الصادرات في أثناء الفترة من١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨. وإلى حد ما تفسر الآثار الضمنية لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود الزيادة في خدمة الديون في هذه الدول(الشكل ٨-٩).

الشكل (٨-٨)- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب كل دولة (أ) ومنطقة دون إقليمية (ب)، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨

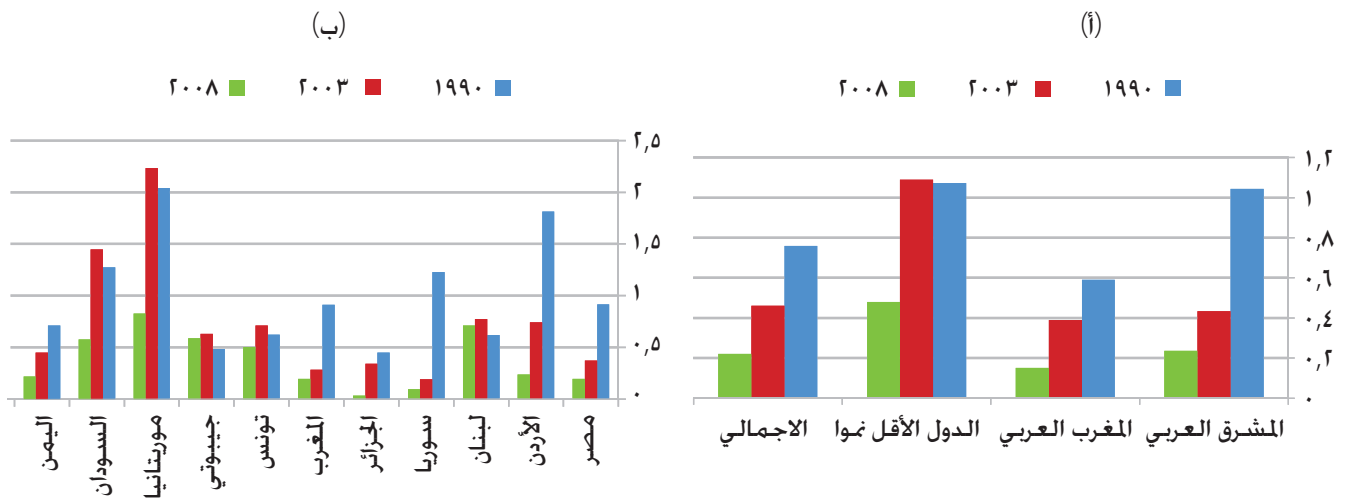


المصدر: حسابات الإسكوا بناء على تقارير شعبة الإحصاء والتقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

ملاحظة: لا تشمل البيانات المتوفرة عن حسابات منطقة المغرب في عام ١٩٩٠ ليبيا؛ ولا تشمل تلك البيانات الخاصة بمنطقة المشرق العربي لبنان، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، والعراق؛ ولا تشمل تلك البيانات الخاصة بمجموعة الدول الأقل نمو جزر القمر، وجيبوتي، والصومال. ولا تشمل البيانات المتوفرة عن حسابات منطقة المغرب العربي في عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ ليبيا؛ ولا تشمل تلك البيانات الخاصة بمنطقة المشرق العربي فلسطين والعراق؛ ولا تشمل تلك البيانات الخاصة بمجموعة الدول الأقل نمو جزر القمر والصومال.

(٤٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (عدة إصدارات).

**الشكل (٨-٩)- نسبة خدمة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات حسب كل دولة (أ) ومنطقة دون إقليمية (ب)، في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨.**

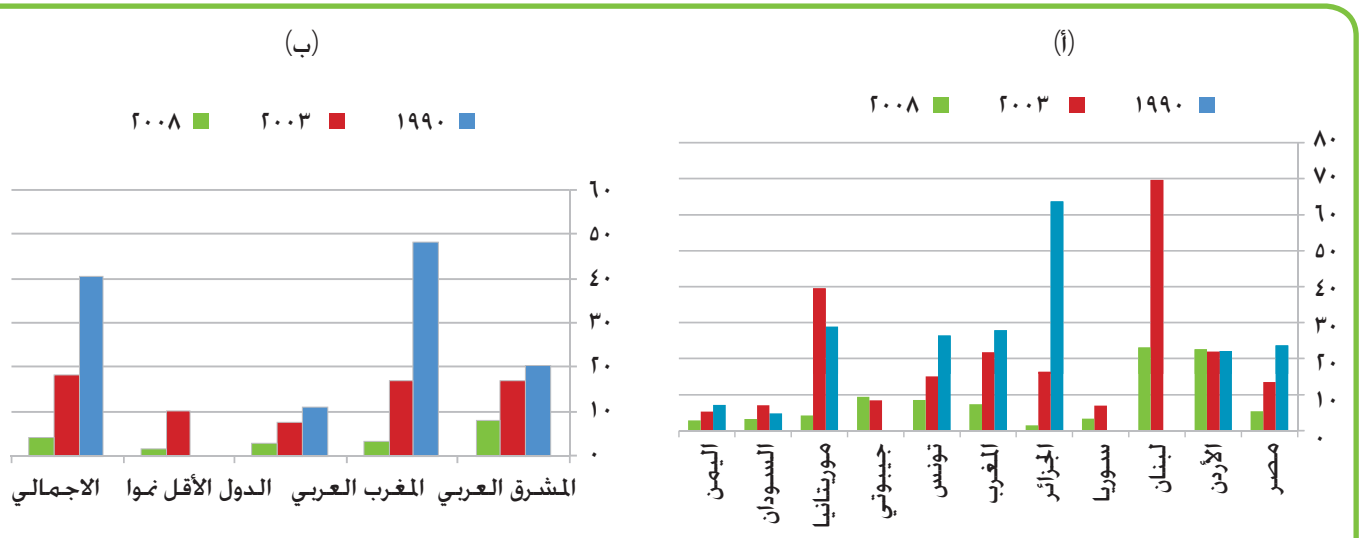


المصدر: حسابات الإسكوا بناء على تقارير شعبة الإحصاء والتقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

ملاحظة: لا تشمل البيانات المتوفرة عن حسابات منطقة المغرب ليبيا؛ ولا تشمل تلك البيانات الخاصة بمنطقة المشرق فلسطين والعراق؛ ولا تشمل تلك البيانات الخاصة بمجموعة الدول الأقل نمو جزر القمر والصومال.

بالإضافة إلى الدول المذكورة أعلاه، واصل العراق إحراز تقدم نحو تسوية المطالبات الخارجية المستحقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تم توقيع اتفاقيات دين ثنائية مع أحد عشر دائناً رسمياً من غير أعضاء نادي باريس، تتضمن بنود مماثلة لاتفاق نادي باريس، لإعادة هيكلة ديون يبلغ مجموعها ٩,٤ مليار دولار. تم توقيع اتفاقات الديون مع اليونان، والمغرب، وتونس، والإمارات العربية المتحدة. ولا تزال المفاوضات بشأن الديون مستمرة مع العديد من الدائنين الرسميين غير الأعضاء في نادي باريس، بما في ذلك الصين وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، تم إتمام تسوية نقدية مع دائنين من القطاع الخاص، ما نتج عن دفع مبلغ نقدي مقداره ٤٨,٣ مليون دولار وإلغاء ديون تجارية مستحقة تبلغ ٤٧٠ مليون دولار. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أبرم العراق اتفاقاً احتياطياً SBA مع صندوق النقد الدولي يبين بالتفصيل الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، والذي يتيح خفض ٨٠ في المائة من الدين المستحق للدول الدائنة أعضاء نادي باريس.

من بين الدول العربية، تعتبر جزر القمر، والسودان، والصومال، وموريتانيا دولاً فقيرة مثقلة بالديون HIPCs[٤٣]. ومن بين تلك الدول، لم تستطع سوى موريتانيا الوصول إلى نقطة الاكتمال بينما لا تزال الدول الأخرى عند نقطة ما قبل القرار. والآن تتلقى موريتانيا الجزء الأكبر من تخفيف الديون بموجب مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون دون شروط إضافية تتعلق بالسياسات؛ ومنذ ذلك الحين يتم إعفائها من جميع ديونها الخارجية. واتفقت موريتانيا وصندوق النقد الدولي على ترتيب بشأن تسهيل النمو والتخفيض من الفقر في ٢٠٠٦. وهكذا بلغ مقدار الديون المجمعة التي تم التعهد بإعفاء موريتانيا منها بموجب هذه المبادرة حتى عام ٢٠٠٩ حوالي ٨٦٨ مليون دولار[٤٤]. ولكن علق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامجهما في موريتانيا عقب الانقلاب العسكري الذي وقع في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(٤٣) يشترط لاستفادة الدول من مساعدات مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون أن تستوفي الخطوتين التاليتين: ينبغي على الدول أن تلتزم بالحد من الفقر من خلال إدخال تغييرات في السياسات وإظهار أداء جيد على مر الوقت. ويقدم صندوق النقد والبنك الدوليين تخفيفاً مؤقتاً للديون في المرحلة الأولى حيث تصل الدولة إلى نقطة القرار. وبعد ذلك عندما تفي الدول بالتزاماتها، تصل إلى نقطة الاكتمال حيث يتم الإعفاء الكامل من الديون.

(٤٤) شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx

نظـراً لتأثرهما بالانقسام والصـراع الداخلي، مدت الصومال والسـودان أجل ديونهمـا المتأخرة المستحقة لمؤسسات متعـددة الأطراف. فهما في حاجة إلى حشد مواردهمـا من أجل تسوية ديونهمـا المتأخرة المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية IDA وصندوق النقد الدولي حتى تصـلان إلى نقطة القـرار. فحتـى نهاية ٢٠٠٨، بلغ إجمـالي الديون المتأخرة علـى الصومال المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي ١٩٢ مليون دولار و٣٧٣ مليـون دولار على التوالي. وبلغ إجمالي الديـون المتأخرة علـى السودان المستحقـة للمؤسسة الدوليـة للتنمية وصنـدوق النقد الـدولي ٥٠٨ ملايين دولار و١٥٣٢ مليـون دولار[٤٥] على التوالي. وقد يمثل حشد هذه الموارد تحديا، نظراً إلى حجم الديون المتأخرة. وبشكل رئيسي تمثـل الطبيعـة السياسية والأمنيـة العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيق الصومال والسودان تقدماً، في ظل مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

### الغاية ٨-هـ:

## التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في الدول النامية

يرتبط إجمـالي النفقات على القطـاع الصيدلاني بشكل وثيـق بالناتج المحلي الإجمـالي للدولة وبإجمالي نفقاتها على الصحة، التي تتراوح عادة من ١,٣٥ في المائة إلى ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٤٦]. وبين الدول النامية ترتبط نسبة النفقـات الخاصة ارتباطاً عكسيا بالدخل؛ وبمعنى آخر، تعتبر الدفعات الخاصة سبباً لارتفاع نسبة الإنفاق على العلاج.

ترك تأثير الأزمة المالية كثيراً من الناس في الدول الأقل نمواً بدون الحصول على علاج بأسعار ميسورة. ويبعث هذا على النظر في زيادة حدوث الأمراض المزمنة التي تتطلب علاجـاً مثل الأنسولـين وعلاج أمراض القلـب والأوعية الدمويـة. علاوة علـى ذلك، صاحب هـذا زيادة في عدد الفقـراء، وانخفاضاً في الأجور مما أدى إلى افتقار الصحة وزيادة العبء على خدمـات الصحة العامة. وقد تعني أزمة الائتمـان العالمية أيضـا أن المستوردين لن يكونوا قادرين على الحصول على ائتمان لشراء المنتجات الطبية، وبالنسبـة للدول التـي ليس لديها قـدرة على تصنيع الأدوية من المواد الخام المستوردة، ستكون التكلفة عالية. ومع ذلك، لا يزال حجم ومـدة الأزمة غير مؤكدين، وتبين الأزمـات الاقتصادية السابقة أن تأثيرهـا نادراً ما يكون متناغما عبر الدول.

على الجانب الإيجابي، تبين تجـارب إندونيسيا وتايلند أن الأزمـات الاقتصاديـة يمكـن أن توفـر فرصة لتغيير السياسات ليست الضرورية فقط ولكن الصعبة أيضا. فعلى سبيل المثال يمكـن إنشاء أنظمة مراقبة لضمان توفـر الأدوية الرئيسية، والحفاظ علـى مخزون احتياطي وطني وتوفير مواد لشـركات المستحضرات الصيدلانية التي تنتج منتجات متشابهة.

### الغاية ٨-و:

## التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تنتشـر ثـورة تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات في العـالم النامي وتحمـل معها وعـداً بتحقيق تقدم تكنولوجـي رئيسي، والذي سوف يسهـم في التحديث السريع للاقتصـادات في الدول النامية. إذ لم تؤثر الأزمة الماليـة، بشكل كبير، في الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأظهرت قطاعات الهاتف المحمول والأقمار الصناعية مرونة غير عادية، ولا يزال طلب العملاء على توصيلات الإنترنت عالي السرعة عبر الهواتف الثابتة والمحمولة بمثابـة قوة تدفع النمـو إلى الإمام في صورة الاشـتراك في خدمات النطـاق العريض broadband في الأسواق الرئيسية بمختلـف أنحاء العالم. ويلعب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات دوراً رئيسياً في توليد نمـو اقتصادي وتحفيـز التعافي المـالي العالمي عبر جميع القطاعات التجارية والاقتصادية.

---

(٤٥) ورقـة المؤسسـة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن "مبـادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف MDRI- وضع التنفيذ".

(٤٦) الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ص ٥٦.

شوهد تقدم رئيسي في المنطقة العربية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى وجه التحديد في مجال الإنترنت والهاتف المحمول، ولكن لا تزال الدول العربية الأقل نمواً تتخلف عن ركب باقي الدول العربية الأخرى في هذين المجالين. (الشكل ٨-١٠).

**الشكل (٨-١٠)- الإقبال على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية والعالم (٢٠٠٨)**

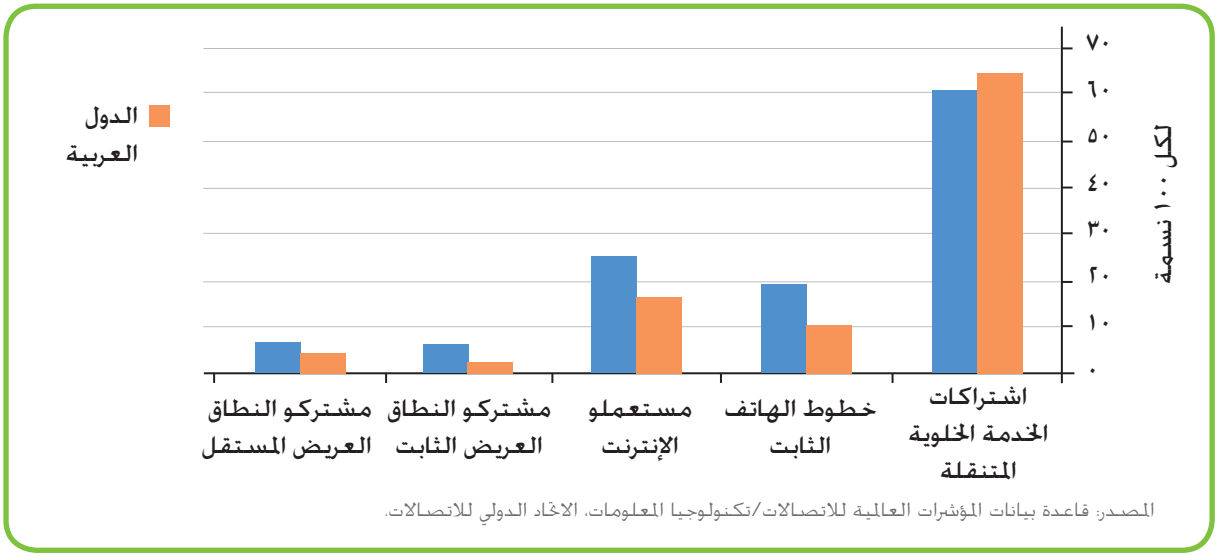


المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات، الاتحاد الدولي للاتصالات.

ويبدو عموماً وجود علاقة خطية بين سكان المنطقة العربية الذين يمثلون حوالي ٥ في المائة من سكان العالم وبين حصتهم من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً. ومن ثم، اعتباراً من عام ٢٠٠٨، استأثرت الدول العربية بنسبة ٥ في المائة من الاشتراكات في الخدمة المتنقلة الخلوية عالمياً، وبنسبة ٣ في المائة من خطوط الهاتف الثابتة عالمياً وبنسبة ٤ في المائة من مستعملي الانترنت في العالم. وفيما يتعلق بالمشتركين في خدمة النطاق العريض الثابت واشتراكات النطاق العريض المتنقل، شكلت الدول العربية مجرد نسبة ١ إلى ٣ في المائة من إجمالي العالم على التوالي.

**الشكل (٨-١١)- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية (١٩٩٩-٢٠٠٨)**

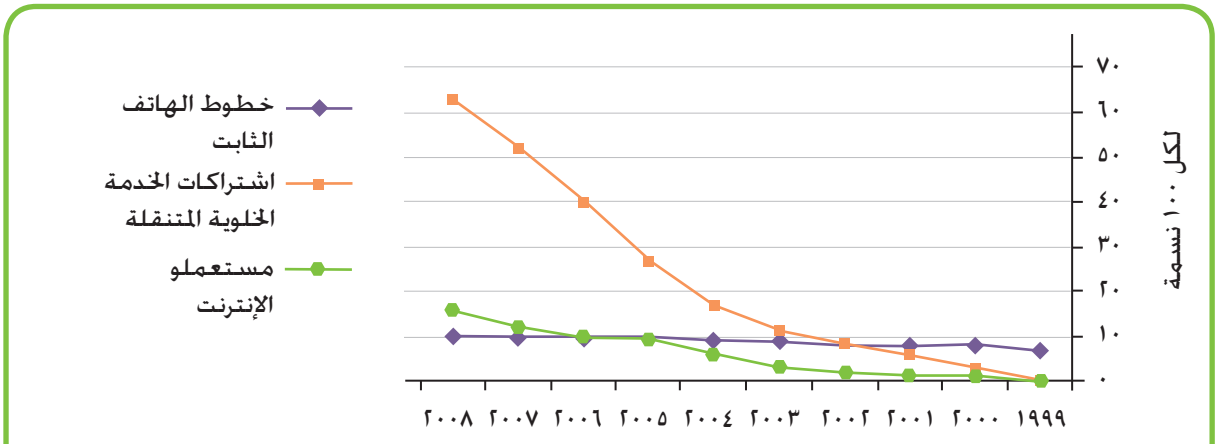


المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات، الاتحاد الدولي للاتصالات.

وعلى مدى العقد الماضي (١٩٩٩-٢٠٠٨)، شهد استخدام الهاتف النقال نمواً متسارعاً بمعدل سنوي مركب قدرة ٥٥ في المائة، وبلغت نسبة انتشارها بين السكان ٦٣ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، كان في المنطقة ١٠ خطوط هاتف ثابت لكل مائة من السكان، وكان حوالي ١٦ من أصل مائة من السكان يستعملون الانترنت. وبالمقارنة مع المتوسط العالمي، أظهرت الدول العربية معدل اعتماد أعلى فيما يتعلق بالاشتراكات المتنقلة الخلوية. ولكن المنطقة تتخلف عن الركب في معدلات انتشار خطوط الهاتف الثابت واستعمال الانترنت، كما تتقهقر كثيرا خلف المتوسط العالمي من حيث الإقبال علي النطاق العريض الثابت والمتنقل.

## المؤشر ٨-١٤: خطوط الهاتف لكل ١٠٠ نسمة

## المؤشر ٨-١٥: المشتركون في خدمة الهاتف النقال لكل ١٠٠ نسمة

## المؤشر ٨-١٦: مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة

ورغم أن أرقام عام ٢٠٠٨ الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبين أنها لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية، تخشى شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعوام القادمة من أن تقودها الأزمة الاقتصادية إلى مواجهة تحديات أكبر في الحصول على رأس المال وتمويل استثمارات شبكاتها، وهو ما يبطئ تنفيذ خطط إطلاق شبكات الجيل التالي. ويمكن لهذه التحديات، الخارجة عن نطاق السيطرة، أن تقيد المجتمعات التي تحتاج إلى بنية تحتية صلبة من تقنيات الاتصال بنظام النطاق العريض broadband لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتقدم تقنيات الجيل التالي مزايا جمة إلى الدول ويجب الآن إجراء خيارات صحيحة بشأن السياسات، حتى يتسنى لنا أن نجني الثمار غداً.

## خطوط الهاتف الثابت

في التسعينيات، تزايدت عدد خطوط الهاتف الثابت بشكل سريع بمعدل يتجاوز ١٠ في المائة في العام، وفي الفترة الأخيرة، هبط النمو في خطوط الهاتف الثابت إلى أدنى مستوى له في العقدين الماضيين بعد النمو الهائل في قطاع الهاتف الجوال. وفي أثناء الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، زاد عدد خطوط الهاتف الثابت في مصر والجمهورية العربية السورية ٦ أضعاف، وفي المغرب ازداد ٥ أضعاف، وفي تونس ازداد ٣ أضعاف. وقد شهدت باقي الدول العربية أيضا زيادة كبيرة في عدد الخطوط ما بين ١ أو ٢ ضعف. وفي الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨، شهدت كل من مصر، والجمهورية العربية السورية، واليمن، والجزائر، وعمان، والبحرين، والمملكة العربية السعودية زيادة مستمرة في عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة. وفي دول أخرى مثل المغرب، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، تراجع هذا المعدل بعد عام ١٩٩٩ قبل أن يتزايد مرة أخرى ليصل أعلى معدل له في عام ٢٠٠٨.

ولكن في الأعوام الأخيرة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، ازداد عدد خطوط الهاتف الثابت قليلاً، باستثناء المغرب حيث زادت عدد الخطوط بأكثر من ٥٠ في المائة، ومصر ١٥٠ في المائة حيث فيها أكبر عدد من خطوط الهاتف الثابت في المنطقة (١٢ مليون خط حتى عام ٢٠٠٨). ولكنه تناقص في كل من العراق والأردن. أما في الدول الأقل نمواً فقد زاد عدد الخطوط الهاتفية بنسبة ضئيلة لتصل نسبة الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة إلى (٢,٤) في موريتانيا والسودان (٠,٨٩) وجيبوتي (١,٧٦) عام ٢٠٠٨.

ومن حيث عدد خطوط الهاتف بالنسبة إلى كل ١٠٠ من السكان (معدل الكثافة الهاتفية)، تظهر الإمارات العربية المتحدة أكبر معدل للكثافة الهاتفية إذ بلغ (٣٣,٦٣) عام ٢٠٠٨. وهذا المعدل مرتفع أيضاً في قطر (٢٠,٥٦)، والبحرين (٢٨,٤٢) والجمهورية العربية السورية (١٧,١٢)، والمملكة العربية السعودية (١٦,٢٧)، ومصر (١٤,٦٤).

## المشتركون في الهاتف النقال

في الأعوام القليلة الماضية، برزت تكنولوجيا الهاتف النقال لتكون بمثابة أهم عنصر من عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى بالنسبة للدول منخفضة الدخل، ومعبراً رئيسياً لزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وقد بلغ العدد الإجمالي للاشتراكات المتنقلة الخلوية في الدول

الجدول (٨-٤)- نسبة الاشتراكات في خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لكل ١٠٠ من السكان ٢٠٠٣-٢٠٠٨

| الدولة | خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة | | | اشتراكات الخدمة المتنقلة الخلوية لكل ١٠٠ نسمة | | | مستعملو الانترنت لكل ١٠٠ نسمة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٣ (بالنسبة المئوية) | ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية) | CAGR (بالنسبة المئوية) | ٢٠٠٣ (بالنسبة المئوية) | ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية) | CAGR (بالنسبة المئوية) | ٢٠٠٣ (بالنسبة المئوية) | ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية) | CAGR (بالنسبة المئوية) |
| الجزائر | ٦,٧٣ | ٩,٦٤ | ٧,٤ | ٤,٥٤ | ٩٢,٧٢ | ٨٢,٨ | ٢,٢ | ١١,٩٣ | ٤٠,٣ |
| البحرين | ٢٦,٦٩ | ٢٨,٤٢ | ١,٣ | ٦٣,٦٧ | ١٨٥,٧٧ | ٢٣,٩ | ٢١,٥٥ | ٥١,٩٥ | ١٩,٢ |
| جزر القمر | ٢,٢٥ | ٣,٥٣ | ٩,٤ | ٠,٣٤ | ١٤,٩ | ١١٣,١ | ٠,٨٥ | ٣,٤٨ | ٣٢,٦ |
| جيبوتي | ١,٣١ | ١,٧٦ | ٦,١ | ٢,٩٦ | ١٣,٢٩ | ٣٥ | ٠,٦٣ | ٢,٢٦ | ٢٩,٣ |
| مصر | ١١,٧٦ | ١٤,٦٤ | ٤,٥ | ٧,٨ | ٥٠,٦٢ | ٤٥,٤ | ٤,٠٤ | ١٦,٦٥ | ٣٢,٨ |
| العراق | ٤,٤١ | ٣,٦ | ٤ | ٠,٣ | ٥٨,٢٤ | ١٨٧,٢ | ٠,١١ | ١ | ٥٤,٩ |
| الأردن | ١١,٨٧ | ٨,٤٦ | ٦,٦ | ٢٥,٢٧ | ٨٦,٦ | ٢٧,٩ | ٨,٤٨ | ٢٦ | ٢٥,٢ |
| الكويت | ١٩,٢٤ | ١٨,٥٣ | ٠,٧ | ٥٦,١١ | ٩٩,٥٩ | ١٢,٢ | ٢٢,٤ | ٣٤,٢٦ | ٨,٩ |
| لبنان | ١٧,٦٥ | ١٧,٨٨ | ٠,٣ | ٢٠,٠٦ | ٣٤,٠٣ | ١١,١ | ١٢,٦١ | ٢٢,٥٣ | ١٢,٣ |
| ليبيا | ١٣,١٩ | ١٦,٤١ | ٤,٥ | ٢,٢٣ | ٧٦,٧١ | ١٠٢,٨ | ٢,٨١ | ٥,١٣ | ١٢,٨ |
| موريتانيا | ١,٣٥ | ٢,٣٧ | ١٢ | ١٢,٤ | ٦٥,٠٧ | ٣٩,٣ | ٠,٤٢ | ١,٨٧ | ٣٤,٥ |
| المغرب | ٤,٠٩ | ٩,٤٦ | ١٨,٣ | ٢٤,٦٧ | ٧٢,١٩ | ٢٣,٩ | ٣,٣٥ | ٣٣,٠٤ | ٥٨ |
| عمان | ٩,٣٥ | ٩,٨٤ | ١ | ٢٣,٥٢ | ١١٥,٥٨ | ٣٧,٥ | ٧,٢٦ | ٢٠ | ٢٢,٥ |
| الأراضي الفلسطينية المحتلة(أ) | ٦,٣ | ٩,٧ | ٧,٣ | ٧,١ | ٣٣,٩ | ٣٨,١ | - | ٢٢,٩(ب) | - |
| قطر | ٢٥,٢٢ | ٢٠,٥٦ | ٤ | ٥١,٤٧ | ١٣١,٣٩ | ٢٠,٦ | ١٩,٢٤ | ٣٤,٠٤ | ١٢,١ |
| السعودية | ١٥,٥٧ | ١٦,٢٧ | ٠,٩ | ٣٢,١٨ | ١٤٢,٨٥ | ٣٤,٧ | ٨ | ٣٠,٨ | ٣٠,٩ |
| الصومال | ١,٢٥ | ١,١٢ | ٢,٢ | ٢,٥١ | ٧,٠٢ | ٢٢,٩ | ٠,٣٨ | ١,١٤ | ٢٤,٩ |
| السودان | ٢,٥٢ | ٠,٨٩ | ١٨,٩ | ١,٤٢ | ٢٩ | ٨٢,٨ | ٠,٥٤ | ١٠,١٦ | ٧٩,٩ |
| سوريا | ١٣,٤٣ | ١٧,١٢ | ٥ | ٦,٦ | ٣٣,٢٤ | ٣٨,٢ | ٣,٤ | ١٦,٧٩ | ٣٧,٧ |
| تونس | ١١,٩٩ | ١٢,١٨ | ٠,٣ | ١٩,٧٦ | ٨٤,٥٩ | ٣٣,٨ | ٦,٤٩ | ٢٧,٥٣ | ٣٣,٥ |
| الإمارات | ٣٠,١٦ | ٣٣,٦٣ | ٢,٢ | ٧٨,٩٤ | ٢٠٨,٦٥ | ٢١,٥ | ٢٩,٤٨ | ٦٥,١٥ | ١٧,٢ |
| اليمن | ٣,٥ | ٤,٨٧ | ٦,٩ | ٣,٤ | ١٦,١٤ | ٣٦,٥ | ٠,٦ | ١,٦١ | ٢١,٧ |

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات، الاتحاد الدولي للاتصالات.
CAGR: معدل النمو السنوي المركب.
(أ) وزارة الشؤون الاجتماعية/الأراضي الفلسطينية المحتلة.
(ب) عام ٢٠٠٩.

العربية قرابة ٢١٥ مليوناً بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، مقارنة مع نحو ٣٥ مليون خط هاتفي ثابت في المنطقة.

وتشير الزيادة في معدلات اختراق الهاتف الجوال للأسواق في الدول العربية إلى دور الهاتف الجوال بوصفه "جسراً رقمياً" سيساعد العديد من الدول النامية في الحد من فجوة الاتصال التي تفصلهم عن غيرهم من الدول التي بها بنية أساسية متطورة من خطوط الهاتف الثابت. فقد شهدت الدول العربية زيادة كبيرة في عدد المشتركين في خطوط الهاتف الجوال في أثناء الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨.

وتعد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول في المنطقة العربية تطوراً في مجال الهاتف النقال. فقد تخطت الإمارات العربية المتحدة على نحو لافت عتبة المائتين في المائة للخدمة الخلوية بلغت ٢٠٩ في المائة، كذلك وصلت إلى (١٨٦ في المائة) في البحرين، وقطر (١٣٢ في المائة) وعمان (١١٦ في المائة) والكويت (١٠٠ في المائة). وتضاعفت هذه النسبة في مصر في السنوات الخمس الأخيرة سبع مرات لتصبح عام (٢٠٠٨) (٥١ في المائة) أي حوالي ٤٢ مليون خط، تليها المملكة العربية السعودية (٣٦ مليون خط)، ثم الجزائر(٣٢ مليون خط) والمغرب (٢٣ مليون خط). وقد ازداد انتشار الخدمة المتنقلة طفرة في الدول الأقل نمواً، برغم انخفاض نسبة الانتشار لكل ١٠٠ نسمة مقارنة بباقي الدول العربية، فقد وصلت في عام ٢٠٠٨ في جيبوتي حوالي (١٣ في المائة) والصومال (٧ في المائة) واليمن (١٦ في المائة) والسودان (٢٩ في المائة) وموريتانيا (٦٥ في المائة).

والإمارات العربية المتحدة والكويت هي من بين بلدان العالم العشرة الأوائل من حيث التكلفة الأدنى للشبكة الفرعية للخدمة المتنقلة الخلوية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد.

## مستعملوا الإنترنت

واصلت شبكة الانترنت نموها في مختلف أنحاء العالم من حيث عدد المستخدمين واختراق الأسواق. يتزايد عدد مستخدمي الانترنت في معظم الدول العربية بقوة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف مستعملوا الإنترنت في المنطقة يوجدون في مصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.

باستثناء جيبوتي، وموريتانيا، واليمن، أظهرت جميع الدول العربية المذكورة أعلاه زيادة كبيرة ومستمرة في عدد مستخدمي الانترنت بالنسبة إلى كل ١٠٠ من السكان في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨. وفي السنوات الأخيرة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، تلاحظ زيادة هذه النسبة لتصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٦ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، ما جعل الإمارات العربية المتحدة الدولة العربية ذات المعدل الأعلى للمشتركين في الانترنت بالنسبة إلى كل ١٠٠ من السكان. كذلك تعتبر كل من الأردن والكويت ولبنان والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس أنها أحرزت نسباً عالية لمستخدمي الانترنت تتراوح بين ٢٠ و٥١ في المائة. وفي نفس الوقت، لم يدخل الانترنت بعد بفاعلية إلى الدول العربية الأقل نمواً حيث تشهد هذه الدول معدلات منخفضة من المشتركين في الانترنت بالنسبة إلى ١٠٠ في المائة من السكان، حيث بلغت ١,٨٧ في موريتانيا و١,٦١ في اليمن على التوالي خلال ٢٠٠٨، وتصل إلى ١٠,١٦ في السودان.

## النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسات

تتمثل التوصية الرئيسية المتعلقة بالسياسات بشكل واضح في أن المساعدات الرسمية للتنمية يجب أن توجه حسب الأولويات الوطنية للتنمية وليس وفق الاعتبارات السياسية. ويجب أن تركز هذه المساعدات أيضا على القطاعات الاجتماعية والإنتاجية والبنى التحتية. فضلاً عن ذلك، ينبغي على المانحين احترام التزاماتهم بشأن فاعلية المساعدات المقدمة وفق كل من إعلان باريس وأجندة أكرا للعمل. وينبغي عليهم أيضا احترام وعدهم بتوحيد المساعدات الرسمية للتنمية. وتعد هذه التوصيات المتعلقة بالسياسات مهمة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها إذ انخفضت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الموحدة المقدمة إلى جميع الدول العربية، بما في ذلك الدول الأقل نمواً، وللمنطقة بأكملها باستثناء العراق. ويلعب صندوق النقد والبنك الدوليين دوراً محورياً في مساعدة الدول الفقيرة المثقلة بالديون في استدامة مستويات الديون المستحقة عليها من خلال استكمال مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف. وينبغي على المجتمع الدولي ألا يبني قرار السماح للدول الفقيرة المثقلة بالديون بالوصول إلى نقطة القرار والاكتمال على اعتبارات سياسية.

في حين تخطو الدول العربية سريعاً نحو التكامل العالمي، ينبغي أن يكون هناك نظام لمراقبة وتقييم أوجه التكامل العالمي بما يضمن توفير أسس وإرشادات خاصة بالسياسات الموجهة نحو تعظيم الآثار الإيجابية، وتقليل الآثار السلبية إلى أقصى حد، وتوفير حماية فاعلة للفئات الضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات العربية أن تعزز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أفضل استفادة من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف وشراكة منظمة التجارة

العالميــة من أجــل الحصول على فرصــة أكبر للوصول إلى الأســواق. وينبغي على الــوكالات الإقليمية التابعة للأمم المتحــدة التنسيق مع جامعة الدول العربية والدول العربية من أجل تحقيــق قدر أكبر من التكامل الإقليمي خاصة في مجال التجارة.

وعلى الدول العربية أيضا أن تقلل تكاليف استخدام مختلف مجــالات تكنولوجيــا المعلومــات والاتصالات، وتحســين البنيــة الأساسيــة لهــا وتنفيــذ استخدام تكنولوجيــا المعلومــات والاتصالات في برامــج المدارس والمؤسسات العامة من أجل إتاحة استخدام هذا القطاع الحيــوي بشــكل أكبر. وفي الأفــق المستقبلــي، تتمحور التحديات السياسية والتنظيمية الرئيسية حول ضمان امتلاك المواطنين جميعهم لمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة وضمان نفاذهم إلى خدمات النطاق العريض عــالي السرعة، في الوقت نفســه الذي يتقدم فيه القطــاع نحو الجيــل التالي من عصــر الاتصالات ولتحقيق قدر أكبر من انتشار الانترنت و(النطاق العريض) بين المواطنــين من اجل تعزيز الثقافــة الرقمية وضمان المشاركة الكاملة للمنطقة في مجتمع المعلومات، يجب إتباع التوصيات التالية:

- تنفيذ سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي الصعيد الوطني؛
- تحرير الأسواق في الوقت المناسب وبفاعلية؛
- نشر شبكة النطاق العريض عالي السرعة؛
- وتعزيز الثقافة الرقمية؛
- وضع إطار لتمكين الانتقال إلى الجيل التالي من بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

# القسم الثاني

# تاسعاً- آثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية والسياسات التي اتخذت لمواجهتها

صحيح أن النمو الاقتصادي في البلدان العربية قد تأثر سلباً جراء الأزمات الاقتصادية، إلا أن تأثير الأزمة المالية على النمو كان أقل حدة في الدول العربية منه في المناطق الأخرى كما أنه تركز في الدول النفطية التي حققت معظم الأهداف التنموية للألفية. وبفضل احتياطياتها الكبيرة كانت هذه البلدان في وضع أفضل لتخفيف التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية المرتقبة. ومع ذلك ربما أثرت أزمة الغذاء والطاقة العالمية تأثيراً أكثر وضوحاً على تحقيق الأهداف التنموية للألفية، خاصة بالنسبة إلى الغايات المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع. وعلى المستوى دون الإقليمي، من المتوقع أن تعاني الدول العربية الأقل نمواً من جراء هذه الأزمات من حيث تحقيق الأهداف التنموية للألفية. ومن حيث ردود فعل السياسات، ويتبين أن الدول المصدرة للنفط الغنية كانت لديها قدرة أكبر على التعامل مع أزمة الغذاء، والطاقة، والأزمة المالية من الدول ذات الدخل المتوسط والاقتصاد المتنوع في حين لا تملك الدول العربية الأقل نمواً أي قدرة حقيقية على التعامل مع هذه الأزمات.

يستعرض هذا الفصل الدلائل التي تبرهن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة الغذاء، والطاقة، والأزمة المالية على الدول العربية استناداً إلى آخر بيانات وتقارير الإسكوا، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. وبناءً على أن التوقعات الدقيقة تحتاج إلى بيانات أفضل، يتمثل الهدف الأساسي هنا في تحديد مقدار حجم تأثير هذه الأزمات على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. ويستعرض هذا الفصل بإيجاز أيضا السياسات الصادرة عن الحكومات العربية من أجل تقييم مدى فاعليتها في تخفيف التأثيرات السلبية لهذه الأزمات على تحقيق الأهداف التنموية للألفية. وينقسم الفصل إلى خمسة أقسام. يتضمن القسم الأول استعراضا موجزا لمدى تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية مع التركيز على حقيقة أن المنطقة أظهرت بالفعل معدلات متباينة قبل الأزمة. فبينما حققت دول مجلس التعاون الخليجي معظم الأهداف التنموية للألفية، كان من غير المرجح أن تحقق الدول العربية الأقل نمواً معظم الأهداف التنموية للألفية. ويتناول القسم الثاني تصنيف الدول العربية في المنطقة مع إلقاء الضوء على تنوع الدول العربية من حيث المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. ويوحي هذا التنوع بأن ردود فعل مجموعات الدول المختلفة سوف تتباين وفق الأوضاع الأولية والآليات الانتقالية. ويعرض القسم الثالث ملخصا لتقييم أثر هذه الأزمات على النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية للألفية استناداً إلى آخر تنبؤات النمو. ويلخص القسمين الأخيرين التدخلات الرئيسية الخاصة بالسياسات التي قامت بها الدول في مواجهة الأزمات ويناقش الاعتبارات الخاصة بالسياسات.

## ٩-١: لمحة عامة عن تحقيق الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية

منذ اعتماد الأهداف التنموية للألفية، حققت الدول العربية تقدما في العديد من المجالات التي تشملها هذه الأهداف، فأحرزت خطوات جيدة في مجال الصحة والتعليم. غير أن جهود الدول العربية، اصطدمت بانتكاسات وقيود تُعزَى إلى عوامل مختلفة، منها ضعف الأداء الاقتصادي نسبيا في عقد التسعينيات وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وضعف تمويل السياسات الاجتماعية، وزيادة التوترات السياسية والصراعات. ولا تزال المنطقة العربية تتسم بوجود تفاوتات كبيرة فيما بينها، وعلى وجه التحديد بين دول مجلس التعاون الخليجي عالية الدخل والدول العربية الأقل نمواً. وليست هذه التفاوتات كبيرة من حيث مستوى التنمية فحسب، بل أيضا من حيث التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية. وفي الواقع، بينما تحرز دول مجلس التعاون الخليجي تقدما على طريق تحقيق معظم غايات الأهداف التنموية للألفية، تتخلف الدول العربية الأقل نمواً والدول التي مزقتها الصراعات والاحتلال كالعراق وفلسطين عن ركب باقي الدول بدرجة كبيرة، ما يجعلها غير قادرة على الأرجح على تحقيق معظم غايات الأهداف التنموية بحلول عام ٢٠١٥.

فيما يتعلق بالهدف التنموي الأول، تبين اتجاهات نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية حقيقة أن الدول العربية ككل لم تشهد تقدماً كبيراً على طريق التخفيف من فقر الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يتركز الفقر في المنطقة العربية بكثافة في المناطق الريفية. وقد انخفض معدل سوء التغذية في المنطقة انخفاضاً طفيفاً، ما يشير إلى وجود جوانب قصور رئيسية في جهود التنمية. بالإضافة إلى ذلك، اتسمت أسواق العمل في معظم الدول العربية بانتشار البطالة وبلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية ١٢ في المائة من القوى العاملة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وتعد معدلات البطالة بين الشباب على وجه الخصوص مرتفعة، إذ وصلت إلى ٣٠ في المائة في ٢٠٠٦، وتجاوزت نسبة الشباب ٥٠ في المائة من إجمالي العاطلين عن العمل في معظم الدول العربية. وكان الوضع أكثر سوءاً خاصة بالنسبة إلى الشابات، حيث وصلت نسبة الرجال إلى النساء ٢ إلى ٣ في معدلات البطالة بين الشباب. ومع ذلك، تم تحقيق مكاسب على صعيد التوظيف في ظل تصاعد مشاركة القوى العاملة من النساء.

بالنسبة إلى الهدف التنموي الثاني، ثمة تقدم على صعيد التعليم رغم الزيادة السكانية السريعة في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٧، أشارت التقديرات إلى إن إجمالي القيد بالمدارس في المنطقة بلغ ٤١ مليون طفل، مما يدل على حدوث زيادة قدرها ٥,١ مليون منذ عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، لا يزال القيد بالمدارس، وإتمام الدارسة، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والتهميش في التعليم يشكل تحديات كبيرة تعوق تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في الدول العربية، وخصوصاً في الدول الأقل نمواً والدول التي تمر بصراعات. على سبيل المثال، فلسطين، واليمن، والسودان، والعراق تضم أكبر قدر من غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة، مع وجود ما يقارب من ٢٥ في المائة في اليمن والعراق وحدهما في عام ٢٠٠٧.

فيما يتعلق بالهدف التنموي الثالث، شهدت المنطقة العربية في الفترة الأخيرة موجة من الجهود المبذولة من جانب الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتخصيص استثمارات على مستوى كبير لخدمة قضايا المرأة. وان التركيز المستجد على هذا الهدف يعكس الاعتراف المتزايد بأن المشاركة الفعالة للمرأة هي ضرورة حقيقية وأساسية على حد سواء لأن الأهداف التنموية الأخرى تعتمد عليها إلى حد ما. وعلى صعيد التعليم، اقتربت المرأة العربية كثيراً من المساواة مع الرجل إذ ارتفع مؤشر المساواة بين الجنسين الذي يقاس بإجمالي نسبة البنات إلى البنين في الالتحاق بالتعليم ارتفاعا كبيرا على جميع مستويات التعليم على مدار الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥. وفي الواقع، تم إحراز تقدم كبير نحو المساواة بين الجنسين في دول المشرق العربي، والمغرب العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي. وجدير بالذكر أن اليمن حققت تقدماً كبيراً في هذا الصدد حيث زادت نسبة البنات إلى البنين من ٥٠ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٧٣ في المائة في ٢٠٠٥. ومع ذلك، ظلت حصة النساء اللاتي يعملن براتب في القطاع غير الزراعي ثابتة في جميع مجموعات البلدان منذ ١٩٩٠. ورغم زيادة معدلات مشاركة القوى العاملة النسائية زيادة هائلة في بعض الدول من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٨، كانت معدلات مشاركة القوى العاملة النسائية في المنطقة العربية، البالغة ٣٣ في المائة في ٢٠٠٨، هي الأدنى في العالم. ويؤكد ذلك الاعتقاد الشائع بأن المكاسب التي حققتها المرأة في التعليم لم يتم ترجمتها إلى قدر أكبر من المشاركة الاقتصادية.

أما بالنسبة لمعدلات وفيات الأطفال (الهدف التنموي الرابع)، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثابت في المنطقة العربية، حيث انخفض من ٨٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٥٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٨، أي انخفض بمعدل ٣٧ في المائة على مدار ثماني عشرة سنة. وبالرغم من ذلك، فان أكثر من طفل لكل عشرة أطفال يتوفى في منطقة الدول الأقل نمواً قبل أن يصل لسن الخامسة. وتتضح الاختلافات بين مجموعات البلدان في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وفي التقدم المحرز في خفض هذا المعدل؛ حيث أظهرت مجموعة الدول الأقل نمواً زيادة كبيرة في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، أي أكثر من ١٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨، مقارنة بالمجموعات الأخرى المتمثلة في دول المشرق العربي، ودول المغرب العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث وصل المعدل فيها إلى أقل من ٥٠ حالة

وفـاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي منذ عام ٢٠٠٠. علاوة على ذلك، في حين تحرز منطقة دول المشرق العربي تقدما نحو تحقيق غاية الهدف التنمـوي المتمثلة في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومن المحتمل أن تحقق دول المغـرب العربي ودول مجلس التعـاون الخليجي هذه الغايـة، مع ذلك، من الواضـح أن الدول الأقل نمواً لا تحرز تقدما في هذه الغاية.

وبالمثل، ثمة تباينات كبـيرة فيما يتعلق بمعدل وفيـات الأمهـات (الهـدف التنموي الخامس) بين دول المنطقـة، إذ تـتراوح هذه المعدلات ما بـين أقل من عشر وفيـات لكل ١٠٠ ألف حالـة ولادة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى ١ ٦٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف حالة ولادة في الصومـال. وبوجه عام، تتقدم المنطقة العربية ككل بمعـدل أبطأ مما ينبغي أن تكـون عليه نحو تحقيق الهدف التنمـوي الخامس. وإلى حد كبـير يُعزَى ذلك إلى استمـرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين وإلى الممارسات الاجتماعيـة غـير المجدية. في حين تظهـر دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضا كبيرا في وفيات الأمهات وهي في طريقهـا لتحقيق غاية الهدف، تظهـر الدول الأقل نمواً في المنطقة وضعا أسـوأ ومن غير المحتمل أن تحقق الهدف التنموي الخامس. على الجانب الآخر، أحرزت كل من دول المغرب العربـي، ودول المشرق العربي إنجازات كبيرة في التخفيف من وفيات الأمهات، لكنها قد لا تكون كافية لتحقيق الهدف المنصوص عليه بحلول سنة ٢٠١٥.

رغـم القضاء علـى الملاريا (الهـدف التنموي السادس) في معظم الدول العربيـة، ما تزال الملاريا وباء ضاريا في الدول العربية الأقل نمواً حتى عام ٢٠٠٦، خاصة في شمال السودان (١٦٧ ٧ حالة إصابة من بين كل ١٠٠ ألـف شخص)، وجـزر القمر (٦٩٣ ٨ حالـة إصابة لكل ١٠٠ ألـف شخص)، وموريتانيا (١٤٠ ٦ حالة إصابة لكل ١٠٠ألـف شخص). فضلاً عن ذلـك، في منطقة الدول العربية الأقل نمـواً غالبا ما يقدر عدد المصابين بأقل من العدد الفعلي نظرا لضعـف المراقبة، بل وعدم وجودها في بعض المناطق. ولا يزال السـل مشكلة كبيرة تهدد الصحـة العامة، وربمـا السبب الرئيسـي للوفيات بين البالغين نتيجـة الإصابة بالأمراض المعدية في العالم العربـي. وتكمن التحديات بشـكل رئيسي في منطقة الدول العربيـة الأقل نمواً حيث زادت معـدلات الإصابة بالمرض علـى مدار الأعـوام الماضية. ولكـن من حيث المنطقة العربيـة ككل، شهدت الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧ انخفاضـاً بمقـدار ٢٤ في المائة في معدل الإصابة بالمرض وانخفاضا في معدل انتشاره بمقدار ٣٧ في المائة.

فيمـا يتعلق بالهدف التنموي السابع، تشترك جميع الـدول العربية، بدرجات متفاوتـة، في التحدي الرئيسي المتمثـل في تحسـين الإدارة البيئيـة وإدمـاج إدارة الموارد البيئيـة في استراتيجيات التخفيـف من الفقر وخطط التنمية الوطنية. وحققت معظم المناطق العربية تحسنا طفيفا في سبل توفير مرافق الصرف الصحي لسكانها خـلال الخمـس عشرة سنـة الأخيرة. ومع ذلـك، في عام ٢٠٠٦، كانـت نسبة السكان في الدول العربية الأقل نمواً الذين يستخدمـون مرافق صرف صحي محسنة لا تزال منخفضة وتبلغ ١٨ في المائة في المناطق الريفية و٦٠ في المائـة في المناطق الحضرية. وبوجـه عام، لا تزال المعدلات منخفضة إذ أن نسبة مـن يستخدمون مرافق الصرف الصحـي في المنطقة العربيـة لا تتجاوز ٥٦ في المائة في المناطق الريفية و٨٤ في المائة في المناطق الحضرية. ويمكن ملاحظة ذلك أيضـا إذا نظرنا إلى نسبة السكان الذين يستخدمـون مصادر مياه شرب محسنة: ٥٥ في المائة في المناطق الريفية بالدول العربية الأقل نمواً مقارنة بنسبة ٧٥ في المائـة في المنطقة ككل و٧٨ في المائة في المناطق الحضريـة بالدول العربية الأقل نمواً مقارنة بـ ٩١ في المائة في المنطقـة ككل. وإذا واصلت الدول العربية المضي في مسارهـا ببطء، فيصبح ما يقـدر بـ ١٢٤ مليون نسمة في المنطقـة العربية بدون مرافق صرف صحي أساسية بحلول سنة ٢٠١٥، وسيتواجد نصف هذا العدد في الدول العربية الأقل نمواً.

إجمـالاً، يمكن استخلاص ثلاثـة استنتاجات رئيسية مـن العرض الموجز المذكور أعـلاه. أولاً، حتى قبل حدوث الأزمـة، تشير البيانات في الـدول العربية إلى تباين الأداء فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التنموية للألفية. وفي هذا الصدد، يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسة: دول من المرجح أن تحقق غايات الأهداف التنموية للألفية (بشكل رئيسي دول مجلس التعاون الخليجي)، دول من غير المرجح أن تحقق غايات الأهداف التنموية للألفية (بشـكل رئيسي الـدول العربية الأقل نمـواً)، ودول ذات معدلات تقدم وفرص متباينة، وهي التي تشكل غالبية الـدول العربية ذات الدخل المتوسـط. ثانياً، كان التقدم غـير متجانس حتى على مستوى الأهداف المختلفة إذ أن

العديد من الدول العربية تتخلف كثيراً عن ركب باقي الدول في تحقيق الهدف التنموي الأول والخامس على وجه التحديد. ثالثاً، تشكل القضايا الأمنية تهديداً خطيراً على تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول التي تمر بصراعات وعلى وجه التحديد، العراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والصومال والسودان. وفي ما يلي، يجري استعراض أثر الأزمات على هذه الإنجازات والآفاق المستقبلية بعد مناقشة الاختلافات بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الآليات.

## ٩-٢: تصنيف الدول في المنطقة العربية وآليات الانتقال الرئيسية

أكد تقرير الإسكوا حول الاستعراض السنوي للعولمة والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية (٢٠٠٩) وكذلك أكدت جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩)، ثمة تباين كبير إلى حد بعيد بين الدول العربية ومجموعات البلدان من حيث الهياكل الاقتصادية والموارد البشرية والطبيعية. وبالتالي، في ٢٠٠٨، شكلت الدول ذات الاقتصاد المتنوع (مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، والجمهورية العربية السورية، وتونس) ٥١ في المائة من سكان المنطقة وحوالي ٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وشكلت الدول النفطية ذات الاقتصاد المختلط (الجزائر وليبيا) ١٣ في المائة من سكان المنطقة وحوالي ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويُترجَم ذلك إلى اختلافات جوهرية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ففي الدول المصدرة للنفط يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٧,٧ ألف دولار أمريكي، وتأتي بعدها الدول النفطية ذات الاقتصاد المختلط (٨,٣ ألف دولار أمريكي). وتأتي الدول ذات الاقتصاد المتنوع في المرتبة الثالثة إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد بها ٥,٣ ألف دولار أمريكي بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الأقل نمواً ٢,٢ ألف دولار أمريكي فقط. ويشير التنوع في الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو الاقتصادي إلى أن قنوات الانتقال ستختلف كثيراً من تصنيف إلى آخر.

من الواضح أن الدول النفطية كانت أكثر الدول المستفيدة من أزمة الغذاء والطاقة نظراً لصادراتها النفطية الكبيرة. بالمثل، كانت هذه الدول الأكثر تأثراً بالأزمة المالية حيث يمثل النفط والغاز أكثر من ٨٥ في المائة من صادراتها السلعية. ورغم أن هذه الدول واجهت هبوطاً حاداً في حصيلة الصادرات وإيرادات النفط في عام ٢٠٠٩، إلا أن الاحتياطيات المالية الهائلة التي كونتها عبر السنوات التي شهدت ارتفاع أسعار النفط سمحت لها بتخفيف قيود النقد الأجنبي والقيود المالية الناجمة عن ذلك بالاعتماد على هذه الاحتياطيات أو تكبد الديون طالما أن التغيير سيكون قصير المدى. كما أن هذه الدول، التي تعتبر المستوردة الرئيسية للمواد الغذائية والمواد الإنشائية التي هبطت أسعارها من الذروة التي بلغتها عام ٢٠٠٨، تشهد أيضاً بعض الهبوط في فواتير وارداتها، رغم أن هذا الهبوط من المحتمل أن يبدو ضئيلاً مقارنة بالهبوط الأعلى بكثير في حصيلة بيع النفط الخام والغاز.

كما تتأثر أيضاً الدول المصدرة للبترول، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، بالخسارة المصاحبة في القيمة الرأسمالية لاستثماراتها الأجنبية التي تديرها صناديق ثرواتها السيادية التي تتراوح خسارتها، حسب التقديرات، ما بين ٣٠ في المائة و٤٠ في المائة من قيمتها على مدى عام منذ تموز/يوليو ٢٠٠٨ (ورغم ذلك ربما يكون قد أمكن تعويض بعض تلك الخسارة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠). وفقدان تلك الثروات سوف يضعف قدرة الحكومات المعنية على التعامل مع تأثير هبوط أسعار الطاقة لفترة طويلة. ونتيجة للتباطؤ المتوقع في معدل النمو واحتمال حدوث انكماش اقتصادي في بعض دول هذه المجموعة، قد يتأثر سلباً استخدام العمالة من الدول العربية الأخرى بالإضافة إلى تأثر السياحة المغادرة في المنطقة، وهو ما سينقل التباطؤ إلى تجمعات الدول الأخرى. كما أنه من المتوقع أيضاً أن تخفض هذه الدول المصدرة للبترول حجم استثماراتها المباشرة في الدول العربية الأخرى.

تعتمد ليبيا، والجزائر، والبحرين على صادرات النفط والخام والغاز بشكل أقل من الدول الأساسية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وبالنظر إلى أهمية قطاعات أخرى غير قطاع النفط، فإنها تتأثر أيضاً سلباً بهبوط الطلب على المنتجات الأخرى، بما في ذلك المنتجات الخدماتية، الذي يرجع إلى انخفاض المداخيل في أسواقها المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يؤدي هبوط دخل النفط في هذه الدول، بخلاف تأثيره على القطاع الخدماتي، أيضاً إلى التأثير بالسلب على قطاع التصنيع الذي يعتمد على واردات الآلات والسلع الوسيطة، رغم أن الهبوط في الأسعار العالمية للواردات الرئيسية يساعد إلى حد ما في إبطال هذا الأثر السلبي.

في حالة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، ثمة تباين أكبر في آليات انتقال الأزمة واختلاف أكبر في صافي الأثر الناجم. فمعظم هذه الدول تعتمد اعتماداً جزئياً أو كلياً على الواردات النفطية لتلبية احتياجاتها من الطاقة ولذلك السبب تستفيد بالفعل من الأزمة عن طريق دفع فاتورة أقل نظير تلك الواردات. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه الدول المستوردة الرئيسية للمواد الغذائية والمواد الخام الصناعية الأساسية والسلع الوسيطة التي هبطت أيضاً أسعارها من الذروة التي بلغتها عام ٢٠٠٨. ورغم ذلك، من المحتمل أن تشهد هذه الدول هبوطاً في حجم الطلب على صادراتها السلعية إلى الدول العربية الأخرى وأوروبا بسبب انخفاض معدل النمو في تلك الدول.

سيؤثر ركود النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الذي من المتوقع أن يستمر في عام ٢٠١٠) على الدول العربية غير المصدرة للنفط لاعتمادها الشديد على السوق الأوروبية. وبصفة خاصة، تعتبر السوق الأوروبية منفذاً هاماً لصادرات دول المغرب العربي وإلى حد أقل لصادرات بعض دول المشرق العربي. في المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٥، بلغت صادرات تونس والمغرب والجزائر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها خمس عشرة دولة حوالي ٨٠ في المائة، و٧٢ في المائة، و٦٠ في المائة على التوالي من إجمالي صادرات هذه الدول. ومثلت صادرات الجمهورية العربية السورية، ومصر، ولبنان إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ١٥ دولة حوالي ٦٠ في المائة و٣٥ في المائة، ١٩ في المائة، على التوالي من إجمالي صادراتها[٤٧].

بالنسبة "لتحويلات العاملين" المهاجرين بالخارج، التي تمثل مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية بالنسبة لبعض الدول العربية بالإضافة إلى كونها وسيلة دعم هائل لدخل العديد من الأسر، فإنها تشكل قناة أخرى أثرت من خلالها الأزمة في المنطقة. في الحقيقة، تتأثر الدول العربية من حيث انخفاض التحويلات على صعيدين: أولاً، شهدت التحويلات التي تتلقاها المنطقة ككل تباطؤاً في معدل النمو عام ٢٠٠٩؛ ثانياً، تشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن تكون التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول المصدرة للعمالة قد انخفضت بقرابة ٣ في المائة عام ٢٠٠٩.

لانخفاض تحويلات العاملين تأثير سلبي على الطلب المحلي في الدول المتلقية للتحويلات. فما دامت التحويلات ساهمت عبر التاريخ في تمويل الاستهلاك واستثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المصدرة للعمالة، فسوف يؤثر هبوط تدفقات التحويلات في الآونة الأخيرة على مستويات الاستهلاك والاستثمار في هذه الدول.

وتشير أيضاً البيانات الأولية إلى أن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الحقيقي في شتى أرجاء العالم تحولت في الواقع إلى انخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية (الإسكوا، ٢٠٠٩ أ)؛ فاقتران الحد من الإقراض بالهبوط الحاد في أسعار النفط كان له تأثيره على الاستثمارات في مشروعات النفط؛ وانفجار الفقاعة العقارية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في الإمارات العربية المتحدة، أدى إلى تأجيل العديد من مشروعات الإسكان؛ هذا فضلاً عن أن انخفاض عدد صفقات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود أدى إلى تأجيل بعض برامج الخصخصة المرتقبة في المنطقة. ويكمن وراء هبوط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة هبوط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ست دول من بينها مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة التي بلغ نصيبها تقريباً ثلاثة أرباع إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة عام ٢٠٠٨[٤٨].

تعتبر الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية أكثر عرضة لتأثير أزمة الغذاء والطاقة والأزمة المالية بالنظر إلى ما تشهده من ارتفاع أكثر بكثير في مستوى الفقر، ونقص أكبر في الثروات، وانخفاض أكبر في جدارتها الائتمانية مما يقلل الخيارات المتاحة أمامها للتعامل مع هذه الأزمات في الوقت الذي يجعل تأثير الأزمات أكثر خطورة لأنه قد يقضي على أي أمل يحدو هذه الاقتصادات في تحقيق الأهداف التنموية للألفية. ونظرا إلى حقيقة أن العديد من الدول العربية الأقل نمواً ليست لديها قدرة كبيرة على تخفيف حدة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية من خلال برامج واسعة النطاق لدعم الغذاء، فمن المؤكد ان تؤثر موجة ارتفاع أسعار الغذاء تأثيراً عكسياً على هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع.

---

(٤٧) تقرير الإسكوا بشأن "آثار الأزمة المالية على الدول الأعضاء في الإسكوا: التحديات والفرص" (الاسكوا/شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة/٢٠٠٩/ E/ESCWA/EDGD/2009/Technical Paper 3 الورقة الفنية رقم ٣).

(٤٨) الإسكوا، التي تحمل عنوان "تقرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة" (الإسكوا/شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة/الورقة الفنية رقم ٢ /E/ESCWA EDGD/2009 /Technical Paper 2).

بناء على ذلك، من المحتمل أن تعاني الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية معاناة سلبية على عدة أصعدة. علاوة على ذلك، ليس لدى هذه الدول احتياطيات كبيرة يمكن تسييلها، ومن ثم فإنها تواجه قيود نقد أجنبي وقيود مالية ملزمة يمكن أن تؤدي إلى انكماش قطاعاتها الخدمية. وبقدر ما تتلقى هذه الدول من مساعدات تنموية رسمية ربما يتم تخفيضها بسبب حدود ميزانيات الدول المانحة مما قد يؤثر على المساعدات الرسمية للتنمية. ولا تستفيد معظم دول هذه المجموعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حد كبير وبالتالي ليس من المحتمل أن تعاني من جراء ذلك.

## ٩-٣: آثر أزمات الغذاء والطاقة والأزمة المالية على الدول العربية

في هذا القسم، نستعرض الأدلة المتعلقة بآثر أزمات الغذاء والطاقة والأزمة المالية على الأسواق المالية العربية، والنمو، والتجارة (بما في ذلك تحويلات العاملين) والتوازنات المالية. ويعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المصدر الرئيسي للبيانات الواردة في هذه الأقسام. ويستعرض القسم الختامي التأثير المتوقع على الأهداف التنموية للألفية استنادا إلى "تقرير تحديات التنمية" الصادر عن جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩)، و"تقرير الرصد العالمي" لعام ٢٠١٠ الصادر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

### الأصول والأسواق المالية

تؤثر الأزمة المالية العالمية بدرجات متفاوتة على الدول العربية. إذ تشهد أسواق الأوراق المالية انخفاضاً، واضحا في بعضها، مقارنة بأعلى النقاط التي سجلتها في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وقد شهدت الدول النفطية التي من بينها عُمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة على وجه التحديد انخفاضات حادة في أسواق الأوراق المالية، إذ أنها تجمع بين مخاوف بشأن سلامة النظام المالي العالمي الذي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً فضلاً عن الزيادة الكبيرة جداً في أسواق العقارات (الشكل (٩-١)). ولا تختلف الصورة كثيرا بالنسبة إلى الدول ذات الاقتصاد المختلط، إذ استفادت بعض الدول من الأسس الاقتصادية القوية (المغرب) حيث لم تتأثر بالاضطراب في قطاع الائتمان على مستوى العالم بينما شهدت بعض الدول الأخرى مثل مصر هبوطاً كبيراً في أسواق الأوراق المالية بها. ومن المتوقع أن تتجاوز إجمالي خسائر أسواق الأوراق المالية العربية ٦٠٠ مليار دولار أمريكي.

تسببت الأزمة كذلك في وجود نقص بسيط[٤٩] في رأس المال بقطاع البنوك في الخليج. على سبيل المثال، خسر بنك الخليج الكويتي ١,٥٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٨. ومع ذلك، ما تزال تتصاعد مخاطر القطاع المالي في الدول المصدرة للبترول (خاصة دول مجلس التعاون الخليجي). وفي أثناء أعوام الازدهار، أقرضت البنوك مبالغ كبيرة من المال لشراء عقارات وأسهم. ومنذ ذلك الحين

**الشكل (٩-١)- مؤشرات سوق الأسهم العربية، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠**

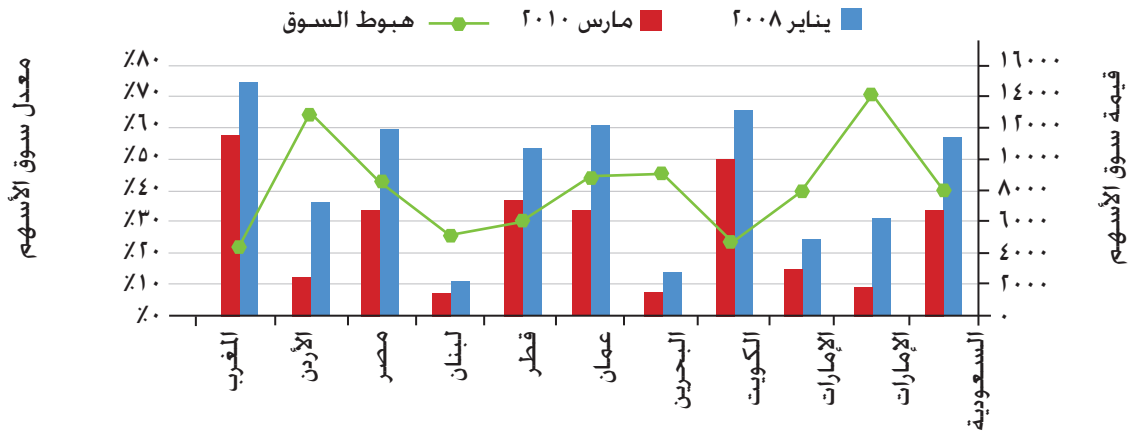


المصدر: بلومبرج (http://www.bloombergfinancialnews.com/markets/stocks/wei__region2.html).

(٤٩) فيما يتعلق بالصدمة التي شهدتها صناديق الثروة السيادية.

هبطت قيمة هذه الأصول هبوطاً حاداً. على سبيل المثال، طبقا لتقرير كوليارز Colliers الدولي ٢٠٠٩، هبط متوسط أسعار العقارات السكنية في دبي بمعدل ٤٢ في المائة منذ الربع الأخير من ٢٠٠٨، بينما هبطت أسعار إيجار العقارات السكنية بنسبة ٢٠-٤٠ في المائة في المتوسط. وفي أبو ظبي، كان أثر الأزمة أقل حدة، حيث بلغ الانخفاض في قيمة العقارات السكنية حوالي ٢٠ في المائة. ومما يعكس زيادة المخاطر المالية بوجه عام هو انتشار مقايضة العجز عن سداد الائتمان على الديون السيادية وتزايد حدة خطر تمويل الدين الأجنبي (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩).

رغم الخسائر الكبيرة التي شهدتها أسواق الأوراق المالية في منطقة الخليج ومصر، لم يؤد ذلك إلى حدوث إضطرابات كبيرة في المنطقة بسبب الانخفاض العام في معدلات القيمة السوقية للأسهم المتداولة. وبوجه عام لم تتأثر المنطقة أيضاً بالأوضاع المالية العالمية الصعبة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى محدودية التكامل مع الأسواق العالمية. ومع قلة التعرض لأسواق الائتمان الأمريكية، ظلت القطاعات المصرفية في المنطقة بحالة سليمة. ولا تزال المؤشرات الدقيقة بحالة جيدة في معظم الدول، إذ تتراوح نسب وفرة رأس المال ما بين ٨ إلى ٢٩ في المائة. ويرجع ذلك أيضا إلى أن القطاع المصرفي لا يزال تسيطر عليه بدرجة كبيرة البنوك الحكومية في الدول ذات الاقتصاد المتنوع (مثل الجزائر، ومصر، والجمهورية العربية السورية) (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨).

## النمو وميزان المدفوعات

على مر الزمن كان النمو في الدول العربية تقوده عائدات النفط والعائدات المرتبطة بالنفط، سواء بشكل مباشر من خلال صادرات النفط والخام والغاز في الدول المصدرة للطاقة أو بشكل غير مباشر من خلال نقل وتوصيل النفط أو البضائع والخدمات المتعلقة به، وتحويلات العاملين، والإنفاق العام والخاص فيما بين المناطق (بما في ذلك الاستهلاك والاستثمار). أما المساعدات الخارجية فقد كانت غير مهمة نسبيا إلا في مناطق قليلة بما فيها السودان واليمن. وذلك بدوره يجعل النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الدول العربية متقلبا ويخضع لديناميكيات سوق النفط العالمية والعوامل الجغرافية السياسية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٩).

ومنذ سبعينات القرن المنصرم، يرتبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي ارتباطاً وثيقاً بارتفاع إيرادات الصادرات الذي تسهم صادرات النفط والخام والغاز بنصيب الأسد فيها. ففي عام ٢٠٠٧، شكلت صادرات النفط والخام والغاز ٨٠ و٦٧ و٩٠ في المائة من الصادرات السلعية لمجموعة الدول مرتفعة الدخل (غالباً ما تكون اقتصاداتها مصدرة للنفط)، ومجموعة الدول متوسطة الدخل (غالباً ما تكون إقتصاداتها متنوعة)، ومجموعة الدول منخفضة الدخل (الدول الأقل نمواً)، على التوالي. ويعكس التفاوت المتأرجح صعوداً وهبوطاً في الدول العربية، من ارتفاع معدل النمو في سبعينات القرن المنصرم مروراً بالركود الاقتصادي في الثمانينات وعودة إلى النمو الاستثنائي في أوائل القرن الحادي والعشرين (الشكل (٩-٢)) كل هذا يعكس بشكل مباشر الدورات المضطربة لدخل سوق النفط.

كما يوضح الشكل (٩-٢)، فإنه في آخر تجربة رخاء، قل هذا التقلب في معدلات النمو نوعاً ما عبر مجموعات الدول كافة. إلا أن هذا التطور ليس مرضياً لأن الهبوط الحاد الحالي في أسعار النفط من المؤكد أنه سوف يؤدي مجدداً إلى تقلب الأسعار. فالنمط العام السابق غير مشجع. فمن الواضح، على سبيل المثال، أن الوسط المرجح الإجمالي لمعامل التغيير للفترة من ١٩٦٢ حتى ٢٠٠٩ مازال مرتفعاً جداً عند ٤,١ (تقرير جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

ويعكس النمو القائم على النفط أيضا، إلى حد كبير، ضعف أداء القطاعات الإنتاجية، وعلى وجه التحديد القطاع الصناعي. وتتمثل إحدى الحقائق النمطية المثيرة للقلق بالنسبة إلى التنمية في الدول العربية في أنها قد تحولت على مدار أقل من أربعين عاما من اقتصاديات قائمة على الزراعة إلى اقتصاديات قائمة على الخدمات. وشهدت الدول العربية ذات الاقتصاد المتنوع نسبيا في فترة الستينيات مثل الجمهورية العربية السورية، ومصر، والمغرب، والجزائر تراجعا في التصنيع ويتضح ذلك في انخفاض حصة التصنيع في القيمة المضافة والعمالة، على مدار الثلاثة عقود الماضية. وبالمثل، زادت الخدمات بوتيرة ثابتة لتسيطر على الاقتصادات العربية منذ السبعينيات (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٩).

**الشكل (٩-٢)- الهبوط والصعود السريع: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة، والنمو في أسعار النفط الاسمية، ١٩٧٦-٢٠٠٩**

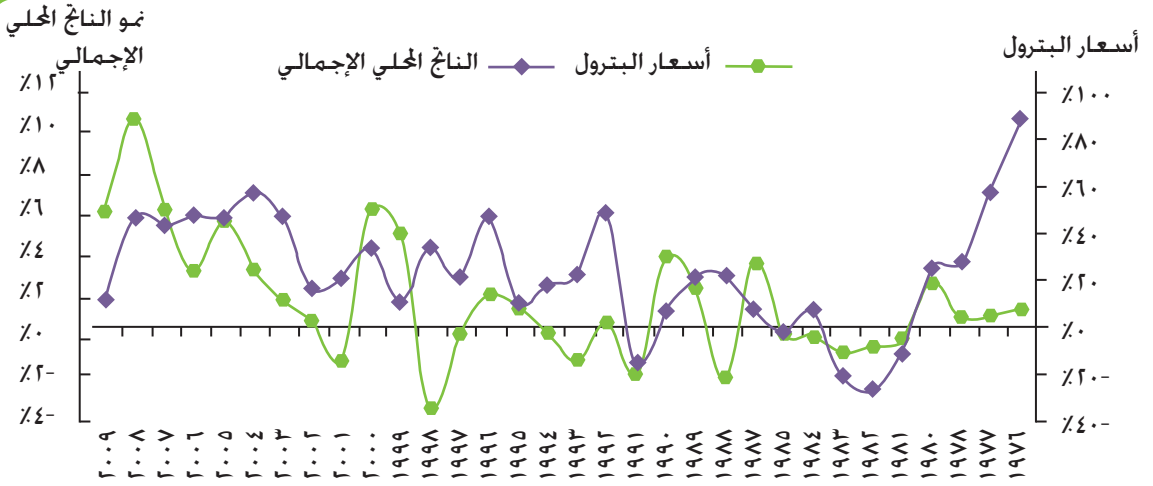


المصـــدر: حسابـــات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على البيانات الإحصائية للأمم المتحدة، ٢٠٠٨ الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي (١٩٦٧-٢٠٠٧)، وبيانات صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩ الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وبيانات شركة BP (٢٠٠٨) الخاصة بأسعار النفط.

ملحوظة: تم حذف بيانات عام ١٩٧٩ و١٩٨٦ من الشكل البياني إذ أنها كانت خارجة عن الموضوع إلى حد كبير.

ويتضح النمو القائم علـــى النفط في بيانات النمو وميـــزان المدفوعات. ويوضح الشـــكل (٩-٣) نمو صادرات (السلع والخدمات) والناتج المحلي الإجمالي على مدار أربع فـــترات زمنية منذ ١٩٧٠. وتم تسجيل أعلى معدل نمو في الصادرات والنمـــو في أثناء فترة السبعينيات إذ تضاعف كلاهما (حسب سعر الـــدولار الأمريكي الثابت) في هذه الفـــترة. ومن السهل ملاحظـــة العلاقة الوثيقة بين نمو النـــاتج المحلي الإجمـــالي والصادرات على مـــدار الفترات الأربعـــة وهي علاقـــة مثيرة للدهشـــة. ويوضح الشكل أيضاً أن الناتج المحلـــي الإجمالي زاد زيادة طفيفة حسب الأسعـــار الثابتة خلال الثمانينيـــات (ما يوحي بانخفاض كبـــير في النـــاتج المحلي الإجمـــالي للفرد). ومـــن الجدير ملاحظتـــه أن الناتج المحلي الإجمـــالي الحقيقي للفرد في المنطقة قـــد ارتفع بنسبة ٦ في المائـــة فقط على مدار

**الشكل (٩-٣)- زيادة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات العربية (التغيرات في النسبة المئوية خلال الفترات حسب سعر الدولار الثابت لعام ١٩٩٠)**

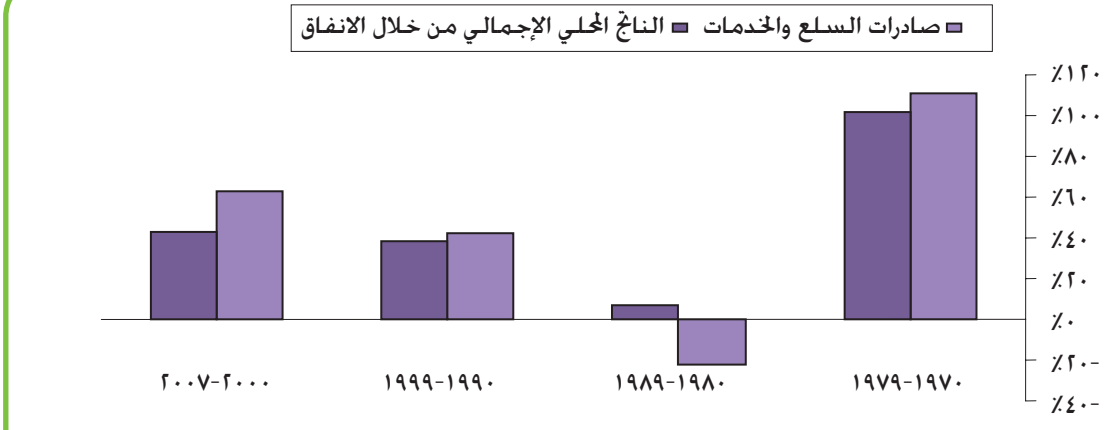


المصدر: جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩).

فترة الأربع والعشرين سنة الماضية التي انخفضت فيها أسعار النفط العالمية نسبياً [٥٠] (من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٤).

نظراً إلى أن الأزمة، من بين أشياء أخرى، برزت في هبوط الأسعار العالمية للنفط، فإن تأثيرها على النمو في المنطقة يشكل مصدر قلق رئيسي كبير. فقد شهدت أسعار النفط بالفعل هبوطاً حاداً (من ١٤٧ دولاراً أمريكياً إلى حوالي ٨٠ دولاراً أمريكياً للبرميل) مما أدى إلى الانخفاض الكبير في إيرادات الصادرات بالنسبة لأغلبية الاقتصادات العربية. فقد شهدت مجموعة الدول الأقل دخلاً هزة أعنف في صادراتها (٣٦ في المائة) ترجع إلى اعتماد أكبر اقتصادين فيها، اليمن والسودان، على الصادرات النفطية. كما شهدت أيضاً مجموعة الدول ذات الاقتصاد المختلط هبوطاً في حجم صادراتها لكن بهامش أقل.

لم يقابل الهبوط في حجم الصادرات هبوطاً متساوياً في الواردات بسبب ثبات الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري والتجاري (الشكل ٩-٤). وعلى ذلك، من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩، انتقلت المنطقة ككل من فائض يعادل حوالي ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز طفيف يمثل ٢,٥ في المائة. ونشهد ضبط الوضع بصفة رئيسية في الدول النفطية في الوقت الذي يظل فيه عجز الحساب الجاري بالنسبة لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المختلط ثابتاً بالفعل (-٣ في المائة عام ٢٠٠٨ و-٤ في المائة عام ٢٠٠٩) ولا تتعرض الدول الأقل نمواً إلا لتأثير طفيف (-٨,٢ في المائة عام ٢٠٠٨ و-١٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٩).

**الشكل (٩-٤)- ميزان الحساب الجاري، (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠٠٨-٢٠٠٩**

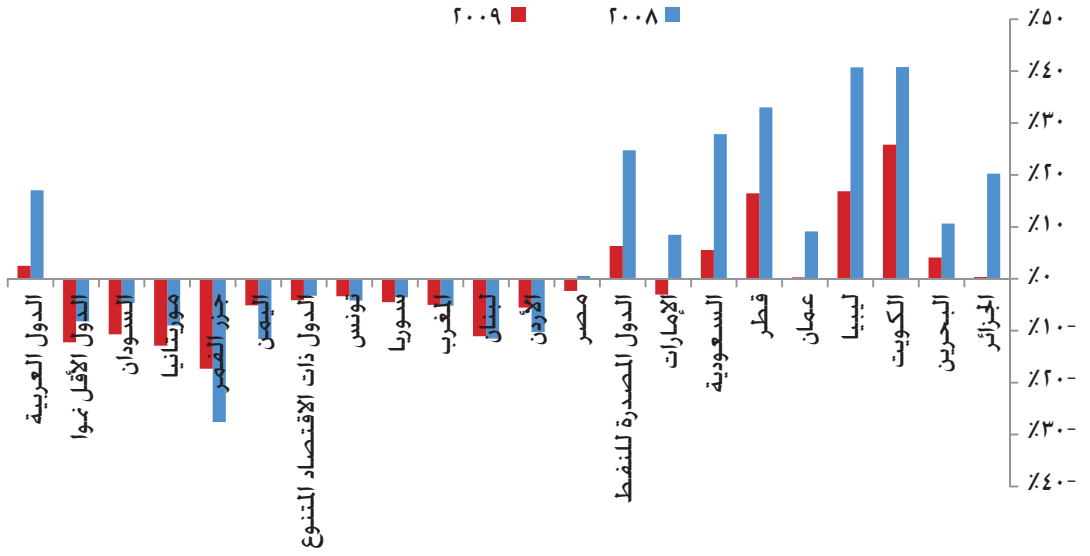


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على قواعد بيانات صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

بالنظر إلى حدة هبوط الصادرات النفطية والعلاقة القوية المؤكدة بين الصادرات والنمو، شهد الناتج المحلي الإجمالي العربي انكماشاً كبيراً عام ٢٠٠٩، وتوضح آخر توقعات صادرة عن صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل ٢٠١٠)، نمواً في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ وصل إلى ٢ في المائة مقارنة بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ (الشكل (٩-٥)). وتكشف البيانات بالنسبة لمجموعة الدول النفطية عن توقع حدوث هبوط أكثر حدة حيث ينخفض معدل النمو من ٦ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ١ في المائة عام ٢٠٠٩ مع تسجيل ثلاث دول، موريتانيا، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، معدلات نمو سلبية. وتسجل مجموعة الدول ذات الاقتصاد المختلط والدول الأقل نمواً انخفاضاً أقل حدة في النمو (ينخفض معدله من ٦ في المائة إلى ٥ في المائة، ومن ٦ في المائة إلى ٤ في المائة على التوالي).

(٥٠) تقرير جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩).

الشكل (٩-٥)- زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

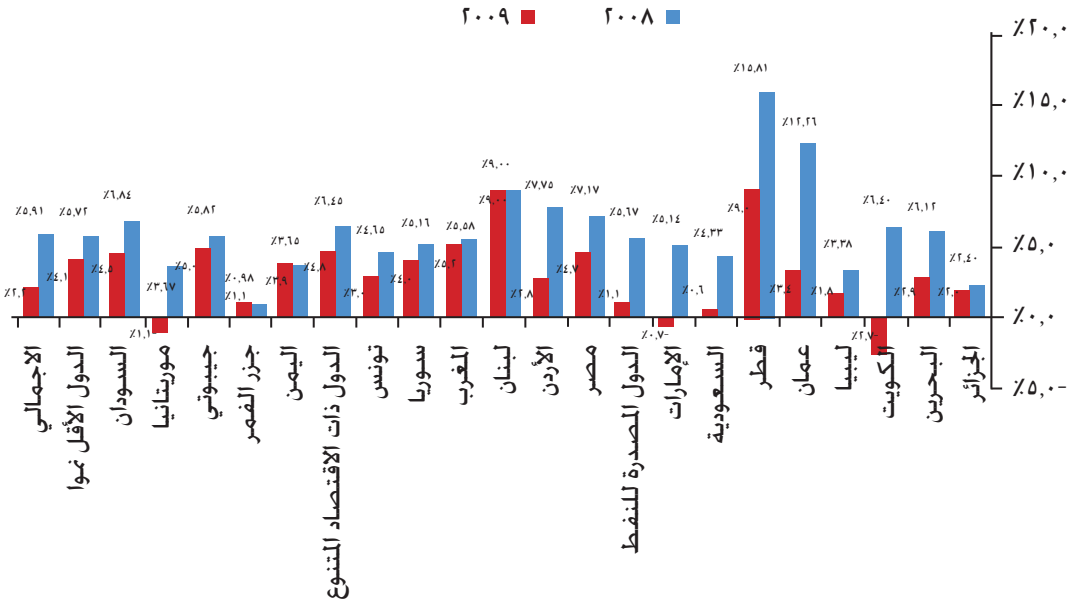


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على قواعد بيانات صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

لا يزال معدل النمو العربي، رغم تباطؤه، أعلى من نظيره في معظم المناطق الأخرى (الجدول (٩-١)). ومن المتوقع أيضاً أن تحسّن المنطقة من هذا الأداء الملحوظ للنمو سنة ٢٠١٠. لكن ما الذي يبرر هذه المرونة الاقتصادية؟ يقدم صندوق النقد الدولي ثلاثة مبررات. أولاً، كادت البنوك العربية ألا تتعرض للخسارة من جراء الأصول المتعثرة toxic assets التي خلقت اضطرابات في أماكن أخرى. ثانياً، لم تتأثر دول المنطقة بالهبوط الحاد في حجم الصادرات بنفس القدر الذي تأثرت به دول آسيا أو بسحب تدفقات رؤوس الأموال كما تأثرت أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. ثالثاً، كانت إجراءات السياسات الحاسمة التي تم اتخاذها في الوقت المناسب في الاقتصادات القائمة على النفط ذات أهمية بالغة. فمع الهبوط الحاد في أسعار الفائدة العالمية، جاء رد فعل البنوك المركزية بتيسير السياسات النقدية. ففي بعض دول مجلس التعاون الخليجي حيث تعرضت البنوك لتعثر مالي، سارعت السلطات بتقديم السيولة ورأس المال. بالإضافة إلى ذلك، قررت الدول المصدرة للنفط في المنطقة الإبقاء على المستويات

الجدول (٩-١)- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في كل منطقة، ٢٠٠٨-٢٠١٠

| اسم مجموعة الدول | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|
| العالم | ٣,٠ | -٠,٦ | ٤,٢ |
| الدول المتقدمة | ٠,٥ | -٣,٢ | ٢,٣ |
| الاقتصادات الآسيوية المتوجه حديثاً نحو الصناعة | ١,٨ | -٠,٩ | ٥,٢ |
| الاتحاد الأوروبي | ٠,٩ | -٤,١ | ١,٠ |
| الاقتصادات الناشئة والنامية | ٦,١ | ٢,٤ | ٦,٣ |
| أفريقيا: شبه الصحراء | ٥,٥ | ٢,١ | ٤,٧ |
| وسط وشرق أوروبا | ٣,٠ | -٣,٧ | ٢,٨ |
| آسيا النامية | ٧,٩ | ٦,٦ | ٨,٧ |
| دول جنوب شرق آسيا (آسيان) | ٤,٧ | ١,٧ | ٥,٤ |
| الدول العربية | ٥,٩ | ٢,٣ | ٤,٧ |

المصدر: قواعد بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، (نيسان/أبريل ٢٠١٠) وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المنطقة العربية.

المرتفعة للإنفاق الرأسمالي بالاعتماد على الاحتياطيات التي كونتها خلال سنوات الازدهار. في الحقيقة، في الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، جمعت الدول المصدرة للنفط في المنطقة مبلغ ١٣٠٠ مليار دولار أمريكي في الأصول الأجنبية. الآن تشكل هذه الاحتياطيات أساس الإنفاق المالي القائم على مواجهة التقلبات الدورية خلال مرحلة التدهور الاقتصادي. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أعلنت عن أكبر حزمة حوافز مالية (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) بين دول مجموعة العشرين في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ وخطة استثمار بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

حسب ما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي، لن يعزز الارتفاع المتواصل في الإنفاق العام على اقتصادات الدول المصدرة للبترول فحسب، وإنما أيضاً سيسهم في تعزيز الطلب العالمي ويترك آثاراً ايجابية غير مباشرة على الدول المجاورة المستوردة للنفط المرتبطة اقتصاداتها بعضها بعضاً. فرغم الاستغناء عن خدمات بعض العمالة لعدم الحاجة إليها في صناعة الإنشاءات والصناعات ذات الصلة، إلا أن معظم العمالة الوافدة التي يقدر عددها بنحو ١٤ مليون عامل في الست دول المصدرة للنفط التي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي مازالت ترسل حوالي ٤٠ مليار دولار أمريكي سنوياً كتحويلات إلى بلاد منشأها. أما الوجه الآخر للارتفاع المتواصل في الإنفاق العام فيكشف عن نفسه في توقع تأرجح الحساب الجاري الخارجي المجمع للدول المصدرة للنفط في المنطقة بين فائض هائل قدره ٤٠٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ وفائض صغير هذا العام. وتسير على نفس النهج أيضاً مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع والدول الأقل نمواً (لكن بالطبع بدرجة أقل بكثير) مما يقود المنطقة إلى تحقيق فائض طفيف في الحساب الجاري عام ٢٠٠٩ مقارنة بمستواه عام ٢٠٠٨.

**الجدول (٩-٢)- تحويلات العاملين، ومكافآت الموظفين، وتحويلات المهاجرين، والائتمان،٢٠٠٧-٢٠٠٩ (بالمليون دولار)**

| | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | أثر الأزمة (بالنسبة المئوية) | تحويلات العاملين (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي) |
|---|---|---|---|---|---|
| **الجزائر** | ٢,١٢٠ | ٢,٢٠٢ | ٢,١٩٣ | -٠,٤ | ١,٣ |
| **جمهورية مصر العربية** | ٧,٦٥٦ | ٨,٦٩٤ | ٧,٨٠٠ | -١٠,٣ | ٥,٣ |
| **الأردن** | ٣,٤٣٤ | ٣,٧٩٤ | ٣,٦٥٠ | -٣,٨ | ١٩,٠ |
| **لبنان** | ٥,٧٦٩ | ٧,١٨٠ | ٧,٠٠٠ | -٢,٥ | ٢٥,١ |
| **المغرب** | ٦,٧٣٠ | ٦,٨٩١ | ٥,٧٢٠ | -١٧,٠ | ٨,٠ |
| **الجماهيرية العربية السورية** | ٨٢٤ | ٨٥٠ | ٨٢٧ | -٢,٧ | ١,٥ |
| **تونس** | ١,٧١٦ | ١,٨٧٠ | ١,٨٦٠ | -٠,٥ | ٤,٧ |
| **الأراضي الفلسطينية المحتلة** | ٦٣٠ | ٦٣٠ | ٦٣٠ | ٠,٠ | - |
| **الدول متوسطة الدخل** | ٢٨,٨٨٠ | ٣٢,١١٢ | ٢٩,٦٨١ | -٧,٦ | ٥,٢ |
| **السودان** | ١,٧٦٩ | ٣,١٠٠ | ٣,٠٥٩ | -١,٣ | ٥,٣ |
| **جمهورية اليمن** | ١,٣٢٢ | ١,٤٢٠ | ١,٤١٣ | -٠,٥ | ٥,٣ |
| **جزر القمر** | ١٢ | ١٢ | ١٢ | ٠,٠ | ٢,٣ |
| **جيبوتي** | ٢٩ | ٣٠ | ٣٠ | ٠,٠ | ٣,٥ |
| **موريتانيا** | ٢ | ٢ | ٢ | -١,٦ | ٠,١ |
| **البلدان الأقل نمواً** | ٣,١٣٣ | ٤,٥٦٥ | ٤,٥١٦ | -١,١ | ٥,١ |
| **جميع البلدان النامية** | ٢٨٩,٣٧٦ | ٣٣٧,٧٦١ | ٣١٧,٢٣٧ | -٦,١ | ٢,٠ |
| **شرق آسيا والمحيط الهادئ** | ٧١,٣٠٩ | ٨٦,١١٥ | ٨٤,٧٨٥ | -١,٥ | ١,٦ |
| **أوروبا وآسيا الوسطى** | ٥٠,٧٧٧ | ٥٧,٨٠١ | ٤٩,٢٧٩ | -١٤,٧ | ١,٦ |
| **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | ٦٣,٢٣٩ | ٦٤,٧١٧ | ٥٨,٤٨١ | -٩,٦ | ١,٨ |
| **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** | ٣١,٣٦٤ | ٣٤,٦٩٦ | ٣٢,٢١٢ | -٧,٢ | ٣,٨ |
| **جنوب آسيا** | ٥٤,٠٤١ | ٧٣,٢٩٣ | ٧١,٩٥٥ | -١,٨ | ٣,٧ |
| **شبه الصحراء الأفريقية** | ١٨,٦٤٦ | ٢١,١٣٩ | ٢٠,٥٢٥ | -٢,٩ | ٢,٢ |

المصدر: تقديرات البنك الدولي المستندة إلى الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي عن إحصاءات ميزان المدفوعات، وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المنطقة العربية.

ملاحظة: (-) يعني لا ينطبق.

كما تبين أيضاً التقديرات المدرجة في الجدول (٩-٢) أن المنطقة كانت تمتلك أعلى نصيب تحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين المناطق النامية عام ٢٠٠٨ (٤ في المائة). وتشير تقديرات البنك الدولي إلى تسجيل زيادة ملحوظة في التحويلات بالنسبة للدول العربية حسب الأسعار الجارية في الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨ (الجدول (٩-٢)). وبين الدول العربية، تعتبر الأردن ولبنان بصفة خاصة أكثر الدول تأثراً بالنظر إلى اعتمادها الشديد على التحويلات. وفي عام ٢٠٠٩، كان من المتوقع أن تشهد المغرب أقوى هبوط في التحويلات (١٧ في المائة) بالنظر إلى اعتمادها الشديد على العمالة في جنوب أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد التحويلات إلى مصر انخفاضاً قدره ١٠ في المائة عام ٢٠٠٩. وعلى مستوى المنطقة، من المتوقع أن تشهد التحويلات هبوطاً قدره ٧ في المائة عن المستوى القياسي المرتفع الذي سجلته عام ٢٠٠٨ والذي بلغ قرابة ٣٥ مليار دولار أمريكي، وهو هبوط يفوق بقليل متوسط معدل الهبوط بالنسبة للدول النامية، لكنه أقل من معدل الانكماش المتوقع في أوروبا، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ورغم ذلك، من المتوقع أن تقتصر الهزة على الدول متوسطة الدخل لأن الدول العربية الأقل نمواً من المتوقع أن تشهد هبوطاً أقل بكثير في التحويلات (١ في المائة). مما يدل على أن العمالة العربية سوف تعاني من الأزمة، رغم تأثيرها الطفيف نسبياً على معدل النمو، مع تحمل العمالة المغربية والمصرية العبء الأكبر لهذه الأزمة.

**الجدول (٩-٣)- توقعات زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل دولة حسب السعر الثابت، ٢٠٠٨-٢٠١٤ (التغير السنوي في النسبة المئوية)**

| | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدول المصدرة للبترول(أ)** | ٥,٧ | ١,١ | ٤,٧ | ٥,١ | ٥,٠ | ٤,٧ | ٤,٨ |
| **الدول المستوردة للبترول(ب)** | ٦,٤ | ٤,٨ | ٤,٦ | ٥,١ | ٥,٤ | ٥,٦ | ٥,٧ |
| **الدول الأقل نمواً(ج)** | ٥,٧ | ٤,١ | ٦,١ | ٥,٣ | ٥,٦ | ٥,٣ | ٥,٢ |
| **متوسط النمو الإجمالي** | ٥,٩ | ٢,٣ | ٤,٧ | ٥,١ | ٥,١ | ٤,٩ | ٥,٠ |

المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل ٢٠١٠).
(أ) تشمل الدول المصدرة للبترول: الجزائر، والبحرين، والكويت، وليبيا، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.
(ب) تشمل الدول المستوردة للبترول: مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، والجمهورية العربية السورية، وتونس.
(ج) تشمل الدول الأقل نمواً: السودان، وجيبوتي، وموريتانيا.

فيما يتعلق بآفاق معدل النمو وميزان المدفوعات في فترة ما بعد ٢٠٠٩، تكشف تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى القطري عن الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤، كما هو موضح في الجدول (٩-٣) والشكل (٩-٦)، عن توقع حدوث انتعاش اقتصادي سريع وسلس نسبياً. فالجدول (٩-٤) أدناه يوضح الجانب التجاري للموضوع. حيث يشير إلى أن الفائض الطفيف في الحساب الجاري للمنطقة لعام ٢٠٠٩ سوف يشهد ارتفاعاً بحلول سنة ٢٠١٠، لكنه لن يقارب في أي مكان المعدل القياسي للارتفاع في الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨. وسوف تتلقى الدول المصدرة للبترول معظم صدمة ميزان المدفوعات نظراً إلى أن مجموعتي الدول الأخريين تحافظان تقريباً على معدلات ما قبل الأزمة.

**الجدول (٩-٤)- توقعات فائض/عجز الحساب الجاري، ٢٠٠٨-٢٠١٤ (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)**

| | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدول المصدرة للبترول** | ٢٥ | ٦ | ١٢ | ١٥ | ١٧ | ١٧ | ١٦ |
| **الدول المستوردة للبترول** | -٣ | -٤ | -٤ | -٤ | -٤ | -٣ | -٣ |
| **الدول الأقل نمواً** | -٨,٢ | -١٢,٢ | -٧,١ | -٧,٩ | -٧,٨ | -٧,٤ | -٦,٩ |
| **المنطقة العربية** | ١٧,٠ | ٢,٥ | ٧,٠ | ٨,٦ | ٩,٨ | ٩,٩ | ٩,٥ |

المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

**الشكل (٩-٦)- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتوقع (التغير السنوي في النسبة المئوية)، ٢٠٠٣-٢٠٠٨، ٢٠٠٩-٢٠١٤**

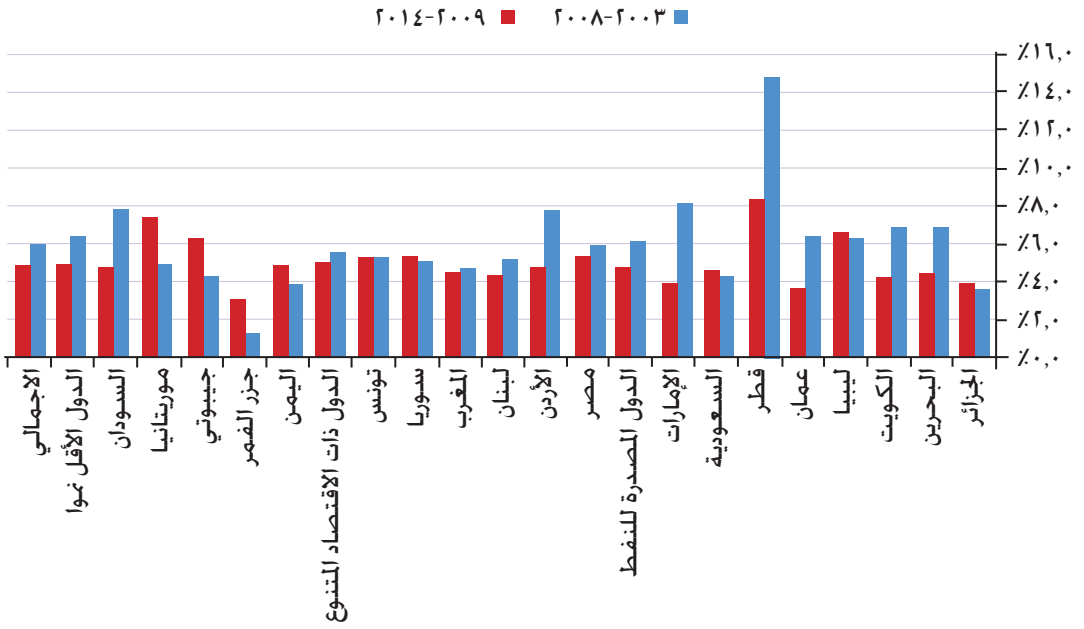


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

بما يتعارض نوعاً ما مع سيناريو ميزان المدفوعات الموضح أعلاه، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو متوسط الأجل بواقع ٠,٩ في المائة فقط عما شهدته المنطقة على مدى فترة الخمس سنوات الماضية. ومن ثم، مقارنة بمعدلات النمو التي شهدتها المنطقة في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، تسير المنطقة ككل بتوازن على مسار نمو مؤاتي أقل من ذي قبل نوعاً ما على مدى الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ (٥,٨ في المائة و٥ في المائة على التوالي). والملاحظ أيضاً في توقعات صندوق النقد الدولي أن هناك فروقاً طفيفة بين المجموعات الثلاث من حيث آفاق النمو متوسط الأجل. وعلى ذلك، من المتوقع أن تشهد الدول النفطية نمواً يبلغ متوسط معدله السنوي ٥ في المائة، معدل مقارب لما حققته على مدى الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨ (٦ في المائة). ومعدلات النمو المماثلة بالنسبة لمجموعة الدول ذات الاقتصاد المختلط هي ٥,٣ في المائة و٥,٢ في المائة على التوالي. وبالمثل، من المتوقع ألا تنخفض معدلات النمو بالنسبة لمجموعة الدول الأقل نمواً على مدار الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤ سوى انخفاضاً هامشيا عن المستويات التي تحققت على مدار فترة الخمس سنوات الماضية (٦,٥ في المائة و٥,٥ في المائة على التوالي).

خلاصة القول، هناك افتراضين رئيسيين لصندوق النقد الدولي بشأن تأثير النمو على المنطقة على المدى المتوسط. أولاً، من المتوقع أن تواصل المنطقة ككل السير على مسار النمو المرتفع نسبياً وبالتالي سوف تتعافى بسرعة من الأزمة. ثانياً، هناك فروق طفيفة بين تقديرات معدلات النمو في مجموعات البلدان.

ثمة قيد واحد في توقعات صندوق النقد الدولي يتمثل في أنه حتى مع السيناريو المتفائل الذي تعاود فيه أسعار النفط الارتفاع ليصل متوسط سعر البرميل إلى حوالي ٨٥ دولاراً أمريكياً على مدار الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، فمن المتوقع أن تكون حصيلة صادرات الدول العربية أقل بكثير مقارنة بالدورة السابقة (الشكل (٩-٧)). وتعتمد عائدات الصادرات بشكل كبير على أسعار النفط العالمية، وكما يبين الشكل (٩-٢)، كان لهذا علاقة قوية مع النمو المحقق. لذلك، لا ترصد التوقعات غموض النمو المرتبط تاريخياً بتقلب أسعار النفط. وفي النهاية، ينبغي أن تحول التغيرات الهيكلية نمط النمو وتكبح هذه العلاقة. فقد أرسى النمو القائم على النفط في الدول العربية، على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، سمات راسخة مثل التكنولوجيا القديمة

ونقص الاستثمار في قطاع التصنيع، واتجاه القطاع الخاص إلى الأنشطة الخدماتية منخفضة المخاطر، وانخفاض إنتاجية القوى العاملة الصناعية وهو ما يؤثر بالسلب على ذلك التحول. ووفقاً للأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ارتفعت، في الواقع، أسعار النفط الحالية على مدار السنة الماضية (الربع الأول من عام ٢٠٠٩ إلى الربع الأول من سنة ٢٠١٠) بما يزيد على ٦٧ في المائة، وهو ما يؤكد استمرار تقلب أسعار الطاقة العالمية. ونظراً للعلاقة بين النمو والأسعار، من المحتمل أن يتقلب النمو. ويوضح المرفق (٩-١) المرفق بهذا الفصل أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي الخاص بكل دولة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠١٥، ويبين أوجه التشابه، عبر المنطقة وخصوصاً في معدلات النمو قبل الأزمة.

**الشكل (٩-٧)- موازين الحساب الجاري الفعلية والمتوقعة (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي، متوسط التغير السنوي في النسبة المئوية)، ٢٠٠٣-٢٠٠٨، ٢٠٠٩-٢٠١٤**

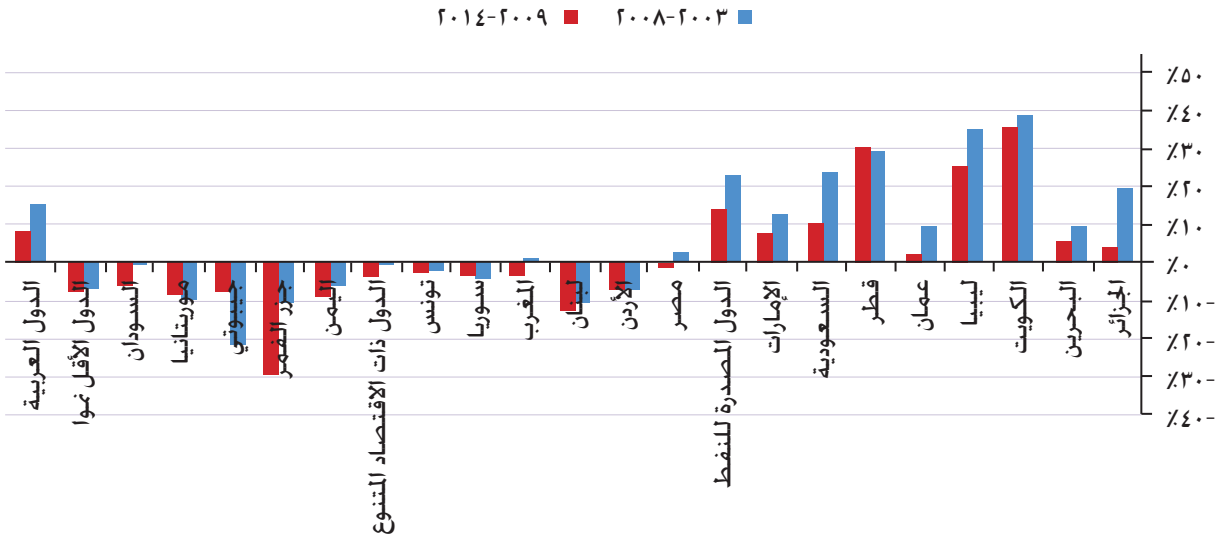


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

## الحيز المالي المطلوب لتحقيق الأهداف التنموية للألفية

لا يقتصر التحدي الذي يواجه الدول العربية على تحقيق ارتفاع في معدلات النمو، وهو بلا شك أمر ضروري للإسراع بالتخفيف من الفقر، وإنما يمتد إلى توجيه النمو بصورة أكثر فعالية وسرعة إلى التخفيف من الفقر عن طريق تطبيق سياسات إعادة توزيع الدخل بصورة فعالة. ومع ذلك، يقيد الحيز المالي الموارد العامة التي تحفز هذا النمو. وفي الواقع، يمكن تقدير الأثر المرتقب للأزمة على معظم الأهداف التنموية للألفية عن طريق تقدير مساحة الحيز المالي المتاح للإنفاق على التنمية. ولتوضيح الأثر المالي للأزمة فمن الأفضل مقارنة التقديرات التي أجراها صندوق النقد الدولي لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ (الشكل ٩-٨). فتقديرات عام ٢٠٠٩ منخفضة بشكل كبير عن التقديرات التي كان مخطط لها منذ عام مضى لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وتوضح الاختلافات بين الرسمين البيانيين حجم التأثير المالي للأزمة. وهو ما تبينه بوضوح بيانات الإيرادات المالية على مدار الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩ حيث تشهد مجموعة الدول المصدرة للبترول ومجموعة الدول الأقل نمواً هبوطاً حاداً في إيراداتها عام ٢٠٠٩. ولم تتأثر بشدة مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع المستوردة للبترول. وفي الحقيقة، تتمتع الآن دول مثل الأردن والجمهورية العربية السورية، التي أوقفت الإعانات المخصصة لقطاع الطاقة في أعقاب أزمة الطاقة، بمساحة أكبر من الحيز المالي المتاح للإنفاق على التنمية مما يثبت صحة افتراضنا السابق بأن الأزمة المالية خففت عن الدول المستوردة للبترول الضغوط الثقيلة الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة.

رغم هبوط إيرادات النفط، إلا أن معظم الدول في مجموعة الدول المصدرة للبترول تحافظ على مستوى الإنفاق الرأسمالي المرتفع. ولن يشكل هذا الإنفاق فحسب حافزاً هاماً للطلب العالمي، وإنما سيؤدي أيضاً إلى حدوث تحول في المركز الخارجي للمنطقة من فائض جماعي هائل إلى عجز كما هو موضح في الشكل ٩-٤ وهو ما يتضح أيضاً في العجز المالي الكبير بالنسبة لمعظم دول تلك المجموعة المبيّن في الشكل (٩-٨).

حسب ما أشار صندوق النقد الدولي، فإن أكبر الخاسرين هما السودان واليمن حيث لن يقابل الهبوط في الإيرادات سياسات مالية معاكسة للتقلبات الدورية بسبب محدودية قدرة السياسات المالية على تغيير توجهاتها. ففي اليمن، أصدرت السلطات مرسوماً بخفض تكاليف العمليات وتخطط لخفض الإعانات المخصصة لقطاع الطاقة. وفي السودان، انخفضت التحويلات إلى الأقاليم وتقوم السلطات حالياً بزيادة الضرائب وترشيد الإعفاءات من الرسوم الجمركية. كما تواجه السودان أيضاً قيوداً تمويلية ملزمة حيث تبلغ نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للواردات حوالي شهر من الإيرادات (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩). وبالتالي، من المتوقع أن تشهد نسب الإنفاق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي هبوطاً حاداً بالنسبة لمجموعة الدول تلك مما يؤكد أن الدول الأكثر فقراً لديها حيز مالي أضيق بكثير لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في عام ٢٠٠٩.

**الشكل (٩-٨)- توقعات الميزان المالي لعام ٢٠٠٩ في الدول العربية وفقاً لصندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر (٢٠٠٩) (أ) والتأثير المحتمل للأزمة الاقتصادية على الميزان المالي (ب)crisis**

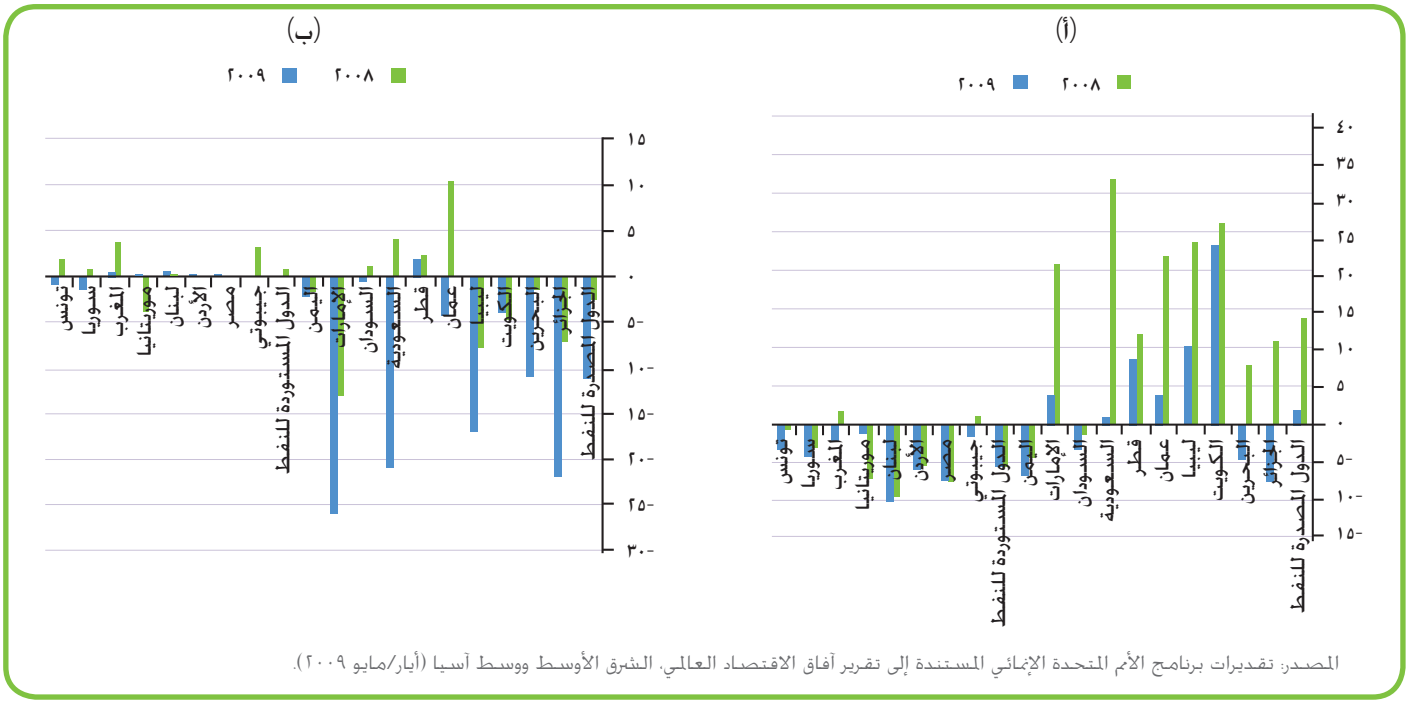


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الشرق الأوسط ووسط آسيا (أيار/مايو ٢٠٠٩).

## التوظيف الكامل واللائق

من الجدير بالذكر أن أي تقييم لأثر الأزمة على العمل سوف تعوزه الإحصائيات الموثوق بها. ورغم ذلك، من المعروف أن معدلات البطالة في الدول العربية تعد من بين أعلى المعدلات في العالم. فوفقاً لإحصائيات منظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، بلغ إجمالي معدل البطالة في الدول العربية قرابة ١٣,٠ في المائة و١٢ في المائة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، على التوالي في حين بلغ معدل البطالة بالنسبة للعالم أجمع ٦ في المائة. علاوة على ذلك، تشير منظمة العمل الدولية في تقريرها (٢٠٠٧) أن المنطقة العربية تمتلك أحد أدنى نسب العمالة إلى السكان (٤٧,٣ في المائة عام ٢٠٠٦ مسجلة بذلك ارتفاعاً عن مستواها عام ٢٠٠٥ الذي بلغ ٤٧ في المائة).

كما أنها تمتلك أيضاً أدنى معدل لمشاركة القوى العاملة (٥٣,٩ في المائة عام ٢٠٠٦ و٥٣,٦ في المائة عام ٢٠٠٥) في العالم (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧، ص ٣ من التقرير).

كما أن أي تقييم لأثر الأزمة يجب أن يأخذ أيضاً في الاعتبار أن المنطقة العربية تشهد ارتفاعاً حاداً في معدل نمو القوى العاملة (بلغ متوسطه السنوي حوالي ٤ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥)[٥١]، أي أنه يدخل سوق العمل سنوياً ما يزيد عن ٤ ملايين عامل. وفي الوقت نفسه، تمتلك أيضاً أصغر القوى العاملة سناً في العالم (باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء). ولا تزال المنطقة أيضاً تعتمد على التوظيف في القطاع العام حيث يعمل ثلث العمال في المنطقة في الحكومة في حين تتجاوز هذه النسبة ٥٠ في المائة في الدول متوسطة الدخل مثل مصر والجمهورية العربية السورية (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٥). ورغم ذلك، يشهد نمو التوظيف في القطاع العام تباطؤاً شديداً منذ منتصف تسعينات القرن المنصرم في معظم الدول. وبناءً عليه، فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص في إيجاد فرص عمل فاقت بكثير نسبة مساهمة القطاع العام على مدى العقد المنصرم (البنك الدولي، ٢٠٠٧: ٧٢-٧٩).

عند تحليل أسواق العمل العربية، ثمة حاجة أيضاً للتفريق بين مجموعات الدول. فسوق العمل في الدول النفطية ذات الاقتصاد المتنوع، والدول الأقل نمواً، والدول ذات الاقتصاد المتنوع يعاني، من منظور البطالة، من مشكلات أكبر لأنه يتسم بارتفاع نسبي في معدلات البطالة؛ وانخفاض في الأجور الحقيقية؛ وهيمنة القطاع الحكومي على إجمالي العمالة. وعلى الجانب الآخر، فإنه باستثناء المملكة العربية السعودية، تعد معدلات البطالة في الدول النفطية منخفضة بشكل ملفت للنظر، إذ تقل عادة عن ٥ في المائة من القوى العاملة لهذه الدول. وعليه، يشير البنك الدولي في تقريره (٢٠٠٧: الجدول أ-٢٨: ١٢٩) إلى أن معدلات البطالة في عام ٢٠٠٤ بلغت ١,٩ في المائة بالنسبة للبحرين، و١,٧ في المائة للكويت، و٢,١ لقطر؛ و٣ في المائة للإمارات العربية المتحدة. في حين بلغ معدل البطالة في المملكة العربية السعودية ٧ في المائة من القوى العاملة.

رغم المشكلات المعروفة في بيانات معدلات البطالة، إلا أن هناك أدلة تثبت أنه خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى وقتنا هذا، أبدت معدلات البطالة اتجاهات صعودية في معظم الدول العربية والتي توجد بيانات سلاسل زمنية بشأنها. وهذه الدول هي الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب، وتونس، والجمهورية العربية السورية[٥٢]. ففي عام ٢٠٠٥، بلغ إجمالي القوى العاملة بالنسبة لهذه الدول ٦٧,٥ مليون عامل، مما يمثل حوالي ٥٧ في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية (تقرير الجامعة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩). ووفقاً لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٩)، كان للنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته في السنوات الأخيرة مجموعة أخرى من الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والأردن، فلسطين) أثر ايجابي على خلق الوظائف. وينعكس هذا في هبوط إجمالي معدل البطالة بالنسبة لهذه الدول من حوالي ١١ في المائة عام ١٩٩٨ إلى ما يقدر بنحو ٩ في المائة عام ٢٠٠٨. ورغم ذلك، تشير منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة بالنسبة للمنطقة مازال من أعلى معدلات البطالة في العالم. وأوضح نفس التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية أنه استناداً إلى النماذج الاقتصادية القياسية لمنظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يكون الأثر المباشر للأزمة على معدل العمالة محدوداً نسبياً في المنطقة العربية. ويتفق هذا التوقع مع العلاقة الضعيفة بين العمالة والنمو في المنطقة والتي تتم مناقشتها باستفاضة في تقرير جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٥١) وفقاً لجامعة الدول العربية وآخرين (٢٠٠٧: ٢٩١ و٣٠٢)، بلغ إجمالي القوى العاملة في الدول العربية حوالي ١١٩ مليون عامل عام ٢٠٠٥ (بلغت نسبة القوى العاملة/السكان ٠,٣٨٢، وإجمالي عدد السكان حوالي ٣١٢ مليون نسمة). وعلى مدار الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥، سجلت القوى العاملة نمواً بلغ متوسط معدله السنوي ٣ في المائة مقارنة بمعدل النمو السكاني السنوي الذي بلغ ٢ في المائة. وقد بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة ٧ في المائة في المملكة العربية السعودية. أما في قطر فقد بلغ ٩ في المائة في الفترة بين ١٩٩٥-٢٠٠٧. وعلى ذلك، من المتوقع أن يصل إجمالي القوى العاملة بالنسبة للدول العربية مجتمعة إلى ١٤١ مليون عامل عام ٢٠١٠ وحوالي ١٦٧ مليون عامل بحلول عام ٢٠٢٠.

(٥٢) قام بجمع السلاسل الزمنية المتعلقة بالبطالة في الدول العربية السيد/بلقاسم العباس من معهد التخطيط العربي في الكويت. وهناك سلاسل زمنية تم جمعها في الآونة الأخيرة بالنسبة للجمهورية العربية السورية مأخوذة من هيئة التخطيط التابعة للدولة.

الجدول (٩-٥)- تحدي التوظيف: العدد المتوقع للوظائف الجديدة المطلوبة

| مجموعة الدول | ٢٠٠٥ القوى العاملة (مليون) | ٢٠٠٥ معدلات البطالة (بالنسبة المئوية) | ٢٠٠٥ التوظيف (مليون) | ٢٠١٠ الوظائف الجديدة (مليون) | ٢٠١٥ الوظائف الجديدة (مليون) | ٢٠٢٠ الوظائف الجديدة (مليون) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول ذات الاقتصاد المتنوع (٦) | ٤٨,٣ | ١١,٨٢ | ٤٢,٥٩ | ٦,٥٥ | ١٤,١٦ | ٢١,٧٨ |
| الدول النفطية ذات الاقتصاد المختلط (٢) | ١٥,٥ | ١٥,٦١ | ١٣,٠٨ | ٢,٢٦ | ٤,٩٢ | ٧,٥٦ |
| الدول النفطية (٦) | ١٣,٧ | ٤,٥٣ | ١٣,٠٨ | ٣,٣٧ | ٧,٧٣ | ١٢,٠٨ |
| الدول الأقل نمواً (٤) | ٢٢,٨ | ١٨,٦٨ | ١٨,٥٤ | ٢,٨٥ | ٦,١٧ | ٩,٤٩ |
| الإجمالي (١٨) | ١٠٠,٣ | ١٢,٩٧ | ٨٧,٢٩ | ١٥,٠٣ | ٣٢,٩٨ | ٥٠,٩١ |

المصدر: جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩).

بالنظر إلى الارتفاع المستمر في معدل البطالة، من الواضح أن الدول العربية كمجموعة تواجه تحدي خلق فرص عمل بشكل مستدام. في الحقيقة، يعتبر البنك الدولي (٢٠٠٤-أ و٢٠٠٧) أن خلق فرص العمل في الدول العربية أهم تحدي تنموي طوال العقدين القادمين. وسعياً وراء هذا الهدف، يعرض الجدول (٩-٥)، المأخوذ من الدراسة التي أجرتها جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديرات عدد الوظائف المطلوب خلقها على المدى المتوسط حتى عام ٢٠٢٠ للإبقاء على معدل البطالة ثابتاً.

وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها، يتمثل التحدي الذي يواجه الدول العربية كمجموعة في خلق حوالي ٥١ مليون وظيفة جديدة بحلول سنة ٢٠٢٠. وهذا تقدير أعلى بكثير عن التقدير الوارد في تقرير البنك الدولي (٢٠٠٤-ب: ٢٢٣) للوظائف المطلوب إيجادها البالغة ٣٤ مليون وظيفة. كما يعرض الجدول أيضاً تفاصيل هذا التحدي لمجموعات الدول على المدى المتوسط (إيجاد حوالي ١٥ مليون فرصة عمل بحلول سنة ٢٠١٠ و٣٢ مليون فرصة عمل بحلول سنة ٢٠١٥). كما قدر تقرير جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة للتغلب على تحدي خلق فرص العمل وقارن هذا بالارتفاع القياسي مؤخراً في معدل النمو الاقتصادي على مدى الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ بالنسبة لعدد محدد من الدول العربية. وتبين النتائج الواردة في الجدول (٩-٦) بوضوح أن خطى النمو بالإضافة إلى اختيار التكنولوجيا المصاحب يجب أن ينحرف بشدة عن أنماطه التاريخية إذا كان يرجى للمنطقة التصدي لتحدى خلق فرص العمل.

الجدول (٩-٦)- معدل النمو المطلوب لمواجهة تحدي تأمين فرص العمل

| الدولة | التغير السنوي في معدل العمالة (بالنسبة المئوية) (١) | معدل النمو السكاني (بالنسبة المئوية) (٢) | المعدل السنوي لنمو العمالة (بالنسبة المئوية) (٣) | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية) (٤) | مرونة العمالة (٥) | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المطلوب (بالنسبة المئوية) (٦) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | -٠,٧٥ | ٢,٢٣ | ١,٤٨ | ٣,٧١ | ٠,٤٠ | ٨,٠٠ |
| مصر | -٠,١٨ | ٢,٠٥ | ١,٨٧ | ٦,٠٥ | ٠,٤٥ | ٧,١١ |
| الأردن | -٠,٥٩ | ٣,٦٥ | ٣,٠٦ | ٤,٨٦ | ٠,٦٣ | ٥,٠٨ |
| المغرب | ٠,٠٠ | ١,٧٨ | ١,٧٨ | ٤,٠٢ | ٠,٤٤ | ٧,٢٧ |
| سوريا | -٠,٤٢ | ٢,٩٨ | ٢,٥٦ | ٥,٦٩ | ٠,٤٥ | ٧,١١ |
| تونس | -٠,١٤ | ١,٧٩ | ١,٦٥ | ٥,١٥ | ٠,٣٢ | ١٠,٠٠ |
| المتوسط | -٠,٣٥ | ٢,٤١ | ٢,٠٦ | ٤,٩١ | ٠,٤٢ | ٧,٦٢ |

المصدر: جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩).

تعتبر الحقائق النمطية والتوقعات النمطية هامة لفهم طبيعة تحدى خلق فرص العمل الموجود بالفعل قبل نشوب الأزمة وبالتالي لقياس المدى المرتقب لأثر الأزمة. ومن الواضح أنه نتيجة لثبات أو ارتفاع معدلات البطالة رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، يكون معدل نمو البطالة بطيئاً ومن ثم يمكن للمرء أن يفترض أن هزات النمو السلبية لن تؤدي إلى ارتفاع شديد في فقدان الوظائف. ويؤكد هذا الاستنتاج مرونة العمالة التي تدفع زيادة معدلات النمو المطلوبة لمجرد إبقاء معدلات التوظيف ثابتة (الجدول (٩-٦)).

هناك فروق كبيرة بين مجموعات الدول المختلفة من حيث الاستجابة للأزمة. ومن المتوقع أن يكون تأثير الأزمة أقل حدة بالنسبة للدول النفطية لأنها سوف تمتص ذلك التأثير للعمالة الوافدة. ويعتبر الوضع مختلفاً بالنسبة للجزائر التي تندرج ضمن مجموعة الدول النفطية ذات الاقتصاد المختلط حيث تكون معدلات البطالة مرتفعة مبدئياً ويكون رد الفعل المالي للدولة أكثر تقيداً عنه في الدول النفطية الأكثر ثراءً في منطقة الخليج وكذلك ليبيا. وربما تتأثر الجزائر أيضاً بالأزمة بسبب علاقاتها الأقوى بأوروبا عن طريق العمالة المهاجرة. وعلى فرض عدم حدوث تغيير في مرونة العمالة وقبول تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو عن الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤، يكون من الواضح أن مشكلة البطالة سوف تتفاقم. حيث يبلغ متوسط معدل النمو المتوقع للجزائر على مدار الفترة أقل من ٤ في المائة في حين تحتاج الدولة إلى الوصول إلى معدل نمو قدره ٨ في المائة من أجل الحفاظ على ثبات معدل البطالة.

ينطبق الشيء نفسه على تونس، والمغرب، والجمهورية العربية السورية، وإلى حد أقل على مصر والأردن في مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع. فعلى فرض عدم حدوث تغيرات في السوق الخارجية للعمالة الوافدة من الدول ذات الاقتصاد المتنوع المصدرة للعمالة، من المتوقع أن تشهد هذه الدول معدل نمو يزيد على ٧ في المائة سنوياً للحيلولة دون زيادة معدلات البطالة رغم أنه من المتوقع أن تشهد معدلات البطالة نمواً بمعدل أقل من ٦ في المائة. وإذا أضفنا إلى ذلك الهبوط المتوقع في الطلب في الدول النفطية العربية وفي أوروبا على العمالة الوافدة من الدول ذات الاقتصاد المتنوع، يبدو أثر الأزمة على العمالة مخيفاً أكثر من ذي قبل. ومن الواضح أن آثر الأزمة على العمالة داخل الدول ذات الاقتصاد المتنوع سوف يتفاوت حسب مدى مرونة كل دولة. وربما تشهد الدول، التي تربطها علاقات قوية بأوروبا عن طريق الصادرات والعمالة المهاجرة، أقوى تأثير على معدلات البطالة.

تبدأ مجموعة الدول الأقل نمواً الفترة بأعلى معدلات بطالة. حيث تبدى أعلى معدلات نمو سكاني ارتفاعاً مصاحباً في معدل نمو القوى العاملة. وبالنسبة لهذه الدول، هناك حاجة ماسة لخفض معدلات البطالة بين الشباب المرتفعة والآخذة في الزيادة والتي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي وبالتالي، فإن الحفاظ على المعدلات الحالية للبطالة لا يعتبر حتى خياراً. ورغم ذلك، لا تكفي معدلات النمو المرتقبة حتى للحفاظ على ثبات معدلات البطالة.

خلاصة القول أن مآسي سوق العمل في الدول العربية ذات طابع هيكلي وتتجاوز أية آثار متتالية قصيرة-متوسطة المدى للأزمة الاقتصادية بسبب ديناميكيات النمو القائم على النفط. ومن المتوقع أن تفاقم الأزمات، من خلال تأثيرها على النمو، هذا العجز الهيكلي.

## الفقر والجوع

سجل معدل الفقر المدقع (الذي يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني) في الدول العربية عام ١٩٩٠، انخفاضاً طفيفاً رغم أن معظم الدول العربية موضوع العينة حققت ارتفاعاً نسبياً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي٢٠٠٩). وكما هو الحال في البطالة، فإن العلاقة بين فقر الإنفاق ونمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة. وهذا يعني أن انخفاضات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في حد ذاته قد لا يكون لها أعظم الأثر على الفقر المدقع ولكن تشير إلى ضرورة وضع سياسة استجابة أفضل لتناول الفقر من خلال التدخلات الأخرى والتكميلية.

مع ذلك، إن الارتفاع في أسعار الغذاء له تأثير ملحوظ وملموس على فقر الأسر. فقد شهدت الأسعار العالمية للغذاء ارتفاعاً حاداً منذ عام ٢٠٠٢ حيث ارتفع مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة لأكثر من

ضعف مستواه البالغ ٩٠ نقطة ليصل إلى ١٩١ نقطة عام ٢٠٠٨. ولم يكن العالم العربي في مأمن من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية على مدار الفترة. لكن السؤال الهام لأغراض التحليل الذي نجريه يدور حول ما إذا كان الارتفاع في أسعار الغذاء يشكل تقلباً مؤقتاً أم أنه سمة دائمة من سمات الاقتصاد العالمي على مدى العشر سنوات القادمة. وتحول الهبوط في أسعار الغذاء إلى الاتجاه المعاكس عام ٢٠٠٩، والذي بدأ بالفعل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ واستمر حتى ٢٠١٠ حيث بلغ مؤشر أسعار الغذاء ١٧٤ نقطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، يدل على أن عهد انخفاض أسعار الغذاء الذي شهده العالم في الفترة حتى عام ٢٠٠٢ ربما ينتهي. مما يعني أنه يجب علينا أن نأخذ في اعتبارنا استمرار الارتفاع التاريخي في أسعار الغذاء في المستقبل القريب بكل انعكاسات ذلك على توقعات التخفيف المستدام من الفقر في العالم العربي المعتمد على الواردات الغذائية. وبسبب الأوضاع الاقتصادية للأسر الفقيرة، تكون تلك الأسر أكثر تأثراً بالتغيرات في أسعار الغذاء عن الأسر الغنية. حيث يمثل المشترون الرئيسيون للغذاء معظم فقراء العالم العربي ويضمون الأغلبية العظمى من الفقراء في المدن. ومن ثم، هناك خطر حقيقي يكمن في عدم قدرة أعداد كبيرة من الأشخاص المستضعفين، الذين نجحوا في الهروب من شبح الفقر في السنوات الأخيرة، في التغلب على هزة الارتفاع المطرد في أسعار الغذاء والوقوع في شرك الفقر مجدداً.

بالنظر إلى بيانات أنماط الاستهلاك، التي تم جمعها مؤخراً من خلال مسوح موازنات الأسر في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦، من الممكن تقدير المستوى الحالي للفقر بربط المستوى الحالي للأسعار بسلة السلع الاستهلاكية التي جمعت المسوح بياناتها. وقد قامت جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريرهما (٢٠٠٩) بتقييم الأثر المباشر للارتفاع في الأسعار على معدلات الفقر في أربع دول توجد بيانات حول إنفاق الأسر فيها: اليمن، مصر، الجمهورية العربية السورية ولبنان.

توضح النتائج أن تأثير الارتفاع في الأسعار كان كبيرا إلى حد ما نظراً لارتفاع معدل الفقر المدقع بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً لحالة اليمن، حيث زاد الفقر المدقع بشكل كبير جداً نظراً إلى زيادة معدل إنفاق الأسر على الغذاء.

مع ذلك، فبالنظر إلى أن هذه التوقعات لا تأخذ في الاعتبار سوى تأثير الأسعار، فإنها تكون غير وافية. فأي تحليل موضوعي لتأثير الصدمات الاقتصادية الكبرى على الفقر يتطلب إطاراً شاملاً لقطاعات الاقتصاد كافة يضم تفاصيل هامة حول سبل كسب الأسر لدخولها وأوجه إنفاق تلك الدخول. وبناءً عليه، يعرض التقرير نتائج تطبيق أسلوب لتقييم أثر "الصدمات" الاقتصادية، التغيرات في السياسات والأحداث الخارجية، على الفقر وعدم المساواة في مصر والذي يستند إلى نموذج توازن حسابي عام يطبق مع الأسر المثلة للعينة. وباستخدام أداة إيجاد النماذج هذه، فإنه على مدار الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ارتفع معدل الفقر المدقع في مصر، وفقاً للتقديرات الواردة في التقرير، من ٢٠ في المائة إلى ٢٣ في المائة (نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء فقط). ويدل الأثر الفعلي الذي يبينه مسح دخل وإنفاق الأسر في مصر عام ٢٠٠٩ أن هذه التقديرات غير واقعية.

باستخدام أداة وضع نماذج مشابهة (نموذج محاكاة تحقيق الأهداف التنموية للألفية MAMS)، قدر البنك الدولي (٢٠١٠) تأثير الأزمة المالية على التخفيف من الفقر في ثلاثة سيناريوهات. ويوفر التوجه السائد في فترة ما قبل الأزمة المسار المتوقع لتحقيق الأهداف التنموية للألفية إذا ما واصلت الدول النامية أداءها الجيد نحو تحقيق النمو خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، وهي الفترة التي تسبق الأزمة الاقتصادية مباشرة. ومن ثم، يمكن قياس تأثير الأزمة على الأهداف التنموية للألفية بمقارنة التوجه السائد بعد الأزمة بذلك التوجه. ويفترض التوجه السائد بعد الأزمة حدوث انتعاش اقتصادي سريع نسبيا في سنة ٢٠١٠، علاوة على استمرار النمو الكبير في المستقبل، كما ذكرنا سابقًا. ويفترض سيناريو النمو البطيء أن الانتعاش المرتقب للاتجاه السائد لما بعد الأزمة لن يحدث على المدى المتوسط. ويفترض السيناريو حدوث نمو طفيف أو عدم حدوث نمو على مدار خمس سنوات، حيث بدأ ينتعش ببطء.

وتتماشى النتائج، الموضحة في الجدول (٩-٧) والشكلين (٩-٩)، (٩-١٠)، مع النتائج السابقة، حيث من المتوقع أن يقل تأثير الأزمة المالية على الفقر في الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) مقارنة بالمناطق الأخرى إذا تم تطبيق توقعات النمو الأساسي. ومع ذلك، إذا تعثر النمو،

من المتوقع أن تكون المنطقة أضعف المناطق فيما يتعلق بالتخفيف من الفقر. وتتماشى هذه النتيجة مع حقيقة عامة مبسطة أخرى، أي أن الفقر له تأثير سطحي إلى حد ما بالنسبة لمعظم الدول العربية (الليثي وأبو اسماعيل، ٢٠٠٨)، مما يدل على أن الصدمات البسيطة في الدخل القابل للاستعمال عند الحاجة أو توزيع الدخل قد يترك تأثيراً كبيراً على الفقر في هذه المنطقة.

في النهاية، رغم أن الزيادة التراكمية على مستوى العالم في أسعار الطاقة على مدار الثلاث سنوات الماضية فاقت بكثير الزيادة المقابلة في أسعار الغذاء (حتى عندما تؤخذ في الاعتبار الأشهر الأخيرة التي شهدت تسارعاً في وتيرة ارتفاع أسعار الغذاء) في معظم الدول العربية، إلا أن تضخم أسعار الغذاء فاق تضخم أسعار الطاقة لأن العديد من الدول واصلت تكثيف الدعم للطاقة. وعلى ذلك، رغم الارتباط بين أسعار الطاقة وأسعار الغذاء، إلا أنه من الأسلم أن نستنتج أن صدمات أسعار الطاقة تمثل تحدياً اقتصادياً كلياً أمام الدول العربية في حين تشكل صدمات أسعار الغذاء تحدياً اجتماعياً وتحدياً أمام التخفيف من الفقر. وفي هذا الصدد، يكمن التحدي المتوسط والطويل المدى الذي يواجه التخفيف من الفقر في المنطقة العربية، في سياق ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، في كون الدول التي يقيم بها أغلبية السكان الفقراء مستوردة للغذاء بصفة رئيسية (باستثناء الجمهورية العربية السورية) وهي إما مستوردة للطاقة بصفة رئيسية (موريتانيا، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والأردن، والمغرب) أو لديها صادرات طاقة محدودة أو منخفضة (اليمن ومصر). وبالإضافة إلى ذلك، يتمثل التحدي الرئيسي قصير المدى في التصدي لمناطق الأزمات داخل الدول العربية (وبالأخص الدول الأقل نمواً) التي تضررت بشدة ليس فحسب من جراء ارتفاع الأسعار، وإنما أيضاً من جراء أوضاع الصراع والجفاف. ورغم ذلك، لا يزال هذا التحدي ذي أهمية بالغة رغم هبوط أسعار الغذاء من الذروة التي بلغتها في منتصف عام ٢٠٠٨.

**الجدول (٩-٧)- السيناريوهات البديلة للتخفيف من الفقر بحيث لا يتجاوز خطوط الفقر البالغة ١,٢٥، و٢ دولار**

| | | بعد الأزمة | | قبل الأزمة | | النمو المنخفض | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠٠٥ | ٢٠١٥ | ٢٠٠٥ | ٢٠١٥ | ٢٠٠٥ | ٢٠١٥ |
| ١,٢٥ دولار يومياً | شرق آسيا والمحيط الهادئ | ١٦,٨ | ٥,٩ | ١٦,٨ | ٥,٥ | ١٦,٨ | ٧,٨ |
| | أوروبا ووسط آسيا | ٣,٧ | ١,٧ | ٣,٧ | ١,٥ | ٣,٧ | ٢,٥ |
| | أمريكا اللاتينية والكاريبي | ٨,٢ | ٥ | ٨,٢ | ٤,٦ | ٨,٢ | ٦,٥ |
| | منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا | ٣,٦ | ١,٨ | ٣,٦ | ١,٧ | ٣,٦ | ٣,٣ |
| | جنوب آسيا | ٤٠,٣ | ٢٢,٨ | ٤٠,٣ | ٢١,٥ | ٤٠,٣ | ٢٨,٦ |
| | أفريقيا شبه الصحراء | ٥٠,٩ | ٣٨ | ٥٠,٩ | ٣٥,٩ | ٥٠,٩ | ٤٣,٨ |
| | الإجمالي | ٢٥,٢ | ١٥ | ٢٥,٢ | ١٤,١ | ٢٥,٢ | ١٨,٥ |
| دولاران يومياً | شرق آسيا والمحيط الهادئ | ٣٨,٧ | ١٩,٤ | ٣٨,٧ | ١٨,٦ | ٣٨,٧ | ٢٢,٢ |
| | أوروبا ووسط آسيا | ٨,٩ | ٥ | ٨,٩ | ٤,٥ | ٨,٩ | ٧,١ |
| | أمريكا اللاتينية والكاريبي | ١٦,٦ | ١١,١ | ١٦,٦ | ١٠,٣ | ١٦,٦ | ١٤,٥ |
| | منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا | ١٦,٩ | ٨,٣ | ١٦,٩ | ٨ | ١٦,٩ | ١٤,١ |
| | جنوب آسيا | ٧٣,٩ | ٥٧ | ٧٣,٩ | ٥٥,٥ | ٧٣,٩ | ٦٣,٩ |
| | أفريقيا شبه الصحراء | ٧٣ | ٥٩,٦ | ٧٣ | ٥٧,٦ | ٧٣ | ٦٥,١ |
| | الإجمالي | ٤٧ | ٣٣,٧ | ٤٧ | ٣٢,٦ | ٤٧ | ٣٨,٢ |

المصدر: تقرير الرصد العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠١٠).

**الشكل (٩-٩)- تأثير الأزمة المالية على اتجاهات التخفيف من الفقر بحيث لا يتجاوز خطوط الفقر البالغة ١,٢٥ و ٢ دولار (بالنسبة المئوية التغير من التوجه السائد قبل الأزمة إلى التوجه السائد بعد الأزمة) بالنسبة للدول العربية والمناطق النامية**

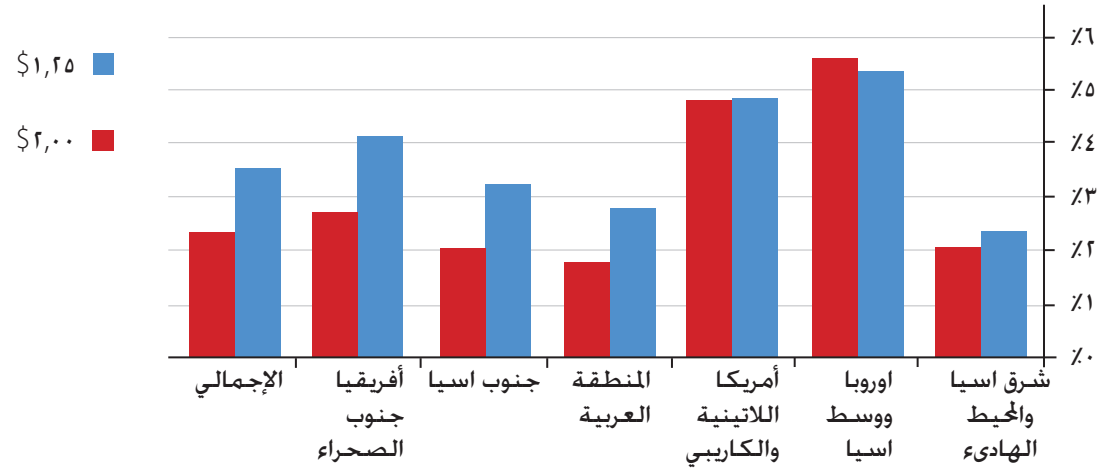


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تقرير الرصد العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠١٠).

**الشكل (٩-١٠)- تأثير الأزمة سيناريو النمو المنخفض على اتجاهات التخفيف من الفقر (بالنسبة المئوية التغير من التوجه السائد قبل الأزمة إلى توجه النمو المنخفض)**

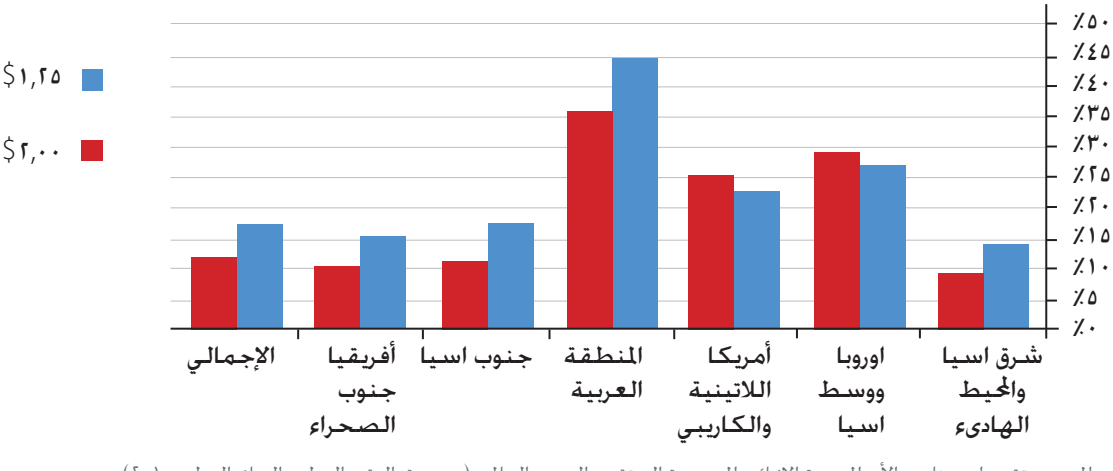


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تقرير الرصد العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠١٠).

## تأثير الأزمة على الأهداف التنموية الأخرى للألفية

رغم تشابك العلاقة بين النمو والأهداف شكلت التقييمات الأولية لأثر الأزمة المالية على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية الأخرى في المنطقة العربية صورة قاتمة إلى حد ما. وكان يخشى أن تؤثر الأزمة المالية على الدول العربية التي كانت في طريقها نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية، فلا تعود قادرة على تحقيق تلك الأهداف، وأيضا أن لا يعود لدى تلك الدول التي كانت على مسار متوازن من تحقيق الأهداف أي فرصة في تحقيق هذه الأهداف. ولحسن الحظ، تشير أدلة صدرت مؤخرا إلى أن الأزمة المالية قد لا تعوق التقدم في الأهداف التنموية للألفية كما كان متوقعاً.

في الواقع، أوضح التأثير المتوقع لسيناريوهات النمو البديلة على الأهداف التنموية الأخرى في المنطقة العربية – إتمام التعليم الابتدائي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والمساواة بين الجنسين في التعليم، والحصول على مياه محسنة – حسب ما عكسه تقرير الرصد العالمي (٢٠١٠) الصادر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن هذا التأثير أكثر محدودية من التأثير على الفقر. ويوضح الجدول (٩-٨) أن التأثير على التعليم أقل وطأة. وحسب ما ورد في التقرير، يعكس هذا التأثير الصامت وجود فجوات كبيرة. كما أن التأثير على معدل وفيات الأطفال أقوى، حيث من المتوقع ألا تشهد المنطقة العربية إلا تحركاً هامشياً في هذا المؤشر بحلول سنة ٢٠١٥. وبالفعل، لم تسجل إلا جنوب آسيا أثراً سلبياً أقوى على معدل وفيات الأطفال (الشكل (٩-١١)). ومع ذلك، من الجدير بالذكر ملاحظة أن هذه النتائج مليئة بعدم اليقين والمخاطر. وحسب ما ورد عن مؤلفي التقرير أنفسهم، لا يزال تشابك العلاقات بين الأهداف التنموية ومحدداتها غير مفهوم إلى حد كبير.

**الجدول (٩-٨)- تأثير الأزمة على إحراز تقدم في الأهداف في الدول العربية (بالنسبة المئوية)**

| | الغاية | ١٩٩١ | ٢٠٠٧ | التوقعات الثلاث لسنة ٢٠١٥ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | قبل الأزمة | بعد الأزمة | النمو المنخفض |
| **الهدف ٢: معدل إتمام التعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)** | ١٠٠ | ٧٨ | ٩٠ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٤ |
| **الهدف ٣: نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي (بالنسبة المئوية)** | ١٠٠ | ٧٨ | ٩٦ | ٩٦ | ٩٨ | ٩٥ |
| **الهدف ٤: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (كل ١٠٠٠ طفل)** | ٢٦ | ٧٨ | ٣٨ | ٣٧ | ٢٩ | ٣٧ |
| **الهدف ٧: الحصول على مصادر مياه للشرب محسنة (بالنسبة المئوية من السكان الذين لا يحصلون على مياه)** | ٦ | ١١ | ١٢ | ٨ | ٧ | ١٠ |

المصدر: تقرير الرصد العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠١٠).

**الشكل (٩-١١)- آثر الأزمة المالية على الأهداف التنموية للألفية (بالنسبة المئوية انخفاض معدل التقدم بين ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة) في الدول العربية والمناطق النامية**

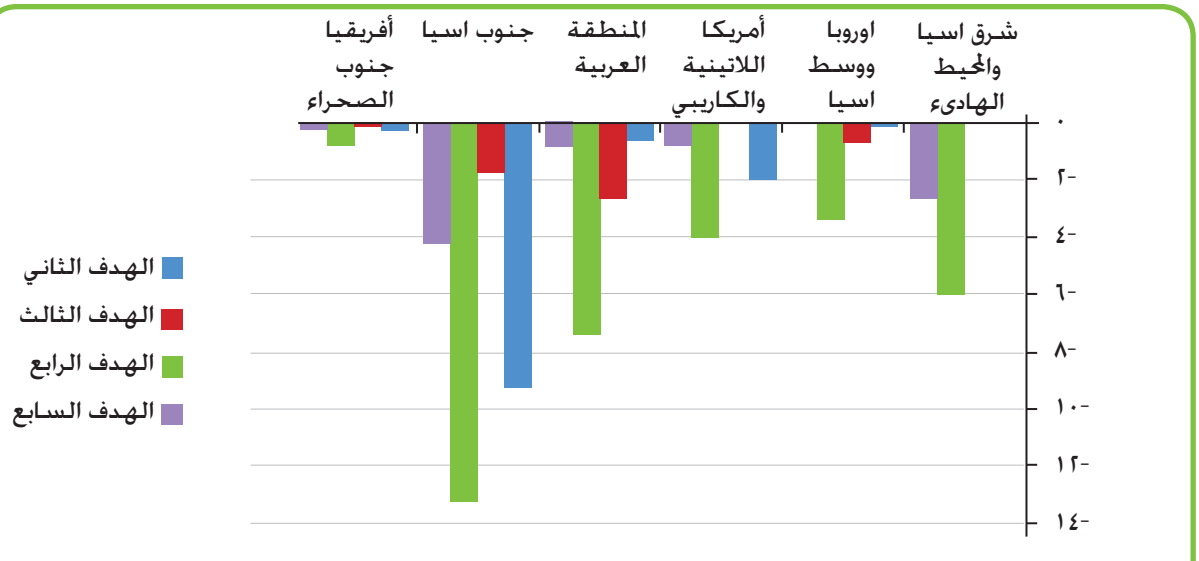


المصدر: تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستندة إلى تقرير الرصد العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠١٠).

## ٩-٤: الردود على مستوى السياسة

اقتصرت التدخلات القائمة على ضخ أموال إضافية في القطاعات المالية على الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي التي تدعم القطاعات المالية التي تساهم بحصة في الناتج المحلي الإجمالي يفوق ما تساهم به القطاعات المالية في الدول العربية الأخرى. كما يجب على هذه الدول أيضاً التعامل مع ما يتركه انفجار الفقاعة العقارية والهبوط الحاد في أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية المتطورة من أثر على القطاع المصرفي. فقد اضطرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى ضخ الأموال في المصارف لإنقاذها. ففي عام ٢٠٠٨، استحدث مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خدمة لدعم السيولة بمبلغ ٣٢,٧ مليار دولار أمريكي للتصدي لأوضاع نقص السيولة الناجمة عن الصعوبات الناشئة في الأسواق العالمية بين البنوك، وإقفال مراكز المضاربة في العملات الخليجية- لأن احتمال استعادة قيمة تلك العملات بات أقل - وسرعة معدل نمو الإقراض المصرفي. كما اتخذت قطر مجموعة إجراءات لضخ مبلغ ٥,٣ مليار دولار أمريكي إلى قطاعها المصرفي في حين اتخذت الكويت إجراءً مماثلاً لصالح مصارفها.

وفي الدول المصدرة للنفط حيث تأثرت الأنظمة المالية بالأزمة العالمية، جاء رد فعل السلطات قوياً لتحقيق الاستقرار في السوق بين المصارف واستعادة السيولة. فعقب أوضاع نقص السيولة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، قامت جميع البنوك المركزية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بضخ السيولة بصورة مباشرة في النظام المصرفي مكملة ذلك بودائع المؤسسات الحكومية وغيرها من التدابير الهادفة إلى تيسير أوضاع نقص السيولة. ولتعزيز ثقة المستثمرين، قدمت بعض الحكومات ضمانات للودائع في البنوك التجارية (الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) وطلب من صناديق الثروة السيادية دعم أسعار الأصول المحلية وضخ رؤوس الأموال لصالح المصارف. ورغم رد فعل السياسات، يؤكد صندوق النقد الدولي أن أسواق الائتمان مازالت ضعيفة في العديد من الدول، وهو ما يعكس حالة عدم اليقين في العالم، مع وجود أدلة على أن حتى المستثمرين أصحاب المشاريع المربحة يجدون صعوبة في الحصول على التمويل.

وتمكنت الحكومات المعنية من الاعتماد على الاحتياطيات الكبيرة المتوفرة لاتخاذ مبادرات هامة ساهمت في استقرار القطاع المصرفي وترسيخ ثقة العملاء في المصارف. وقد نجح ضخ أموال كثيرة في الوقت المناسب في القطاع المالي في مجلس التعاون الخليجي في تجنيب المنطقة انهياراً مالياً وأبرز قدرة القوى الاقتصادية الإقليمية الكبرى على التدخل الفعال عندما ترى ضرورة لاتخاذ موقف استباقي.

وعلى الصعيد المالي، يبدو أن هناك تبايناً شديداً بين الدول ولا توجد اتجاهات واضحة. وتقترن تدابير الحوافز المالية في هذه الدول، عادة، بسياسات تهدف إلى تكثيف استخدام السلع المصنعة محلياً وبرامج خلق أو تبادل فرص العمل. وإزاء القيود التي تحدّ من قدرات القطاع العام في معظم الدول العربية، ليس واضحاً إلى أي مدى ستتحقق النوايا الحميدة بإخماد الآثار السلبية للأزمة عن طريق السياسات المالية. فمن المعروف أن صرف ميزانيات الاستثمار في القطاع العام صعب ومن ثم ليس واضحاً متى يتم تحويل نوايا زيادة حجم الاستثمارات العامة إلى مواقع عاملة توفر فرص العمل وتخلق الأصول العامة لتحسن أسس البنية التحتية للقطاع الخاص. وفي غياب البرامج الفعالة لإعانات البطالة، فإنه باستثناء الجزائر ليست هناك عوامل استقرار اقتصادي تلقائية يمكن أن يبدأ تأثيرها مع التباطؤ الاقتصادي.

ومن الدول ذات الاقتصاد المتنوع، بدأت مصر إدخال تدابير لزيادة النفقات العامة في عام ٢٠٠٩، وشكلت جزءاً من التدابير الواردة في موازنة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن ثم، من المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة من أقل من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٨ في المائة. وفي حالة المغرب، رغم توقع هبوط الإنفاق العام، بسبب تخفيض الدعم عقب انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات المدعمة، إلا أن الإنفاق الاستثماري سوف يشهد زيادة تفوق ١٦ في المائة لتحصين الاقتصاد من التقلّبات الدورية. وفي تونس، قامت الحكومة بزيادة النفقات المرصودة في الموازنة بموازنة تكميلية جرى إعدادها في حزيران/يونيو وقطعت على نفسها تعهدات إضافية بدعم الشركات المتعثرة وتعزيز التنمية الإقليمية ونتيجة لذلك من المتوقع أن ترتفع نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نقطتين مئويتين.

ويبدو أن الدول المصدرة للنفط تحافظ بوجه عام على مستوى نفقاتها العامة الذي حققته في عام ٢٠٠٨، وذلك إما بتحمّل العجز أو بتحقيق فائض أقل. ومع أن تلك السياسات قد تبدو سياسات توسعية إذا ما استخدم المرء مقياس عجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، تبقى في الحقيقة أشبه بسياسات الاحتواء نظراً لعدم زيادة النفقات الإجمالية. وبذلك لم تستخدم هذه الدول الحوافز المالية كوسيلة لاستيعاب العمالة الإضافية، لكنها على الأقل منعت تدهور وضع البطالة.

ولم تتمكن الدول الأقل نمواً من تطبيق سياسات مفيدة مضادة للتقلبات في الدورة الاقتصادية. فالسودان واليمن لم يستطيعا تعويض هبوط الإيرادات (بسبب انخفاض أسعار النفط) بتطبيق سياسات مالية مضادة للتقلبات وذلك بسبب القيود المالية. ففي السودان، انخفضت التحويلات إلى الأقاليم وتقوم السلطات بالفعل بزيادة الضرائب. وفي اليمن، تقوم السلطات بتقليص النفقات. ومن ثم، من المتوقع أن تشهد نسب الإنفاق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي هبوطاً حاداً في هذه الدول. وهذا الهبوط من الممكن أن يؤثر سلباً على جودة الخدمات المتردية ويعوق نمو القطاع الخاص مما يقوض آفاق النمو الطويل الأجل. وربما ينتهي الأمر بالدول الأقل نمواً بتخفيض الإنفاق الاجتماعي على برامج الصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي. وقد يكون لهذا الإجراء تداعيات اجتماعية مدمرة في المنطقة، ربما تهدد بعض الإنجازات التي تحققت مؤخراً في لأهداف التنموية للألفية.

## ٩-٥: ملاحظات ختامية

تضمّن هذا الفصل نبذة مختصرة عن أثر الأزمات الاقتصادية الحالية والمواقف التي اتخذتها الحكومات المعنية حتى الآن، وذلك استناداً إلى البيانات الثانوية الواردة من وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وتتوقع التقديرات الأولية بشأن الأزمة المالية العالمية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا تأثيراً أقوى على المنطقة العربية وجهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية للألفية والغايات المتفرعة منها. وكان من المتوقع أن تتسبب آثار الأزمة على النمو والحيز المالي في تعثر التقدم على مسار تخفيف وطأة الفقر، وتوفير فرص عمل، وتوفير الرفاه الاجتماعي، ومساعي التنمية الهامة الأخرى. وتبدو التقييمات الأخيرة بشأن آثار الأزمة أكثر تفاؤلاً وتتوقع استمرار النمو في المنطقة، ولكن بمعدلات أقل من معدلات ما قبل الأزمة.

ومع ذلك، لا ينبغي تقدير التكاليف المالية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة بأقل من قيمتها. فقد أثرت الأزمة على جميع القطاعات المالية، والاقتصادية، والاجتماعية. وتفيد دراسة الحسابات القومية، بأن العلاقة بين النمو والتخفيف من الفقر والبطالة كانت ضعيفة في الماضي، بحيث لم يؤدّ النمو إلى التخفيف من الفقر أو خلق فرص العمل. وسوء التعامل مع القطاع غير النظامي، الذي كان من الممكن أن يصبح بمثابة القناة الرئيسية التي تنتقل عبرها الزيادة في الدخل على المستوى الوطني، ربما يبرر الظاهرة الملحوظة المتمثلة في النمو غير المنتج لفرص العمل. ولا بد من توضيح كيفية مزاولة القطاع غير النظامي للأعمال ومدى مساهمته في الاقتصاد، بهدف التوصّل إلى تقييم أكثر واقعية للأثر المحتمل للأزمة على العمالة.

ويبدو أن تحليل الأثر المحدود المحتمل للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية قد حظي بقبول أو وجد ارتياحاً لدى حكومات المنطقة التي لم تبد اهتماماً يذكر بخلاف الإجراء الحاسم الذي اتخذته دول مجلس التعاون الخليجي، في الوقت المناسب، للحفاظ على سلامة قطاعاتها المالية. ورغم ذلك، فبالنظر إلى ما نعرفه عن آليات العمل الفعلية لاقتصادات المنطقة وما اكتسبناه من فهم معمق لاقتصادات معينة، هناك خطر حقيقي في أن يكون الأثر الفعلي للأزمة (وخاصة أزمة الغذاء) أشد وطأة على الدول الأقل نمواً. وإذا لم تتخذ هذه البلدان الخطوات التصحيحية اللازمة، فقد يؤول استهلاك الفقراء ومعه توقعات تحقيق الأهداف التنموية للألفية إلى مزيد من الضعف.

ورغم أنه لا يمكن إنكار ظاهرة النمو غير المنتج لفرص العمل والتي تعتبر من سمات النمو في المنطقة العربية في الماضي القريب، ورغم معرفة الخطوط العامة لعملية النمو المراعي لمصالح الفقراء، إلا أن هناك حاجة للمزيد من المعلومات حول الأسباب التي أدت إلى النمط الحالي وكيف يمكن تحويل مسار النمو إلى عملية نمو أكثر تركيزاً على خلق فرص العمل. ووجود أساس مدروس لاتخاذ القرار سوف يسمح للدول العربية بالتصدي بصورة أفضل لدورات الانتعاش والركود التي قوضت الاستثمار الطويل

الأجل في هذه المنطقة ويسمح بخيارات سياسات ملائمة لزيادة المرونة والنمو الطويل الأجل في المنطقة مما يساعد على التصدي لتحدي توفير فرص العمل الذي يواجه المنطقة. وعلى سبيل المثال، بالنسبة لعدد كبير من الأهداف التنموية، يتمثل أحد العناصر المهمة اللازمة لتحسين الفهم في إسهام تحويلات العاملين في عملية التنمية، وكيف أنه من المحتمل أن يتغير في الاستجابات لأحوال التغيير في الدول المستقبلة للعمالة. ونظراً لأهمية تحويلات العاملين بالنسبة للدول الأفقر في المنطقة، ثمة حاجة ملحة إلى وجود معلومات ثابتة أكثر تستند إلى هذا المتغير الاقتصادي الرئيسي.

كما أوضح إعلان دمشق (المرفق ٩-٢) لدول الإسكوا الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٩: تمثل الأزمة المالية والاقتصادية فرصة للتشجيع على وضع حلول متناسقة ومتكاملة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. ويشمل ذلك صياغة آليات مناسبة لتوفير فرص عمل؛ واستثمار في تنمية المهارات؛ وتشجيع النمو المستدام؛ وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية؛ ودعم المبادئ الرئيسية وحقوق العمال؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز؛ والتركيز على التنمية البشرية والعمل اللائق.

**المرفق (٩-١)- الناتج المحلي الإجمالي- النسبة المئوية السنوية للنمو الحقيقي**

| الدولة | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ٦,٩ | ٥,٢ | ٥,١ | ٢,٠ | ٣,٠ | ٢,٤ | ٢,٠ | ٤,٦ | ٤,١ | ٤,٣ | ٤,١ | ٤,١ |
| البحرين | ٧,٢ | ٥,٦ | ٧,٩ | ٦,٧ | ٨,١ | ٦,١ | ٢,٩ | ٣,٥ | ٤,٠ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٥,٠ |
| الكويت | ١٧,٣ | ١٠,٢ | ١٠,٦ | ٥,١ | ٢,٥ | ٦,٤ | ٢,٧ | ٣,١ | ٤,٨ | ٤,٨ | ٤,٨ | ٤,٨ |
| ليبيا | ١٣,٠ | ٤,٤ | ١٠,٣ | ٦,٧ | ٧,٥ | ٣,٤ | ١,٨ | ٥,٢ | ٦,١ | ٧,٦ | ٧,٣ | ٧,١ |
| عُمان | ٠,٣ | ٣,٤ | ٤,٩ | ٦,٠ | ٧,٧ | ١٢,٣ | ٣,٤ | ٤,٧ | ٤,٧ | ٣,٩ | ٤,٢ | ٤,٢ |
| قطر | ٦,٣ | ١٧,٧ | ٩,٢ | ١٥,٠ | ١٣,٧ | ١٥,٨ | ٩,٠ | ١٨,٥ | ١٤,٣ | ٩,٢ | ٤,٧ | ٤,٩ |
| السعودية | ٧,٧ | ٥,٣ | ٥,٦ | ٣,٢ | ٢,٠ | ٤,٣ | ٠,٦ | ٣,٧ | ٤,٠ | ٤,٣ | ٤,٤ | ٤,٦ |
| الإمارات | ١١,٩ | ٩,٧ | ٨,٢ | ٨,٧ | ٦,١ | ٥,١ | ٠,٧ | ١,٣ | ٣,١ | ٤,٠ | ٤,٤ | ٤,٧ |
| مصر | ٣,٢ | ٤,١ | ٤,٥ | ٦,٨ | ٧,١ | ٧,٢ | ٤,٧ | ٥,٠ | ٥,٥ | ٥,٧ | ٥,٩ | ٦,٢ |
| العراق | - | - | ٠,٧٢٨ | ٦,٢٠٥ | ١,٤٩٥ | ٩,٥١٦ | ٤,٢١٣ | ٧,٢٦٦ | ٧,٨٧٣ | ٧,٥٧ | ٧,١٤١ | ٦,٧٦٦ |
| الأردن | ٤,٢ | ٨,٦ | ٨,١ | ٨,٠ | ٨,٩ | ٧,٨ | ٢,٨ | ٤,١ | ٤,٥ | ٥,٠ | ٥,٥ | ٥,٥ |
| لبنان | ٤,١ | ٧,٥ | ٢,٥ | ٠,٦ | ٧,٥ | ٩,٠ | ٩,٠ | ٦,٠ | ٤,٥ | ٤,٥ | ٤,٥ | ٤,٥ |
| المغرب | ٦,٣ | ٤,٨ | ٣,٠ | ٧,٨ | ٢,٧ | ٥,٦ | ٥,٢ | ٣,٢ | ٤,٥ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٥,٠ |
| سوريا | ٢,١ | ٦,٧ | ٤,٥ | ٥,١ | ٤,٣ | ٥,٢ | ٤,٠ | ٥,٠ | ٥,٥ | ٥,٦ | ٥,٦ | ٥,٦ |
| تونس | ٥,٦ | ٦,٠ | ٤,١ | ٥,٤ | ٦,٣ | ٤,٦ | ٣,٠ | ٤,٠ | ٥,٠ | ٥,٦ | ٥,٧ | ٥,٧ |
| اليمن | ٣,٧ | ٤,٠ | ٥,٦ | ٣,٢ | ٣,٣ | ٣,٦ | ٣,٩ | ٧,٨ | ٣,٨ | ٤,٢ | ٤,٥ | ٤,٦ |
| جزر القمر | ٢,٥ | ٠,٢ | ٤,٢ | ١,٢ | ٠,٥ | ١,٠ | ١,١ | ١,٥ | ٢,٥ | ٣,٥ | ٤,٠ | ٤,٠ |
| جيبوتى | ٣,٢ | ٣,٠ | ٣,٢ | ٤,٨ | ٥,١ | ٥,٨ | ٥,٠ | ٤,٥ | ٥,٤ | ٦,٣ | ٦,٧ | ٧,٠ |
| موريتانيا | ٥,٦ | ٥,٢ | ٥,٤ | ١١,٤ | ١,٠ | ٣,٧ | ١,١ | ٤,٦ | ٥,٢ | ٥,٤ | ٦,٠ | ٥,٤ |
| السودان | ٧,١ | ٥,١ | ٦,٣ | ١١,٣ | ١٠,٢ | ٦,٨ | ٤,٥ | ٥,٥ | ٦,٠ | ٦,٢ | ٥,٦ | ٥,٤ |

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٠. القيم المظللة هي تقديرات طاقم العمل.

ملاحظة: (-) يعني لا ينطبق.

**المرفق (٩-٢)- إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ (المعدل والمعتمد في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩)**

**إن المنتدى التشاوري الإقليمي الرفيع المستوى حول تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية، المنعقد في دمشق في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.**

وقد ناقش تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (الأزمة) على البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وقد ناقش أيضاً الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية المتخذة لمواجهة الأزمة، حيث جرى تبادل الآراء والتجارب بين الخبراء وممثلي البلدان الأعضاء في الإسكوا والمنظمات الإقليمية والدولية.

كما أن الدورة السادسة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا المنعقدة في بيروت خلال الفترة من ٦ إلى ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

بعد أن ناقشت الإعلان بالتفصيل.
يعتمد الإعلان التالي بعد إدخال التعديلات المتفق عليها في الدورة:

١- الطلب من البلدان الأعضاء في الإسكوا اتخاذ الخطوات التالية للتصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية:

**(أ)** اتخاذ تدابير فعالة للتعويض عن مضاعفات الأزمة على اقتصاداتها، وبخاصة للتخفيف من آثارها على النمو الاقتصادي والتنمية والعمالة. وستكون هذه التدابير مختلفة حسبما إذا كان البلد بلداً مصدِّراً للنفط، أو ذا اقتصاد متنوع، أو من البلدان الأقل نمواً، أو تحت الاحتلال؛

**(ب)** اعتماد سياسة مالية توسعية لتعزيز الطلب المحلي وتقليص فترة تباطؤ النمو الاقتصادي. وينبغي أن تتوافق الحوافز المالية، في البلدان الأعضاء في الإسكوا، مع الأهداف للتنمية الرئيسية وأن يتم تنسيقها وتنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تستهدف السياسة المالية بشكل أساسي الآليات الخاصة بالبنية الأساسية، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والحماية الاجتماعية؛

**(ج)** اتخاذ تدابير لضمان تحقيق قدر أكبر من التعاون مع القطاع الخاص ودعمه، وخصوصاً في مجالات الاقتصاد الحقيقي، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي القطاع المصرفي في البلدان الأعضاء التي تواجه انتكاسات رأسمالية وأزمات سيولة؛

**(د)** تشجيع الصناديق الوطنية والإقليمية والدولية القائمة على توفير المزيد من السيولة للبلدان الأعضاء التي تواجه أزمات سيولة. وتحتاج المنطقة إلى تلك الصناديق لتمتين عملية التصدي للأزمة من خلال تدابير توفر التمويل الطويل الأمد للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المنطقة، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف للتنمية للألفية؛ كما يتوجب على المؤسسات المالية توفير مخصصات في أوقات الرخاء لمعالجة الأزمات المالية؛

**(هـ)** تعزيز كفاءة الأطر التنظيمية في القطاع المالي من أجل خدمة الاقتصاد الحقيقي على نحو أفضل؛

**(و)** الترويج لزيادة التكامل الإقليمي، ولا سيما في الشؤون النقدية والمالية، وتنسيق السياسات المحفزة من أجل تحسين الفعالية في التصدي للأزمة؛

**(ز)** تشجيع صناديق الثروة السيادية في منطقة الإسكوا على زيادة استثمارها في الاقتصاد الحقيقي في المنطقة، ولا سيما في البلدان الأعضاء ذات الميزة المقارنة في مجالي الزراعة والصناعة؛

**(ح)** السعي بقوة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وذلك من خلال تنويع الصادرات، والاستثمار في التكنولوجيا والهياكل الأساسية، وبالتالي زيادة فرص العمل؛

**(ط)** تسهيل التدفقات البينية للتجارة في البضائع والخدمات، وللأشخاص ورأس المال فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من أجل تعزيز تكاملها الإقليمي؛

**(ي)** تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والفني فيما بين البلدان النامية؛

**(ك)** مراجعة السياسة التجارية وكيفية استخدامها بشكل أكثر فعالية، بما يعكس حماية مصالح الدول من المنافسة غير المشروعة؛

**(ل)** تطبيق مفهوم الحوكمة الجيدة بما يقصد به من شفافية، ومراقبة، ومساءلة، على مستوى الوحدات والمؤسسات، والمستوى القومي؛

**(م)** التنسيق بين السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية وتيسير شروط الاقتراض؛

**(ن)** دعم القدرات الإنتاجية لدول الإسكوا، من خلال تقديم حوافز ضريبية، وتخفيضات جمركية على المواد الخام والسلع الرأسمالية، وتيسير الإجراءات وتبسيطها، وقد تختلف هذه الحوافز من دولة إلى أخرى وفقا لظروف كل منها؛

**(س)** تقوية السياسات المتعلقة بالعمالة والحماية الاجتماعية بهدف ضمان العمل اللائق للجميع، بما في ذلك خدمات التوظيف، وسياسات فعالة لسوق العمل، والتأمين ضد البطالة، وسياسات مستدامة وملائمة للمعاشات التقاعدية، وبرامج تكميلية للتحويلات النقدية؛

**(ع)** دعم مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، بما في ذلك هيكل النظام المالي الدولي، المنعقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ والدعم الذي تحقق من خلال تقديم مدخلات متعلقة بحاجات المنطقة والمساهمة الفعالة في المؤتمر على أعلى مستوى؛

**(ف)** اتخاذ إجراءات استباقية لضمان مساهمة البلدان النامية، ومنها خاصة البلدان الأعضاء في الإسكوا، على نحو أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد العالمي. فقد أثبتت الأزمة الحالية الحاجة إلى الإصلاح، ولا سيما إلى إدارة للاقتصاد العالمي أكثر تمثيلاً وشرعية وبالتالي أكثر فعالية، وهذا لا يمكن تحقيقه من دون مساهمة فعالة للبلدان النامية في آليات اتخاذ القرار بشأن الاقتصاد العالمي؛

٢- دعم أنشطة الإسكوا والطلب من الأمانة التنفيذية اتخاذ الخطوات التالية لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية:

**(أ)** تقوية وتعزيز دور الإسكوا في تمثيل حاجات المنطقة للتكيف مع الأزمة وكذلك دورها في النقاشات التي تجريها لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

**(ب)** الاضطلاع بأنشطة التعاون الفني وبناء القدرات (مثل الحلقات الدراسية، وورش العمل، والبعثات التقنية، وغيرها) والتي تجمع الهيئات المعنية في كل بلد (مثل وزارات الشؤون الخارجية، والتجارة، والمالية، والاقتصاد، وغيرها) لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الاتساق الوطني والإقليمي في المواقف التفاوضية بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل الأزمة الحالية؛

**(ج)** القيام بدور الوسيط في جمع البلدان الأعضاء مع المؤسسات المالية العربية والإسلامية المعنية من أجل تعزيز دور هذه المؤسسات في حل المشاكل الناجمة عن الأزمة و/أو المتفاقمة بسببها؛

# القسم الثالث

# عاشراً- موجز النتائج الختامية والتوصيات

تلخص الفقرات التالية النقاط الرئيسية التي تم تجميعها من النتائج الختامية وتوصيات كل فصل على حدة عن الأهداف التنموية للألفية. وبالإجمال، تظهر نتائج مسيرة الأهداف التنموية للألفية في عام ٢٠١٠ أداء متفاوتاً وتحديات كبيرة. وتلخص التوصيات التفصيلية في كل فصل منهج كل قطاع بشكل أكثر تعمقاً. وإجمالاً، تعكس الفصول الموضوعات المتقاطعة التي تم تجميعها من كل فصل على حدة. والغرض من هذا توضيح أن هذه الاستنتاجات يمكن أن تبين التقدم الذي تم إحرازه في الأهداف التنموية في المنطقة العربية.

فالطموحات والموارد التي تملكها المنطقة العربية تمكننا حقيق الأهداف التنموية للألفية. ولكن هذه الالتزامات يمكن استخدامها بفعالية كما أن الأولويات المعروضة في هذا الفصل يجب أن توجه استثمارات دول المنطقة نحو تسريع مسار الأهداف التنموية للألفية. ويجب وضع هذه الاستثمارات ضمن أطر وطنية من أجل تحقيق توازن بين التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشكل الأساس لتحقيق الأهداف التنموية للألفية.

**الهدف التنموي الأول:** يحتوي سجل الهدف التنموي الأول في الدول العربية منذ عام ١٩٩٠ على ثلاثة إنجازات رئيسية. أولها، أن الفقر البشري قد انخفض في غالبية الدول العربية. ثانيها، مقارنة بالمناطق الأخرى، لا تزال المنطقة العربية تحتفظ بأقل مستويات الفقر ومستويات متوسطة من عدم المساواة في الدخل. ثالثها، إن التقدم الذي أحرزته مجموعة دول المغرب العربي كان ملموساً، حيث كانت المجموعة الوحيدة التي نجحت في خفض البطالة بشكل كبير، في حين أنها أحرزت أيضاً تقدما في خفض الفقر إلى النصف في المناطق الريفية والمدن على حد سواء. وخارج دول المغرب العربي، يعتبر الأردن هي الدولة العربية الوحيدة (في العينة) التي تمكنت من تحقيق تقدم مماثل في الحد من الفقر.

رغم هذه الإنجازات، يعوق إحراز تقدم في الدول العربية أربع "حقائق نمطية". أولاً: لا تزال البطالة وإيجاد العمل اللائق يمثلان أخطر تحديين تنمويين في الدول العربية، التي تواجه أعلى معدلات للبطالة (خاصة بين الشباب) على مستوى العالم. ثانياً: من غير المرجح أن تحقق المنطقة ككل الغاية الأساسية المستهدفة المتمثلة في خفض معدل الفقر إلى النصف، نظراً إلى وجود ما يهدد بقلب الاتجاهات بعد أزمة الغذاء، لا سيما في الدول العربية الأقل نمواً. ثالثاً: على الرغم من التقدم المحرز في خفض معدلات الفقر إلى النصف حسب مقياس خط الفقر الدولي المحدد بمبلغ ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، فإن المنطقة لا تسير على المسار الصحيح حسب المقياس الأكثر ملاءمة للفقر الشديد، أي خط الفقر الوطني الأدنى. رابعاً: لا تزال الدول الأقل نمواً متأخرة عن بقية الدول فيما يتعلق بالحد من الفقر. وفي الواقع، يمكن، على نحو مثير للجدل، اعتبار غالبية سكان الدول العربية الأقل نمواً من الفقراء، لأن هذه الدول غالباً ما تعلق في الحلقة المفرغة المتمثلة في سرعة النمو السكاني، وتفاقم التدهور البيئي، واستنفاد الموارد الطبيعية، وزيادة الفقر، وعدم استقرار النظامين الاجتماعي والسياسي.

**الهدف التنموي الثاني:** على الرغم من التقدم الكبير المحرز نحو تعميم التعليم الابتدائي، تواجه الدول العربية عدة تحديات ينبغي التغلب عليها للوصول إلى الهدف التنموي الثاني بحلول عام ٢٠١٥. ولا يزال الحصول على التعليم الابتدائي يطرح تحدياً خطيراً في بعض الدول مثل: اليمن، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، ومصر. وهناك أيضاً تفاوتات جغرافية كبيرة داخل الدول فيما بين المناطق الريفية والحضرية.

وكان للصراع الداخلي والاحتلال تبعات خطيرة على إتاحة التعليم في دول المنطقة التي تمر بصراعات أو بفترة لاحقة لها (العراق، ولبنان، والسودان، والأراضي الفلسطينية المحتلة). وتتمثل التحديات الأساسية التي تواجه التعليم في هذه الدول في: تجديد البنية الأساسية للمدارس، وسد النقص في المعلمين المؤهلين وتحسين بيئات التعلم. ومن المتوقع أن يسهم الضغط الديمغرافي خلال العقد القادم في زيادة الأعباء الملقاة على كاهل حكومات المنطقة. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة، ستظل نسبة الشباب من مجموع سكان المنطقة من أعلى النسب في العالم. وسيؤدي

توفير فرص التعليم لأعداد السكان المتزايدة على الأرجح إلى المبالغة في استخدام الموارد في كثير من الدول وتعريض فرص المحافظة على معدل الالتحاق الحالي إلى الخطر. ولا بد من النظر إلى تحسين إتاحة التعليم، وتكلفته، وجودته في بعض الدول العربية بوصفها أولويات قصوى إذا أريد للمنطقة أن تقترب من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بجودة التعليم، تشير التقييمات الدولية والإقليمية إلى أن كثيراً من الدول العربية ما زالت تشكو من ضعف نسبي في التحصيل الدراسي في مجالات اللغات، والرياضيات، والعلوم. ويظل نقص المعلمين المؤهلين يشكل تحدياً لعدة دول عربية يحول دون تحسين جودة التعليم، مما يؤثر مباشرة في ممارسات التدريس والتعلم. وعلى الرغم من وجود عدة مبادرات إصلاحية في بعض الدول العربية، أخفقت الإصلاحات التي استهدفت خدمة الاحتياجات التنموية الاجتماعية والبشرية في تغيير الطريقة المتبعة في اختيار المعلمين، وتحديث أدائهم ومهاراتهم التدريسية، وتحديث المناهج والوسائل التدريسية. وبالإضافة إلى ذلك، تنتشر في بعض دول المنطقة ممارسات تدريسية ضعيفة الجودة فضلاً عن البيئة المدرسية غير الصديقة (من حيث البنية الأساسية، والمدرسة، والعنف...إلخ).

لا بد من أخذ التحسن الذي حدث في طريقة تقديم الخدمة التعليمية من حيث إمكانية الحصول على التعليم، وتحمل تكلفته، وجودته في بعض الدول العربية، في الاعتبار بصفته ذا أهمية قصوى إذا أرادت المنطقة الاقتراب من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

**الهدف التنموي الثالث:** تمكنت المنطقة العربية من تحقيق تقدم ملموس في تضييق الفجوة بين الجنسين وزيادة معدلات التحاق الإناث بالمدارس في جميع مراحل التعليم. ومع ذلك، لا يزال النظام التعليمي في مجمله يواجه صعوبات كثيرة، ولا سيما فيما يتعلق برفع جودة التعليم. وتحتاج المناهج الدراسية أيضاً إلى المراجعة لإزالة ما تتضمنه الكتب المدرسية من صور وأفكار نمطية حول النساء والفتيات. كما ينبغي زيادة تشجيع النساء على دخول المجالات العلمية، لكي يرتبط تعليمهن باحتياجات سوق العمل. ولم يترجم بعد التحصيل التعليمي للمرأة إلى مشاركة أكبر في الحياة الاقتصادية والسياسية. ولا تزال مشاركة المرأة في القوة العاملة والتمثيل السياسي في البرلمانات الوطنية محدودة للغاية في المنطقة العربية. ومع ذلك، لن يتحقق تقدم في هذه المجالات دون القضاء على التمييز على المستويات القانونية، والهيكلية، والسلوكية.

**الهدف التنموي الرابع:** تكثفت الجهود الرامية لتحسين صحة الطفل في المنطقة العربية، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير الذي طرأ على معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، لا يُعرف سوى قدر ضئيل حول مدى التفاوت في وفيات الأطفال داخل الدولة نفسها. ونظراً إلى التحديات الضخمة التي تواجه الدول العربية اليوم (مثل النزاعات والاحتلال، والفقر، والبطالة، وعدم المساواة بين الجنسين)، ليس من السهل تكوين رؤية التغيير. ولتسريع خفض وفيات الأطفال دون الخامسة بحلول عام ٢٠١٥، يجب على دول المنطقة أن تضاعف جهودها لتعالج الأمور المعلقة مثل ارتفاع وفيات الأمهات، وسوء التغذية، والتفاوتات الشاسعة بين المناطق الريفية والحضرية من جهة، وأغنياء المجتمع وفقرائه من جهة أخرى.

ويمثل التقدم البطيء المحرز في الهدف التنموي الرابع ضمن الدول الأقل نمواً عائقاً أساسياً أمام التقدم العام في تحقيق هذا الهدف التنموي في المنطقة العربية. ومن المستبعد أن تتمكن هذه الدول من تخطي هذا المأزق دون زيادة كبيرة في الاستثمارات المالية وتقديم الدعم الفني للقطاع الصحي. وقد أكدت استراتيجيات تحسين الصحة العامة، وتسريع تحقيق الهدف التنموي الرابع، على أهمية إقرار مناهج مرتبطة بالصحة العامة (بما في ذلك اتباع تدابير وقائية معتمدة على السكان، وتكامل الخدمات الصحية، وزيادة القدرات المؤسسية، وإدخال إصلاحات مقبولة محلياً على القطاع الصحي). وتتطلب هذه التغييرات اتخاذ قرارات سليمة على مستوى السياسات العامة تتعلق بأولويات تحسين القطاع الصحي في المنطقة العربية، ونطاقه، وأدواته.

**الهدف التنموي الخامس:** تواجه الدول العربية عدة تحديات يمكنها أن تعوق الحد من وفيات الأمهات، وتحقيق الغايات (٥-ألف) و(٥-باء) إجمالاً ضمن هذا الهدف التنموي للألفية. وكان للصراعات الطويلة في السودان،

والصومال، ومؤخراً في اليمن، أثر سلبي في الموارد المالية، ولا سيما المساعدات الرسمية للتنمية الموجهة لصالح القضايا التنموية مثل صحة الأمهات.

ومع أن دولاً كثيرة وضعت بالفعل سياسات لتحقيق الغايتين المتصلتين بالهدف التنموي الخامس، يحدد الفصل الخامس أولويات ينبغي أن يتم التعامل معها على مستوى الدولة، بدعم المبادرات الإقليمية التي يقودها "مجلس وزراء الصحة العرب" بالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين. وتتناول الأولويات الثلاث الأولى الموضوع المهم المرتبط بالتمويل متمثلاً في:

- **مراجعة التمويل المخصص للرعاية الصحية:** من شأن زيادة المخصصات المالية الحكومية الخاصة ببرامج تنظيم الأسرة ورعاية حالات الولادة الطارئة بهدف استمرار البرامج الموجودة في دول المشرق ودول المغرب العربي وتعزيز الرعاية وتوسيعها في الدول الأقل نمواً أن يكون عاملا رئيسيا لتحقيق غايتي الهدف، الغاية ٥-ألف، والغاية ٥-باء.
- **تمويل من الجهات المانحة أكثر فاعلية وتنسيقاً:** تعد العديد من الدول العربية موقعة على إعلان باريس بشأن التنسيق بين الجهات المانحة وإعلان آكرا بشأن المساعدات الجديدة ووسائل التمويل. وينبغي استخدام هذا الأمر بصفته أداة لوضع برامج أكثر فاعلية للجهات المانحة وتمويل غاياتيّ الهدف الخامس.
- **حشد الضغوط من أجل إدراج الدول التي تحظى بأولوية** كالسودان، والصومال، لتستفيد من أساليب التمويل الجديدة وتحويل الأموال لموضوعات التنمية ذات الأولوية.

**الهدف التنموي السادس:** يمثل العلاج، بل وعلى نحو أفضل، الوقاية من الأمراض الخطيرة حقاً أساسياً. وتركز التوصيات الواردة بالفصل السادس حول تحسين الأداء على تكامل عملية تقديم الخدمات الصحية من خلال برنامج مشترك ومزيد من التنسيق فضلاً عن معلومات أفضل. وينصب الاهتمام الرئيسي هنا على التعامل مع عبء الرعاية الذي تفرضه أمراض خطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز على أعضاء الأسرة، النساء والفتيات عادة. وفيما يلي خمس توصيات محورية:

- تعزيز نظام الصحة، بما في ذلك الإدارة الرشيدة والإشراف من خلال القيام بدور أكبر في أنظمة اللامركزية الرسمية وغير الرسمية لحماية الصحة.
- إعطاء أولوية للمناطق والمجموعات الضعيفة (مع إعطاء اهتمام خاص للفقراء، وسكان المناطق الريفية، والمرأة، والشباب) فيما يتعلق بتوسيع الحماية الصحية للمحتاجين إليها والمستبعدين.
- إنشاء حد أدنى للحماية الاجتماعية.
- تعزيز قدرة جميع المنتفعين لتناول موضوعات المساواة بين الجنسين وتقديم الخدمات الصحية فضلاً عن تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها مجموعات النساء، والمنظمات غير الحكومية، ومع القطاع الخاص.
- الحفاظ على التقدم والعمل على إسراع وتيرة الاستثمارات على المستويين المحلي والدولي، والتضامن عالمياً من أجل تقدم الصحة.

**الهدف التنموي السابع:** إدراكاً للخطر الكبير الذي يشكله تغير المناخ على التنمية المستدامة، وبالتالي على تحقيق الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية، أصدر "مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة" إعلاناً وزارياً حول تغير المناخ في عام ٢٠٠٧ ومنذ فترة قريبة جداً في عام ٢٠٠٩. يستلزم ضرورة إقرار خطط عمل وطنية وإقليمية تتناول الموضوعات المتصلة بتغير المناخ بغية تقييم التأثيرات المحتملة ووضع برامج فعالة للتكيف معها. ويمثل التعاون الإقليمي عنصراً أساسياً في التخفيف من تأثير تغير المناخ، خاصة في مواجهة التأثيرات المحتملة المصاحبة لارتفاع درجة حرارة البحار ومستويات سطحها من خلال إدارة إقليمية للمناطق الساحلية وإنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر لمراقبة الأحداث المناخية الشديدة مثل العواصف، والأعاصير، والجفاف، والفيضانات. لكن هذه البرامج والنشاطات لن تكون بلا ثمن، ومن الواضح أن ثمة مخاوف حقيقية من أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى تحويل الموارد بعيداً عن هذه الموضوعات نحو التحديات العاجلة قصيرة المدى المرتبطة بالقطاع المالي وديونه.

قد تحقق تقدم ملموس فيما يتعلق بالحصول على المياه والصرف الصحي، ولكن هذا التقدم لا يسير بالخطى اللازمة لتحقيق الغايات المحددة للمنطقة

العربيـــة بحلول عـــام ٢٠١٥. ومن العراقيـــل التي تعوق التقـــدم نقص المياه وأسلوب إدارتها، ونقص الموارد المالية في الدول العربية الأقـــل نمواً، والزيادة السريعة في سكان الأحياء الفقيرة. وتشكل الأحيـــاء الفقيرة ضغطاً مالياً على البلديات في سعيها لتوفـــير المياه، والسكن والمأوى، وإدارة المخلفات، ومحاربة انتشار الأمراض، الأمر الذي يمثل ضغطاً على الموارد التي لا توجد بسهولة.

يوجـــد في المنطقـــة العربية حالياً مـــا يقرب من ٨٣ مليون شخص لا يحصلـــون على مياه شرب آمنة، ونحو ٩٦ مليـــون شخـــص بحاجة إلى الحصـــول على خدمات الصـــرف الصحـــي. ويعيـــش معظم هـــؤلاء الناس في دول منخفضة الدخـــل، أو في ظل احتلال، أو في مناطق تسودهـــا حروب وصراعات. ويقدَّر إجمالي التكلفة المالية اللازمة لتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي والخدمات المطلوبة لتقليل نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه شرب آمنة وصرف صحي إلى النصـــف بحلول عـــام ٢٠١٥، وبموجب الهـــدف التنموي السابع للألفية، بمبلغ ٨٧٠ ٩٩ مليون دولار أمريكي و٠٠٠ ٦٢ مليون دولار أمريكي على التوالي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠). وعند هذه النقطة، تفتقر الدول العربية منخفضة الدخل إلى الموارد المالية اللازمة لهذا النوع من الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، يساهم التوسع العمراني السريـــع في بعض الدول العربية بشكل ملحوظ في زيادة نسبة السكان الذين يعيشون بدون هذه الخدمات.

**الهدف التنموي الثامن للألفية:** تتمثل التوصية الرئيسية المتعلقـــة بالسياسات بشكل واضـــح في أن المساعدات الرسميـــة للتنمية المقدمة من الـــدول الأجنبية المانحة الأعضـــاء في لجنة المساعدات التنموية ليست وفق الاعتبارات السياسية. ويجـــب أن تركز هذه المساعدات أيضـــا على القطاعات الاجتماعيـــة والإنتاجية والبنيـــة الأساسية. فضلا عن ذلـــك، ينبغي علـــى المانحين الأجانب احـــترام التزاماتهم بشأن فاعليـــة المساعدات المقدمة وفـــق كل من إعلان باريس وأجندة آكـــرا للعمل. وينبغي عليهم أيضاً احترام وعدهم بتوحيد المساعدات الرسمية للتنمية. وتعد هذه التوصيات المتعلقة بالسياسات مهمة في ضوء النتائج التـــي تم التوصل إليها إذ انخفضـــت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الموحدة المقدمة إلى جميع الدول العربية مـــن الدول الأجنبية المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات التنموية، بما في ذلك الدول الأقل نمو، وللمنطقة بأكملها باستثناء العراق. ويلعب صندوق النقد والبنك الدوليين دوراً محوريـــاً في مساعدة الـــدول الفقيرة المثقلة بالديون في استدامـــة مستويات الديـــون المستحقة عليها من خلال استكمال مبادرات الـــدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون متعـــددة الأطراف. وينبغي على المجتمـــع الدولي ألا يبنـــي قرار السماح للـــدول الفقيرة المثقلة بالديـــون بالوصول إلى نقطة القـــرار والاكتمال على اعتبارات سياسية.

في حـــين تخطو الـــدول العربية خطـــىً سريعة نحو التكامـــل العالمـــي، ينبغي أن يكون هنـــاك نظام لمراقبة وتقييم أوجـــه التكامل العالمي بما يضمـــن توفير أسس وإرشادات خاصة بالسياسات الموجهة نحو تعظيم الآثار الإيجابية، وتقليل الآثـــار السلبية إلى أقصى حد، وتوفير حماية فاعلـــة للفئات الضعيفـــة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغـــي على الحكومات العربيـــة أن تعزز قدرة المشروعات الصغـــيرة والمتوسطة من أجل تحقيـــق أفضل استفادة مـــن اتفاقات التجارة الحـــرة الثنائية ومتعـــددة الأطراف وشراكـــة منظمة التجارة العالمية من أجل الحصول على فرصة أكبر للوصول إلى الأسواق. وينبغي على الوكالات الإقليميـــة التابعـــة للأمم المتحـــدة التنسيق مع جامعة الـــدول العربية والدول العربية مـــن أجل تحقيق قدر أكبر من التكامل الإقليمي خاصة في مجال التجارة.

على الدول العربية أيضاً أن تقلل تكاليف استخدام مختلف مجـــالات تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصالات، وتحســـين البنيـــة الأساسيـــة لهـــا وتنفيـــذ استخدام تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصالات في برامـــج المدارس والمؤسسات العامة من أجل إتاحة استخدام هذا القطاع الحيوي بشكل أكـــبر. نظراً إلى الدور المهم الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات في تحفيز النمو، على الدول المتقدمة إلى جانب الوكالات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تخطو خطـــى فاعلة نحو المساعدة في تعزيز هـــذا القطاع في الدول العربية، وعلى وجه الخصوص في الدول العربية الأقل نمواً، من خلال توفير استخدام تقنيات الاتصال اللاسلكي، وخدمات الانترنت ذو النطاق العريض من خلال الخطوط الثابتة، وشبكات الجيل الجديد، وتقنيات الأقمار الصناعية.

## اتساق السياسات والترابط بين الأهداف التنموية للألفية

من الضروري أن يتم وضع أولويات هذه الدول في السياق الصحيح، مع ملاحظة أنها تشترك مع تحليلات الأهداف التنموية للألفية الواردة بهذا التقرير في المخاوف المرتبطة بالاعتماد المتبادل بين الأهداف التنموية للألفية. وتشترك جميع الأهداف التنموية للألفية في هذه الأولويات، التي تعكس الاعتماد المتبادل بين جميع هذه الأهداف. ويعتبر هذا الاعتماد المتبادل عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف ككل وكل هدف على حدة. ويعد التعامل مع هذا الاعتماد المتبادل أمراً أساسياً عند تناول الإطار الكلي لخطط التنمية البشرية المستدامة والاستراتيجيات التي تدور حول الأهداف التنموية للألفية. ومن المؤكد أن عدم معالجة الجوع ونقص التغذية (الهدف الأول) يعَّرض تحقيق بقية الأهداف التنموية للألفية للخطر، بما فيها الأهداف الرامية إلى خفض معدل الفقر إلى النصف، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة. وجدير بالذكر أن توفير عمل لائق ليس فقط أمراً ضرورياً لأنه يعزز القضاء على الفقر الشديد والجوع، وإنما لأنه يساهم أيضاً في تحقيق جميع الأهداف التنموية للألفية ويعتمد عليها. ويمكن الشعور بتأثير التعليم الابتدائي (الهدف التنموي الثاني) بقوة في عدد من القطاعات والأهداف. وعلى نحو مشابه، يعتمد إحراز تقدم في التعليم على التقدم المحرز في تحقيق أهداف أخرى عامة، بما فيها الأهداف التنموية للألفية غير المتصلة بالتعليم. وسيؤدي أيضاً إيضاح وتدعيم عناصر المساواة بين الجنسين المتصلة ببقية الأهداف التنموية للألفية جميعها إلى تسريع التقدم في تحقيق الهدف التنموي الثالث. وبالمثل، ترتبط بقية الأهداف التنموية للألفية بشكل مباشر وغير مباشر بصحة الأمهات والأطفال ومحاربة الأمراض الخطيرة (الأهداف التنموية الرابع والخامس والسادس) بما فيها: التخفيف من الفقر، وتحسين الوضع الغذائي، وتقليل عدم المساواة بين الجنسين. ولسياسات الاستدامة البيئية (الهدف التنموي السابع) تأثير في الصحة والقضاء على الفقر من ناحية، والمحافظة على النظم البيئية من ناحية أخرى، لأن ذلك لن يكون ممكناً إذا كان الفقر والجوع، وسوء التغذية يستحوذ على السكان.

ومن المهم أن توجد بيئة سياسية تدرك أهمية هذا الاعتماد المتبادل بين الأهداف التنموية للألفية. وتوفر الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الوسيلة الحاسمة التي يمكن من خلالها تحقيق اتساق السياسات عبر الغايات. وتمكن هذه الاستراتيجيات الدول من تحديد واستغلال المنافع المشتركة للسياسات التي تساهم في أهداف مختلفة مثل: إيجاد حلول للمقايضات التي تتم بين الأهداف المتعارضة، والتعامل في الوقت نفسه مع المخاوف المتصلة بالإنصاف داخل الجيل الواحد وبين الأجيال، والتعامل مع المخاوف المتصلة بالمساواة بين الجنسين، واستهداف أكثر فئات السكان استضعافاً، وضمان المشاركة الواسعة وتحمل المسؤولية بين المنتفعين الأساسيين.

## التعاون الإقليمي

ثمة تأكيد مهم في التوصيات الواردة في هذا التقرير على التعاون الإقليمي. ولم تتم إثارة هذه النقطة لصلتها بالهدف التنموي الثامن حول الشراكات التنموية فقط، وإنما لصلتها الأوسع بالأهداف التنموية للألفية. ويرتبط ذلك بقوة بالتركيز الذي انصب على هذه النقطة في تقرير الإسكوا حول الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في المنطقة العربية (٢٠٠٩) الذي أكد على أهمية زيادة تفعيل التعاون والتكامل الإقليمي بين الدول العربية وفي الجلسة الوزارية الخامسة والعشرين للجنة الإسكوا (الإسكوا، ٢٠٠٨) التي أشارت إلى أنه على الرغم من أن الدول العربية قد حققت مؤخراً تقدماً كبيراً نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم، فلا تزال المنطقة العربية تشهد تفاوتات حادة بين الدول المرتفعة الدخل متمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأقل نمواً. ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي تسير على المسار الصحيح نحو تحقيق معظم غايات الأهداف التنموية للألفية، في حين أن الدول العربية الأقل نمواً، إلى جانب العراق وفلسطين اللتين تسودهما الصراعات، متأخرة بشكل ملحوظ عن بقية الدول، مما يقلل على الأرجح من قدرتها على الوفاء بغالبية الأهداف التنموية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥. وأدرك "إعلان الأمم المتحدة للألفية" أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف التنموية للألفية تقع على عاتق كل دولة. ومع ذلك، دعا

الإعلان على نحو مساو إلى إقامة "شراكات قوية" تهدف إلى تعزيز نظام أكثر انفتاحاً وإنصافاً للتمويل والتجارة الدولية، وزيادة المساعدات التنموية، وتدعيم الالتزامات الدولية نحو الإدارة الرشيدة، والتنمية، والتخفيف من الفقر.

## آثار الأزمات الاقتصادية العالمية

ولكن هناك مصدر للقلق في التحليل الوارد بهذا التقرير يتمثل في الأزمات الاقتصادية العالمية. إذ تشير التنبؤات الواردة في التقييم الأولي للأزمة الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا في عام ٢٠٠٩ إلى أن آثر الأزمات الاقتصادية العالمية سيكون سلبياً وبشكل قوي على المنطقة العربية وجهودها الرامية إلى تحقيق غايات الأهداف التنموية للألفية. كما تشير تلك التنبؤات إلى أن التأثير السلبي للأزمة في النمو والفضاء المالي سوف يحيد التقدم عن مساره بسبب النتائج المترتبة على الأزمة في مجال التخفيف من الفقر، وإيجاد الوظائف، ومخصصات الرعاية الاجتماعية، وغيرها من المساعي التنموية المهمة. ومع ذلك، تتسم التقييمات المؤخرة لتأثير الأزمة بقدر أكبر من التفاؤل وتتوقع استمرار النمو في المنطقة، وإن كان بمعدلات أبطأ من المعدلات السابقة لحدوث الأزمة. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي عدم الاستهانة بالتكاليف المالية، والاقتصادية، والاجتماعية للأزمة. فقد تأثرت جميع القطاعات المالية، والاقتصادية، والاجتماعية تقريباً بالأزمة على نحو سلبي، وكبحت الأزمة جماح التقدم المحرز في الأهداف التنموية للألفية.

# بيبليوغرافيا


Abu-Raddad, L. et al. 2008. Characterizing the HIV/AIDS Epidemic in the Middle East and North Africa: Evidence on Levels, Distribution and Trends – Time for Strategic Action. Middle East and North Africa HIV/AIDS Epidemiology Synthesis Project.

AFESD, AMF, OAPEC and the Secretariat of the Arab League. 2009. Arab Unified Economic Report 2009.

Bibi, S. and Nabli, M. 2010. Equity and Inequality in the Arab Region, ERF Policy Research Report, No. 33. (Forthcoming).

Bloomberg, World Index. Available: http://www.bloombergfinancialnews.com/markets/stocks/wei_region2.html.

Dasgupta, S., Laplante, B., Meisner, C., Wheeler, D. and Yan, J. 2007. The impact of Sea Level Rise on Developing Countries: A Comparative Study, World Bank Policy Research Working Paper, No. 4136.

Egypt Human Development Report 2008. Available: http://www.undp.org.eg/Portals/0/2008%20Egypt%20Human%20Development%20Report%20Complete.pdf.

El Laithy, H., Abu-Ismail, K. and Hamdan, K. 2008. Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon. Country Study. No.13. International Policy Center for Inclusive Growth.

ESCWA Calculation. 2006. The Millennium Development Goals Goal 8: Market Access Indicators by ITC, UNCTAD and WTO. Available: http://www.mdg-trade.org/38.Table.aspx.

ESCWA. 2004. Millennium Development Goals Progress Report in ESCWA.

ESCWA. 2005. The Demographic Window: An Opportunity for Development in the Arab Countries. /Population and Development Report. No. 2. Available: www.escwa.org.lb/popin/publications new/DemographicprofileArabCountries.pdf.

ESCWA. 2006. The Status of Arab Women in the Light of International Instruments.

ESCWA. 2009. Sustainable Water Supply and Sanitation for All: Regional Assessment Report on the Status and Achievements of ESCWA Member Countries Towards Improved Supply and Sanitation. United Nations, New York.

Federal Ministry of Health and WHO. 2006. Malaria Indicator Survey 2005. Federal Ministry of Health; Khartoum, Sudan.

Federal Ministry of Health. 2007. Sudan Household Health Survey 2006. Federal Ministry of Health; Khartoum, Sudan.

Habib, B., Narayan, A., Olivieri, S. and Sanchez, C. 2010. The Impact of the Financial Crisis on Poverty and Income Distribution: Insights from Simulations in Selected Countries, Economic Premise. World Bank. Available: http://siteresources.worldbank.org/INTPREMNET/Resources/EP7.pdf.

Haines, A. and Cassels, A. 2004. Can the millennium development goals be attained? British Medical Journal 329:394-397. Available: http://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd35/7bmj.pdf.

/ICPD (International Conference on Population) at 15. Available: http://www.uneca.org/acgs/icpd+15 Resources.html.

/ILO. 2008. Global Employment Trends for Youth, Geneva. Available: http://www.ilo.org/public libdoc/ilo/P/09316/09316(2008).pdf.

ILO. 2009. Global Employment Trends for Women. Available: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/ public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_103456.pdf.

IMF and World Bank. 2010. The MDGs After the Crisis, Global Monitoring Report. Available: http:// /siteresources.worldbank.org/INTGLOMONREP2010/Resources/6911301-1271698910928 GMR2010WEB.pdf.

IMF. 2009. World Economic Outlook: Sustaining the Recovery, World Economic and Financial Surveys. Available: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/02/pdf/text.pdf.

International Development Association (IDA) and IMF. 2009. Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)—Status of Implementation, IDA and IMF Staff Paper. Available: http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/091509.pdf.

International Energy Agency. 2009. World Energy Outlook 2009 Fact Sheet: Why Is Our Current Energy Pathway Unsustainable? Available: http://www.iea.org/weo/docs/weo2009/fact_sheets_WEO_2009. pdf.

/International Telecommunication Union (ITU). Available: http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/ict index.html.

Islam, R. and Zanini, G.; World Bank. 2008. World Trade Indicators 2008: Benchmarking Policy and Performance. World Bank, Washington DC.

Joint United Nations Programs on HIV/AIDS and WHO. 2009. AIDS Epidemic Update, November 2009, Geneva.

MDG Gap Task Force. 2009. Millennium Development Goal 8: Strengthening the Global Partnership /for Development in a Time of Crisis, MDG Gap Report. UN. Available: http://www.un.org/esa/policy

mdggap/mdg8report_engw.pdf.

Morocco Ministry of Heath. 2008. Rapport National 2008: mise en oeuvre de la declaration d'engagement sur le VIH/SIDA.

/OECD. 2008. Development Aid at Its Highest Level Ever in 2008. Available: http://www.oecd.org dataoecd/47/52/42458612.pdf.

Shawky, S., Soliman, C., Kassak, K.M., Oraby, D., El-Khoury, D. and Kabore, I. 2009. HIV Surveillance and Epidemic Profile in the Middle East and North Africa. Journal of Acquired Immune /Deficiency Syndromes 51:S83-S95. Available: http://journals.lww.com/jaids/Fulltext/2009/07013 HIV_Surveillance_and_Epidemic_Profile_in_the.3.aspx.

Sudanese Government of National Unity and Government of Southern Sudan. 2006. Sudan Household Health Survey. Sudanese Central Bureau of Statistics/Southern Sudan Commission for Census, Statistics and Evaluation.

/The Millennium Development Goals Report 2009. Available: http://www.un.org/millenniumgoals/pdf MDG%20Report%202009%20ENG.pdf.

UN. and the League of Arab States. 2007. The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007:
A Youth Lens. UN-ESCWA, Beirut.

UN. General Assembly. 2010. Keeping the Promise: a Forward-Looking Review to Promote an Agreed Action Agenda to Achieve the Millennium Development Goals by 2015. Report of the Secretary-General, February 12.

UN. Secretary-general's Advisory Board on Water & Sanitation (UNSGAB). Available: http://www. unsgab.org/.

UN. 2008. MDG Factsheet. Available: http://www.un.org/millenniumgoals/2008highlevel/pdf/ /newsroom
Goal%202%20FINAL.pdf.

UNAIDS and World Bank. 2009. The Global Economic Crisis and HIV Prevention and Treatment Programs: Vulnerabilities and Impact.

/UNEP. 2007. Ministerial Declaration on Climate Change in 2007. Available: http://www.unep.org.bh Newsroom/climate%20change.pdf.

/UNEP. 2009. Environmental Assessment of the Gaza Strip. Available: http://www.unep.org PDF/dmb/UNEP_Gaza_EA.pdf.

/UNEP. 2010. Environment Outlook for the Arab Region. Available: http://www.unep.org/dewa westasia/eoar/.

UNESCO. 2010. EFA Global Monitoring Report 2010: Reaching the marginalized. Available: http:// www.unesco.org/en/efareport/reports/2010-marginalization/.

UNESCWA. 2008. Regional Cooperation for Achieving the Millennium Development Goals. E/ ESCWA/25/4(Part II)/A 25th Ministerial Session, April 17.

/UNESCWA. 2009. Foreign Direct Investment Report. UN. Available: http://www.escwa.un.org information/publications/edit/upload/edgd-09-TP2.pdf.

UNESCWA. 2009. Promoting the economic participation of Arab women.

UNESCWA. 2009. The Impacts of the Financial Crisis on ESCWA Member Countries: Challenges and Opportunities. Available: http://www.un.org/regionalcommissions/crisis/escwacri3.pdf.

UNESCWA. 2009. The Impacts of the International Financial and Economic Crisis on the ESCWA Member Countries. E/ESCWA/EDGD/2009/Technical Paper 3, 8 September. UN. Available: http://www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table_name=divisions_other&field_ name=ID&FileID=1109.

UNESCWA. 2009. Women's Control over Economic Resources and Access to Financial Resources. Available: http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ecw-09-2-e.pdf.

UNESCWA. 2010. Human and Institutional Capacity-building. E/ESCWA/26/4(Part II), prepared 26 March for the 26th session, Beirut, May 17-20.

UNFPA. Available: http://www.unfpa.org/public/.

UNGASS Country Progress Reports 2008. Available: http://www.unaids.org/en/KnowledgeCenter/ /HIVData CountryProgress/2007CountryProgressAllCountries.asp.

UNGEI. 2008. The Gender Dimension of the School to Work Transition: United Nations Girls /Education Initiative Study, East Asia and Pacific Region. Available: http://www.ungei.org/resources files/UNC_UNGEI3_130109_Final_Web.pdf.

UNICEF SOWC Statistical Database 2009. Available at: http://www.unicef.org/rightsite/sowc/statistics. php.

/UNICEF. 2007. Progress for Children. Available: http://www.unicef.org/progressforchildren 2007n6/index_41794.htm.

UNIFEM. 2009. Progress of the World's Women 2008/09. New York.

United Nations and the League of Arab States. 2007. The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens. UN-ESCWA, Beirut.

/United Nations Girls' Education Initiative. Making Education work. Available: http://www.ungei.org resources/1612_577.html.

United Nations Statistics Division. Gender Parity Index in Primary Level Enrolment, Millennium Development Goals Database. Available: http://www.data.un.org/Data.aspx?d=MDG&f=seriesRowID%3a611. http://www.data.un.org/Data.aspx?d=MDG&f=seriesRowID%3a613. http://www.data.un.org/Data.aspx?d=MDG&f=seriesRowID%3a614.

United Nations Statistics Division. Millennium Development Goals Indicators. Available: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

WHO Global Malaria Program. 2009. Global TB Database. Available: http://apps.who.int/globalatlas/dataQuery/default.asp.

WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean. 2009. Monitoring Health Sector Progress Towards Universal Access to HIV/AIDS Prevention, Treatment and Care in 2008.

WHO, UN Children's Fund and UNAIDS. 2009. Towards universal access: scaling up priority HIV/AIDS interventions in the health sector. Progress Report 2009. World Health Organization, Geneva.

WHO. 2009. Global Tuberculosis Control: Epidemiology, Strategy, Financing: WHO report 2009. WHO/HTM/TB/2009.411. World Health Organization, Geneva.

World Bank POVCAL Datasets. Available: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povcalSvy.html.